



الجمهورية العربية السورية

جامعة البعث

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

## الجهود النحوية في تفسير السراج المنير للخطيب الشربيني (ت ٩٧٧ هـ)

رسالة مقدّمة لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات اللغوية العربية

إعداد الطالبة

لطيفة يوسفان

بإشراف

الأستاذ الدكتور عصام الكوسى

٢٠٢٢ م - ١٤٤٣ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء:

إلى محبّ العلم والعلماء... إلى مَنْ غرس فينا حبّ الجدّ والاجتهاد... إلى  
قدوتي في معارك الحياة أبيّ أطال الله تعالى بقاءه.

إلى مَنْ غدّتنا حبّ الله بلبانها... إلى الرحمة المهداة... إلى دعوة السحر التي  
جعلت التوفيق حليفنا... أمي بارك الله تعالى بعمرها.

إلى مكارم الأخلاق... من حملت معي المعاناة وسهلت لي الصعاب لإكمال  
الطريق... والدة زوجي حفظها الله تعالى.

إلى أملي وسؤلي... سنابل الخير... طفلي محمد علي... حلا  
العيون.

إلى مَنْ تستغفر له الحيتان في البحار... إلى الشمعة التي أضاءت لنا  
الطريق... إلى كلّ مَنْ علّمني حرفاً مؤدّباً... مربّياً... معلماً.

إلى إخوتي وأخواتي... إلى كلّ مَنْ أحبّنا في الله وأحبّنا... أدامكم الله  
نعمةً وسنداً لنا.

إلى رفيق رحلتي الشاقة... الجانب اللين... السند في رحلتي الشاقة...  
الصاحب الصدوق... المعين الأول بعد الله تعالى... زوجي حمزة دمت منبعاً للأمل والتفاؤل  
في حياتي.



## المُلخَص:

برز اهتمام المفسرين بإعراب القرآن الكريم ومعانيه منذ بداية مرحلة نشاطهم في الجمع والتأليف، وقد اختلفت طرق تأليف هذه الكتب باختلاف المؤلفين، ولكن اتفقوا في شيء واحد؛ وهو الاهتمام بالإعراب والمعنى معاً.

فقد عني المفسرون بالتوجيهات النحوية التي ذكرها النحويون في كتبهم ولا سيما التي تدرس الشواهد القرآنية، فأفادوا منها أو نقدوها، فالنحو هو وسيلة المفسر إلى فهم النص القرآني.

يهدف البحث إلى كشف المادة النحوية في تفسير (السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير) وبيان جهوده الشخصية النحوية؛ لمؤلفه الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي المتوفى سنة (٩٧٧) هـ.

وقد احتوى البحث على مقدمة بيّنت فيها أسباب اختيار الموضوع ومنهجي فيه، وأشرت إلى بعض الدراسات السابقة، وتمهيد للحديث عن المؤلف وكتابه، وأربعة فصول:

أولها خصّصته للمرفوعات والنواسخ، وثانيها للجملة الفعلية والمنصوبات، وثالثها للمجرورات والتوابع، ورابعها لتطور الفكر النحوي عنده، وخاتمة ضمّنتها أهمّ النتائج التي توصّلت إليها.

## **Summery**

The interest of the explainers in the grammatical analysis of The Hole Quran and the expression and meanings appeared in the beginning of their activity in collecting and writing.

The ways of writing these books differed from writer to another, but they agree in one thing, which was the syntax and the meaning at the same time.

The explainers were interested in syntactic directions which the grammarians mentioned in their books especially those which study Quran verses.

They made benefit of it or criticized, so syntax was the way of the explainer to understand the Quran text.

The research aimed to reveal syntactic subject in " Lightsome Lamp Assisting On The Recognition Of Some Meanings Of our Wise and Knowledgeable Lords Words " ,and to show the syntactic personality efforts of his writer; Shams Al Din Mohammed Bin Ahmad Al Khatib Al Shaffe who died in 1977 hijri.

The research included an introduction in which I explained the reasons behind my choosing this and methodology subject in writing it.

Moreover, I referred to some previous studies and preface about the author of the book and four chapters.

In the first chapter, I discussed the nominatives and annulers.

In the second, I spoke about verbal sentence and subjunctive.

In the third I talked about genitives and appositions.

In the fourth, I referred to the development of syntactic opinion. A conclusion contained the most Important points in my research.

## المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم وأفضل السلام وأتمّ التسليم على النبي العربيّ الأميّ المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه وسلم.

ربّ يسّر ولا تعسّر، وزدني علماً.

الحمد لله الذي شرف اللغة العربية، فحفظها بحفظ كتابه المصون فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: ٩]، ورفع شأنها فقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [الزخرف: ٣].

إنّ القرآن الكريم هو المعجزة الحيّة الباقية على مرّ الدهور، فمكنوناته لا تتضب، والسابر لأغواره مُتعب، قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لَكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ [الكهف: ١٠٩].

وتعدّ اللغة العربيّة من أهمّ الأدوات التي تعين على كشف تلك المعجزة العظيمة، فلا يخفى على الدارسين والقارئین الصلّة بين علوم العربيّة وتفسير القرآن الكريم، ويحظى النحو بالمرتبة العليا من بين تلك العلوم، فقد برز اهتمام المسلمين منذ أول عهدهم بالنحو لما لحظوا فيه من شأن وأهميّة لحفظ اللغة العربيّة لغة كتابهم المنزل، فحنّوا الناس على تعلّمه ولا سيّما بعد دخول الأعاجم في الإسلام، حيث فشا اللحن، واعوجّت الألسن، يقول أبو الطيّب الحلبيّ (٣٥١هـ): "واعلم أنّ أول ما اختلّ من كلام العرب فأحوج إلى التعلّم الإعراب؛ لأنّ اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعربين من عهد النبيّ صلّى الله عليه وسلّم" (١).

وبإيجاز فقد بلغ النشاط اللغويّ مولده منذ عهد الخلفاء الراشدين، وقد حمل لواء العربية آنذاك عمر بن الخطّاب رضي الله عنه فأقواله الخالدة في جهوده في تعليم العربية خير شاهدٍ على ذلك؛ ومنها قوله: "تعلّموا إعراب القرآن كما تتعلّمون حفظه" (٢).

وكتب عمر إلى أبي موسى الأشعريّ أن مرّ من قبلك بتعلّم العربية" (٣).

(١) مراتب النحويين: أبو الطيّب عبد الواحد بن عليّ اللغويّ الحلبيّ، تح: أبو الفضل إبراهيم، (د. ط)، مكتبة النهضة، مصر، (د. ت)، ٥.

(٢) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّوجلّ: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (د. ط)، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣١٩هـ-١٩٧١م، ١ / ٣٥.

(٣) المصدر نفسه ١ / ٣١.

وهكذا تسارع الناس إلى تعلّم النحو وتعليمه من كلّ حدب وصوب لما له من مكانة وصلة بالقرآن الكريم، وقد استمرّ هذا النشاط اللغويّ منذ ذاك العصر حتّى زماننا هذا، وكان للمفسّرين لكتاب الله تعالى النصيب الأوفر في هذا المجال، إذ ذهبوا كلّ مذهب في استنباط الفرائد والبدائع من آياته تقرّباً لله تعالى، فعملوا جاهدين على إعلاء شأن العربيّة في كتاباتهم، فقلّما يخلو تفسير من فرائد نحويّة، وبغيتهم من هذا هو تسهيل فهم آياته، والكشف عن أسرارهِ ومعجزاته، لتصل إلى المتعلّمين والقارئين فيض نفحاته.

ولا يخفى على الدارسين لتفسير القرآن الكريم أنّ الأوّلين من المفسّرين مزجوا بين علم التفسير وعلم القرآن واتّفقوا على أنّ التفسير هو فهم المعاني، وهم في بداية نشأته جمّاعون لما سمعوه وتلقّوه عن النبيّ صلّى الله عليه وسلّم وصحابته، إلّا أنّ علم النحو لم يكن قد اشتدّ عوده وترعرع في تلك المصنّفات، فالمتمألّ والدارس هذا العلم يلحظ أنّ عناية المفسّرين بالربط بين علم التفسير والنحو كانت في مصنّفات المتأخّرين من المفسّرين، ففي هذه المرحلة تنوّعت اهتمامات المفسّرين واعتنى أصحاب كلّ علم بتقليب علمهم في التفسير، ونجد النحويّ يركّز على الإعراب وتكثير الأوجه المحتملة فيه، ولا سيّما التي تربطها بمعاني الآيات، وقد ينتصر لمذهبه النحويّ أو يردّ قراءة متواترة بحجّة مخالفتها لوجهٍ نحويّ لا يوافق مذهبه النحويّ.

وصفوة القول أنّ مناهج المفسّرين النحوية \_ على كثرتها \_ كانت جمعاً لجهود نحائنا السابقين الذين أبلوا بلاءً حسناً في توثيق النصّ القرآنيّ بالاحتجاج لمذاهبهم النحوية، فهم الذين هيّؤوا لعلماء التفسير الوسيلة الفعّالة لفهم معاني القرآن الكريم والاجتهاد في أحكامه وتفصيل آدابه، فكانوا هم القبس الذي استمدّ منه المفسّرون ما يضيء لهم الطريق في تفسير الكتاب الكريم.

ومنه فقد حرصت أن يكون موضوع بحثي شديد الاتّصال بكتاب الله عزّ وجلّ، نابعاً من النصّ القرآنيّ الذي شرف به علم النحو، فالمتمألّ يوقن أنّ الإعراب لا غنى عنه في التفسير، وأنّ خير المفسّرين وأبلغهم من اقتصر على المحتاج إليه منه، فأخذت أقلب النظر في كتب التفسير حتّى وقع اختياري على تفسير (السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربّنا الحكيم الخبير) لشمس الدين الخطيب الشربينيّ.



## أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١- إنَّ كتب التفسير هي الميدان الذي يظهر فيه النحو حيّاً بعد أن كان مسائل وقضايا منثورةً للتقعيد النظريّ في كتب النحو، ففي تفسير الآيات القرآنيّة تظهر حاجة المفسّر إلى الإعراب الذي يحقّق للمعنى مزيداً من الوضوح والسمو.

٢- إنَّ تفسير الخطيب الشربينيّ من التفاسير المتوسطة الحجم السهلة التي لا تجد في أسلوبها تعقيداً في العبارة.

٣- إنَّ وجود مصنّفات في النحو عند المفسّر تعين على دراسة جهوده في التفسير، وقد ترك الخطيب الشربيني مؤلّفاتٍ جليّةً في علوم العربيّة وغيرها كانت خير معين في استنباط مذهبه.

٤- جَمَعَ المفسّر لآراء من سبقه من النحاة والمفسّرين، وموافقته لها أو نقدها ممّا يعين على فهم منهجهم وآرائهم في عرضهم النحويّ بأقرب ما يكون إلى العقول.

٥- التآخّر الزمنيّ النسبيّ للمؤلّف، وتأليفه للتفسير في عصرٍ يُوسم بالجمود والركود العلميّ، وهذا ما نفّيته عن الخطيب الشربينيّ من خلال دراسة هذا التفسير، ومنه وصلت إلى تطوّر الفكر النحويّ عنده.

## أهداف البحث:

- ١- إبراز القضايا النحويّة التي وقف عندها الخطيب الشربينيّ في تفسيره السراج المنير.
- ٢- إظهار اهتمام الخطيب الشربينيّ بالحكم النحويّ ودوره في توجيه المعاني.
- ٣- تحليل آرائه النحويّة ومقارنتها بآراء بعض النحويين، وتوضيح مدى موافقته لهم أو مخالفته.

٤- الوقوف على جهود الخطيب الشربينيّ في تطوّر الفكر النحويّ.

## منهج البحث:

بعد القراءة في هذا التفسير تبين لي أنّ فيه من المادّة النحويّة ما يمكن عرضه بين دفتي هذه الرسالة، فجمعت مسائله النحويّة ثم انتقيت أشهرها وأكثرها ظهوراً في كتب النحاة، وهذه المسائل إمّا أن تكون خلافيّةً، أو أن تكون مسائل استوقفت الخطيب الشربينيّ لغرض المعنى، فجمع حولها الآراء وحشد لها الشواهد، أو أن تكون مسائل نتج عنها الجدل حولها طعن في بعض

القراءات، وقد حرصت على تنويع الاختيارات بحيث ترسم صورة صادقة أو قريبة من حيث التنوع في المسائل (مرفوعات، منصوبات، مجرورات...) إلا أنني لم أتوسع في ذكر حجج وردود أصحاب المذاهب النحوية؛ لأن محلها كتب الخلاف.

وبعد دراسة هذه المسائل عدت إلى كتابين من مؤلفات الخطيب الشربيني؛ وهما: (مغيث الندا وبلّ الصدا) و(فتح الخالق المالك في حل ألفاظ ألفية ابن مالك) محاولة أن أبين مذهبه وتطوره النحوي.

وقد رتبت المسائل النحوية متبعةً ترتيب (ألفية ابن مالك)؛ لشهرتها وحسن ترتيبها، وخرجت عن الترتيب في باب الجملة الفعلية كي أضمّ الأفعال كلّها في باب واحد، ولا أدعي أنني أحطت كلّ مسائل النحو في دراستي، وهذا لأسباب منها:

أ- أن تفسير الخطيب الشربيني كان جمعاً لآراء من سبقه من النحاة والمفسرين.

ب- أنه ينقل ردود العلماء على بعض، فهو يردّ على الزمخشري بلسان أبي حيّان، وينتصر للزمخشري بلسان غيره من المفسرين... وهكذا.

ج- كثيراً ما يذكر الشربيني آراء كثيرة، وينقل حجج أصحابها وردّ بعضهم على بعض من دون أن يرجح رأياً منها.

وحين فرغت من جمع المسائل قمت بدراستها وفق المنهج الوصفي التحليلي متبعةً الخطوات الآتية:

١- وضع عنوان لكلّ مسألة.

٢- التمهيد لكلّ مسألة بسطور نظرية من كتب النحاة.

٣- تصدير المسألة بنصّ الخطيب الشربيني.

٤- عرض المسألة على معظم النحاة المتقدمين والمتأخرين على اختلاف مذاهبهم.

٥- الوقوف على المسألة في كتب التفسير؛ وقد اخترت من التفاسير أهمّها.

٦- حاولت في نهاية كلّ مسألة بيان المذهب الذي اختاره الخطيب الشربيني أو رجّحه، ثمّ

أدلي برأيي إن تبين لي شيء، مع ذكر السبب.

٧-العودة في بعض المسائل النحويّة إلى كتابيه (مغيث النداء) و(فتح الخالق المالك) إن استشكل عليّ مذهبه.

٨-توثيق الآيات القرآنية في المتن بين قوسين معقوفين.

٩-توثيق القراءات القرآنيّة من كتب القراءات.

١٠-تخريج الأحاديث من مظانّها.

١١-تخريج الأبيات الشعريّة من دواوين الشعراء \_إن وُجدت\_، ومن المجموعات الشعريّة وكتب النحو والتفسير.

١٢-لم أترجم لكلّ أحدٍ فقد اكتفيت بالمغمور منهم، بعيداً عن الأعلام المعروفة لدى المتخصّصين لشهرتها، تخفيفاً للحواشي.

### الدراسات السابقة:

سُبق البحث بدراساتٍ مماثلةٍ في هذا التفسير، وقد عدت إلى بعضها وأفدت منها (مادّتها ومنهجها)، وأشير إلى أنّ بعض الدراسات قد وُسمت بالعنوان نفسه إلّا أنّ دراستي تفرّدت عن كلّ ما سبقها من الدراسات هو أنّني نوّعت في اختيار مصادري من كتب النحو والتفسير، وكان لي طريقتي في مناقشة المسائل، ورأيي في نهاية كلّ مسألة، إضافة إلى عودتي إلى كتبه النحويّة والإفادة منها في تبين مذهبه النحويّ، وتوضيحي دوره في تطوّر الفكر النحويّ، وأقتصر على ذكر ما عدت إليه من دراساتٍ، أمّا التي لم يتسن لي العودة إليها فلن آتي على ذكرها؛ وهي:

١-القضايا والاتّجاهات النحويّة في تفسير السراج المنير للخطيب الشربينيّ إعداد: رمضان فوزي بديني، رسالة ماجستير.

٢-العلامة الخطيب الشربيني ومنهجه في تفسير السراج المنير، إعداد: وفاء حمود سعداوي، رسالة ماجستير.

٣-الجهود النحويّة في كتاب إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم النصف الأوّل من القرآن الكريم، إعداد: آمال عوض مبارك، رسالة دكتوراه.

٤-القضايا النحويّة في تفسير ابن عطية في النصف الأوّل من القرآن الكريم دراسة تحليليّة وصفيّة، إعداد: سمية أحمد خالد بابكر، رسالة دكتوراه.

٥-المسائل النحويّة والصرفيّة في تفسير الإمام فخر الدين الرازي دراسة تطبيقية تحليلية إعداد: عوض عبد المولى، رسالة ماجستير.

٦-القضايا النحويّة في (البحر المحيط) لأبي حيّان الأندلسي في الربع الثاني من القرآن الكريم، إعداد: جاد السيد دفع الله عبد اللطيف، رسالة دكتوراه.

٧-تطوّر الفكر النحويّ عند ابن هشام الأنصاريّ من قطر الندى إلى مغني اللبيب دراسة وصفية تحليلية، إعداد: مصطفى حسين عبد الله، رسالة دكتوراه.

٨-تطوّر الآراء النحويّة عند ابن هشام الأنصاريّ، إعداد: حسن موسى الشاعر.

### مشكلة البحث:

وتتلخّص مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤلات الآتية:

١-ما المسائل النحويّة التي تعرّض لها الخطيب الشربينيّ في تفسيره؟

٢-كيف ناقش الخطيب الشربينيّ المسائل النحويّة في تفسيره؟

٣-ما مذهب الخطيب الشربينيّ؟

٤-كيف ظهر تطوّر الفكر النحويّ عند الخطيب الشربينيّ؟

### صعوبات البحث:

١-كثرة الآراء النحويّة بعبارات مختصرة مع غياب ترجيح أو اختيار واضح لمذهبه.

٢-تأثره بغيره من النحاة الذين عُرِف عنهم الاضطراب في آرائهم؛ كأبي حيّان، وابن هشام.

٣-توزيع زمنيّ بين بحثي والمهام الأخرى التي أتقّلدّها.

### حدود البحث:

تناول هذا البحث نماذج من المسائل النحويّة في تفسير الخطيب الشربينيّ ولا يتعدّى هذا

الحدّ إلّا بما تقتضيه ضرورة البحث العلميّ.

## خطة البحث:

احتوى البحث على هذه المقدمة، وتمهيد وأربعة فصولٍ وخاتمة وعدد من الفهارس الفنية. أما المقدمة فقد بيّنت فيها أهميّة الموضوع، وأسباب اختياره، وأهداف البحث، والصعوبات والمشكلات التي اعترضتني، منهج البحث.

وأما التمهيد فقد تحدّثت فيه عن الخطيب الشربيني وتفسيره؛ من حيث عصره، واسمه ونسبه، ومكانته وشيوخه وتلاميذه، وآثاره، كما تناولت التفسير من حيث الداعي إلى تأليفه، ومنهجه، ومصادره، وختمت التمهيد بوضع هذا التفسير في الميزان.

وأما فصول البحث فقد كانت على النحو الآتي:

**الفصل الأول:** الجملة الاسميّة والنواسخ، واندراج ضمن ثلاثة مباحث عرضت في الأوّل منها: المبتدأ والخبر؛ وشرحت فيه مسوّغات الابتداء بنكرة، ثمّ عرضت لتقدّم الخبر، وجواز حذف المبتدأ أو الخبر، وبعدها تحدّثت عن اقتران الخبر بالفاء.

وفي الثاني: النواسخ؛ وفيه: كان وأخواتها، وما العاملة عمل ليس، وإنّ وأخواتها.

أما المبحث الثالث: فذكرت فيه أفعال الظنّ واليقين (معانيها ودلالاتها)، وحذف أحد معموليها.

**الفصل الثاني:** وجعلته خاصاً بالجملة الفعلية والمنصوبات، وقد ضمّ المسائل الآتية:

المبحث الأول: الفاعل

المبحث الثاني: الأفعال، واندراج فيه ثلاثة مطالب؛ وهي:

المطلب الأول: تعدّي الفعل ولزومه.

المطلب الثاني: النصب.

المطلب الثالث: الجزم والشرط.

المبحث الثالث: المنصوبات، وقد وقفت فيه على المفاعيل وما أجري مجراها؛ وهي كالاتي:

المطلب الأول: المفاعيل ؛ وفيه:

-المفعول المطلق.

-المفعول له.

-المفعول فيه.

-المفعول معه.

المطلب الثاني: ما أُجري مجرى المفاعيل من المنصوبات؛ وفيه:

-الاستثناء.

-الحال.

-التمييز.

-النداء.

-الاختصاص.

**الفصل الثالث:** ويشمل المجرورات والتوابع، وقد ضمّ مبحثين؛ وهما:

المبحث الأول: المجرورات، وقسمته إلى مطلبين:

المطلب الأول: حروف الجرّ.

المطلب الثاني: الإضافة.

المبحث الثاني: وخضت فيه بالحديث عن التوابع، فجاء في ثلاثة مطالب؛ وهي كالاتي:

المطلب الأول: النعت.

المطلب الثاني: العطف.

المطلب الثالث: التوكيد.

**الفصل الرابع:** وضّحت فيه معنى تطوّر الفكر النحويّ عند الخطيب الشربينيّ، وجعلته في

مبحثين؛ وهما:

المبحث الأول: تطوّر الفكر النحويّ في المواقف والآراء.

المبحث الثاني: مظاهر تطوّر الفكر النحويّ والتدرّج والانتقال.

ولإنجاز هذا البحث واستكمال متطلباته العلميّة كان لا بدّ من العودة إلى جملة من المصادر

والمراجع؛ كمؤلّفات النحو، وكتب التفسير، ومعاني القرآن وإعرابه.

أمّا الخاتمة فقد ضمّنتها أهمّ النتائج التي توصّلت إليها من خلال هذا البحث، ثم قفوتها

بعد ذلك بعدد من الفهارس الفنيّة.

ولا يسعني في هذا المقام إلّا أن أدعو الله أن يتغمّد برحمته أصحاب الفضل عليّ؛ دكتور

المشرف المرحوم الأستاذ عبد الإله نبهان الذي كان له الأثر الكبير في مسيرتي العلميّة؛ فهو وإن

ذهب فقد بقيت آثاره الخالدة متمثلة بإنشاء أجيالٍ من العلماء، وبما تركه لنا في المكتبة العربيّة من مصنّفات.

والشكر موصول للأستاذ الدكتور عصام الكوسى الذي لم يأل جهداً في متابعتي وتوجيهي منذ المرحلة الأولى للدراسات، وما قدّمه من إرشاد لإخراج هذا البحث مستويّاً على سوقه، فله منّا جزيل الامتنان ومن الله تعالى خير الجزاء.

كما أتوجّه بالشكر العميم للأستاذ الدكتور محمد فلفل؛ الذي فتح لي الأفق لأصل إلى أفكارٍ تثري البحث وتُغنيه.

بسم الله الرحمن الرحيم

### تمهيد:

شهد القرن العاشر الذي عاصره الخطيب الشربيني أحداثاً مهمة في تاريخ العالم الإسلامي، حدثت فيه أحداث سياسية خطيرة، فقد كانت عوامل الانهيار تنخر في جسد الدولة منذ سنوات، وكانت مصر في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر الهجري؛ أي ما يوازي القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين تعيش مرحلة أفول؛ أي نهاية عصر وبداية عصر جديد.

ولما كان للبيئة السياسية والثقافية دور في تكوين شخصية الإنسان، وعلمه، وثقافته، كان لا بد أن نركّز على الأحداث التي مرّت في عصر الخطيب الشربيني بشيء من الإيجاز، فنذكر:

### أولاً: الحالة السياسية والاقتصادية:

استمرّ حكم دولة الجراكسة لمصر والشام والحجاز واليمن طوال مئة وثمانية وأربعين عاماً، حيث كان مولدها على يد مؤسسها السلطان برقوق، وقد احتفظت مصر بولائها للخلافة العباسية، ولكنه كان ولاءً اسمياً فحسب، حيث كانت الخلافة ضعيفة؛ فالخليفة يملك ولا يحكم، وإنما الذي يصرف أحوال البلاد هو السلطان، ويعاونه في ذلك وزراؤه الذين يعيّنهم.

ولقد تتابع في هذه الدولة سلاطين كثيرون بلغوا اثنين وعشرين سلطاناً، عدا أن البلاد كانت غير مستتبة نتيجة للفتن والاضرابات بسبب الصراع على الحكم، والذي يهّمنا هنا هو وصول العثمانيين إلى الحكم، فعندما جاء الخبر بمقتل السلطان المملوكي قانصوه الغوري بحلب، اتفق الأمراء على تولية الأشرف طومان باي، فبيع بالقاهرة سنة (٩٢٢) هـ، والدولة في اضطراب نتيجة لخلو الخزائن من المال بسبب الحرب مع العثمانيين من جهة، ولتخاذل المماليك من جهة أخرى، واحتلال العثمانيين البلاد الشامية وزحفهم إلى مصر، فقام بأعباء الملك، ووصل الترك العثمانيون إلى أبواب القاهرة، فجهّز طومان باي جيشاً لقتالهم، ودافعوا عن القاهرة دفاعاً مستميتاً إلا أنهم هُزموا، ودخلها العثمانيون يقودهم السلطان سليم العثماني، وبمقتل طومان باي دخلت مصر في حكم الدولة العثمانية.



وسقطت الدولة المملوكية، وأصبحت مصر ولاية عثمانية تابعة بعد أن كانت تسود وتحكم كثيراً من الأقطار الإسلامية، وانتقلت الخلافة من عباسية عربية في القاهرة إلى تركية عثمانية في إستانبول<sup>(١)</sup>.

وقد وضع سليم الأول نظاماً لحكم مصر يضمن بمقتضاه استمرار التبعية، وصدّ كل من تسوّل له نفسه من الولاة الخروج عن حكمه، فقد جعل على مصر نائباً له أو والياً، كان يلقّب بالباشا، ويتخذ القلعة مقراً له طوال حكم العثمانيين لمصر، ولم ينفرد بالحكم، فقد أشرك معه سليم الأول قادة الجند العثمانيين الذين تركهم بعده في مصر، وأيضاً أشرك معه حكام مديريات القطر أو أقاليمه، وقد اختارهم سليم جميعاً من المماليك، وكأنّه رأى أن يشركهم في الحكم؛ للإشراف على شؤون الأقاليم<sup>(٢)</sup>.

### الحالة الثقافية:

تميّزت مصر بتأثيرها الواسع في الحضارة الإنسانية من قديم، وهو تأثير لا يتوقّف عند الرقيّ بفنّ الزراعة، والعمارة، وبناء الأهرامات، إذ يمتدّ إلى كونها نسجت لأول مرة حلل الحروف الهيروغليفية التي اشتقت منها الحروف الفينيقية، وليس هذا فحسب؛ فإنّها أسهمت بقوة في نشأة العلم بمعناه العالمي، سواء العلم الهندسي أو الرياضي أو الطبي.

ويذكر بأنّ مصر لم تشهد حقبة علمية مزدهرة بمقدار ما شهدت في زمن المماليك؛ فقد عملوا على إذكاء النهضة العلمية بما أنشؤوا من مدارس، وما ألحقوا بها وبالمساجد من المكتبات، وما رصدوا لها من أوقاف كثيرة تكفل للعلماء والطلّاب حياة علمية خصبة.

ويُكتب لهذه الحركة العلمية العظيمة أن تتوقّف، وبصيبتها غير قليل من الخمود إذ احتالت جحافل العثمانيين مصر، وجردّها السلطان العثماني سليم من كثير من علمائها وقضاتها، ومع ما

---

(١) ينظر: تاريخ الأدب العربي عصر الدول والإمارات مصر: شوقي ضيف، ط (٢)، دار المعارف، (د. ت)، ٣٤ / ٧ - ٤٠، وتاريخ الأدب العربي: أحمد حسن الزيات، (د. ط)، دار نهضة مصر، القاهرة، (د. ت)، ٤٠٠ - ٤٠٣، ومقدمة تحقيق مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد بن محمد الخطيب الشربيني، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، (د. ط)، قدّم له وقّظّه: محمد بكر إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، ٦ - ٥.

(٢) ينظر: تاريخ الأدب العربي شوقي ضيف ٤١ / ٧ - ٤٧.

أصاب مصر، وحركتها العلميّة من الفتح العثماني الذي جثم على صدر البلاد، فإنّ مصر ظلّت ملاذاً للعلماء من جميع الأقطار العربيّة.

وقد كانت مراكز الثقافة هي المسجد والزاوية والكتّاب والمدرسة والمكتبة، وكانت المدارس الموجودة آنذاك أشبه بالجامعات الآن، فقد كان يُدرّس فيها كثيرٌ من العلوم المتنوّعة، أمّا القاهرة فقد كانت موئل العلماء يفدون عليها للتعلّم في الجامع الأزهر؛ الذي كان له الدور الإصلاحي الخالد، فقد دافع عن الإسلام والمسلمين، وحارب الظلم والجور والعدوان، ويُعدّ أقدم الجامعات القائمة الآن، لا في البلاد الإسلاميّة فحسب ولكن في جميع أنحاء العالم، ومن العلماء من يختلف إلى بعض المدارس حتّى إذا نضج علمياً، أصبح شيخاً يتحقّق حوله التلاميذ في الجامع الأزهر أو في أحد جوامع القاهرة ومدارسها، وقد يرجع إلى بلده يعلّم فيها ما تلقّن على شيوخه في الأزهر.

ونذكر من مشهورهم ابن طولون الدمشقي المؤرّخ (٩٥٣) هـ.

ولا يزال النشاط اللغويّ الخالص في مصر يزداد حتّى يبلغ ذروة رفيعة عند جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٩١١) هـ؛ وهو أغزر العلماء المصريين زمن المماليك بعامة تأليفاً وتصنيفاً في جميع الميادين الإسلاميّة واللغويّة.

أمّا في زمن العثمانيين فيظلّ لعلماء اللغة في مصر نشاطهم، ومن خير من يمثّلهم شهاب الدين الخفاجي (١٠٦٩) هـ، وقد كانت مصر منزل الكثير من علماء الديار العربيّة، فممن نزلها السيّد مرتضى الزبيدي اليمني (١٢٠٥) هـ، صاحب تاج العروس، وكأنّه أتيح لمصر أن تضع أكبر معجمين للعربيّة: (اللسان) في زمن المماليك و(تاج العروس) في زمن العثمانيين<sup>(١)</sup>.

ويلقانا في أوائل زمن العثمانيين الأشموني (٩٢٩) هـ، ومن أهمّ مصنّفاتة النحويّة شرحه على ألفيّة ابن مالك<sup>(٢)</sup>.

(١) تاريخ الأدب العربي ٦٩/٧ وما بعدها .

(٢) حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفيّة ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: طه عبد الرؤوف سعد،

(د.ط)، المكتبة التوفيقية، (د. ت).

ويستمرّ نشاط علماء النحو طوال أيّام العثمانيين، وينزل القاهرة عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ، من مؤلفاته "خزانة الأدب؛ وهي شرح لشواهد الكافية" (١).

وإذا تركنا علمي النحو واللغة إلى علم التفسير وجدنا أنّ أكبر المفسّرين في القرن الثامن أبو حيّان الأندلسي (٧٤٥هـ؛ وتفسيره البحر المحيط مشهور (٢)، وكان قد اتخذ القاهرة دار مقام له غير أنّ عداده في الأندلسيين، وأهمّ المفسّرين بعده جلال الدين السيوطي، وله تفسير كبير يسمّى " الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور " (٣)، وقد تابع إنتاجه العلمي بإكمال ما بدأه جلال الدين المحلي (٨٦٤هـ في تفسير القرآن الكريم؛ والذي يسمّى تفسير الجلالين (٤)، ويدخل زمن العثمانيين، وأهمّ المفسّرين فيه شمس الدين الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ وتفسيره "السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا الحكيم الخبير" (٥)؛ والذي هو موضع الدراسة.

وقد كان علماء هذا العصر لهم إلمام كامل بأكثر العلوم فنجد الواحد منهم يؤلّف في أكثر من فنّ؛ فمثلاً الخطيب الشربيني الذي ذكرته آنفاً بين المفسّرين نجده يتصدّر مع كبار الفقهاء في ذلك العصر، فله في الفقه " شرح منهاج النووي، وهو مطبوع (٦)، وله شرح على متن أبي شجاع في الفقه (٧) أيضاً، ومن أشهر أئمة الشافعية حينئذ الرملي شيخ الخطيب الشربيني (٩٥٧هـ، وفتاويه تكتظّ بها كتب الفقه الشافعيّ بعده، وغيرهم من العلماء الذين يطول ذكرهم (٨).

---

(١) خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، ط (٤)، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م حتى ١٩٨٦م

تفسير البحر المحيط: أبو حيّان الأندلسي محمّد بن يوسف، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمّد معوّض، شارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، قرّظه: عبد الحيّ الفرماويّ، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.

(٢) الدرّ المنثور في التفسير بالمأثور، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، (د. ط)، دار الفكر، بيروت، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م.

(٣) تفسير الجلالين بهامش المصحف الشريف بالرسم العثماني: محمد بن أحمد المحلّيّ عبد الرحمن بن أبي بكر

السيوطي، قدم له وراجعته: مروان سوار، (د. ط)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

(٤) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربّنا العليم الخبير: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، تح:

إبراهيم شمس الدين، ط (٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٧م.

(٥) مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج.

(٦) الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: محمد بن محمد الخطيب الشربيني، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد

الموجود، قدم له وقرّظه: محمد بكر إسماعيل، ط (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

(٨) ينظر: تاريخ الأدب العربي شوقي ضيف ٧/ ٦٩-١٤٧.

تمهيد : الخطيب الشربيني وتفسيره

- أولاً: حياته ومصنفاته.
- ثانياً: تفسيره (السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير).

أولاً: حياته ونشأته.

وفيه:

نسبه ونسبته.

مولده ونشأته.

عقيدته ومذهبه.

وفاته.

شيوخه وتلامذته.

آثاره ومؤلفاته.

## أولاً: نسبه ونسبته:

هو محمد بن أحمد الشربيني القاهري الشافعي، الخطيب، الإمام العلامة، ويلقب بشمس الدين، ويعرف بالخطيب<sup>(١)</sup>، فقيه، مفسر، متكلم، نحوي، صرفي<sup>(٢)</sup>.

ونسب إلى (شربين)<sup>(٣)</sup>.

وقد أجمع المترجمون له على نسبه حسب المراجع التي توافرت لي وذكرت أنفأ، ماعدا ابن العماد (١٠٨٩هـ) في شذرات الذهب، فقد ذكره بقوله: "وفيها شمس الدين محمد بن محمد" (٤).

وقد شارك الشربيني في اسمه ونسبته إلى شربين، عالم رباني، قال عنه صاحب الكواكب الدرية: كان من أرباب الأحوال والخطوة، وأهل الاختصاص والصفوة، لم يلحقه أحد في زمانه ذلك، ولا سلك طريقه سالك، توفي سنة سبع وعشرين وتسع مئة، ودفن بزاويته بشربين (٥).

---

(١) ينظر: الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: محمد بن محمد الغزي، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م، ٧٢/٣، والخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة: علي باشا المبارك، ط (١)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٠٦هـ، ١٢٧/١، وهدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل باشا البغدادي، (د. ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٥٥م، ٢٥٠/٢، ومعجم المطبوعات العربية والعربية: يوسف البان سركيس، (د. ط)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د. ت)، ١١٠٨/١، كشف الظنون غراس الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة ويكتب حلي، (د. ط)، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، (د. ت)، ١٦١/٢، ومعجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية: عمر رضا كحالة، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م، ٦٩/٣، والأعلام ٦/٦.

(٢) ينظر: معجم المؤلفين ٦٩/٣.

(٣) ينظر: قرية من مديرية الغربية، وقد أطلق على (شربين) قديماً اسم بلاد الأرز شرقاً لأنها مشهورة بزراعة الأرز، وفي سنة ١٨٧١ سمي مركز بلاد الأرز شرقاً. القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م: محمد رمزي، (د. ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م، ٧٨/٢.

(٤) شذرات الذهب ٥٦١/١٠، وتبعه الدكتور حسام عفانة في ترجمته للخطيب الشربيني في تحقيق مخطوط الخصال المكفرة للذنوب: الخطيب الشربيني، تح: حسام الدين بن موسى عفانة، ط (١)، جامعة القدس، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ٨٧.

(٥) ينظر: الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية الطبقات الكبرى: محمد عبد الرؤوف المناوي، تح: محمد أديب الجابر، (د. ط)، دار صادر بيروت، (د. ت)، ٤٥٤-٤٥٥، والطبقات الكبرى المسمى لوائح الأنوار القدسية في مناقب العلماء والصوفية: عبد الوهاب الشعراني، تح: أحمد عبد الرحيم السايح وتوفيق علي وهبة، ط (١)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ٢٤٤/٢، والخطط التوفيقية الجديدة ١٢٧/١٢.

## ثانياً: مولده ونشأته:

ولد الخطيب الشربيني في مدينة شربين التابعة لمحافظة الدقهلية، وقد غاب عن المؤلفين تاريخ ميلاده، فلم يذكره في كتبهم التي وقفت عليها، ولكن على التقريب -اعتماداً على مَنْ تلقى عليهم العلم؛ كالشيخ زكريا الأنصاري (٩٢٦)- ولادته في أوائل القرن العاشر، أو أواخر القرن التاسع.

وأما نشأته فقد نشأ الخطيب الشربيني مكباً على الاشتغال بالعلم والعمل به، وتعليمه للناس، فقد حفظ القرآن الكريم في صغره وترى في مهد العلم، وغُذّي به، وتدرّج فيه إلى أن بلغ فيه درجة سامية، جمع فيها القرآن وعلومه، والفقه وأصوله، واللغة وعلومها.

ولم يحتج الشربيني إلى رحلات في طلب العلم؛ فقد ضمت مصر في تلك الفترة أكابر العلماء، ولاسيما الأزهر؛ فترى فيه، وتلقى العلم على يد أكابر الشيوخ في الفقه، والنحو، واللغة، والتفسير<sup>(١)</sup>، ثم درس به، وكان خطيباً في بلدة شربين، وعرف مسجده باسم (مسجد شمس الدين الشربيني)<sup>(٢)</sup>.

## ثالثاً: عقيدته ومذهبه:

كان الشربيني متكماً، أشعرياً<sup>(٣)</sup>، متصوفاً، شافعي المذهب، ظهر ذلك في كتاباته في التفسير، وغيرها من العلوم التي كتب فيها كالفقه، والعقيدة.

وقد ظهر علم الكلام والعقيدة الأشعرية في تفسير الشربيني ظهوراً بلياً، فقد كان يجنح إلى مذهب التأويل في تفسير الآيات التي فيها ذكر الصفات الخبرية عن المولى عز وجل؛ فمثلاً في قوله تعالى: ﴿فَإَيْنَمَا تُولُوا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١١٥]، يقول الخطيب الشربيني: "أي: قبلته كما

(١) ينظر: الكواكب السائرة ٧٢/٣، وشذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد الكري الحنبلي الدمشقي، تح: عبد القادر الأرناؤوط، محمود الأرناؤوط، ط (١)، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ١٠/٥٦١.

(٢) ينظر: الخطط التوفيقية ١٢/١٢٧، ومقدمة الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ٤٧/١.

(٣) الأشعرية: مدرسة إسلامية سنية مؤسسها أبو الحسن الأشعري، الذي كان من المعتزلة، وعاد عن مذهب الاعزال إلى مذهب أهل السنة والجماعة، والعقيدة الأشعرية تعدّ امتداداً لمدرسة التأويل التي كان عليها كثير من الصحابة.

قال مجاهد <sup>(١)</sup>، وقال الكلبي <sup>(٢)</sup> فثَمَّ الله يعلم ويرى، والوجه صلة كقوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨]؛ أي: إلا هو " <sup>(٣)</sup>.

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]؛ " أي: ذاته فالوجه عبارة عن وجود ذاته، قال ابن عباس <sup>(٤)</sup>: الوجه عبارة عنه " <sup>(٥)</sup>.

وقد أجمل ثلثة من العلماء الحديث عن عقيدته بقولهم: " وعلى كل حال هو مؤول شعري في معظم الصفات، وأثبت صفة الاستواء على ضعف في ذلك، وقد يذكر مذهب السلف في بعض بحوثه، ولكنها عنده كفلتات اللسان " <sup>(٦)</sup>.

أما مذهبه فقد تتلمذ الخطيب الشربيني على يد أكابر فقهاء الشافعية؛ فكان من تأثير ذلك أن اختار مذهب الشافعي، ودافع عنه، هذا إلى جانب إتقانه لبقية المذاهب.

وقد ظهر مذهبه الشافعي جلياً في تفسيره، وفي مؤلفاته التي درّسها لتلاميذه؛ ومنها:

الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، ومغني المحتاج في شرح منهاج الطالبين للنووي، وشرح التنبيه، وشرح منهاج الدين في شعب الإيمان <sup>(٧)</sup>.

---

(١) مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي، الأسود، الإمام الحبر، شيخ القراء والمفسرين، روى عن ابن عباس وأطال، وعنه أخذ القرآن والتفسير والفقه، ت ١٠٣ هـ. وسير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي، تح: شعيب الأرنؤوط وحسين الأسد، ط (١٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧ هـ، ١٩٩٦، ٤/٤٤٩-٤٥٠، وشذرات الذهب ٢/١٩-٢٠.

(٢) أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب بن بشر بن عمرو بن الحارث بن عبد الحارث الكلبي ويكنى ابن الكلبي، مؤرخ، وعالم أنساب وأخبار العرب وأيامها ووقائعها ومثاليها، ت ٢٠٤ هـ. سير أعلام النبلاء ٦/٢٤٨-٢٤٩.

(٣) السراج المنير ١/١٠٠.

(٤) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ابن عم الرسول صلى الله عليه وسلم، يعرف بكونه صحابياً جليلاً، وبأنه حبر الأمة الإسلامية وفقهها، وهو إمام التفسير للقرآن الكريم، ت ٦٨ هـ. سير أعلام النبلاء ٣/٣٣١-٣٣٢.

(٥) السراج المنير ٤/١٦٧.

(٦) الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيدي وإياد بن عبد اللطيف القيسي وبشير بن جواد القيسي ومصطفى بن قحطان الحبيب وعماد بن محمد البغدادي، ط (١)، مجلة الحكمة، سلسلة ١٥، بريطانيا، ١٤٢٤ هـ، ٢٠٠٣ م، ٢/١٩٦٢.

(٧) سنأتي على ذكرها في آثاره ومؤلفاته.



## رابعاً: وفاته:

توفي الشربيني في القاهرة، ودفن فيها <sup>(١)</sup>، وله مزارع بجوار قرافة المجاورين <sup>(٢)</sup>.

أما تاريخ وفاته فقد اختلف فيه المؤرخون، فقال ابن الغزي (١٠٦١) هـ إنه توفي بعد العصر يوم الخميس ثامن من شعبان سنة سبع وسبعين بتقديم السين فيهما وتسعمائة <sup>(٣)</sup>، ومنهم من ذكر أنه توفي ثاني شعبان من العام نفسه <sup>(٤)</sup>، أما حاجي خليفة (١٠٦٧) هـ فقد تفرد بتاريخ وفاته، فقال: "الشيخ محمد الشربيني الخطيب المتوفي سنة (٩٧٣) ثلاث وسبعين وتسعمائة" <sup>(٥)</sup>.

ولتباين هذه الأقوال في تاريخ وفاته فلا يمكن الترجيح؛ نجد أن المعول عليه هو الأخذ بقول جمهور المؤرخين؛ وهو أنه توفي سنة سبع وسبعين وتسعمائة <sup>(٦)</sup>، والله أعلم بالصواب.

---

(١) ينظر: الخصال المكفرة للذنوب: الخطيب الشربيني، تح: حسام الدين بن موسى عفانه، ط (١)، جامعة القدس، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، ٩٠، ومقدمة في الكلام على البسملة والحمد والشكر والمدح مع بيان النسبة بينهما مع ذكر قواعد مهمة للخطيب الشربيني: ياسين إبراهيم محمود، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج(١٦)، ع (٩)، ٢٠٠٩م، ١٥٦. (٢) ينظر: مقدمة تحقيق كتاب الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: محمد بن محمد الخطيب الشربيني، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، قدم له وقرظه: محمد بكر إسماعيل، ط (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ٤٩.

(٣) ينظر: الكواكب الدرية ٧٣/٣.

(٤) ينظر: شذرات الذهب ٥٦٢/١٠، والخصال المكفرة للذنوب ٩٠، ومقدمة على الكلام في البسملة ١٥٦.

(٥) كشف الظنون ١١٣٩/٢.

(٦) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٥٠، إيضاح المكنون ١٦١/٢، ومعجم المطبوعات ١١٠٨/١، ومعجم المؤلفين ٦٩/٣، والأعلام ٦/٦، وتاريخ الأدب شوقي ضيف ١٣٢/٧، ومعجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة وما طبع منها أو حقق بعد وفاتهم: محمد خير رمضان يوسف، (د. ط)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، ٢٦٩/٨.

## خامساً: شيوخه وتلاميذه:

### أولاً: شيوخه:

تلقّى الخطيب الشربيني العلم عن جملة من أهل العلم وأئمة العصر، فدرس الفقه، والقراءات، واللغة، والنحو، وغيرها، فقد كانت مصر آنذاك قبلة العلماء نظراً لوجود الجامع الأزهر فيها، ومن أشهر شيوخ الخطيب الشربيني:

#### ١- الشيخ زكريا الأنصاري:

هو زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي المصري الشافعي، أبو يحيى شيخ الإسلام، قاض مفسر، من حفاظ الحديث، ولد في سنيكة (بشرقية مصر)، وتعلّم في القاهرة وكفّ بصره سنة (٩٠٦هـ)، له تصانيف كثيرة، مات سنة (٩٢٦هـ)<sup>(١)</sup>.

#### ٢- نور الدين المحلي:

هو الإمام العالم العلامة الشيخ نور الدين المحلي الشافعي، أخذ العلم عن شيخ الإسلام كمال الدين الطويل، وعن الشيخ شمس الدين المسيري، وعن شيخنا الشيخ شمس الدين الدواخلي بجامع العمري بالقاهرة، ودرس العلم، وأفتى بالمحلة الكبرى، ووعظ الناس، وشرح عدّة كتب في فقه الشافعي، وانتفع به خلائق لا يُحصون، مات سنة (٩٣٠هـ)، ودفن في مقبرة المحلة الكبرى<sup>(٢)</sup>.

#### ٣- محمد المشهدي:

محمد بن أبي بكر الشيخ الإمام الفاضل المصري الشافعي، ولد سنة (٨٦٢هـ)، وأخذ عن الشهاب الحجازي الشاعر، والرضي الأوجاتي، وغيرهما، وسمع عن جماعة من أصحاب شيخ الإسلام ابن حجر، وكان علامة عاقلاً، ديناً، دمث الأخلاق، صالحاً، كثير العبادة، توفي سنة (٩٣٢) أو (٩٣٣هـ)، وهو آخر نزيّة ابن خلّكان<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الكواكب السائرة ١/١٩٨، وقد ذكر الخطيب الشربيني أنّه شيخه في مقدّمته على كتاب (مغني المحتاج)؛ فقال: حيث أقول شيخنا فهو المخلص... شيخ الإسلام زكريا. مغني المحتاج ١/٨٦.

(٢) وردت ترجمته مرتين في الطبقات الصغرى للشعراني ولم أعرف أيّهما المقصود، ينظر: الطبقات الصغرى المسمى لواقع الأنوار القدسية في مناقب العلماء والصوفية: عبد الوهاب الشعراني، تح: أحمد عبد الرحيم السايح وتوفيق علي وهبة، ط(١)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، ٤٢، ٩٨، هذه الترجمة نقلا عن ٩٨.

(٣) ينظر: الطبقات الصغرى ٤١، والكواكب السائرة ١/٢٢٧، وشذرات الذهب ١٠/٢٥٩.

#### ٤ - أحمد البرلسي:

شهاب الدين أحمد البرلسي المصري الشافعي، الملقَّب بالشيخ عميرة، الإمام العلامة المحقِّق، أخذ العلم عن الشيخ عبد الحقِّ السنباطي، والبرهان بن أبي شريف، والنور المحلي. كان عالماً زاهداً، ورعاً، حسن الأخلاق، يدرِّس ويفتي، وانتهت إليه الرئاسة في تحقيق المذهب توفي سنة (٩٥٧هـ)<sup>(١)</sup>.

#### ٥ - الشهاب الرملي:

شهاب الدين أحمد الرملي المنوفي المصري الأنصاري الشافعي، الإمام العلامة الناقد، الجهد، شيخ الإسلام والمسلمين. أخذ عن القاضي زكريا ولازمه، وانتفع به، وأذن له بالإفتاء والتدريس، كتب شرحاً عظيماً على "صفوة الزبد" في الفقه، وله مؤلفات أخر.

وانتهت إليه الرئاسة في العلوم الشرعيَّة بمصر، حتَّى صارت علماء الشافعيَّة بها كلهم تلامذته إلا النادر، توفي سنة (٩٥٧هـ)، ودفن بتريته قريباً من جامع الميدان خارج باب القنطرة<sup>(٢)</sup>.  
٦- ناصر الدين اللقاني المالكي: هو الشيخ محمد بن حسن ناصر الدين العالم العلامة المُجمع على جلالته، الورع الزاهد، انتهت إليه الرئاسة بعد أخيه الشيخ شمس الدين في العلم والعمل والتحقيق، والوقوف عند قوله، توفي سنة (٩٥٨هـ)<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: الطبقات الصغرى ٥٠، والكواكب السائرة ١٢٠/٢، وشذرات الذهب ٤٥٤/١٠.

(٢) ينظر: الطبقات الصغرى ٤٧، والكواكب السائرة ١٢٠/٢، وشذرات الذهب ٤٥٤/١٠.

(٣) ينظر: الطبقات الصغرى ٥٧، وتوشيح الديباج وحلية الابتهاج: محمد بن يحيى بن عمر القرافي، تح: علي عمر، ط (١)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م، ١٨٦-١٨٧، وكفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج: أحمد بابا التنكيتي، تح: محمد مطيع، (د. ط)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م، ٢٣٠/٢، وقد ذكره الشربيني في كتابه فتح الخالق المالك في حلّ ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، تح: سيّد بن شلتوت الشافعي، ط (١)، دار الضياء، الكويت، ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م، ١٢٩٩/٢.

## ٧- ناصر الدين الطبلاوي:

محمد بن سالم بن علي الطبلاوي الشافعي، أحد العلماء الأفراد بمصر، تلقى العلم عن قاضي القضاة زكريا الأنصاري، والسيوطي، وغيرهما، قال عنه الشعراني <sup>(١)</sup>: " كان ورعاً متواضعاً، يعلم الناس العلم، انتهت إليه الرئاسة في سائر العلوم بعد موت أقرانه، توفي سنة (٩٦٦هـ) <sup>(٢)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> عبد الوهاب بن أحمد بن علي الحنفي، نسبه إلى محمد ابن الحنفية، الشعراني، أبو محمد: من علماء المتصوفين، ولد في قلقيشدة بمصر، له تصانيف، منها «الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصوفية»، ت ٩٧٣ هـ. الكواكب السائرة ١٥٨-١٥٧/٣.

<sup>(٢)</sup> ينظر: الطبقات الصغرى ٧٧-٧٨، والكواكب السائرة ٣٢/٢، وشذرات الذهب ٥٠٦/١٠.

## تلاميذه:

تتلمذ للخطيب الشربيني عدد كبير من التلاميذ، إذ كانت له الدروس وحلقات العلم؛ ومنهم:

### ١- عبد الرحمن الخطيب الشربيني:

عبد الرحمن بن محمد المنعوت زين الدين بن شمس الدين الخطيب الشربيني، الفقيه، الشافعي، المصري، الإمام العمدة بن العمدة، كان من أهل العلم والبراعة في فنون كثيرة، حسن الأخلاق كثير التواضع، أخذ عن والده وغيره، توفي سنة (١٠١٤) هـ (١).  
٢- نعمان العجلوني:

نعمان العجلوني الحبراصي الشيخ العالم العلامة الفقيه العارف بالله تعالى، ذكره النجم وقال في ترجمته سافر إلى مصر، وقرأ على الخطيب الشربيني، والشيخ محمد الرملي، وغيرهما. كان يستحضر مسائل الفقه من شرح المنهاج لشيخه الخطيب الشربيني كأنه ينظر إليه، توفي سنة (١٠١٩) هـ في مرحلة العظم، ودفن بالأخضر (٢).

### ٣- البهوتي:

عبد الرحمن بن يوسف بن علي الملقب زين الدين بن القاضي جمال الدين بن الشيخ نور الدين البهوتي الحنبلي المصري، خاتمة المعمرين، البركة العمدة، ولد بمصر، ونشأ بها، وقرأ الكتب الستة وغيرها من كتب الحديث، ومن مشايخه في الفقه الشافعي الخطيب الشربيني وغيره، وكان في سنة (١٠٤٠) هـ موجوداً في الأحياء (٣).

### سادساً: آثاره ومؤلفاته:

ترك الخطيب الشربيني آثاراً كثيرة، ومؤلفات وفيرة في مختلف المجالات، فقد كان رحمه الله تعالى فقيهاً، مفسراً، متكلماً نحويّاً، صرفياً، ترك من الآثار النافعة، والتأليف الممتعة، ما يُشهد له بربسوخ القدم فيما زاوله من العلوم.

(١) ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: المحبي، (د.ط)، (د.ت) ٣٨٧/٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه ٤/٤٥٥.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٢/٤٠٥، والسحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: محمد بن عبد الله النجدي الحنبلي، مكتبة الإمام أحمد، ٢١٧.

## أولاً: المطبوعة:

١- الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع (شرح الغاية): في الفقه الشافعي؛ وهو يشرح " متن الغاية والتقريب " للقاضي أبي شجاع أحمد بن الحسين بن أحمد الأصفهاني، في أسلوب ميسر، وعرض رائع، وفوائد علمية، ولغوية وأدبية، بالإضافة إلى موضوعه الفقهي، وقد فرغ من تأليفه سنة (٩٧٢ هـ)، وبهامشه حاشية المدابيغ في جزأين<sup>(١)</sup>.

## ٢- تقريرات على المطول للتفتازاني<sup>(٢)</sup> (في البلاغة)<sup>(٣)</sup>.

٣- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير: وهو تفسير يقع في أربعة مجلدات، ويعرف بتفسير الخطيب الشربيني، ويبدو لكل من يطالع هذا التفسير غزارة المادة العلمية فيه، إذ يجد بغيته فيه كل من اللغوي، وعالم القراءات، والنحوي، والفقيه، والمفسر، والصوفي، وغيرهم، وكل ذلك في إيجاز وتيسير<sup>(٤)</sup>؛ وهو موضوع البحث الذي بين أيدينا.

٤- شرح التنبيه (فقه شافعي): وهو يشرح كتاب التنبيه لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي وهو عشرة مجلدات<sup>(٥)</sup>.

## ٥- رسالة في البسملة والحمد لله<sup>(٦)</sup>.

---

(١) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٥٠، ومعجم المطبوعات ١/١١٠٩، والإقناع ١/٤٨، ٤٩. وقد طبعه الأثر في أربعة كتب مقررة على السنوات الأربع الثانوية بالمعاهد الأزهرية.

(٢) هو سعد الملة والدين أبو سعيد مسعود بن عمر بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن الغازي التفتازاني السمرقندي الحنفي، الفقيه المتكلم النظار الأصولي النحوي البلاغي المنطقي. وبرز في النحو والصرف والمنطق والمعاني والبيان والأصول والتفسير وعلم الكلام وغيرها من العلوم، ت ٧٩٢ هـ. الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، (د. ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت)، ٤/٣٥٠، وهدية العارفين ٢/٤٢٩، ٤٣٠.

(٣) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٥٠، ومعجم المطبوعات ١/١١٠٨، والأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، ط (١٥)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢ م، ٦/٦، والخصال المكفرة للذنوب ٨٩.

(٤) هدية العارفين ٢/٢٥٠، وكشف الظنون ٢/١١٣٩، ومعجم المطبوعات ١/١١٠٨، وتاريخ الأدب شوقي ضيف ١٣٢/٧.

(٥) ينظر: شذرات الذهب ١٠/٥٦١، وهدية العارفين ٢/٢٥٠، والخطط التوفيقية ١٢/١٢٨، وموسوعة طبقات الفقهاء ٢٢٣.

(٦) ينظر: مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ع (٦٠)، ١٤٢٩ هـ-٢٠٠٨ م، ١٧٦، مقدمة على الكلام في البسملة والحمد لله، مجلة جامعة تكريت المجلد ١٦، العدد ٩، الصفحة ١٥٦، سنة ٢٠٠٩.

٦-شواهد القطر (في النحو) (١).

٧-الفتح الرباني في حلّ ألفاظ تصريف الزنجاني (٢) (في الصرف) (٣): وهو شرح لكتاب الزنجاني المعروف بـ (تصريف العزّي).

٨-فتح الخالق المالك في حلّ ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك (٤).

٩-مغنى المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج (في شرح منهاج الطالبين للنووي) (في فروع الشافعية): يقع الكتاب في ستة أجزاء، وشرح (منهاج الطالبين) لسراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقّن الشافعي (ت ٨٠٨ هـ) (٥)، وقد أثنى العزّي على هذين الكتابين - شرح التنبيه ومغنى المحتاج - فقال: " وشرح كتاب المنهاج والتنبيه شرحين عظيمين جمع فيهما تحريرات أشياخه بعد القاضي زكريا، وأقبل الناس على قراءتهما وكتابتهما في حياته " (٦).

١٠-مغيث الندي إلى شرح قطر الندي (في النحو)، وهو في مجلدين (٧).

١١-مناسك الحج (المناسك الكبرى) (٨).

١٢-نور السجّية في حلّ ألفاظ الآجرومية (٩).

---

(١) ينظر: معجم المطبوعات ١/١١٠٩، والأعلام ٦/٦، وموسوعة طبقات الفقهاء ٢٢٣.

(٢) هو العالم الأديب عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب بن أبي المعالي الخرجي الزنجاني الشافعي، والمعروف بالعزّي، من علماء العربية، ت ٦٥٥ هـ أو بعدها على أصح الروايات. معجم المطبوعات ١/٩٧٧، والأعلام ٤/١٧٩.

(٣) ورد ذكره في كشف الظنون ٢ / ١١٤٠، وهدية العارفين ٢ / ٢٥٠، ومعجم المؤلفين ٨ / ٢٦٩.

(٤) ينظر: إيضاح المكنون ٢/١٦١، ومعجم المؤلفين تراجم المصنّفين العربية ٨/٢٦٩.

(٥) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٥٠، ومعجم المطبوعات ١/١١٠٩، والأعلام ٦/٦.

(٦) الكواكب السائرة ٣/٧٢.

(٧) ينظر: فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: أسماء حمصي، (د. ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق،

١٣٩٣هـ-١٩٧٣م، ٢/٤٨٣.

(٨) ينظر: معجم المطبوعات ١/١١٠٩، والأعلام ٦/٦، وموسوعة طبقات الفقهاء ٢٢٣.

(٩) ينظر: هدية العارفين ٢/٢٥٠، والمستدرك على الكشف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف: عبد الله الجبوري،

ط(١)، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٨٥هـ-١٩٥٦م، ١٤٨، والخصال المكفّرة للذنوب ٨٩.

## ثانياً: المخطوطة (١):

١- تفسير قوله تعالى: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى، وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى ٤-٥] (٢).

٢- تفسير قوله تعالى: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (٣).

٣- فتح الرحمن الرحيم في تفسير آية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾ [النحل: ٩٠] (٤).

٤- فرح الميّت بمن يزوره (في الفقه الشافعي): منه نسخة في مركز جمعة الماجد دبيّ برقم (٢٣٨٨)، مصوّرة من نسخة الظاهرية ضمن مجموع من صفحة واحدة (٧٩ ب).

## ثالثاً: المفقودة:

١- شرح (البهجة في الفقه لابن الوردي) (٥).

٢- شرح (منهاج الدين) للجرجاني في شعب الإيمان: ومنهاج الدين في نحو ثلاثة مجلّات، فيه أحكام ومسائل فقهية، وغيرها فيما يتعلّق بأصول الدين (٦).

---

(١) نقلاً عن مجلة آفاق الثقافة والتراث ١٧٥.

(٢) منه نسخة في مركز جمعة الماجد دبيّ رقم (٢٣٨٨)، ومصورة من نسخة الظاهرية برقم (٣٨٨٢) ضمن مجموعة من صفحة واحدة (١٧٩).

(٣) منه نسخة من مركز جمعة الماجد دبيّ برقم (١١٥٨٣)، مصورة من مؤسسة إحياء التراث - القدس، ضمن مجموع من ٤ ورقات (٤٠١ - ٤٠٤).

(٤) منه نسخة في جامعة استنبول في أربعين صفحة، تاريخها (١٠٢٨ هـ)، وهي منسوبة إلى محمد بن أحمد الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧ هـ). وقد رجّح الدكتور عبد الحكيم الأنيس في تحقيقه: قلائد العقيان لمرعي الكرمي، أنّها لأبي الحسن علي بن عبد الرحمن بن محمد الخطيب الشربيني المصري (ت ١٠٣٠ هـ).

إيضاح المكنون ١ / ١٦٥، وهدية العارفين ١ / ٧٥٤.

(٥) ورد ذكرها في كشف الظنون ١/ ٤٨٩، والخصال المكفّرة للذنوب ٨٩. ذكر الدكتور ياسين إبراهيم محمود بأنّها مطبوعة. مقدّمة في الكلام على البسملة والحمدلة، مجلة جامعة تكريت، العدد ٩، المجلد ١٦، ٢٠٠٩، ١٥٦.

(٦) ورد ذكره في الكواكب السائرة ٣ / ٧٢، وشذرات الذهب ٨ / ٣٨٤، وهدية العارفين ٢ / ٢٥٠، وكشف الظنون ١٨٧١/٢، ومعجم المؤلفين ٨ / ٢٦٩.



ثانياً: تفسير السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض كلام ربنا الحكيم الخبير

الداعي إلى تأليف الكتاب.

منهج الشرييني في تفسيره.

الشرييني وتفسيره في الميزان.

تناولت الكتاب من جهة مسائله النحويّة، فقد كان هدفي الرئيس هو الكشف عمّا في الكتاب من مادّة نحويّة، وبيان جهوده النحويّة ومذهبه، إلا أنّي أردت \_ من خلال هذه الدراسة \_ أن أقدم بعض الومضات حول الكتاب كالآتي:

الداعي إلى تأليفه الكتاب، منهجه، التفسير في الميزان.

### أولاً: الداعي إلى تأليف الكتاب:

بيّن الخطيب الشربيني في مقدّمة كتابه الداعي إلى تأليفه؛ من أنّه خطر له أن يقتفي أثر أئمة السلف، ويسلك طريقهم، لعلّ الله أن يرزقه من مددهم، ويعود عليه من بركتهم، وقد تردّد في ذلك مدّة من الزمن خوفاً من الدخول في الوعيد الوارد في حقّ من فسّر القرآن برأيه، أو بغير علم، ثمّ ذكر بأنّه استخار الله تعالى، وسأله التيسير، فشرح الله سبحانه وتعالى صدره، ثمّ جاءت الإشارة من رؤيا رآها له أحد أصحابه من أنّه رأى النبي صلى الله عليه وسلم، أو الشافعي يقول: (قل لفلان يعمل تفسيراً على القرآن)<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: منهج الشربيني في تفسيره:

جمع الخطيب الشربيني مادّة تفسيره من كتب التفاسير التي تقدّمته، وتحرّى أن يودع فيه كلّ ما هو أقرب إلى الصحة وألصق بالألسنة، فأحسن فيه، وأجاد، وأبدع، وأفاد، فجاء تفسيراً جامعاً لكلّ شيء.

وقد وضع الخطيب الشربيني منذ البداية منهجاً كاملاً في التفسير، ورسم طريقاً واضحة المعالم، حاول الالتزام به ما استطاع إلى ذلك سبيلاً، فقد ذكر في مقدّمة تفسيره منهجه مورداً أنّه اقتصر فيه على أرجح الأقوال، وإعراب ما يُحتاج إليه عند السؤال، وترك التطويل بذكر أقوال غير مرضيّة، وأعاريب محلّها كتب العربيّة، فإنّ ذكر فيه شيئاً من القراءات؛ فهو من السبع المشهورات، وقد يذكر بعض أقوال وأعاريب لقوّة مداركها أو لورودها، ولكن بصيغة: (قيل)، ليُعلم أنّ المرضي أولها...، وذكر أنّه تلقّى التفسير بحمد الله من تفاسير متعدّدة رواية ودراية عن أئمة ظهرت وبهرت مفاخرهم واشتهرت وانتشرت آثارهم<sup>(٢)</sup>.

(١) للتوسّع ينظر: مقدّمة السراج المنير ١/٩-١٠.

(٢) ينظر: السراج المنير ١/١٠.

وقد وقى الخطيب الشربيني بما اشترطه على نفسه في مقدّمة تفسيره؛ فتفسيره ليس بالطويل المملّ ولا بالقصير المخلّ، ولم يقم نفسه فيما لا يعني المفسرين من ذكر الأعراب التي لا تمت إلى التفسير بصلة، وقد عرّج الذهبي (١٣٩٨هـ) على منهجه قائلاً: " وقد وقى فيه صاحبه بما وعد، فلم يذكر من القراءات إلا ما تواتر منها، ولم يقم نفسه فيما لا يعني المفسر من ذكر الأعراب التي لا تمت إلى التفسير بسبب، كما أنّه وقى بما التزمه من أنّه لا يذكر فيه إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً؛ ولهذا نراه يتعقب الزمخشري (٥٣٨هـ)، والبيضاوي (٦٨٥هـ) فيما ذكره من الأحاديث الموضوعة في فضائل القرآن سورة سورة، كما ينبّه على الأحاديث الضعيفة إن روى منها في تفسيره" <sup>(١)</sup>.

ولم يكن الخطيب الشربيني ناقلاً لأقوال من سبقه جامعاً لها فحسب، بل كان ناقداً ومناقشاً، ولم ينقل من الأقوال إلا ما شهدت له الأصول من كتاب، أو سنة، أو إجماع، أو قياس؛ إلى جانب علمه ومتابعته للتقاسير وكتب القراءات والنحو التي تقدّمته، وأخيراً يرجع في كلّ علم إلى مصادره الأصلية.

والمطالع لتفسير الإمام الخطيب الشربيني يجده يتناول السورة القرآنية على النحو الآتي:

يصدر السورة بذكر اسمها، ثمّ يبيّن كونها مدنيّة أو مكّيّة، ويذكر عدد آياتها وحروفها، ثمّ يفسر البسملة حسب مقاصد كل سورة وأهدافها، وكان شديد العناية بذكر المناسبات بين الآيات، والإطالة في ذكر أسباب النزول، وعزوها إلى قائلها، وقد جمع بين التفسير بالمأثور، والتفسير بالرأي؛ فيفسر القرآن بالقرآن، وبأحاديث المصطفى صلى الله عليه وسلم، وبأقوال الصحابة والتابعين.

ومن معالم منهجه \_ وهو ما يُحسب عليه \_ أنّه قد تخلّل تفسيره بعض من القصص الإسرائيلي الغريب، وذلك من دون أن يتعقّب بالتصحيح أو التضعيف.

وممّا نلاحظه في هذا التفسير أنّه يهتمّ بذكر النكت، وبعض الإشكالات والإجابة عنها، ولم يكثر من الاستشهاد بالشعر، ويذيل بالدعاء عند انتهائه من تفسير بعض الآيات، ويختتم كلّ سورة بتتبع ما يذكره البيضاوي تبعاً للزمخشري من أحاديث موضوعة في فضل السورة، ويبين ما يصحّ من فضائلها، ويردّ الموضوع منها.

كانت تلك أهم معالم منهج الشربيني في تفسيره من خلال دراستي له.

<sup>(١)</sup> التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، (د. ط)، مكتبة وهبة، القاهرة، (د. ت)، ٢٤٢/١.

### ثالثاً: الشرييني وتفسيره في الميزان.

#### آراء العلماء فيه والمآخذ عليه:

تفسير الخطيب الشرييني كغيره من التفاسير تناولته العلماء بالنقد والدراسة؛ فمنهم من مدح وأثنى وغيض الطرف عن الكبوات، واعتذر عن الهفوات، ومنهم من مدحه في مواضع الإجابة، وذمه في مواطن الأخطاء والعثرات.

ومن العلماء الذين تحدّثوا عن الخطيب الشرييني وتفسيره (السراج المنير) الشعراني الذي صاحب الشرييني، وأثنى على زهده وورعه وانكابه على طلب العلم والتدريس، فذكر في ترجمته أنّه الأخ الصالح العالم المقبل على ربّه ليلاً ونهاراً الشيخ الخطيب الشرييني رضي الله عنه، صحبه نحو أربعين سنة ما رأى عليه شيئاً يشينه في دينه، ولم ير في أقرانه مثله في حفظ الجوارح، وغفلته على الدنيا ووظائفها ولم يزل مكباً على الاشتغال بالعلم والعمل به وتعليمه للناس في السعي به وتعليمه للناس، لا تجده إلا في مطالعة علم أو صلاة أو قراءة أو صامتاً، يتفكّر في أهوال يوم القيامة.....، وما رأى في أقرانه أكثر اعتكافاً منه في رمضان وغيره، ومن عادته أن يدخل الجامع الأزهر أوّل ليلة الصيام فلا يخرج إلا بعد صلاة العيد<sup>(١)</sup>.

ويتابع الشعراني مدح الخطيب الشرييني، ويذكر شيوخه وإجازتهم له بالتدريس والإفتاء؛ لما رآه فيه من العلم والصلاح، فيقول: "وأجازوه بالإفتاء والتدريس، فدرّس وأفتى في حياة أشياخه، وانتفع به خلائق لا يحصون، وأجمع أهل مصر على دينه وصلاحه، ووصفوه بالعلم والعمل والزهد"<sup>(٢)</sup>.

ونجد أنّ كلّ من ترجم له من العلماء قد أثنى عليه نقلاً عن الشعراني، ذاكرين الصفات نفسها التي مدحه بها<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر الذهبي تفسير السراج المنير في كتابه فأثنى عليه بالجملة، ووصفه بالسهل الممتع؛ فقال: "وقد قرأت هذا التفسير فوجدته تفسيراً سهلاً المأخذ، ممتع العبارة، ليس بالطويل المملّ، ولا القصير المخلّ، نقل فيه صاحبه بعض تفسيرات مأثورة عن السلف كما أنّه يذكر أحياناً

(١) ينظر: الطبقات الصغرى ٨٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر: الكواكب السائرة ٧٢/٣، وشذرات الذهب ١٠/٥٦١، والخطط التوفيقية ١٢/١٢٧، ومعجم المطبوعات

١١٠٨/١.

أقوال من سبقه من المفسرين كالزمخشري والبيضاوي والبغوي، وقد يوجّه ما يذكره من هذه الأقوال ويرتضيها، وقد يناقشها ويردّ عليها " (١).

ويتابع الذهبي إطراره على الخطيب الشربيني لالتزامه بالمنهج الذي ذكره في مقدّمة كتابه، ومن أنّه تتبع الزمخشري والبيضاوي فيما ذكره من أحاديث موضوعة وفندّها، فيقول في ذلك: "وقد وقّى فيه صاحبه بما وعد فلم يذكر من القراءات إلا ما تواتر منها، ولم يقم نفسه فيما لا يعنى المفسّر من ذكر الأعراب التي لا تمتّ إلى التفسير بسبب، كما أنّه وقّى بما التزمه من أنّه لا يذكر فيه إلا حديثاً صحيحاً أو حسناً، ولهذا نراه يتعقّب الزمخشري والبيضاوي فيما ذكره من الأحاديث الموضوعة في فضائل القرآن سورة سورة، كما ينبّه على الأحاديث الضعيفة إن روى شيئاً منها في تفسيره " (٢).

ويتابع الذهبي حديثه عن الخطيب الشربيني وتفسيره إلا أنّه يتّجه إلى المآخذ عليه؛ فيعيب عليه خوضه في الإسرائيليات، فيقول: "ولم يخل تفسير الخطيب من ذكر بعض القصص الإسرائيلي الغريب، وذلك بدون أن يتعقّبه بالتصحيح أو التضعيف" (٣).

ونجد من العلماء من أخذ عليه مخالفته لمذهب السلف في تفسير آيات الصفات مخالفاً بذلك ما ذكره في مقدّمته؛ فقال في ذلك: "نقل معظم تفسيره من الفخر الرازي، وادّعى في مقدّمة تفسيره أنّه سيتبع السلف في تفسيرهم، ولكنّه في الحقيقة خالف مذهب السلف في تفسير آيات الصفات، بل اتبع الرازي في بعض طعناته على مذهب السلف كما يتّضح ذلك في صفة الكلام" (٤).

---

(١) التفسير والمفسرون ١/٢٤٢.

(٢) المصدر نفسه ١/٢٤٢.

(٣) التفسير والمفسرون ١/٢٤٤.

(٤) الموسوعة الميسرة ٢/١٩٦١-١٩٦٢.

الفصل الأول: الجملة الاسميّة والنواسخ

المبحث الأول: المبتدأ والخبر

المبحث الثاني: النواسخ

المبحث الثالث: أفعال الظن واليقين

المبحث الأول: المبتدأ والخبر

## المبتدأ والخبر

### مسوّغات الابتداء بالنكرة

ذكر سيبويه (١٨٠) هـ أنّ الأفضل في المبتدأ والخبر أن يكون المبتدأ معرفة؛ فيقول: "وأحسنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يُبتدئ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام.

ولو قلت رجلٌ ذاهبٌ لم يحسن حتّى تُعرّفه بشيء؛ فنقول: راكبٌ من بني فلان سائرٌ، وتبيح الدار؛ فنقول: حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا، فأصل الابتداء للمعرفة، فلما أدخلت فيه الألف واللام وكان خبراً حسنً الابتداء، وضعف الابتداء بالنكرة إلا أن يكون فيه معنى المنصوب<sup>(١)</sup>.

وقال ابن السراج (٣١٦) هـ في تعريف المبتدأ: "وحقّ المبتدأ أن يكون معرفة أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصّة، فأما المعرفة؛ فنحو قولك: عبد الله أخوك، وزيد قائم، وأما ما قارب المعرفة من النكرات؛ فنحو قولك: رجل من تميم جاءني، وخيرٌ منك لقيني، وصاحب لزيد جاءني، وإنّما امتنع الابتداء بالنكرة المفردة المحضة؛ لأنّه لا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه فلا معنى للمتكلّم به"<sup>(٢)</sup>.

وعلق الرضي (٦٨٤) هـ على شرط الفائدة من الابتداء بالنكرة؛ فقال: "وقال ابن الدهان (٥٦٩) هـ وما أحسن ما قاله، إذا حصلت الفائدة، فأخبر عن أي نكرة شئت؛ وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت، جاز الحكم، سواء تخصّص المحكوم عليه بشيء أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصّتين بوجه أو نكرتين غير مختصّتين شيء واحد؛ وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علّم في المعرفة ذلك، كما لو علّم

(١) الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، ط (٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، ١/٢٢٨-٢٢٩.

(٢) الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، (د. ط)، مؤسسة الرسالة، (د. ت)، ٥٩/١.



قيام زيد مثلاً؛ فقلت: زيد قائم، عُدَّ لغواً، ولو لم يكن يعلم كون رجلٍ ما من الرجال قائماً في الدار، جاز لك أن تقول: رجلٌ قائمٌ في الدار، وإن لم تتخصَّص النكرة بوجه<sup>(١)</sup>.

إذاً الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأنَّ الغرض من الكلام حصول الفائدة، وقد يقع المبتدأ نكرة على غير الأصل، وهذا جائز بشرط حصول الفائدة.

ويفصّل ابن مالك (٦٧٢) هـ في شروط تنكير المبتدأ، فيقول: "والأصل تعريف المبتدأ وتنكير الخبر، وقد يُعرّفان، وقد ينكران بشرط الفائدة، وحصولها في الغالب عند تنكير المبتدأ بأن يكون:

وصفاً أو موصوفاً بظاهرٍ أو مقدّرٍ أو عاملاً أو معطوفاً أو معطوفاً عليه، أو مقصوداً فيه العموم أو الإبهام، أو تالي استفهام أو نفي أو لولا أو واو الحال أو فاء الجزاء، أو ظرفاً مختصاً أو لاحقاً به، أو بأن يكون دعاءً أو جواباً أو واجب التصدير أو مقدراً إيجابه بعد النفي"<sup>(٢)</sup>.

وقد أدرك الخطيب الشربيني شرط إفادة النكرة مراعيّاً السياق، فرجّح تنكير المبتدأ على تعريفه في قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَى قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [هود: ٦٩]؛ قائلاً: "قوله سلام أكمل من قوله السلام؛ لأنَّ التنكير يفيد الكمال والمبالغة والتمام، ولهذا صح وقوعه مبتدأ؛ لأنَّ النكرة إذا كانت موصوفة جاز جعلها مبتدأ، أو لفظ السلام فإنه لا يفيد إلا الماهية"<sup>(٣)</sup>.

وقد ذكر النحاة مسوّغاتٍ كثيرة للابتداء بنكرة؛ وهي راجعة إلى شيئين: التخصيص والتعميم.

وقد وقف الخطيب الشربيني عند هذه الشروط في تفسيره؛ ومن ذلك:

#### ١ - التخصّص بالوصف:

ذكر ابن السراج التخصّص بالوصف في حديثه عن حذف العائد إلى المبتدأ؛ فقال: "ربّما حذفوا شيئاً من الخبر في الجمل، وذلك المحذوف على ضربين: إمّا أن يكون فيه الضمير الراجع إلى المبتدأ؛ نحو قولهم: السمنُ مَنّوانٍ بدرهمٍ، يريد: منه، وإلا كان كلاماً غير جائز؛ لأنّه ليس فيه ما يرجع إلى الأوّل،

(١) شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط (٢)، جامعة قان يونس، بنغازي، ١٩٩٦م، ١/ ٢٣١. ينظر ترجمة ابن الدهان: سعيد بن المبارك بن علي الأنصاري، أبو محمد، المعروف بابن الدهان: عالم باللغة والأدب، مولده ونشأته ببغداد (٤٩٤-٥٦٩هـ). الأعلام ٣/ ١٠٠.

(٢) شرح التسهيل: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجبّاني الأندلسي، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدويّ المختون، ط (١)، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، ١/ ٢٨٩.

(٣) السراج المنير ٧٧/٢. الماهية: حقيقة الشيء وجوهره.

وإِذَا أَن يَكُونَ المَحذُوفُ شَيْئاً لَيْسَ فِيهِ رَاجِعٌ، وَلَكِنَّهُ مُتَّصِلٌ بِالكَلَامِ؛ نَحْوُ قَوْلِكَ: الكَر بَسْتَيْنِ دِرْهَماً، فَأَمْسَكَتْ عَنْ ذِكْرِ الدِّرْهَمِ بَعْدَ ذِكْرِ السَّتِينَ لَعَلَّ المَخَاطَبَ بِهِ"<sup>(١)</sup>.

وأشار أبو علي الفارسي (٣٧٧هـ) إلى ذلك بقوله: "وقد يُحذف الراجع من هذه الجمل إلى المبتدأ الأول؛ كقولهم: السمنُ منونٌ بدرهمٍ؛ والتقدير: السمن منون منه بدرهم، ولا بدّ من تقدير هذا ليعود الضمير منه إلى المبتدأ الذي هو السمن"<sup>(٢)</sup>.

وقد فصل أبو حيان (٧٤٥هـ) في هذه المسألة فذكر أنّ الوصف إمّا أن يكون ظاهراً أو مقدّراً؛ فقال: "والموصوف بظاهر: (شوهاء ولود، خيرٌ من حسناء عقيم)، يسمّيه بعضهم خلفاً من موصوف؛ أي: امرأةً شوهاءً.

وبمقدّر: قولهم: (السمن منون بدرهم)؛ أي منون منه بدرهم، وصف (منون) بالمجرور المقدّر"<sup>(٣)</sup>.

والمراد من الخلف من الموصوف: أي صفة في الأصل خلفت موصوفها؛ يقول ابن عصفور (٦٦٩هـ): "وزاد أهل الكوفة في شروط الابتداء بالنكرة أن تكون خلفاً من موصوفها؛ أي صفة في الأصل قد خلفت موصوفها؛ نحو: مؤمنٌ خيرٌ من مشركٍ؛ لأنّه في معنى: عبدٌ مؤمنٌ خيرٌ من عبدٍ مشركٍ"<sup>(٤)</sup>.

### الوصف بظاهر:

ذكر الخطيب الشربينيّ الابتداء بنكرة لتخصّصه بالوصف الظاهر في عدّة مواضع<sup>(٥)</sup>؛ ومن ذلك ما جاء في تفسيره قول الله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٣]؛ فقال: "وإنّما صحّ الابتداء بالنكرة، وهي (قول) لاختصاصها بالصفة؛ وهي معروفٌ، وأمّا المعطوف؛ وهو (مغفرة)، فلا يحتاج إلى مخصّص لتبعيّتها"<sup>(٦)</sup>.

(١) الأصول، ٦٩/١. المنون: مثني منا، مكيال يكال به السمن وغيره، والكر: مكيال لأهل العراق وهو عندهم ستون قفيزاً، والقفيز مكيال أيضاً.

(٢) الإيضاح: أبو علي الفارسي، تح: كاظم المرجان، ط(٢)، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، ٩٣.

(٣) التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هندراوي، ط(١)، دار القلم، دمشق، ١٩٩٨م حتى ٢٠١٨م، ٣/٣٢٥.

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي، تح: صاحب أبو جناح، (د. ط)، القاهرة، (د. ت)، ٣٤١.

(٥) ينظر: السراج المنير ٦٦٠/٢

(٦) المصدر نفسه ١/٢٠٤.

ونجد أن أبا حيّان، والسمين الحلبيّ (٧٥٦هـ)<sup>(١)</sup> قد أضافا وجهاً آخر إلى هذا الوجه الذي اختاره الخطيب الشربينيّ؛ قال أبو حيّان: "وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ (قَوْلٌ مَعْرُوفٌ) خِبر مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ؛ تَقْدِيرُهُ: الْمَأْمُورُ بِهِ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ"<sup>(٢)</sup>.

ويقتصر الخطيب الشربيني على اختيار وجه جواز مجيء المبتدأ نكرة لتخصّصها بالوصف، وفي موضع آخر يذكر الوجهين معاً؛ ومنه عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿بَرَاءَةٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١]؛ فيقول: "(براءة) خبر مبتدأ؛ أي: هذه براءة، وقوله تعالى: (من الله ورسوله)، من: ابتدائية متصلة بمحذوف؛ تقديره: واصله من الله ورسوله، ويجوز أن يكون: براءة مبتدأ لتخصيصها بصفتها، والخبر (إلى الذين عاهدتم)"<sup>(٣)</sup>.

أما القول بجواز مجيء المبتدأ نكرة لتخصّصه بالوصف، فهذا مذهب الجمهور<sup>(٤)</sup>، وتبعهم الخطيب الشربينيّ في اختيارهم.

ونرى أن توجيه إعراب النكرة مبتدأ لتخصّصه بالوصف الذي اختاره الشربينيّ في الآية الأولى، وارتضاه في الآية الثانية أرجح؛ لأنّ الوجه الثاني (خبر مبتدؤه محذوف) يحتاج إلى تقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إليه.

### الوصف بمقدّر:

وقف الخطيب الشربيني عند جواز الابتداء بنكرة لوصفها بمقدّر؛ ومن ذلك ما جاء في توجيهه قول الله تعالى: ﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ [النور: ٤٠]؛ فقال: "(ظلمات) أي: من البحر والموج والسحاب، خبر مبتدأ مضمّر؛ تقديره: هذه

(١) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي أحمد بن يوسف، تح: أحمد محمد الخراط، (د. ط)، دار القلم، دمشق، (د. ت)، ٢/ ٥٨٥.

(٢) البحر المحيط ٢/ ٣٢٠.

(٣) السراج المنير ١/ ٦٧٢.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣٣٠، و المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط (٣)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ٤/ ١٢٧، والكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وشارك في تحقيقه: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط (١)، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، ٣/ ٧، و أنوار التنزيل وأسرار التأويل: عبد الله بن عمر البياض، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق ومحمد أحمد الأطرش، ط (١)، دار الرشيد (دمشق-بيروت)، مؤسسة الإيمان (بيروت-لبنان)، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، ٢/ ٣٥، والبحر المحيط ٥/ ٦، والدر المصون ٦/ ٥، وروح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي البغدادي، (د. ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ت)، ١٠/ ٤٢.

ظلمات أو تلك ظلمات، ويجوز أن يكون (ظلمات) مبتدأ والجملة من قوله تعالى: (بعضها فوق بعض) خبره، قاله الحوفي (٤٣٠) هـ.

فإن قيل: لا مسوغ للابتداء بهذه النكرة؟

أجيب: بأنها موصوفة تقديرًا؛ أي: ظلمات كثيرة متكاثفة<sup>(١)</sup>.

وقد ضعف أبو حيّان<sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup> (٧٦١) هـ<sup>(٥)</sup>، رأي الحوفي؛ كما ذكر الآلوسي: "وأجاز الحوفي أن يكون ظلمات مبتدأ، خبره قوله تعالى: (بعضها فوق بعض)، وتعبّه أبو حيّان، وتبعه ابن هشام بأنّ الظاهر لا يجوز؛ لما فيه من الابتداء بالنكرة من غير مسوغ، إلّا أن يقدر صفة لها يؤنن بها التنوين؛ أي: ظلمات كثيرة أو عظيمة، وهو تكلف<sup>(٥)</sup>.

وهذا الوجه الذي ذكره الحوفي لم يشر إليه الزمخشري ولا البيضاوي<sup>(٦)</sup>.

ومنه فإنّ الخطيب الشربيني قد تفرّد بذكر الوجه الذي ذكره الحوفي، ولم يضعفه، بالرغم من تضعيف النحاة له، ولم يعتدّ بالتكلف الحاصل من تقدير الصفة، فهو قد ردّ على اعتراض النحاة بذكر مسوغ للابتداء بنكرة؛ وهو تقدير صفة.

وأرى أنّ ما أجازته الخطيب الشربيني من تقدير الصفة لتسوية الابتداء بنكرة وجه قويّ، فهذا ما قال به جمهور النحاة، فكيف نضعفه بحجّة التكلف في التقدير، وهم يقدرون كثيراً في كلامهم، ويعقبون بأنّ الحذف أحياناً أكثر بلاغة من الذكر؟

(١) السراج المنير ٦٩٥/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤٢٤/٦.

(٣) ينظر: الدر المصون ٤١٥/٨.

(٤) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، را: سعيد الأفغاني، ط

(١)، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م، ٦٣٨/٢.

(٥) روح المعاني ١٨٣/١٨.

(٦) ينظر: الكشف ٣١٠/٤، وأنوار التنزيل ٥٠١/٢.

## ٢ - التخصص بإرادة الحقيقة:

يقول أبو حيّان في شرحه لمسوّغ العموم في جواز الابتداء بنكرة: "وزاد أبو الحسن بن عصفور في المسوّغات أن تكون النكرة لا تُراد لعينها؛ نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأة، يريد واحداً من هذا الجنس؛ أيّ واحد كان خيراً من كلّ واحد من هذا الجنس.

قال: إلّا أنّ معناه يؤول إلى العموم، إلّا أنّه يخالف العموم في أنّه يدلّ على كلّ واحد على جهة البذل، أعني أنّه لا يتناول الجميع دفعة واحدة. انتهى.

وهذا الذي ذكره الأستاذ أبو الحسن يندرج تحت قول المصنّف (ومقصوداً به العموم)؛ لأنّ العموم على قسمين؛ عموم شمول؛ نحو: كلّ يموت، وعموم بدل؛ نحو: ثمرةٌ خيرٌ من جرادة<sup>(١)</sup>.

ويقصد بالمصنّف ابن مالك (٦٧٢هـ).

إذاً فقد فرّق أبو حيّان بين معنى العموم وإرادة الحقيقة؛ فذكر أنّ معناهما واحد إلّا أنّ إرادة الحقيقة قسم من العموم؛ وهو المراد به عموم البذل.

وقد وقف الخطيب الشربيني عند هذا المسوّغ عند إعرابه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا تُقْسِمُوا طَاعَةً مَّعْرُوفَةً إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [النور: ٥٣]؛ فقال: "وفي رفع قوله تعالى: (طاعةٌ معروفةٌ) ثلاثة وجوه:

أحدها: أنّه خبر مبتدأ مضمّر؛ تقديره: أمرنا طاعة معروفة أو المطلوب طاعة.

ثانيها: أنّه مبتدأ والخبر محذوف؛ أي: أمثل أو أولى أو خير؛ أي: طاعة معروفة للنبي صلّى الله عليه وسلم خير من قسمكم الذي لا تصدقون فيه.

ثالثها: طاعة مبتدأ؛ أي: هذه الحقيقة، ومعروفة هو الخبر؛ أي: معروفة منكم ومن غيركم، وإرادة الحقيقة هو الذي سوّغ الابتداء بها مع تنكير لفظها: لأنّ العموم الذي تصلح له قد تخصّص بإرادة الحقيقة؛ كما قالوه في أعرف المعارف<sup>(٢)</sup>.

(١) التذييل والتكميل ٣/٣٣٣. ينظر قول ابن عصفور في: شرح الجمل ٣٤٢.

(٢) السراج المنير ٢/٧٠٤.

اختلفت آراء النحاة في إعراب (طاعة معروفة)، فقد اختار الزجاج الوجه الثاني<sup>(١)</sup>، وذكر الزمخشري وأبو حيّان الوجهين الأول والثاني<sup>(٢)</sup>، وزاد بعضهم وجهاً آخر لم يورده الخطيب الشربيني؛ وهو الرفع على الفاعلية؛ والتقدير: ولتكن طاعة معروفة<sup>(٣)</sup>، وقد ضعّف أبو حيّان هذا الوجه بقوله: "وتقدير بعضهم الرفع على إضمار ولتكن طاعة معروفة ضعيف؛ لأنّه لا يُحذف الفعل ويبقى الفاعل إلا إذا كان ثمّ مُشعرٌ به"<sup>(٤)</sup>، بينما زاد الخطيب الشربيني وجهاً فريداً؛ وهو أن تكون (طاعة) مبتدأ، وجعل إرادة الحقيقة مسوغاً للابتداء بنكرة، نقلاً عن البقاعي<sup>(٥)</sup> (٨٨٥هـ)، وقد أغفله المفسّرين السابق ذكرهم، وإليه ذهب الآلوسي<sup>(٦)</sup> (١٢٧٠هـ) في تفسيره نقلاً عن البقاعي؛ قائلاً: "لا تقدير في الكلام، وطاعة مبتدأ وخبره معروفة؛ وسوّغ الابتداء بالنكرة أنّه أريد بها الحقيقة، فتعمّ والعموم من المسوّغات"<sup>(٦)</sup>.

وأرى أنّ قول الشربيني \_نقلاً عن البقاعي\_ (طاعة) مبتدأ ومسوّغ الابتداء بنكرة هو أنّه قد تخصص بإرادة الحقيقة؛ أرجح من الوجهين الآخرين؛ لأنّه لا يحتاج إلى تكلف التقدير، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى ممّا يحتاج إلى تقدير.

### ٣ - التخصص بواو الحال أو التفصيل:

ذكر الخطيب الشربيني هذا المسوّغ في تفسيره عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ فقال: "وقوله تعالى: "وطائفة مبتدأ، والخبر (قد أهتمّهم أنفسهم)، فإن قيل: كيف جاز الابتداء بالنكرة؟ أجيب: بأنّه جاز لأحد أمرين:

إمّا للاعتماد على واو الحال، وقد عدّه بعضهم مسوّغاً، وإن كان الأكثر لم يذكروه، وأنشد: [الطويل]

سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَذَّ بَدَا  
مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْوُهُ كُلَّ شَارِقٍ

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط (١)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ٥١/٤.

(٢) ينظر: الكشف: ٣١٦/٤، والبحر المحيط ٤٣٠/٦،

(٣) ينظر: إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، اعتنى به: خالد العلي، ط (٢)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م، ٦٥٦، والجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: محمد بن أحمد أبو بكر القرطبي، تح: عبد الله بن عبد المحسن التركي، شارك في تحقيق هذا الجزء: محمد رضوان عرقسوسي، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م، ٣١٩/١٥، والدرّ المصون ٤٣٢/٨،

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤٣٠/٦.

(٥) ينظر: نظم الدرر في تناسب الآيات والصور: أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، ١٦٨/٧.

(٦) روح المعاني ١٨/١٩٩ - ٢٠٠.

وإِذَا لَأَنَّ الْمَوْضِعَ مَوْضِعَ تَفْصِيلٍ؛ فَإِنَّ الْمَعْنَى: يَغْشَى طَائِفَةٌ، وَطَائِفَةٌ لَمْ يَغْشَاهُمْ؛ كَقَوْلِهِ: [الطويل]

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ      بِشِقٍّ، وَتَحْتِي شِقُّهَا لَمْ يُحَوَّلِ <sup>(١)</sup>

ذكر الخطيب الشربيني في هذه الآية مسوِّغين للابتداء بنكرة، وهو في الوجه الثاني (جواز الابتداء بنكرة للتفصيل) لم يخرج عن جمهور النحاة والمفسرين <sup>(٢)</sup>.

وبالعودة إلى آراء النحاة في كون الواو حالية مسوِّغاً من مسوِّغات الابتداء بالنكرة نجد الآتي:

يرى سيبويه أنَّ الواو في هذه الآية بمعنى إذ، ونصَّ على أنَّها واو ابتداء، وفي تقديره يذكر الحال إلاَّ أنَّه لم يصرِّح بأنَّها من مسوِّغات الابتداء بنكرة لذا لم يأتِ على ذكر الشواهد الشعرية، يقول: "وأما قوله عزَّ وجلَّ: (يَغْشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)؛ فَإِنَّمَا وَجَّهَهُ عَلَى أَنَّهُ يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ، كَأَنَّهُ قَالَ: إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ، فَإِنَّمَا جَعَلَهُ وَقْتاً وَلَمْ يَرِدْ أَنْ يَجْعَلَهَا وَاوَ الْعُطْفِ، وَإِنَّمَا هِيَ وَاوُ الْإِبْتِدَاءِ" <sup>(٣)</sup>.

وقد تبع المبرِّد (٢٨٦هـ) سيبويه في أنَّ هذه الواو هي واو الابتداء، ومعناها إذ، فقال: "وهذه الواو التي يسمِّيها النحويُّون واو الابتداء، ومعناها: (إذ)؛ ومثَّل ذلك: (يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ)، والمعنى- والله أعلم - : إِذْ طَائِفَةٌ فِي هَذِهِ الْحَالِ وكذلك قول المفسِّرين" <sup>(٤)</sup>.

وفهم الزجاج من كلام سيبويه أنَّ هذه الواو حالية؛ فقال: "قال سيبويه: المعنى إِذْ طَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ، وهذه واو الحال" <sup>(٥)</sup>، وذكر وجهاً لرفع (طائفة) لم يذكره الشربيني في الآية موضع الاحتجاج؛ فقال: "وجاز أن يرتفع على أن يكون الخبر (يظنون)، ويكون (قد أَهَمَّتْهُمْ) نعت طائفة؛ المعنى: وطائفة تهَمُّهم أَنفُسُهُمْ يظنون؛ أي: طائفة يظنون بالله غير الحق" <sup>(٦)</sup>.

(١) السراج المنير ١/ ٢٩٥، والشاهد الشعري الأول لم ينسب إلى قائله في مغني اللبيب ٢/ ٥٢٣، وشرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، خرَّج الشواهد وصنَّفها وشرحها: محمَّد محمَّد حسن شُرَّاب، ط (١)، مؤسَّسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٧م، ١٦٥/٢.

والشاهد الثاني ينسب إلى امرئ القيس في ديوان امرئ القيس، رواية الأصمعي من نسخة الأعلَم، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٤)، دار المعارف، القاهرة، (د. ت)، ١٢، وبلا نسبة في البحر المحيط ٣/ ٩٥، والدرَّ المصون ٣/ ٤٤٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٩٥، والدرَّ المصون ٣/ ٤٤٦، وروح المعاني ٤/ ٩٤.

(٣) الكتاب ١/ ٩٠.

(٤) المقتضب ٤/ ١٢٥، وينظر: الكامل: أبو العباس محمَّد بن يزيد المبرِّد، تح: محمَّد أحمد الدالي، ط (٣)، مؤسَّسة الرسالة،

١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ١/ ٤٢٥.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٧٩-٤٨٠.

(٦) المصدر نفسه ١/ ٤٨٠.

وذكر مكي القيسي (٤٣٧هـ) أنَّ هذه الواو لها ثلاثة أوجه؛ وهي : واو الحال، واو الاستئناف (الابتداء)، وبمعنى إذ<sup>(١)</sup>، وقد ضَعَف السمين الحلبي أنَّ تكون الواو بمعنى إذ<sup>(٢)</sup>.

والملاحظ أنَّ سيبويه لم يشترط للابتداء بنكرة إلا أنَّ يكون في الإخبار عنها فائدة، ولكنَّ النحويين تتبَّعوا مواضعها<sup>(٣)</sup>، وفيما يأتي تفصيل آرائهم:

في الآية موضع الدراسة يرون أنَّ مسوِّغ الابتداء بالنكرة هو أنَّها موصوفة بمقدَّر، وأنَّ المسوِّغ في الشاهد الشعري:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَذَّ بَدَا      مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ

هو واو الحال؛ ومن هؤلاء النحاة ابن مالك<sup>(٤)</sup>، وابن هشام<sup>(٥)</sup>.

وبالتفصيل في آراء ابن مالك وابن هشام نجد الآتي:

صرَّح ابن مالك في شرح التسهيل بأنَّ واو الحال من مسوِّغات الابتداء بنكرة؛ فقال: "ومثال التالية واو الحال قول الشاعر: [الطويل]

عرضنا فسَلَّمنا فسَلَّمْ كارهاً      علينا وتبريحٌ من الوجدِ خانقهُ

وقال آخر: [الطويل]

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمَذَّ بَدَا      مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقٍ"<sup>(٦)</sup>

الشاهد في هذين البيتين: (وتبريح من الوجد خانقه)، (ونجم قد أضاء) فقد جيء بمبتدأ نكرة بعد الواو الحالية.

(١) ينظر: مُشْكِلُ إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي، تح: حاتم صالح الضامن، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م، ١/١٧٧.

(٢) ينظر: الدرّ المصون ٣/٤٤٦.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٣/٣٣٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١/٢٩٠-٢٩٤.

(٥) ينظر: مغني اللبيب ٢/٥٢٣-٥٢٤.

(٦) شرح التسهيل ١/٢٩٤، الشاهد الشعري الأول ينسب إلى يزيد بن الطثرية، شعر يزيد بن الطثرية: صنعه حاتم صالح الضامن،

(د.ط)، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٣م، ٨٥، والشاهد الشعري الثاني ينسب إلى عبد الله بن الدمينة الخثعمي، ديوان عبد الله بن الدمينة الخثعمي، شرحه وضبطه: محمد الهاشمي البغدادي، ط (١)، مطبعة المنار، مصر، ١٣٣٧هـ-١٩٨٩م، ٤٤، و ينسب إليه في: شرح الشواهد الشعرية ٢/١٦٩.



ويذكر ابن مالك أنَّ مسوِّغ الابتداء بالنكرة في الآية الكريمة هو أنَّها موصوفة بمقدَّر إلى جانب ذكره أنَّ الواو الحالية؛ فيقول: "ومثال الابتداء بنكرة موصوفة بمقدَّر؛ قولهم: السمن منوان بدرهم؛ أي: منوان منه بدرهم، فمنوان نكرة ابتدئ بها؛ لأنَّها موصوفة بوصف مقدَّر، ومنه قوله تعالى: (ويغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمَّتهم أنفسهم)؛ فالواو واو الحال، وطائفة مبتدأ خبره ما بعده، وجاز الابتداء بها لأنَّها موصوفة بمقدَّر؛ كأنَّه قال: وطائفة من غيركم، وهم المنافقون" (١).

ويتعقَّب أبو حيَّان ابن مالك ويردِّ عليه كون مسوِّغ الابتداء في الشاهد الشعري الأوَّل واو الحال فيقول: "ولا يتعيَّن أن يكون الابتداء هنا بالنكرة لأجل واو الحال؛ لأنَّ (من الوجد) إمَّا أن يكون متعلِّقاً بتبريح، أو أن يكون في موضع الصفة، وكلّ منهما مسوِّغ، إمَّا إذا كان متعلِّقاً (بتبريح) فيكون المسوِّغ كون المبتدأ عاملاً، وأمَّا إن كان في موضع الصفة فيكون المسوِّغ كونه موصوفاً بظاهر، وقد ذكر المصنِّف هذين المسوِّغين" (٢).

أمَّا ابن هشام، فله آراء كثيرة توزَّعت في مغني اللبيب، ونقتصر على ما تعقَّب به رأي ابن مالك، وقوله بالجملة الحالية مسوِّغاً من مسوِّغات الابتداء بنكرة سواء تصدرت بالواو أم لم تصدر.

فذكر ذلك قائلاً: "أن تقع في أوَّل جملة حالية" (٣)، وفي موضع آخر يقول بعد استشهاده بقول الشاعر (٤): [البسيط]

الدَّئِبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً      وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي

"وبهذا يُعلم أنَّ اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم" (٥).

والشاهد في البيت قوله: (مدية بيدي) إذ جاء المبتدأ (مدية) نكرة واقعة في جملة الحال بدون الرابط، الواو.

وفي موضع آخر يقول بالواو الحالية مسوِّغاً للابتداء بنكرة، ويستشهد بقول الشاعر: [البسيط]

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَانَلْتِي      فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤٌ سَمِعَا

(١) شرح التسهيل ١/ ٢٩٠ - ٢٩١.

(٢) التذييل والتكميل ٣/ ٣٢٩.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٥٢٣.

(٤) لم ينسب إلى قائله في مغني اللبيب ٢/ ٥٢٣، وحاشية الصبَّان على الأشموني ١/ ٣٢٨.

(٥) مغني اللبيب ٢/ ٥٢٣.

فيقول: يحتمل أن تكون الواو الحالية، وهذا مسوَّغ للابتداء بنكرة <sup>(١)</sup>.

الشاهد في البيت الشعري: (وشكوى عند قاتلتي) إذ جيء بالمبتدأ (شكوى) نكرة بعد واو الحال.

ثم نراه يُخطئ ابن مالك في رأيه، فيخلط بين رأي ابن مالك في الشاهد الشعري والآية؛ فيقول: "ومثل ابن مالك بقوله تعالى: (وطائفة فقد أهمتهم أنفسهم)، وقول الشاعر: [الطويل]

عرضنا فسلمنا فسلم كارهاً      علينا وتبريح من الوجد خانقه

ولا دليل فيهما؛ لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت، ومقدرة في الآية؛ أي: وطائفة من غيركم؛ بدليل: (يغشى طائفة منكم) <sup>(٢)</sup>.

ولكن رأينا فيما ذكرناه من رأي ابن مالك أنفاً أنه قد استشهد بالبيت الشعري على الابتداء بنكرة لوقوعها بعد الواو الحالية، ولكنه لم يذكر أن واو الحال مسوَّغ في الآية موضع الدراسة.

والظاهر أن ابن هشام قد خطأ في تعقُّبه لابن مالك؛ فكلاهما يقول بالواو الحالية مسوَّغاً للابتداء بنكرة، وقد تأكد هذا من توجيههما للآية موضع الدراسة.

ونرجح ما ذهب إليه الخطيب الشربيني بأن مسوَّغ الابتداء بالنكرة هو التفصيل؛ لأنه لا خلاف فيه، أمَّا الوجه الآخر الذي ذكره الشربيني؛ وهو أن مسوَّغ الابتداء بالنكرة الاعتماد على واو الحال، فأرجح فيه رأي ابن هشام في أن الجملة الحالية هي المسوَّغ سواء تصدرت بواو الحال أم لم تتصدر؛ وذلك للتخلص من الخلاف الحاصل بين النحاة في أن الواو الحالية مسوَّغ للابتداء بنكرة في الشواهد التي وردت.

(١) ينظر: مغني اللبيب ٥٢١/٢، والشاهد الشعري لم ينسب إلى قائله في شرح التسهيل ٢٩١/١.

(٢) مغني اللبيب ٥٢٣/٢.

## جواز تقديم الأخبار وتأخيرها

يرى البصريون جواز تقديم خبر المبتدأ عليه، واستدلوا على ذلك بالسماع؛ يقول سيبويه: "وزعم الخليل رحمه الله أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ؛ كما تؤخر وتقدم؛ فنقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على ضرب مرتفع، وكان الحد فيه أن يكون مقدماً ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً وهذا عربي جيد؛ وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك، ورجل عبد الله، وخز صفتك" (١).

ويعلل ابن مالك جواز تقديم الخبر؛ فيقول: "لكن أجزى تقديمه لشبهه بالفعل في كونه مسنداً، ولشبهه المبتدأ بالفاعل في كونه مسنداً إليه" (٢).

يقول الخطيب الشربيني: "(والأصل في الأخبار أن تؤخر) عن المبتدآت؛ لأنها وصف في المعنى للمبتدآت، فحقها التأخير كالوصف؛ ولأن المبتدأ محكوم عليه، فحقه التقديم، والخبر محكوم به، فحقه التأخير، ولما كان شبيهاً بالوصف، حيث إنه موافق في الإعراب لما هو له، دل على حقيقته، أو على شيء من سببه، فلم يبلغ درجته في وجوب التأخير فتوسّعوا فيه" (٣).

وقف الخطيب الشربيني عند مسألة تقديم الخبر على المبتدأ في تفسيره، ومنه عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿ووظنوا أنهم مانعتهم حصونهم من الله﴾ [الحشر: ٢]؛ فيقول: "(مانعتهم حصونهم) فيه وجهان: أحدهما: أن تكون (حصونهم) مبتدأ، و(مانعتهم) خبراً مقدماً، والجملة خبر أنهم.

الثاني: أن تكون (مانعتهم) خبر أنهم، و(حصونهم) فاعل به؛ نحو: إن زيدا قائم أبوه، وإن عمراً قائمة جاريته، وجعله أبو حيان أولى؛ لأن في نحو: (قائم زيد) على أن يكون خبراً مقدماً ومبتدأ مؤخراً خلافاً، والكوفيون يمنعونهم فحمل الوفاق أولى.

وقال الزمخشري: فإن قلت: أي فرق بين قولك: وظنوا أن حصونهم تمنعهم، أو ما نعتهم، وبين النظم الذي جاء عليه؟ قلت: في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم، وفي تصيير ضميرهم اسماً لأن، وإسناد الجملة إليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة، لا

(١) الكتاب ١٢٧/٢. وذكر المبرد تقديم المبتدأ على الخبر في: المقتضب ٤/ ١٢٧، وابن السراج في: الأصول ١/ ٥٩-٦٠.

(٢) شرح التسهيل ١/ ٢٩٦.

(٣) فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، تح: سيد بن شلتوت الشافعي، ط (١)، دار الضياء، الكويت، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م، ١/ ٤٣٢.

يبالي معها بأحد يتعرّض لهم أو يطمع في منازلهم، وليس ذلك في قولك: وظنوا أنّ حصونهم تمنعهم، وهذا الذي ذكره إنما يتأتى على الإعراب الأول، وقد تقدّم أنه مرجوح<sup>(١)</sup>.

للنحاة في مسألة تقدّم الخبر على المبتدأ جوازاً مذهباً، أتى على ذكرهما أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ)؛ فقال: "ذهب الكوفيّون إلى أنّه لا يجوز تقديم المبتدأ عليه، مفرداً كان أو جملة؛ فالمفرد نحو: (قائمٌ زيدٌ، وذاهبٌ زيدٌ)، والجملة نحو: (أبوهُ قائمٌ زيدٌ، وأخوه ذاهبٌ عمرو)، وذهب البصريّون إلى أنّه يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه؛ المفرد والجملة"<sup>(٢)</sup>.

وهذا مذهب سيبويه<sup>(٣)</sup>، والمبرد<sup>(٤)</sup>، وابن السراج<sup>(٥)</sup>، وتبعهم ابن مالك<sup>(٦)</sup>، وابن عقيل (٦٧٢هـ)<sup>(٧)</sup>، والسيوطي<sup>(٨)</sup>، وهو ما اختاره الخطيب الشربيني.

ذهب النحاة والمفسّرون في توجيه الآية موضع الدراسة مذهبين، وتبعهم في ذلك الخطيب الشربيني:

- 
- (١) السراج المنير ٢٥٣/٤، ينظر رأي الزمخشري في: الكشاف ٧٤/٦، ورأي أبي حيّان في: البحر المحيط ٢٤٢/٨.
- (٢) الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٤)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م، ٦٥/١.
- (٣) ينظر: الكتاب ١٢٧/٢.
- (٤) ينظر: المقتضب ١٢٧/٤.
- (٥) ينظر: الأصول ٦٠-٥٩/١.
- (٦) ينظر: شرح التسهيل ٢٩٦/١.
- (٧) ينظر: شرح ابن عقيل عبد الله بن عقيل، ط (٢)، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ت)، ٢١٤/١.
- (٨) ينظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، (د.ط)، مؤسسة الرسالة، (د.ت)، ٣٦/٢.

المذهب الأول: أن تكون (حصونهم) مبتدأ، و (مانعتهم) خبراً مقدّماً، والجملة خبر أنّهم، وقد رجّح هذا المذهب الزمخشريّ (٥٣٨هـ)<sup>(١)</sup>، وتبعه الرازيّ؛ فقال: "إِنْ قِيلَ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ قَوْلِكَ: ظَنُّوا أَنَّ حَصُونَهُمْ تَمْنَعُهُمْ، أَوْ مَانَعْتَهُمْ، وَبَيْنَ النَّظْمِ الَّذِي جَاءَ عَلَيْهِ؟ قُلْنَا: فِي تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ دَلِيلٌ عَلَى فَرْطِ وَثُقُفِهِمْ بِحَصَانَتِهَا وَمَنْعِهَا إِيَّاهُمْ، وَفِي تَصْيِيرِ ضَمِيرِهِمْ اسْمًا، وَإِسْنَادِ الْجُمْلَةِ إِلَيْهِ دَلِيلٌ عَلَى اعْتِقَادِهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ أَنَّهُمْ فِي عِزَّةٍ وَمَنْعَةٍ لَا يَبَالُونَ بِأَحَدٍ يَطْمَعُ فِي مَنَازِعَتِهِمْ، وَهَذِهِ الْمَعَانِي فِي الْقُرْآنِ لَا تَحْصُلُ فِي قَوْلِكَ: وَظَنُّوا أَنَّ حَصُونَهُمْ تَمْنَعُهُمْ"<sup>(٢)</sup>.

فترجيحهم اعتمد على قوّة المعنى المتحصّل من التقديم والتأخير.

وتبعهما في ترجيح هذا الوجه السمين الحلبيّ<sup>(٣)</sup>، والآلوسي<sup>(٤)</sup> لما فيه من الاختصاص.

أمّا المنتجب الهمداني (٦٤٣هـ) فمَنع هذا الوجه، محتجّاً بأنّ تقديم الخبر المشتقّ على المبتدأ المحتمل للفاعليّة لا يجوز كتقديم الخبر إذا كان فعلاً<sup>(٥)</sup>.

المذهب الثاني: أن تكون (مانعتهم) خبر أنّهم، و(حصونهم) فاعل به، وقد رجّح هذا المذهب المنتجب الهمداني<sup>(٦)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٧)</sup>.

ونميل إلى ترجيح الوجه الأول؛ الذي رجّحه الخطيب الشربيني، تبعاً للزمخشري؛ لأنّ المعنى هو المقدّم في النصّ القرآني؛ ففي تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانة حصونهم، ومنعها إياهم.

وقد جوّز الشربينيّ تقدّم الخبر على المبتدأ أيضاً عند إعرابه قوله تعالى: ﴿وَأَيُّ لَهِمُّ الْأَرْضِ الْمُيْتَةِ﴾ [يس: ٣٣]؛ فقال: "(آية) خبرٌ مقدّم، و(لهم) صفتها أو متعلّقة بآية؛ لأنّها علامة و(الأرض) مبتدأ.

(١) الكشّاف ٦/ ٧٤.

(٢) تفسير الفخر الرازيّ المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: محمد الرازي، ط (١)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ٢٩/ ٢٨٠.

(٣) ينظر: الدرّ المصون ١٠/ ٢٧٧.

(٤) ينظر: روح المعاني ٢٨/ ٤٠.

(٥) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتخب الهمدانيّ، تح: محمّد نظام الدين الفتيح، ط (١)، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، ٦/ ١١٩. ينظر ترجمته: المنتجب بن أبي العز بن رشيد، أبو يوسف، مُنْتَجَبُ الدين الهمداني: عالم بالعربية والقراءات. اشتهر وتوفي بدمشق. شذرات الذهب ٧/ ٣٩٣.

(٦) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦/ ١١٩.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٢٤٢.

وأعرب أبو البقاء (٦١٦) هـ (آية) مبتدأ، و(لهم) الخبر، و(الأرض الميتة) مبتدأ وصفة، و(أحييناها) خبره، فالجمله مفسرة لآية، وبهذا بدأ، ثم قال: وقيل فذكر الوجه الأول<sup>(١)</sup>.

اختلفت آراء النحاة والمفسرين في جواز تقدم الخبر في هذه الآية، فكان لهم مذهبان، وقد ذكر الخطيب الشربيني المذهبين؛ وهما كالآتي:

المذهب الأول: وهو جواز تقدم الخبر على المبتدأ، ف (آية) خبر مقدم، و(لهم) صفتها، أو متعلقة بآية؛ لأنها علامة، و(الأرض) مبتدأ.

وقد اختار هذا الوجه أبو حيان فلم يذكر غيره<sup>(٢)</sup>، ورجحه السمين الحلبي بعده<sup>(٣)</sup>، وهو الرأي الذي رجحه الخطيب الشربيني.

وقد بين الآلوسي المعنى المستفاد من التقديم قائلاً في أول وجوهه التي ذكرها: "و(آية) خبر مقدم للاهتمام وتكثيرها للتفخيم"<sup>(٤)</sup>.

المذهب الثاني: (آية) مبتدأ، و(لهم) الخبر، و(الأرض الميتة) مبتدأ وصفة، و(أحييناها) خبره.

وقد رجح هذا الوجه مكّي القيسي<sup>(٥)</sup> والعكبري<sup>(٦)</sup>، فذكراه قبل الوجه الأول، وقد تعقب السمين الحلبي مكّي والعكبري معترضاً رأييهما؛ فقال: "وأعرب أبو البقاء (آية) مبتدأ و(لهم) الخبر...، وجوز مكّي أيضاً أن تكون (آية) مبتدأ و(الأرض) خبره، وهذا ينبغي ألا يجوز؛ لأنه لا تُعزل المعرفة من الابتداء بها، ويُبتدأ بالنكرة إلا في مواضع للضرورة"<sup>(٧)</sup>.

ويُردّ اعتراض السمين الحلبي بقول الآلوسي: "وقيل (آية) مبتدأ أول و(لهم) صفتها أو متعلق بها، وكلّ من الأمرين مسوّغ للابتداء بالنكرة"<sup>(٨)</sup>.

(١) السراج المنير ٣/ ٤٢٥، ينظر رأي العكبري في: التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين، تح: علي

محمد البجاوي، (د. ط)، عيسى البابي وشركاه، (د. ت)، ١٠٨٢/ ٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٣٢٠.

(٣) ينظر: الدرّ المصون ٩/ ٢٦٥.

(٤) روح المعاني ٢٣/ ٦.

(٥) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٦٠٣.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٨٢.

(٧) الدرّ المصون ٩/ ٢٦٥.

(٨) روح المعاني ٢٣/ ٦.

ومراد الآلوسي هو أنّ (آية) معرفة؛ فهي نكرة موصوفة، أو عاملة، وبهذا يُردّ اعتراض السمين الحلبي، إذ تكون (آية) و(الأرض) معرفة فيجوز الابتداء بكليهما على سواء.

ونرى أنّ ما رجّحه الشربينيّ من جواز تقديم الخبر على المبتدأ في إعراب هذه الآية هو الأقرب للمعنى؛ وذلك لما في التقديم من مناسبة للسياق؛ وهو الاهتمام الذي ذكره الآلوسي<sup>(١)</sup>، وهذا المعنى لا نجده في المعنى الثاني؛ ولأنّ جواز تقدّم الخبر على المبتدأ ورد في الكلام العربي الفصيح، وهو كثير في السماع والاستعمال.

---

(١) ينظر: روح المعاني ٢٣ / ٦.

## جواز حذف المبتدأ والخبر

أجاز جمهور النحاة حذف المبتدأ أو الخبر، وتقدير المحذوف، فيجوز حذف أحدهما بشرط أن يدلّ عليه دليل، وألا يتأثر المعنى ولا التركيب بحذفه<sup>(١)</sup>.

أمّا عبد القاهر الجرجاني فكشف عن القيمة الجمالية للحذف، ونبه على أهميته، وأنه بمثابة المفصل في تحديد المعنى؛ فقال: "هو بابٌ دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجذُّك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبَيّن"<sup>(٢)</sup>.

وقد وقف الخطيب الشربيني عند هذا الحذف في تفسيره؛ ونأتي على تفصيله بالآتي:

### أولاً: إضمار المبتدأ:

يفرد سيبويه في كتابه باباً عن حذف المبتدأ (هذا باب يكون المبتدأ فيه مضمراً، ويكون المبني عليه مظهراً)، ويوضح فيه بالأمثلة أنّ حذف المبتدأ أولى من الذكر أحياناً؛ لشدة معرفتك به بديهياً؛ فيقول: "وذلك أنك رأيت صورة شخص، فصار آيةً لك على معرفة الشخص، فقلت: عبد الله وربّي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً، فعرفت صاحب الصوت، فصار آيةً لك على معرفته، فقلت: زيد وربّي، أو مسست جسداً، أو شممت ريحاً، فقلت: زيد، أو المسك، أو ذقت طعاماً، فقلت: العسل، ولو حدثت عن شمائل رجل، فصار آيةً لك على معرفته لقلت: عبد الله، كأن رجلاً قال مررتُ برجلٍ راحمٍ للمساكين، بارٍ بوالديه؛ فقلت: فلانٌ والله"<sup>(٣)</sup>.

وما هذا إلا لأنّ العرب تميل إلى الاختصار؛ وهذا باب من البلاغة والفصاحة عندهم.

وقد وقف الشربيني عند حذف المبتدأ، ومن ذلك ما جاء في توجيهه لمعنى اللام في قول الله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]؛ فقال: "فإن فقيلاً ما هذه اللام الداخلة على سوف؟

(١) ينظر: الكتاب ٢/١٣٠، والمقتضب ٤/١٢٩-١٣٠، وشرح التسهيل ١/ ٢٧٥-٢٨٦، وشرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٨.

(٢) دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمد شاكر، ١٤٦.

(٣) الكتاب ٢/ ١٣٠.



أجيب: بأنّها لام الابتداء المؤكّدة لمضمون الجملة، والمبتدأ محذوف؛ تقديره: ولأنت سوف يعطيك، وذلك أنّها لا تخلو من أن تكون لام القسم ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلّا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بدّ من تقدير مبتدأ وخبر، وأن يكون أصله: ولأنت سوف يعطيك<sup>(١)</sup>.

وللنّحاة في هذه اللام وجهان، وقد اختلفوا في الحذف والتوكيد الحاصل في هذه الآية؛ فجاءت مذاهبهم كالآتي:

المذهب الأوّل: أنّ هذه اللام هي لام ابتداء، ولام الابتداء لا تدخل إلّا على الجملة من المبتدأ والخبر، فلا بدّ من تقدير مبتدأ، والتقدير: (ولأنت سوف يعطيك)، وهذه اللام أكّدت مضمون الجملة، ورجّح هذا الوجه؛ الزمخشري<sup>(٢)</sup>، والبيضاوي<sup>(٣)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٤)</sup>، وقد تبعهم الخطيب الشربينيّ في ترجيح هذا الوجه (اللام لام الابتداء)، فبيّن أن لام الابتداء تدخل على الجملة الاسميّة، وقدّر المبتدأ المحذوف.

المذهب الثاني: أن تكون هذه اللام للقسم، واختار هذا الوجه ابن الحاجب<sup>(٥)</sup>، والمرادي (٧٤٩هـ)<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، والأزهري (٩٠٥هـ)<sup>(٨)</sup>.

وقد رجّح المنتجب الهذانيّ لام القسم بقوله: "وإنّما لم يقلّ جلّ ذكره: يعطيتك؛ لأنّ النون إذا دخلت، فإنّما تدخل إعلماً بأنّ اللام لام الابتداء، وقد علّم هنا أنّها لام القسم دون الابتداء لدخولها على سوف، ولام الابتداء لا تدخل على (سوف) فاعرفه واختر ما شئت منهما"<sup>(٩)</sup>.

ومنه فقد ضعّف المنتجب الهذانيّ كون اللام للابتداء؛ وذلك لأنّ لام الابتداء لا تدخل على (سوف)، وتبعه الآلوسي؛ فنقل رأي ابن هشام<sup>(١٠)</sup> مرجّحاً لام القسم في الآية محلّ الدراسة وما قبلها في

(١) السراج المنير ٤/ ٦٣٥.

(٢) ينظر: الكشف ٦/ ٣٩١.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل ٣/ ٤٥٥.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٤٨١.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٤/ ٣١٠.

(٦) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المراديّ، تح: فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، ط (١)، دار الكتب

العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، ١٢٦-١٢٧.

(٧) ينظر: الدر المصون ١١/ ٣٧-٣٨.

(٨) ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: محمّد باسل

عيون السود، ط (١)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م، ٢/ ٣٠١.

(٩) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٦/ ٤١٨-٤١٩.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٢٥٣-٢٥٤.

قوله تعالى: ﴿وَلَاخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى، وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٤، ٥]، فقال: وذهب بعضهم بأن اللام الأولى للقسم وكذا هذه اللام وبقسميتها جزم غير واحد، فالواو عليه للعطف....، وهو حسن في نظري، واعتُرض بأن لام القسم لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة، فلو كانت للقسم؛ لقليل سوف يعطيتك ربك، ولا يخفى أن هذا أحد المذهبين للنحاة، والآخر أنه يستثنى ما قرُن بحرف تنفيس كما هنا، ففي مغني اللبيب أنه تجب اللام وتمتنع النون؛ كقوله: [الخفيف]

فَوَرَّبِي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي      أَسْلَفَ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلًا (١)

ومما سبق نرجح أن اللام في قوله تعالى: (ولسوف يعطيك) هي لام القسم، لا كما ذهب إليه الشربيني تبعاً للزمخشري والبيضاوي. من أنها لام الابتداء؛ لأن السياق في الآية للتأكيد (العطاء من الله تعالى كائن لا محالة)، والقول بال حذف ينافي التأكيد، ولإجماع النحاة على أن لام الابتداء لا تدخل على سوف؛ وهذا أحوجهم إلى التقدير، أما القول بلام القسم فهذا جائز من دون تقدير النون عند اقتران اللام بحرف تنفيس؛ كما ذكر ابن هشام.

ومن المواضع التي استشهد بها الشربيني على حذف المبتدأ جوازاً قوله تعالى: ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ، الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [آل عمران: ١٦٧، ١٦٨]؛ فيقول: "(الذين قالوا) ألقاب الإعراب الثلاثة: الرفع والنصب والجر؛ فالرفع من ثلاثة وجوه:

أحدها: أن يكون مرفوعاً على خبر مبتدأ محذوف؛ تقديره: هم الذين.

والثاني: أنه بدلٌ من واو يكتُمون.

الثالث: أنه مبتدأ، والخبر قوله تعالى (قل فادروا)، ولا بدّ من حذف عائد تقديره: قل لهم فادروا" (٢).

ونفصل القول في وجوه الرفع؛ لأنها الشاهد موضع الدراسة، فقد ذهب الجمهور إلى ثلاثة أوجه في رفع الذين؛ وهي كالاتي:

الوجه الأول: أن يكون (الذين) مرفوعاً على خبر مبتدأ محذوف؛ تقديره: هم الذين.

(١) ينظر: روح المعاني ٣٠ / ١٥٩، وينظر رأي ابن هشام في: مغني اللبيب ١ / ٢٥٣-٢٥٤، والشاهد الشعري بلا نسبة في شرح

التصريح ٣٠١ / ٢، وشرح الشواهد الشعرية ٣٧٣ / ٢.

(٢) السراج المنير ١ / ٣٠٣. نقل الشربيني هذه الأوجه من: الدر المصون ٣ / ٤٧٩.

وقد ابتدأ بهذا الوجه الخطيب الشربيني، وهو مذهب الزمخشري<sup>(١)</sup>، وأبي حيّان<sup>(٢)</sup>، وذكره الرازي (٦٠٤هـ)<sup>(٣)</sup> ثاني الوجهين اللذين أجازهما.

الوجه الثاني: أنّه بدل من واو يكتمون؛ وقد أشار إليه الخطيب الشربيني، واختاره ابن عطية (٥٤١هـ)<sup>(٤)</sup>، فلم يذكر غيره، وكذلك البيضاوي<sup>(٥)</sup>، وإليه ذهب المفسرون<sup>(٦)</sup> إلى جانب الوجوه التي ذكروها، وابتدأ به الآلوسي<sup>(٧)</sup> في إعرابه.

الوجه الثالث: أنّه مبتدأ والخبر قوله (قل فادروا)، وهذا الرأي الثالث الذي ذكره الخطيب الشربيني، وإليه ذهب السمين الحلبي<sup>(٨)</sup> والآلوسي<sup>(٩)</sup>.

وتقرّد أبو حيّان بوجه لرفع (الذين) على أن يكون على النعت لـ (الذين نافقوا) في قوله تعالى :

﴿وَلْيَعْلَمْ الَّذِينَ نَافَقُوا﴾<sup>(١٠)</sup> [آل عمران: ١٦٧]، وقد اعترض عليه السمين الحلبي؛ فقال: "وهذا عجيبٌ منه؛ لأنّ الذين نافقوا منصوب بقوله (وليعلم)، وهم في الحقيقة عطف على المؤمنين، وإنّما كرّر العامل تأكيداً، والشيخ لا يخفى عليه ما هو أشكل من هذا"<sup>(١١)</sup>.

وقد سوّغ له هذا الخطأ بقوله: "فيُحتمل أن يكون تبع غيره في هذا السهو، وهو الظاهر في كلامه، ولم ينظر في الآية اتكالاً على ما رآه منقولاً، وكثيراً ما يقع فيه الناس، وأن يعتقد أنّ (الذين) فاعل بقوله: (وليعلم)؛ أي: فعل الله ذلك ليعلم هو المؤمنين، وليعلم المنافقون، ولكن مثل هذا لا ينبغي أن يكون البتّة"<sup>(١٢)</sup>.

(١) ينظر: الكشف ١/ ٦٥٦.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١١٦.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب ٩/ ٨٩.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، (د. ط)، دار ابن حزم، (د. ت)، ٣٨٠.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ١/ ٣١٠.

(٦) ينظر: الكشف ١/ ٦٥٦، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢/ ١٦٦، والبحر المحيط ٣/ ١١٦.

(٧) ينظر: روح المعاني ٤/ ١٢٠.

(٨) ينظر: الدرّ المصون ٣/ ٤٧٩.

(٩) ينظر: روح المعاني ٤/ ١٢٠.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١١٦.

(١١) الدرّ المصون ٣/ ٤٧٩ - ٤٨٠.

(١٢) المصدر نفسه.

وأرى أنّ الرأي الثاني الذي ذكره الخطيب الشربينيّ (الذين) في محل رفع على البذل من واو يكتمون هو الأرجح؛ لأنّه لا يحتاج إلى تقدير محذوف، أو حذف عائِد، وأنّ الرفع على البذل هو الرأي الذي أجمع عليه الجمهور الذين ذكرتهم، وتفرّد به بعضهم من دون بقية الأوجه كما رأينا سابقاً.

ومنه جواز حذف المبتدأ عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾ [البقرة: ١٤٧]؛ يقول الشربينيّ: "و(الحقّ) إمّا مبتدأ خبره (من ربك)، والمعنى: أنّه الحقّ؛ أي: ما ثبت أنّه من الله تعالى كالذي أنت عليه لا ما يثبت كالذي عليه أهل الكتاب، وإمّا خبر مبتدأ محذوف؛ أي: هذا الحقّ، و(من ربك) حال، أو خبر بعد خبر، والمعنى: أنّ ما جاءك من العلم أو ما يكتمونه هو الحقّ لا ما يزعمون" (١).

ذهب الجمهور إلى أنّ إعراب (الحقّ من ربك) على وجهين:

الأوّل: أنّ (الحقّ) إمّا مبتدأ خبره (من ربك)؛ أي: ما ثبت أنّه من الله تعالى كالذي أنت عليه لا ما يثبت كالذي عليه أهل الكتاب.

الثاني: أنّ (الحقّ) خبر مبتدأ محذوف؛ أي: ما جاءك من العلم أو ما يكتمونه هو الحقّ لا ما يزعمون، وهذا مذهب الفراء (٢)، والأخفش (٣)، والزجاج (٤).

وقد اختار الخطيب الشربينيّ الوجهين تبعاً للزمخشريّ (٥)، وابن عطية (٦)، والمنتجب الهمداني (٧)، وأبي حيّان (٨).

ورجّح السمين الحلبيّ الوجه الأوّل، وذكر وجهاً ثالثاً؛ وهو أنّ الحقّ مبتدأ والخبر محذوف؛ تقديره: الحقّ من ربك يعرفونه (٩).

(١) السراج المنير ١ / ١١٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١ / ٨٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١ / ١٦١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ١ / ٢٢٥.

(٥) ينظر: الكشاف ١ / ٣٤٥.

(٦) ينظر: المحرّر الوجيز ١٤٣.

(٧) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١ / ٤٠٩ - ٤١٠.

(٨) ينظر: البحر المحيط ١ / ٦١٠.

(٩) ينظر: الدرّ المصون ٢ / ١٧٠.

إِلَّا أَنْ أَبَا حَيَّانٍ اعْتَرَضَ عَلَى الْوَجْهِ الثَّالِثِ (الْحَقُّ مَبْتَدَأٌ وَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ)؛ فَقَالَ: "وَأَبْعَدَ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَبْتَدَأٌ، وَخَبَرُهُ مَحْذُوفٌ؛ تَقْدِيرُهُ: الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ يَعْرِفُونَهُ"<sup>(١)</sup>.

وَأَرَى أَنَّ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا الْخَطِيبُ الشَّرِيفِيُّ لَمْ يَلْقِيا أَيَّ اعْتِرَاضٍ بَيْنَ جُمْهُورِ الْمَفْسِّرِينَ، إِلَّا أَنَّ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ الَّذِي أَوْرَدَهُ الشَّرِيفِيُّ \_تَبَعاً لْغَيْرِهِ مِنَ الْفَسَّرِينَ\_ (الْحَقُّ) مَبْتَدَأٌ، (مِنْ رَبِّكَ) خَبَرٌ هُوَ الْأَرْجَحُ؛ لِأَنَّهُ يَغْنِينَا عَنْ مَشَقَّةِ التَّكَلُّفِ فِي تَقْدِيرِ الْمَحْذُوفِ، وَلِقَوَّةِ الْمَعْنَى الْمُنَاسِبِ لِلْسِّيَاقِ، فَالشَّرِيفِيُّ كَشَفَ عَنِ الْمَعْنَى الَّذِي أَفَادَهُ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ (الْحَقُّ): مَبْتَدَأٌ، وَ(مِنْ رَبِّكَ) الْخَبَرُ، وَهُوَ أَنَّهُ الْحَقُّ؛ أَيُّ: مَا ثَبَتَ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، كَالَّذِي عَلَيْهِ أَنْتَ، لَا مَا يَثْبُتُ كَالَّذِي عَلَيْهِ أَهْلُ الْكِتَابِ، وَهَذَا الْمَعْنَى يَفِيدُ قَصْرَ جِنْسِ الْحَقِّ عَلَى مَا ثَبَتَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَتَأْتَى مَعَ الْوَجْهِ الثَّانِي؛ (الْحَقُّ) خَبَرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ.

---

(١) البحر المحيط ١/ ٦١٠.

## ثانياً: حذف الخبر

وقف الخطيب الشربيني عند حذف خبر المبتدأ؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِّنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِّنْ غَيْرِكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٦]، فيقول: "يا أيها الذين آمنوا شهادة بينكم؛ أي: فيما أُمِرتم شهادة بينكم (شهادة) مبتدأ خبره محذوف.

قيل: هذه الآية وما بعدها من أشكال القرآن حكماً وإعراباً وتفسيراً؛ والمراد بالشهادة: الإشهاد بالوصية" (١).

اختلفت آراء النحاة في إعراب هذه الآية؛ فجمهور النحاة على أن (شهادة) مبتدأ، وأمّا الخبر فكانت الوجوه فيه كالآتي:

الوجه الأول: أن الخبر هو (اثنان)؛ والتقدير: شهادة بينكم في وصاياكم شهادة اثنين؛ فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، وإليه ذهب الأخفش؛ فقال: "أي: شهادة بينكم شهادة اثنين، فلما ألقى الشهادة قام الاثنان مقامها، وارتفعا بارتفاعها" (٢)، وهو أحد رأيي الزجاج (٣)، والزمخشري (٤)، والعكبري (٥)، وأبو حيّان (٦)، والسمين الحلبي (٧)، ولم يلتفت إليه الخطيب الشربيني على الرغم من أنه مذهب الجمهور كما أوردنا.

الوجه الثاني: أن الخبر محذوف؛ والتقدير: (فيما أُمِرتم به شهادة بينكم)، وهذا هو الوجه المختار عند الخطيب الشربيني فهو لم يذكر غيره، وإليه ذهب الزجاج (٨)، والبيضاوي (٩)، وذكر السمين الحلبي أنه تقدير الزمخشري (١٠)، وهؤلاء يعربون (اثنان) على أنها فاعل (شهادة)؛ والتقدير: فيما فُرض عليكم أن يشهد اثنان.

(١) السراج المنير ١/ ٤٦٤.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٩٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢١٤.

(٤) ينظر: الكشف ٢/ ٣٠٧.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٦٦.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤٣.

(٧) ينظر: الدرّ المصون ٤/ ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٨) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢١٥.

(٩) ينظر: أنوار التنزيل ١/ ٤٦٩.

(١٠) الدرّ المصون ٤/ ٤٥٥. ينظر مذهب الزمخشري في: الكشف ٢/ ٣٠٧.

ورجّح هذا الوجه السمين الحلبي<sup>(١)</sup>.

الوجه الثالث: أنّ (شهادة) مبتدأ، وخبره (إذا حضر)؛ والتقدير: وقوع الشهادة في وقت حضور الموت، وأجاز هذا المذهب العكبري<sup>(٢)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>.

الوجه الرابع: أنّ (شهادة) مبتدأ، وخبرها (حين الوصيّة)، وذهب إليه العكبري<sup>(٥)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٦)</sup>.

الوجه الخامس: أنّ (شهادة) مبتدأ، و(اثنان) فاعل سدّ مسدّ الخبر، وأجازه العكبري<sup>(٧)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٨)</sup> واختاره الفراء (٢٠٧ هـ)<sup>(٩)</sup>، إلّا أنّه قدّر الشهادة واقعة موقع فعل الأمر؛ كأنّه قال: (ليشهد).

وقد ضعّف هذا الوجه السمين الحلبي<sup>(١٠)</sup>، فردّ عليه الألوسيّ قائلاً: "وأجيب بأنّ ما ذكر من الاشتراط غير مُسلّم به بل هو شرط الأكثرية"<sup>(١١)</sup>.

ومن هذه الوجوه يتبيّن أنّ الخطيب الشربينيّ قد اختار مذهباً واحداً، وعلى الرغم من أنّه قد صرّح بأنّ إعراب هذه الآية من أشكال أي القرآن، وهو بهذا الرأي قد خالف جمهور النحاة الذين اختاروا أن يكون الخبر هو (اثنان).

ونرى أنّ رأي الجمهور هو الأرجح؛ لأنّ الرأي الذي اختاره الشربينيّ فيه تكلف في تقدير المحذوف؛ فمذهب الجمهور على أنّه مبتدأ وخبر، أولى من بقيّة الأوجه التي تحتاج إلى تقدير محذوف.

ومن المواضع التي أجاز فيها الخطيب الشربينيّ حذف خبر المبتدأ ما ذكره عند توجيهه إعراب قول الله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]؛ فقال: "في ارتفاع قوله تعالى: (مثل) وجوه:

(١) ينظر: الدرّ المصون ٤/ ٤٥٥.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٦٦.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤٣.

(٤) ينظر: الدرّ المصون ٤/ ٤٥٥.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٦٦.

(٦) ينظر: الدرّ المصون ٤/ ٤٥٦.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٦٦.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٤٣.

(٩) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٢٣.

(١٠) ينظر: الدرّ المصون ٤/ ٤٥٦.

(١١) روح المعاني ٧/ ٤٧.

أحدها: وهو مذهب سيبويه؛ أنه مبتدأ محذوف الخبر؛ تقديره: فيما يُتلى عليكم مثل الذين كفروا، وتكون الجملة من قوله تعالى: (أعمالهم كرماد) مستأنفة على تقدير سؤال سائل؛ يقول: كيف مثلهم؟ فقل: أعمالهم كرماد.

الثاني: وهو مذهب الفراء؛ والتقدير: مثل أعمال الذين كفروا برّبهم كرماد، فحذف المضاف اعتماداً على ذكره بعد المضاف إليه، وهو قوله تعالى: (أعمالهم)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]؛ المعنى: ترى وجوه الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة.

الثالث: أن يكون التقدير: صفة الذين كفروا أعمالهم كرماد؛ كقوله: صفة زيد عرضه مصون وماله مبدول.

الرابع: أن تكون أعمالهم بدلاً من قوله: (مثل الذين كفروا)؛ والتقدير: مثل أعمالهم، وقوله تعالى: (كرماد هو الخبر، وقيل: غير ذلك)<sup>(١)</sup>.

للنحاة في توجيه هذه الآية وجوه، ذكر الخطيب الشربيني القويّة منها، ولم يورد الضعيفة منها، ونكتفي بما أورده الخطيب الشربيني؛ لأنه يهّمنا في القضية موضع الدراسة، والأوجه كالاتي:

الوجه الأول: مذهب سيبويه؛ أنه مبتدأ محذوف الخبر؛ تقديره: فيما يُتلى عليكم مثل الذين كفروا، وتكون جملة (أعمالهم كرماد) مستأنفة جواباً لسؤال مقدّر؛ كأنه قيل: كيف مثلهم؟<sup>(٢)</sup>.

وتبعه الأخفش<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>، إليه ذهب الجمهور، فكان رأي سيبويه متصدراً للوجه التي ذكروها<sup>(٥)</sup>.

وبه ابتدأ الخطيب الشربيني اختياراته، ورجّحه المنتخب الهذاني لسلامته من الردّ والدخل<sup>(٦)</sup>.

(١) السراج المنير ٢/ ١٩٨. وينظر رأي سيبويه في الكتاب: ١/ ١٤١-١٤٢، ورأي الفراء في: معاني القرآن ٢/ ٧٣.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ١٤١-١٤٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٤٠٦.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣/ ١٥٧.

(٥) ينظر: المحرّر الوجيز ١٠٥٢، والكشاف ٣/ ٣٧١، والبحر المحيط ٥/ ٤٠٥، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٦٦.

(٦) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ١٩.



الوجه الثاني: أن يكون (مثل) مبتدأ، و(أعمالهم) خبره، فحذف المضاف؛ والتقدير: مثل أعمال الذين كفروا برّبهم كرماد، و(كرماد) على هذا خبر مبتدأ محذوف؛ وهو مذهب الفراء<sup>(١)</sup>، وذكره العكبري<sup>(٢)</sup>، وبه ختم السمين الحلبي وجوهه<sup>(٣)</sup>، وقد ذكر الخطيب الشربيني هذا الوجه مُستأنساً برأي الفراء.

الوجه الثالث: أن يكون (مثل) مبتدأ، وجملة (أعمالهم كرماد) خبر عنه، وهذا مذهب ابن عطية<sup>(٤)</sup>، فهو أرجح الوجوه عنده.

واعترض عليه أبو حيان بأنه لا يجوز لخلو الجملة عما يربطها بالمبتدأ؛ فقال: "وهو لا يجوز؛ لأن الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ الأول الذي هو (مثل) عارية من رابط يعود على المثل، وليست نفس المبتدأ في المعنى؛ فلا تحتاج إلى رابط"<sup>(٥)</sup>.

وردّ السمين الحلبي اعتراض أبي حيان بقوله: "بل الجملة نفس المبتدأ، فإن نفس مثلهم هو نفس أعمالهم كرماد في أن كلاً منهما لا يفيد، ولا يبقى له أثر"<sup>(٦)</sup>.

الوجه الرابع: أن يكون (مثل) مبتدأ، و(أعمالهم) بدل منه؛ على تقدير: مثل أعمالهم، و(كرماد) الخبر، وهذا مذهب الزمخشري<sup>(٧)</sup>، وإليه ذهب العكبري<sup>(٨)</sup>، وأبو حيان<sup>(٩)</sup>، وبه ختم الخطيب الشربيني وجوهه. ونميل إلى مذهب سيبويه القائل بحذف الخبر لدلالة السياق عليه، وهذا الرأي هو أول اختيارات الشربيني؛ كالجمهور؛ فهذا الوجه هو الأرجح عندي لإجماع جمهور النحاة عليه؛ ولسلامته من تكلف الاعتراض والرد.

ومما ذكره الخطيب الشربيني في خبر المبتدأ ما جاء في قول الله تعالى: ﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ، وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ، وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ، وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ، وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الشعراء: ٧٨ - ٨٢]؛ فقال: "يجوز في (الذي يطعمني ويسقين) أن يكون مبتدأ وخبره

(١) ينظر: معاني القرآن ٢ / ٧٣.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٧٦٦.

(٣) ينظر: الدر المصون ٧ / ٨٣.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ١٠٥٢.

(٥) البحر المحيط ٥ / ٤٠٥.

(٦) الدر المصون ٧ / ٨٢.

(٧) ينظر: الكشف ٣ / ٣٧١.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٧٦٦.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٥ / ٤٠٥.

محذوفٌ لدلالة ما قبله عليه، وكذا الذي بعده، ويجوز أن تكون أوصافاً للذي خلقني، ودخول الواو جائز؛ كقوله: [المتقارب]

إلى المَلِكِ القَرَمِ وابْنِ الهُمَامِ وَلَيْثِ الكَتِيبَةِ في المُذَحَّمِ<sup>(١)</sup>

أجاز النحاة في إعراب قوله تعالى: (والذي يطعمني ويسقين) وجهين:

الأول: أن يكون (الذي) مبتدأ، وخبره محذوف لدلالة ما قبله؛ وتقديره (فهو يهديني)، وابتدأ بهذا الوجه المنتجب الهمذاني<sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، وتبعهما الخطيب الشربيني، واختاره البيضاوي، فلم يذكر غيره<sup>(٤)</sup>.

أمّا العكبري فقد رجّح الوجه الثاني<sup>(٥)</sup>؛ وهو أن يكون (الذي) في قوله تعالى: (الذي هو يطعمني ويسقين) وما بعدها صفة للذي الأولى، ويجوز إدخال الواو في الصفات، وذكره رأياً ثانياً المنتجب الهمذاني<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، وأورده الخطيب الشربيني محتجاً بالشاهد الشعري المذكور آنفاً.

وردّ الألوسي هذا الوجه، فبعد أن ذكره ضعه بقوله: "ولا يخفى ما في ذلك لفظاً ومعنى، فاللائق بجزالة التنزيل الإعراب الأول، وعليه يكون الموصول عطفاً على الموصول الأول"<sup>(٨)</sup>.

ومنه أرى أن الوجه الأول (أن تكون (الذي) مبتدأ، خبره محذوف) هو الأرجح؛ ويبدو أن الخطيب الشربيني قد رجّحه عندما ذكره أول الوجهين، وذلك لأنّ هذا الوجه يخلّصنا من عناء التكلف في تقدير المحذوفات، وهذا أليق من حيث المعنى بالتنزيل كما ذكر الألوسي؛ فقد كرّر الموصول في المواضع الثلاثة مع كفاية عطف ما في حيّز الصلة من الجمل الست على صلة الموصول الأول؛ للإيذان بأنّ كلّ واحدة

(١) السراج المنير ٣/ ٥٨، والشاهد الشعري ينسب إلى عمرو بن الحارث بن همّام المعروف بابن زبابة في أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي الحسن بن العلوي، تح: محمود محمد الطناحي، ط (١)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م، ٥٠٨/٢، وبلا نسبة في معاني القرآن للقرّاء ١/ ١٠٥. القَرَمُ من الرجال: السيّد المُعَظَّم.

(٢) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٥٨.

(٣) الدرّ المصون ٨/ ٥٣١.

(٤) أنوار التنزيل ٢/ ٥٤٤.

(٥) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٩٧.

(٦) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٥٨.

(٧) ينظر: الدرّ المصون ٨/ ٥٣١.

(٨) روح المعاني ١٩/ ٩٥.

من تلك الصلوات نعت جليل له تعالى مستقلاً في استيجاب الحكم، حقيق بأن تجري عليه عز وجل بحيالها، ولا تُجعل من روادف غيرها (١).

### جواز حذف المبتدأ أو الخبر:

وجّه الخطيب الشربيني إعراب (مقام) في قول الله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ [آل عمران: ٩٧] مبتدأ وخبره محذوف، أو خبراً لمبتدأ محذوف؛ فقال: "مبتدأ حذف خبره؛ أي: منها مقام إبراهيم، أو خبر مبتدأ محذوف؛ أي: أحدها، أو بدل من (آيات) بدل بعض من كل... قال البيضاوي: وقيل عطف بيان، وردّ هذا القول بأن (آيات) نكرة، (ومقام إبراهيم) معرفة، ولا يجوز التخالف في عطف البيان بإجماع البصريين والكوفيّين" (٢).

ذهب النحاة في توجيه رفع (مقام إبراهيم) إلى مذاهب؛ وهي كالآتي:

جواز إعرابه مبتدأ محذوف الخبر، أو خبر مبتدأ محذوف، أو بدلاً من آيات، وهذا مذهب الزجاج (٣)، والعكبري (٤)، والقرطبي (٦٧١ هـ) (٥)، والآلوسي (٦)، ورجّح السمين الحلبي (٧) أن تكون (مقام) خبر مبتدأ محذوف.

وذهب الأخفش إلى اختيار الوجه الأول؛ وهو أن يكون (مقام) مبتدأ محذوف الخبر (٨).

وجمع الخطيب الشربيني بين الوجوه الثلاثة كغيره من النحاة والمفسرين.

وذهب الزمخشري إلى إعراب (مقام إبراهيم) عطف بيان، فقد التفت إلى مسألة التخالف بين عطف البيان ومتبوعه من حيث الأفراد والجمع؛ ولم يتنبّه إلى التخالف من حيث التعريف والتكثير؛ فقال: فإن قلت: كيف صحّ بيان الجماعة بالواحد؟

(١) ينظر: روح المعاني ٩٥ / ١٩.

(٢) السراج المنير ٢٦٩ / ١، ينظر رأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ٢٧٩ / ١.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٤٤٦ / ١.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢٨١.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢١٠ / ٥.

(٦) ينظر: روح المعاني ٦ / ٤.

(٧) ينظر: الدرّ المصون ٣٢٠ / ٣.

(٨) ينظر: معاني القرآن ٢٢٧ / ١.

قلت: فيه وجهان:

أحدهما: أن يُجعل وحده بمنزلة آيات كثيرة لظهور شأنه وقوّه دلالته على قدرة الله ....

والثاني: اشتماله على آيات؛ لأنّ أثر القدم في الصخرة الصمّاء آية، وغوصه فيها إلى الكعبين آية، والإلانة بعض الصخرة دون بعض آية ....

ويجوز أن يراد: فيه آيات بيّنات مقام إبراهيم، وأمن من دخله؛ لأنّ الاثنين نوع من الجمع كالثلاثة والأربعة.

ويجوز أن تذكر هاتان الآيتان، ويطوى ذكر غيرهما دلالة على تكرار الآيات؛ كأنّه قيل: فيه آيات بيّنات: مقام إبراهيم، وأمن من دخله، وكثير سواهما؛ ... وقرأ ابن عباس وأبي ومجاهد وأبو جعفر المدني في رواية قتيبة: (آية بيّنة) على التوحيد، وفيها دليل على أنّ مقام إبراهيم واقع وحده عطف بيان<sup>(١)</sup>.

وقد ردّ النحاة ومعربو القرآن قول الزمخشري ومنهم؛ أبو حيّان<sup>(٢)</sup>، وابن هشام إذ يقول الثاني: "البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، أمّا قول الزمخشري: إنّ (مقام إبراهيم) عطف على آيات بيّنات فسهو"<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: الكشف ١ / ٥٨٦ - ٥٨٧. ينظر قراءة (آية بيّنة) في: معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء: أحمد

مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، ط (٢)، جامعة الكويت، ١٤٠٨ هـ، ١٩٨٨ م، ٥/٢.

ينظر ترجمة ابن عباس: هو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ بْنِ هَاشِمِ بْنِ عَبْدِ مَنْفٍ، أَبُو الْعَبَّاسِ الْفَرُّشِيُّ الْهَاشِمِيُّ، ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ يُسَمَّى الْبَحْرَ، لِسَعَةِ عِلْمِهِ، وَيُسَمَّى حَبْرَ الْأُمَّةِ، ت (٦٨) هـ. أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير الجزري علي بن محمد، (د. ط)، (د. ت)، ١٨٦/٣.

أبي: أبي بن كعب بن قيس سيد القراء أبو منذر الأنصاري النجاري المدني المقرئ البصري ويكنى أيضا أبا الطفيل، شهد العقبة وبدرًا، وجمع القرآن في حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وحفظ عنه علماً مباركاً، وكان رأساً في العلم والعمل. ت (٣٢) هـ. سير أعلام النبلاء ١/ ٣٨٩.

مجاهد: الإمام، شيخ القراء والمفسرين، أبو الحجاج المكي، الأسود، مولى السائب بن أبي السائب المخزومي، روى عن ابن عباس، فأكثر وأطاب، وعنه أخذ القرآن، والتفسير، والفقه، ت (١٠٤) هـ. سير أعلام النبلاء ٤/ ٤٤٩.

أبو جعفر المدني: هو يزيد بن القعقاع المدني، أحد الأئمة العشرة في حروف القراءات، تلا على مولاه عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي. ت (١٢٧) هـ. سير أعلام النبلاء ٥/ ٢٨٧.

قتيبة: هو قتيبة بن مهران أبو عبد الرحمن الأزاداني - قرية من أصبهان - إمام مقرئ صالح ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن الكسائي، وسليمان بن مسلم بن جمار، وإسماعيل بن جعفر. ت بعد (٢٠٠) هـ. غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي الشافعي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م، ٢٤/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٩.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٥٠٨.

وردّ ابن مالك قول الزمخشريّ بقوله: "وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريّين والكوفيّين، فلا يُلتفت إليه"<sup>(١)</sup>.

ومما سبق نرى أنّ مذهب الخطيب الشربينيّ الذي وافق به جمهور النحاة في توجيهه إعراب (مقام) على أنّها مبتدأ حذف خبره، أو خبر مبتدأ محذوف، أو بدل من (آيات) هو الراجح؛ لأنّه لا اعتراض عليه بين النحاة، وإنّ رَفَضَ الشربينيّ تبعاً لغيره من النحاة لتوجيه إعراب (مقام) عطف بيان هو الصواب؛ لأنّ ما ذكره ابن مالك يبيّن خروج الزمخشري عن إجماع البصريّين والكوفيّين في قولهم بمطابقة المعطوف ومتبوعه في التعريف والتنكير.

أجاز الخطيب الشربينيّ حذف المبتدأ أو الخبر عند توجيه إعراب (مكر) من قوله تعالى:

﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾ [سبأ: ٣٣]؛ فقال: "يجوز رفع مكر من ثلاثة وجوه:

أحدها: الفاعليّة؛ تقديره: بل صدّنا مكرهم في هذين الوقتين كما مرّ.

الثاني: أن يكون مبتدأ خبره محذوف؛ أي: مكر الليل صدّنا.

الثالث: العكس؛ أي: سبب كفرنا مكرهم"<sup>(٢)</sup>.

للنحاة في توجيه رفع (مكر) ثلاثة أوجه؛ وهي كالآتي:

المذهب الأوّل: أنّه مرفوع على خبر لمبتدأ محذوف؛ وإليه ذهب الأخفش؛ والتقدير: هذا مكر الليل والنهار<sup>(٣)</sup>، ونسب القرطبي هذا المذهب إليه في تفسيره<sup>(٤)</sup>.

المذهب الثاني: أنّه مرفوع على مبتدأ خبره محذوف؛ وإليه ذهب الزجاج والنحاس؛ والتقدير: بل مكرهم في الليل والنهار<sup>(٥)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٣/ ٣٢٦.

(٢) السراج المنير ٣/ ٣٧٢.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٤٨٤.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٧/ ٣١٩.

(٥) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/ ٢٥٤، وإعراب القرآن ٧٩٤.

المذهب الثالث: أنّه مرفوع على الفاعليّة؛ والتقدير: بل صدّنا مكرهم في هذين الوقتين؛ وهذا مذهب العكبري<sup>(١)</sup> إذ قدّر فعلاً محذوفاً، ولم يصرّح بالفاعليّة، أمّا أبو حيّان<sup>(٢)</sup> فرجّح هذا الوجه، وأجازهُ القرطبي<sup>(٣)</sup>، والسّمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، والآلوسي<sup>(٥)</sup> إلى جانب إجازتهم للوجهين الأوّل والثاني، وقد وافق الشربينيّ بذلك جمهور المفسّرين.

وقد ذكر الزمخشريّ الوجهين الأوّل والثاني<sup>(٦)</sup> ولم يذكر الوجه الثالث؛ الرفع على الفاعليّة. وممّا سبق نرى أنّ رأي الأخفش في رفع (مكر) على خبر مبتدأ محذوف هو الراجح؛ لأنّ حذف المبتدأ كثير في كلام العرب، إذا ما قيس بحذف الفعل.

وخلاصة القول في حذف المبتدأ أو الخبر أنّه وجه من الوجوه الإعرابيّة التي يختارها النحويّ، فيقدّر المحذوف إذا دلّ عليه دليل، وهذا ما أشار إليه ابن جنّي (٣٩٢) هـ؛ فقال: "وقد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة وليس ذلك إلا عن دليل، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"<sup>(٧)</sup>.

وقد ذهب الخطيب الشربيني إلى جواز حذف (المبتدأ أو الخبر) مع تقدير المحذوف من غير ترجيح بين الوجهين غالباً، وإنّما ربط الوجه الإعرابي بما يناسب معنى الآية تبعاً لما يقتضيه السياق، فلا فرق عنده بين حذف المبتدأ أو حذف الخبر طالما أمكننا تقدير المحذوف، وهو في كلّ ما سبق من اختيارات يتابع من سبقه من النحاة والمفسّرين، فلم نلحظ عنده تفرّداً في الآراء.

(١) ينظر: التبيان ١٠٦٩/٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢٧١/٧.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٧/٣١٨-٣١٩.

(٤) ينظر: الدرّ المصون ١٩٠/٩.

(٥) ينظر: روح المعاني ١٤٥/٢٢.

(٦) ينظر: الكشف ١٢٤/٥.

(٧) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تح: محمّد علي النجار، المكتبة العلميّة، دار الكتب المصريّة، ٢٦٠/٢.

## اقتران الخبر بالفاء

يذكر سيبويه مواضع يحسن فيها دخول الفاء على الخبر، وضدّها مما يقبح؛ فيشير إلى أنّه مما يدلّك على حُسْن الفاء ههنا أنّك إذا قلت: هذا زيدٌ فحسنٌ جميلٌ، كان كلاماً جيّداً...، وتقول اللذين يأتیانك فاضربهما، تنصبه كما تنصب زيدا، وإن شئت رفعتَه على أن يكون مبنياً على مظهر أو مضمر، وإن شئت كان مبتدأ؛ لأنّه يستقيم أن تجعل خبره من غير الأفعال بالفاء، ألا ترى أنّك لو قلت: الذي يأتيني فله درهم، والذي يأتيني فمُكْرَمٌ محمودٌ، كان حسناً، ولو قلت: زيدٌ فله درهم لم يجز، وإنّما جاز ذلك ؛ لأنّ قوله: الذي يأتيني فله درهم، في معنى الجزاء، فدخلت الفاء في خبره كما تدخل في خبر الجزاء<sup>(١)</sup>.

إنّ نسبة خبر المبتدأ من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل؛ ولأنّه معمول أوّل الجزأين وثانيهما، فحقّ الخبر ألاّ تدخل عليه الفاء، كما لا تدخل على الفاعل، فإذا دخلت فلا بدّ لدخولها من سبب، والسبب على ضربين، واجب وجائز:

الواجب: تقدّم أمّا.

الجائز: كون المبتدأ واقعاً موقعاً من الشرطيّة أو (ما) أختها، فيتناول ذلك (أل) الموصولة بما يقصد بها الاستقبال والعموم وغيرها من مواضع<sup>(٢)</sup>.

ومن المواضع التي وقف عندها الخطيب الشربيني في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ، أن يكون المبتدأ من الموصولات، وصلته جملة تصلح للشرطيّة؛ ومن أمثلة ذلك توجيهه لدخول الفاء عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّقَى الْجَمْعَانِ فَبَاذِنِ اللَّهَ﴾ [آل عمران: ١٦٦]، فيقول: "(فبإذن الله)، ودخلت الفاء في الخبر لشبه المبتدأ بالشرط؛ نحو: الذي يأتيني فله درهم"<sup>(٣)</sup>.

اختلف النحاة في جواز دخول الفاء على الخبر والصلة فعل ماض؛ فانقسموا إلى فريقين:

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣٩-١٤٠.

(٢) ينظر: شرح التنزيل ١/ ٣٢٨-٣٢٩.

(٣) السراج المنير ١/ ٣٠٢.

الفريق الأول: ذهب إلى أن (ما) موصولة في موضع رفع بالابتداء، والخبر: (فيأذن الله)؛ أي: فهو كائن بإذن الله، ودخلت الفاء في الخبر لما في الكلام من معنى الشرط؛ وهذا مذهب الأخفش<sup>(١)</sup>، والمبرد<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٣)</sup>، وابن مالك<sup>(٤)</sup>، والبيضاوي<sup>(٥)</sup>، وأبي حيّان<sup>(٦)</sup>، وهذا ما اختاره الخطيب الشربيني في تفسيره.

ونقل السمين الحلبي الاعتراض على هذا الوجه القائل بشبه المبتدأ بالشرط؛ فقال: "وهذا على ما قرّره الجمهور مُشكّل؛ وذلك أنهم قرّروا أنه لا يجوز دخول هذه الفاء زائدة في الخبر إلاّ بشروط، منها أن تكون الصلة مستقبلة في المعنى؛ وذلك لأنّ الفاء إنّما دخلت للشبه بالشرط، والشرط إنّما يكون في الاستقبال لا في الماضي، ولو قلت: (الذي أتاني أمس فله درهم) لم يصحّ، و(أصابكم) هنا ماضٍ في المعنى؛ لأنّ القصة ماضية، فكيف جاز دخول هذه الفاء؟" (٧).

وبعد أنّ اعترض السمين الحلبي على هذا المذهب أقرّ بصحّته، فقال: "وأجابوا عنه بأنّه يُحمل على التبيين؛ أي: (ما تبين إصابته إيّاكم)، كما تأولوا: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾ [يوسف: ٢٦]؛ أي: إنّ تبين، وهذا شرطٌ صحيحٌ" (٨).

الفريق الثاني: أن تكون (ما) شرطية، فتكون الفاء داخلة وجوباً لكونها واقعة جواباً للشرط؛ وهذا مذهب ابن عطية<sup>(٩)</sup>، وتبعه السمين الحلبي<sup>(١٠)</sup>، وقد ردّ أبو حيّان رأي ابن عطية بعد أن عرض لمذهبه؛ قائلاً: "ولا تحتاج الآية إلى ذلك؛ لأنّه ليس شرطاً وجزاءً، فيحتاج فيه إلى ذلك بل هذا من باب الإخبار عن شيء ماضٍ، والإخبار صحيح، أخبر تعالى أنّ الذي أصابهم يوم أُحُد كان لا محالة بإذن الله، فهذا إخبار صحيح، ومعنى صحيح، فلا نتكفّف تقدماً ولا تأخيراً، ونجعله من باب الشرط والجزاء" (١١).

(١) ينظر: معاني القرآن ٢٣٥/١.

(٢) ينظر: الكامل ٨٢٢/٢.

(٣) ينظر: الكشف ٦٥٥/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجبائي، تح: عبد المنعم أحمد هريري، (د. ط)، دار المأمون

للتراث، مكة المكرمة، (د. ت)، ٣٧٥/١.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ٣١٠/١.

(٦) ينظر: التنزيل والتكميل ١٠١/٤، والبحر المحيط ١١٣/٣.

(٧) الدرّ المصون ٤٧٤ - ٤٧٥/٣.

(٨) المصدر نفسه ٤٧٥/٣.

(٩) ينظر: المحرّر الوجيز ٣٨٠.

(١٠) ينظر: الدرّ المصون ٤٧٥/٣.

(١١) البحر المحيط ١١٣/٣.



وردّ المنتجب الهمداني رأي الفريق الثاني بقوله: "ولا يجوز أن تكون شرطية؛ كما زعم بعضهم؛ لأنّ الشرط بابه الإبهام، وهذا مختصّ"<sup>(١)</sup>.

ونرى أنّ دخول الفاء على خبر المبتدأ (الموصول) هو الراجح، وهو ما ذهب إليه الخطيب الشربيني، موافقاً به جمهور النحاة؛ لأنّه يبعدنا عن التكلّف في التقديم والتأخير المترتب على إعراب (ما) شرطية، وتقدير السبب والمسبّب من الشرط وجوابه.

وقد وقف الخطيب الشربيني عند دخول الفاء على خبر المبتدأ أيضاً عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨]، وقول الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور: ٢]؛ فيقول في الشاهد الأوّل: "وأل في قوله تعالى (والسارق والسارقة) موصولة مبتدأ؛ أي والذي سرق والتي سرقت؛ ولشبهه بالشرط دخلت الفاء في خبره؛ وهو (فاقطعوا أيديهما)"<sup>(٢)</sup>، وفي الشاهد الثاني: "و(أل) فيما ذكر موصولة، وهو مبتدأ؛ ولشبهه بالشرط دخلت الفاء في خبره، وهو (فاجلدوا كلّ واحد منهما مئة جلد)"<sup>(٣)</sup>.

اختلفت آراء النحاة في جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ المسبوق بـ (أل) الموصولة التي تشبه الشرط؛ فجاءت آراؤهم كالاتي:

أجاز الأخفش زيادة الفاء في جميع خبر المبتدأ<sup>(٤)</sup>، وردّ عليه ابن مالك معترضاً بأنّه لم يردّ به سماع<sup>(٥)</sup>.

وذهب الفراء<sup>(٦)</sup>، والمبرد<sup>(٧)</sup>، والكوفيون والزمخشري<sup>(٨)</sup>، وتبعهم ابن الحاجب<sup>(٩)</sup>، وابن مالك<sup>(١٠)</sup> إلى جواز دخول الفاء على خبر المبتدأ المسبوق بـ (أل) الموصولة التي تشبه الشرط؛ والتقدير: من سرق فاقطعوا يده، وهو ما وافقهم فيه الخطيب الشربيني.

(١) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢ / ١٦٥.

(٢) السراج المنير ١ / ٤٣٣.

(٣) المصدر نفسه ٣ / ٦٦٠.

(٤) ينظر رأي الأخفش في: شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٧٠، وشرح التسهيل ١ / ٣٣٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٣٣٠.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١ / ٢٤٢.

(٧) ينظر: الكامل ٢ / ٨٢٢.

(٨) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٧١.

(٩) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١ / ٢٧٦.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ١ / ٣٢٩.

وخالفهم في هذا سيبويه والأخفش وجمهور البصريين<sup>(١)</sup>.

ذهب سيبويه في الآيتين إلى تقدير خبر محذوف لتوجيه وجه الرفع، فيقول: "وأما قوله عز وجل: (والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة)، وقوله تعالى: (والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما)، فإن هذا لم يُبين على الفعل... كأنه لما قال جلّ ثنائه: (سورة أنزلناها وفرضناها) قال: في الفرائض الزانية والزاني، أو الزانية والزاني في الفرائض، ثم قال فاجلدوا، فجاء بالفعل بعد أن مضى فيها الرفع؛ كما قال: [الطويل]

وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَتَاتَهُمْ  
"...

فجاء بالفعل بعد أن عمل فيه المضمّر.

وكذلك (والسارق والسارقة)؛ كأنه قال: وفيما فرض الله عليكم السارق والسارقة أو السارقة والسارقة فيما فرض عليكم، فإنما دخلت هذه الأسماء بعد قصص وأحاديث<sup>(٢)</sup>.

فالخبر في هذه الشواهد القرآنية محذوف عند سيبويه، ويبدو أنه قاس حذف المبتدأ في الآيتين على حذف المبتدأ في الشاهد الشعري؛ والتقدير فيه: هذه خولان، أما عند أصحاب المذهب الآخر، فالخبر في الآيتين؛ قوله تعالى: (فاقطعوا أيديهما)، و(فاجلدوا كل واحد منهما مئة جلدة).

فذهب القرطبي إلى ترجيح مذهب الكوفيين؛ فقال بعد أن ذكر إجازة الزجاج لدخول الفاء على خبر المبتدأ: "وهذا القول هو المختار"<sup>(٣)</sup>.

وذهب الزمخشري<sup>(٤)</sup> والبيضاوي<sup>(٥)</sup> إلى الجمع بين المذهبين.

فردّ أبو حيّان على الزمخشري إجازته لمذهب الكوفيين بقوله: "وهذا الوجه الذي أجازته - يقصد الزمخشري - وإن كان ذهب إليه بعضهم، لا يجوز عند سيبويه؛ لأنّ الموصول لم يوصل بجملته تصلح لأداة الشرط، ولا بما قام مقامها من ظرف أو مجرور، بل الموصول هنا أل، وصلة أل لا تصلح لأداة الشرط،

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٤٢-١٤٣، ومعاني القرآن ١/ ٨٦-٨٧، وآراء النحاة في: التنزيل والتكميل ٤/ ٩٧-٩٨، وهمع الهوامع ٥٦/١.

(٢) الكتاب ١/ ١٤٢-١٤٣، الشاهد الشعري لم ينسب إلى قائله في الكتاب ١/ ١٤٣، وشرح التسهيل ١/ ٣٣١، وخزانة الأدب ٣١٥/١. والمراد بقولهم: خولان يدلّ على أنّ وجود هذه القبيلة علّة لأن يتزوج منهم ويتقرّب إليهم. وعجز البيت: وأكرومة الحيين خلّو كما هيّا.

(٣) الجامع لأحكام القرآن ٧/ ٤٦٠، ينظر رأي الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٧١.

(٤) ينظر: الكشف ٢/ ٢٣٣-٢٣٤.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ١/ ٤٣٥.

وقد امتزج الموصول بصلته، حتّى صار الإعراب في الصلة، بخلاف الظرف والمجرور، فإنّ العامل فيها جملة لا تصلح لأداة الشرط<sup>(١)</sup>.

وتبعه الآلوسيّ إذ رجّح مذهب سيبويه، وتعقّب رأي الزمخشريّ وردّه؛ قائلاً: "وقد صرح سيبويه بأنّ الكلام في الآية مع الرفع مبني على كلام متقدّم، ثمّ حقّق هذا المقدار بأنّ الكلام واقع بعد قصص وأخبار، ولو كان كما ظنّه الزمخشريّ لم يحتج سيبويه إلى تقدير، بل كان يرفعه على الابتداء، ويجعل الأمر خبره - كما أعربه الزمخشريّ- فالملخص - على هذا أنّ النصب على وجه واحد، وهو بناء الاسم على فعل الأمر، والرفع على وجهين:

أحدهما: ضعيفٌ وهو الابتداء، وبناء الكلام على الفعل؛ أي: مبتدأ خبره محذوف (فاقطعوا، فاجلدوا).

والآخر: قويٌّ بالغ كوجه النصب، وهو رفعه على خبر ابتداء محذوف، دلّ عليه السياق، وإذا تعارض لنا وجهان في الرفع أحدهما قويٌّ، والآخر ضعيف، تعيّن حمل القراءة على القويّ؛ كما أعربه سيبويه رحمه الله تعالى ورضي عنه انتهى<sup>(٢)</sup>.

ويقصد الآلوسيّ بأنّ الرفع في الآية على رأي سيبويه مبني على كلام متقدّم هو تقدير شبه جملة تكون خبراً للمبتدأ: فيما فرض عليكم الزانية والزاني، أمّا الوجه القوي للرفع على أنّه خبر ابتداء محذوف فتقديره: حكم السارق والسارقة كائن موجود في الفرائض، والله أعلم.

وقد عارض الفخر الرازي رأي سيبويه بخمس حجج<sup>(٣)</sup>، فردّ عليه أبو حيّان<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبيّ<sup>(٥)</sup> والآلوسيّ<sup>(٦)</sup>.

ومما سبق نجد أنّ الخطيب الشربينيّ في تفسيره يختار مذهب الكوفيين، فهو لم يورد رأي سيبويه والبصريين.

(١) البحر المحيط ٣/ ٤٩٣.

(٢) روح المعاني ٦/ ١٣٢-١٣٣.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب ١١/ ٢٢٩-٢٣٠.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٤٩٣.

(٥) ينظر: الدرّ المصون ٤/ ٢٥٩-٢٦٢.

(٦) ينظر: روح المعاني ٦/ ١٣٣.

بينما في شرحه للألفية (باب الاشتغال) يذكر رأي سيبويه من دون رأي الكوفيين<sup>(١)</sup>، وهذا يدلّ على ارتضائه الرأيين معاً.

وأرى أنّ مذهب سيبويه (تقدير خبر محذوف) هو الأرجح؛ لأنّ المختار في مثل هذه الآية وجه النصب، بينما نجد رفع أكثر القراء لها، وهذا ما احتجّ به أبو حيّان لتقوية مذهب البصريين؛ يقول: "ولا حجة لهما في ذلك؛ لأنّ خبر (الزاني والزانية) محذوف؛ تقديره: فيما فرض عليكم الزانية والزاني؛ أي: حكمهما، ودلّ على ذلك قوله تعالى قبل: (سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا)، ويدلّ على أنّ التقدير كذلك رفع أكثر القراء لهما مع أنّ المختار في نحو: (زيداً فاضربه) النصب، فلولا أنّ التقدير ما ذكرناه لكان المختار النصب"<sup>(٢)</sup>.

واختلف في جواز دخول النواسخ على المبتدأ إذا كان موصولاً تضمّن معنى الشرط، واختلف في اقتران خبره بالفاء، وقد وقف الخطيب الشربينيّ عند ذلك؛ ومنه عند إعرابه الفاء في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]؛ فيقول: "فإن قيل لم أدخل الفاء في خبر إنّ مع أنّه لا يقال: أنّ زيداً فقام؟

أجيب: بأنّ الموصول متضمّن معنى الشرط؛ فكأنّه قيل: "الذين يكفرون فبشّرهم؛ بمعنى: من يكفر فبشّرهم"<sup>(٣)</sup>.

ذكر ابن مالك إلى أنّ دخول الناسخ على المبتدأ يمنع دخول الفاء في خبره، مالم يكن الناسخ (إنّ أو أنّ أو لكنّ)، فإنّها ضعيفة العمل، إذ لم يتغيّر بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء، بخلاف (كأنّ وليت ولعلّ)؛ فإنّها قويّة العمل، مغيرة بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء<sup>(٤)</sup>.

وقد وضّح أبو حيّان اللبس في عبارة ابن مالك؛ فقال: "وليس كذلك بل إذا دخل الناسخ فلا يدخل إلا على مبتدأ لا تكون الفاء في خبره، وليس المعنى أنّه إذا دخل الناسخ أزال الفاء"<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: فتح الخالق المالك ٧٥٠/٢.

(٢) التنزيل والتكميل ٩٨/٤.

(٣) السراج المنير ٢٣٦/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣٣١/١.

(٥) التنزيل والتكميل ١٠٩/٤.

أجاز النحاة دخول الفاء على الخبر مع وجود الناسخ (إن) في الآية موضع الدراسة؛ ومنهم النحّاس<sup>(١)</sup>، والزمخشري<sup>(٢)</sup>، والعكبري<sup>(٣)</sup>، وتبعهم من جاء بعدهم من النحاة ومعريي القرآن<sup>(٤)</sup>، وهو ما وافقهم فيه الخطيب الشربيني.

وقد منع الأخفش<sup>(٥)</sup> دخول الفاء على خبر المبتدأ مع وجود الناسخ قبله؛ لأن ما تضمن معنى الشرط لا يعمل فيه ما قبله، وردّ رأيه بالسماع؛ فقد ذكر ابن مالك<sup>(٦)</sup>، والسيوطي<sup>(٧)</sup>، والصّبّان<sup>(٨)</sup> شواهد كثيرة من المسموع تدحض رأي الأخفش؛ منها:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾ [البروج: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ [الأنفال: ٤١]<sup>(٩)</sup>.

وقد نقل الألوسي عن البيضاوي<sup>(١٠)</sup> رأي سيبويه والأخفش؛ فقال: "(فبشرهم بعذاب أليم) خبر إن، ودخلت الفاء فيه لتضمن الاسم معنى الشرط، ولا يمنع الناسخ الذي لم يغيّر معنى الابتداء من الدخول ومتى غيّر - ك (ليت، ولعل) - امتنع ذلك إجماعاً، وسيبويه والأخفش يمنعانه عند النسخ مطلقاً، فالخبر عندهما قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [آل عمران: ٢٢]، وجملة فبشرهم معترضة بالفاء؛ كما في قولك زيد - فافهم - رجل صالح، وقد صرح به النحاة في قوله: [الكامل]

وَأَعْلَمَ - فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ -  
أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

ومن لم يفهم هذا قال: إن الفاء جزائية، وجوابها مقدّم من تأخير؛ والتقدير: زيد رجل صالح، وإذا قلنا لك ذلك - فافهم - وعلى الأوّل هو استئناف، و (أولئك) مبتدأ<sup>(١١)</sup>.

ولم نقف على مذهب سيبويه في الكتاب.

(١) ينظر: إعراب القرآن ١/ ١٢٥ - ١٢٦.

(٢) ينظر: الكشاف ١/ ٥٤٠.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٤٩.

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٢٤٩، والبحر المحيط ٢/ ٤٣٠، والدرّ المصون ٣/ ٩٣.

(٥) نُسب هذا رأي إلى الأخفش في: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧١، وشرح التسهيل ١/ ٣٣٠، والدرّ المصون ٣/ ٩٣.

(٦) ينظر: شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٧٢.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٦٠.

(٨) ينظر: حاشية الصّبّان على الأشموني ١/ ٣٥٥ - ٣٥٦.

(٩) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٦٠.

(١٠) ينظر: أنوار التنزيل ١/ ٢٥١.

(١١) روح المعاني ٣/ ١٠٩، الشاهد الشعري بلا نسبة في همع الهوامع ٤/ ٥٥، وشرح الشواهد الشعرية ١/ ٤٠٦.

ونرى أنّ مذهب جمهور النحاة الذي اختاره الخطيب الشربيني هو الراجح؛ لأنّ رأي الأخفش عجيبٌ كما يقول الصبّان في اعتراضه عليه، وأنكر أن يكون هذا رأي الأخفش؛ لأنّ زيادة الفاء في الخبر على رأيه - الأخفش - جائزة، وإن لم يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط؛ نحو: زيدٌ فقائمٌ، فإذا دخلت إنّ على اسم يشبه أداة الشرط، فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودهما في خبر زيد وشبهه، وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد. والله أعلم<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: حاشية الصبّان على الأشموني ١ / ٣٥٦.

المبحث الثاني: النواسخ

المطلب الأول: كان وأخواتها

المطلب الثاني: إن وأخواتها

## كان وأخواتها

تختصّ (كان) بخصائص تميّزها عن غيرها من أخواتها، فهي أمّ الباب، وتنقسم على خمسة أوجه:

الوجه الأول: أنّها تكون ناقصة، فتدلّ على الزمان المجرد عن الحدث؛ نحو: كان زيد قائماً، ويلزمها الخبر.

الوجه الثاني: أنّها تكون تامة، فتدلّ على الزمان والحدث كغيرها من الأفعال الحقيقية، ولا تفتقر إلى خبر؛ نحو: كان زيدٌ، وهي بمعنى: حدث ووقع؛ وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

الوجه الثالث: أن يجعل فيها ضمير الشأن والحديث، فتكون الجملة خبرها؛ نحو: كان زيد قائم؛ أي: كان الشأن والحديث زيد قائم.

الوجه الرابع: أن تكون زائدة (غير عاملة)؛ نحو: زيد كان قائم؛ أي: زيد قائم.

الوجه الخامس: أن تكون بمعنى صار؛ قال تعالى: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤] (١).

وقد ناقش الخطيب الشربيني في تفسيره بعضاً من هذه المسائل؛ وهي:

- كان وأخواتها بين التمام والنقصان

- زيادة كان

- حذف كان مع اسمها

### ١ - كان وأخواتها بين التمام والنقصان:

تختصّ هذه الأفعال بجواز التمام غير (فتى، زال، ليس) فإنّها ألزمت النقص؛ أي: الاستغناء بمرفوعها عن الخبر.

(١) ينظر: أسرار العربية: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د. ت)، ١٣٣-١٣٧.



وذهب الأكثرون إلى أنّ معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان، فعلى الأول معنى نقصانها عدم الاكتفاء بالمرفوع، وعلى الثاني دلالتها على الزمان دون الحدث<sup>(١)</sup>.

يقول سيبويه: "واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول: عبد الله المقتول، وأنت تريد: كن عبد الله المقتول؛ لأنّه ليس فعلاً يصل من شيء إلى شيء، ولأنّك لست تشير له إلى أحد"<sup>(٢)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند تمام كان ونقصانها في تفسيره<sup>(٣)</sup>؛ ومن ذلك ترجيحه لتمام كان في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فيقول: "في كان هذه وجهان:

أظهرهما: أنّها تامّة بمعنى حدث، ووجد؛ أي: وإن حدث ذو عسرة، فتكتفي بفاعلها كسائر الأفعال.

الثاني: أنّها ناقصة وخبرها محذوف، قال أبو البقاء: تقديره: وإن كان ذو عسرة لكم عليه حقّ أو نحو ذلك، وقدره بعضهم؛ وإن كان ذو عسرة غريماً"<sup>(٤)</sup>.

أجاز النحاة أن تكون (كان) تامّة وناقصة في هذه الآية، لكن جمهور النحاة والمفسرين رجّحوا كونها تامّة، فلم يذكروا وجه النقصان؛ ومنهم الخليل، إذ يقول: "وقد يكون (كان) في معنى (جاء) و(خلق الله)، قال الله تبارك وتعالى في البقرة: "(وإن كان ذو عسرة)؛ أي: وإن جاء ذو عسرة، قال الشاعر: [الوافر]

إِذَا كَانَ الشَّيْءُ فَأَدْفِنُونِي      فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشَّيْءُ"<sup>(٥)</sup>

(١) ينظر: الكتاب ١/٢٦٤، والمقتضب ٤/٨٦، والأصول ١/٨٢، وشرح التسهيل ١/٣٤١ وما بعدها، وأوضح المسالك

إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف، (د. ط)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، (د. ت)، ١/٢٥٣ وما بعدها.

(٢) الكتاب ١/٢٦٤.

(٣) ينظر: السراج المنير ١/٥٢٥، و٤/٢٥٩-٦٧٢.

(٤) السراج المنير ١/٢١٤.

(٥) الجمل في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخر الدين قباوة، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-

١٩٨٥م، ١٢٣، الشاهد الشعري ينسب إلى الربيع بن ضبع في: الجمل للزجاجي ٦٢، وشرح الشواهد الشعرية ١/٧٤.

وتبعه سيبويه<sup>(١)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٢)</sup>، والقرطبي<sup>(٣)</sup>، وابن عقيل<sup>(٤)</sup>، وهذا مذهب الخطيب الشربيني<sup>(٥)</sup>.

وذكر بعض مفسري القرآن الوجهين، ولكن رجّحوا كونها تامّة؛ وهم:

النّحاس<sup>(٦)</sup>، والعكبري<sup>(٧)</sup>، والمنتجب الهذاني<sup>(٨)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٩)</sup>، وقد وافقهم في ترجيحهم الخطيب الشربيني في تفسيره.

وذهب أبو علي الفارسي إلى التفريق في المعنى بين الوجهين؛ فقال مرجّحاً (كان) التامّة: "المعنى فيه على الرفع، وذلك أنّه لو نُصب؛ فقل: وإن كان ذا عسرةٍ لكان المعنى: وإن كان المسترّي ذا عسرة فنظرة، فتكون النظرة مقصورةً عليه وليس الأمر كذلك؛ لأنّ المسترّي وغيره إذا كان ذا عسرة فله النظرة، ألا ترى أنّ المسترّي والمشتري وسائر من لزمه حقٌّ إذا كان معسراً فله النظرة إلى الميسرة؟"<sup>(١٠)</sup>.

وعارض أبو حيّان القول بنقصان (كان) في هذه الآية؛ فقال: "أجاز بعض الكوفيّين أن تكون كان ناقصةً هنا، وقدّر الخبر: وإن كان من غمائمكم ذو عسرة، فحذف المجرور الذي هو الخبر، وقدّر أيضاً: وإن كان ذو عسرةٍ لكم عليه حقٌّ، وحذف خبر كان لا يجوز عند أصحابنا لا اقتصاراً ولا اختصاراً"<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٦٠ - ٢٦١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ١٣٨/٤.

(٣) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٤/ ٤١٨.

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٩.

(٥) ينظر: فتح الخالق المالك ١/ ٤٨٣، ومُعَيْثُ النّدا شرح قطر الندى، محمّد بن أحمد الشربيني، تح: سيد بن شلتوت

الشافعي، (د. ط)، دار الضياء، الكويت، (د. ت)، ١/ ٤٣٩.

(٦) ينظر: إعراب القرآن ١١٤.

(٧) ينظر: التبيان ١/ ٢٢٥.

(٨) ينظر: الفريد ١/ ٥٩٥.

(٩) ينظر: الدرّ المصون ٢/ ٦٤٣.

(١٠) الحجة للقراء السبعة أنمّة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر المجاهد: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجباي، را: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط (١)، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٨٧ حتى ١٩٩٣ م، ٢/ ٤٣٩.

(١١) البحر المحيط ٢/ ٣٥٤.

وقد علّق السمين الحلبيّ على امتناع حذف خبر كان، فشرح العلة من وجهين؛ فقال:  
"والعلة التي أشار إليها الشيخ هي أنّ الخبر تأكّد طلبه من وجهين:

أحدهما: كونه خبراً عن مُخبر عنه.

والثاني: كونه معمولاً للفعل قبله، فلمّا تأكّدت مطلوبيّته امتنع حذفه"<sup>(١)</sup>.

وممّا سبق نرى أنّ ما ذهب إليه الجمهور، وتبعهم فيه الخطيب الشربينيّ من القول بأنّ (كان) تامّة في الآية موضع الدراسة هو الرأي الراجح؛ لأنّ عدّ كان تامّة لا يحتاج إلى تقدير محذوف (خبر)؛ تقديره: وإن كان ذو عسرة غريباً، ليصبح هناك توسع في المعنى، فيكون المقصود كلّ الناس، وليس مختصّاً بأهل الربا (غريباً)، وهذا التوجيه ذكره أبو حيّان<sup>(٢)</sup>، فجعل العسرة مختصةً بأهل الربا إذا كان الخبر محذوفاً، وهذا يبيّن أهميّة السياق في توضيح المعنى، ويؤكد صحّة توجّه النحاة في أنّ (كان) تامّة اكتفت بمرفوعها.

## ٢ - كان زائدة:

يقول سيبويه: "وقال الخليل: إنّ من أفضلهم كانَ زيداً، على إلغاء كان، وشبّهه بقول الشاعر؛ وهو الفرزدق: [الوافر]

فكيف إذا رأيتَ ديارَ قومٍ وجيرانٍ لنا كانوا كراماً"<sup>(٣)</sup>.

وهذا مذهب المبرد<sup>(٤)</sup>، وأبي عليّ الفارسي<sup>(٥)</sup>، وغيرهم من النحاة<sup>(٦)</sup>.

يقول أبو حيّان في شرحه لكتاب ابن مالك: "قال المصنّف في الشرح: تختصّ زيادتها بلفظ الماضي بين مسند ومسند إليه؛ نحو: ما كان أحسن زيداً!، ولم يُرَ كان مثْلهم، وكقول أبي أمامة الباهليّ: يا نبيّ الله أو نبيّ كان آدم."

(١) الدر المصون ٢/٦٤٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٢/٣٥٤.

(٣) الكتاب ٢/١٥٣، ينظر الشاهد الشعري في: ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه وقدم له: عليّ الفاعور، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ٥٩٧.

(٤) المقتضب ٤/١١٧.

(٥) المسائل البصريّات: أبو عليّ الفارسيّ، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط (١)، مطبعة المدني، مصر،

١٤٠٥هـ-١٩٨٥م، ٢/٨٧٥.

(٦) شرح الجمل ١/٤٠٩-٤١٠.

وأطلق المصنّف في قوله: بين مسند ومسند إليه، وينبغي أن يُقيد، فإنَّ زيادتها في مثل: قام كان زيد، ومثل: يضرب كان زيد، تحتاج إلى سماع<sup>(١)</sup>.

ومن المواضع التي وقف عندها الخطيب الشربيني في زيادة (كان) ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، إذ يقول: "في (كان) هذه أقوال:

أحدهما: أنَّها زائدة؛ وهو قول أبي عبيدة؛ أي: كيف نكلّم من في المهد، وصبيّاً على هذا نصب على الحال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع صلة.

ثانيها: أنَّها تامّة بمعنى حدث ووجد؛ والتقدير: كيف نكلّم من كان في المهد صبيّاً؟!

وصبيّاً حال من الضمير في (كان)، قال الرازي: وهذا هو الأقرب.

الثالث: أنَّها بمعنى صار؛ كيف نكلّم من صار في المهد، وصبيّاً على هذا خبرها<sup>(٢)</sup>.

اختلفت أقوال النحاة والمعرّبين للقرآن في توجيه إعراب (كان) في الآية الكريمة؛ فجاءت الأوجه كالآتي:

الوجه الأوّل: أنَّها زائدة، وهذا مذهب أبي عبيدة (٢٠٩ هـ)<sup>(٣)</sup>، والمُبرّد<sup>(٤)</sup>، وابتدأ آراءهم به كل من أبي حيّان<sup>(٥)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٦)</sup>، والبيضاوي<sup>(٧)</sup>، ووافقهم في هذا الخطيب الشربيني فبدأ به قبل بقيّة الوجوه.

قال أبو حيّان: "وما ردّ به ابن الأنباري كونها زائدة من أنَّ الزائدة لا خبر لها، وهذه قد نصبت صبيّاً خبراً لها، ليس بشيء؛ لأنّه إذ ذاك ينتصب على الحال، والعامل فيه الاستقرار"<sup>(٨)</sup>.

(١) التنزيل والتكميل ٢١٢/٤.

(٢) السراج المنير ٤٦٧/٢، ينظر رأي أبي عبيدة في: مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمد فؤاد سزكين، (د. ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ت)، ١١/٢، ورأي الرازي في: مفاتيح الغيب ٢٠٩/٢١.

(٣) ينظر: مجاز القرآن ١١/٢.

(٤) ينظر: المقتضب ١١٧/٤.

(٥) ينظر: البحر المحيط ١٧٧/٦.

(٦) ينظر: الدرّ المصون ٥٩٤/٧.

(٧) ينظر: أنوار التنزيل ٣٦٦/٢.

(٨) البحر المحيط ١٧٧/٦. ينظر رأي أبي البركات الأنباري في: أسرار العربية ١٣٥.

الوجه الثاني: أنَّها تامَّةٌ، وهذا مذهب الزَّجَّاج<sup>(١)</sup>، والرازي<sup>(٢)</sup>، وتبعهما جمهور النحاة والمفسرين في ذكر هذا الوجه رأياً ثانياً لهم<sup>(٣)</sup>.

الوجه الثالث: أنَّها ناقصة بمعنى صار، وقد رجَّح هذا الوجه أبو حيَّان<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup> والبيضاوي<sup>(٦)</sup>.

واحتجَّوا لمجيء كان بمعنى صار بقول الشاعر<sup>(٧)</sup>: [الطويل]

بِنَيْهَاءٍ قَفَرٍ وَالْمَطِيِّ كَأَنَّهَا قَطَا الْحَزْنَ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً بِيُوضُهَا

وردَّ أبو البركات الأنباري هذا الوجه؛ لأنَّه يلغي خصوصيَّة سيدنا عيسى عليه السلام بالتكلُّم في المهد؛ فيقول: "ولا يجوز أن تكون ههنا الناقصة؛ لأنَّها لا اختصاص لعيسى في ذلك؛ لأنَّ كلاً كان في المهد صبيّاً، ولا عجب في تكليم مَنْ كان فيما مضى في حال الصبيِّ، وإنَّما العجب في تكليم مَنْ هو في المهد في حال الصبيِّ"<sup>(٨)</sup>.

ورجَّح الزَّجَّاج أن تكون (كان) بمعنى المستقبل (يكن)، وأنَّ (مَنْ) في معنى الشرط، فيقول: "وأجود الأقوال أن تكون (مَنْ) في معنى الشرط والجزاء؛ فيكون المعنى: (مَنْ يكن في المهد صبيّاً- ويكون صبيّاً حالاً- فكيف نكلِّمه؟)؛ كما تقول: مَنْ كان لا يسمع ولا يعقل فكيف أخاطبه؟"<sup>(٩)</sup>. وتبعه القرطبي<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٣٢٨.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب ٢١/ ٢٠٩.

(٣) ينظر: أسرار العربية ١٣٤-١٣٥، والدر المصون ٧/ ٥٩٤، وأنوار التنزيل ٢/ ٣٦٦.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٦/ ١٧٧.

(٥) ينظر: الدر المصون ٧/ ٥٩٤.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل ٢/ ٣٦٦.

(٧) ينظر: الدر المصون ٧/ ٥٩٤، والشاهد الشعري ينسب إلى عمرو بن أحمر، ديوان عمرو بن أحمر الباهليّ، تح: حسين

عطوان، (د. ط)، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ت)، ١١٩، وينسب إليه في خزانة الأدب ٩/ ٢٠١، وشرح الشواهد

٤٤/ ٢. التيهاء: الصحراء. القفر: الخالي من الأنس. القطا: طائر. الحزن: الأرض الغليظة.

(٨) أسرار العربية ١٣٤.

(٩) معاني القرآن ٣/ ٣٢٨.

(١٠) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١٣/ ٤٤٥-٤٤٦.

الوجه الرابع: أنَّها ناقصة على بابها من دلالتها على اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي من غير تعرّض للانقطاع، ترادف (لم تزل)، وهذا مذهب الزمخشري، والسمين الحلبي<sup>(١)</sup>. والراجح أنَّ القول ما قال به أبو عبيدة في زيادة كان، وابتدأ به الشربيني وجوهه، فالقول بزيادتها يفيد التوكيد، وجائزٌ عند جمهور النحاة، ويكفي عبء التكلّف في التقدير الذي تستلزمه الوجوه الأخرى.

### ٣ - حذف (كان) مع اسمها:

تختصّ كان بجواز حذفها مع اسمها ضميراً كان أو ظاهراً، ويبقى الخبر دالّاً عليهما، ويكثر ذلك مع (إنّ ولو) الشرطيتين، ويجري مجرى لو (ألا، هلاً) إلا أنّه قليل في الاستعمال؛ يقول سيبويه: مثال ذلك: مررت برجلٍ إن طويلاً وإن قصيراً، لا يكون في هذا إلا النصب؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: إنّ كان فيه طويلاً أو إنّ كان فيه زيداً، ومما ينتصب على إضمار الفعل المستعمل إظهاره قولك: ألا طعامَ ولو تمرّاً؛ كأنك قلت: ولو كان تمرّاً، وأنتي بدابة ولو حماراً، وإن شئت قلت: ألا طعامَ ولو تمرّاً، كأنك قلت: ولو يكون عندنا تمرّاً، ولو سقط إلينا تمرّاً<sup>(٢)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند تضعيف النحاة لحذف كان مع اسمها، وبقاء عملها عند توجيه نصب خيراً في قوله تعالى: ﴿فَأَمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧٠]؛ فقال: (فَأَمِنُوا خَيْرًا لَّكُمْ)، وكذلك قوله تعالى في الآية التي تليها: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١] منصوب بمضمر، وذلك أنّه لما بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء عن التثليث، علّم أنّه يحملهم على أمر؛ فقال: خيراً لكم ممّا أنتم فيه من الكفر والتثليث، وهو الإيمان والتوحيد.

وقيل تقديره: يكن الإيمان خيراً لكم. قال البيضاوي: ومنعه البصريون؛ لأنّ كان لا يحذف مع اسمه إلّا فيما لا بدّ منه؛ ولأنّه يؤدّي إلى حذف الشرط وجوابه<sup>(٣)</sup>.

ومثله ما جاء توجيهه قول الله تعالى: ﴿اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنْفِقُوا خَيْرًا لِّأَنْفُسِكُمْ﴾ [التغابن: ١٩]؛ يقول الشربيني: "وقوله تعالى: (خيراً لأنفسكم) في نصبه أوجه:

(١) ينظر: الكشاف ١٨/٤، والدر المصون ٥٩٤/٧-٥٩٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢٦١-٢٦٢، ٢٦٩، والتذيل والتكميل ٢٢٢/٤.

(٣) السراج المنير ٤٠٢/١، وينظر رأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ١/٤١١.

أحدها: قال سيبويه إنّه مفعول بفعل مقدر دلّ عليه (وأنفقوا)؛ تقديره: وقدّموا خيراً لأنفسكم؛ كقوله تعالى: ﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء: ١٧١].

الثاني: تقديره يكن الإنفاق خيراً، فهو خبر كان المضمرة، وهو قول أبي عبيدة.

الثالث: أنّه نعت مصدر محذوف، وهو قول الكسائي والفراء؛ أي: إنفاقاً خيراً لأنفسكم<sup>(١)</sup>.

للنحاة في نصب (خيراً) أربعة وجوه، ونبدأ بالوجه الذي عليه مدار القضية:

الوجه الأول: أنّه منصوبٌ على خبر كان المضمرة؛ تقديره: يكن الإيمان خيراً، وصاحب هذا المذهب أبو عبيدة<sup>(٢)</sup>، وتبعه الرازي<sup>(٣)</sup>، ورجّحه الشوكاني (١٢٥٠هـ)<sup>(٤)</sup>.

وردّ البصريّون هذا المذهب؛ ومنهم المبرّد إذ يقول: "وقد قال قوم: إنّما على قوله: يكن خيراً لكم، وهذا خطأ في تقدير العريّة؛ لأنّه يُضمّر الجواب ولا دليل عليه، وإذا أضمّر (ابتوا) فقد جعل (انتها) بدلاً منه"<sup>(٥)</sup>.

وردّ هذا المذهب من الكوفيّين الفراء محتجاً بأنّ "ذلك يأتي بقياس يُبطل هذا؛ ألا ترى أنّك تقول: اتّق الله تكن محسناً، ولا يجوز أن تقول: اتّق الله محسناً، وأنت تضمّر (تكن)، ولا يصلح أن تقول: انصرنا أخانا (وأنت تريد تكن أخانا)"<sup>(٦)</sup>، وتابعهم في ردّ هذا المذهب العكبري<sup>(٧)</sup>.

وقد ضعّف هذا المذهب الخطيب الشربيني فبدأ هذا الوجه في الآية الأولى موضع الدراسة بـ (قيل)، واحتجّ بردّ البيضاوي على الكوفيّين (أصحاب هذا المذهب) القائلين بحذف كان واسمها في الاختيار.

الوجه الثاني: أنّه منصوبٌ بفعل محذوف واجب الإضمار؛ تقديره: واتوا خيراً لكم، وهذا مذهب سيبويه، وقد علل ذلك بكثرته في الكلام حتّى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم: ما رأيت كاليوم رجلاً، وأيدّ ما ذهب إليه بشواهد شعريّة؛ منها قول ابن أبي ربيعة: [السريع]

(١) السراج المنير ٣٣٢/٤. ينظر رأي سيبويه في: الكتاب ١/ ٢٨٢-٢٨٣، ورأي أبي عبيدة في: مجاز القرآن ١/ ١٤٣.

(٢) ينظر: إعجاز القرآن ١/ ١٤٣.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب ١١/ ١١٦.

(٤) ينظر: فتح القدير ١/ ٨٥١.

(٥) المقتضب: ٢٨٣/٣.

(٦) معاني القرآن ١/ ٢٩٦.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤١١.

فَوَاعِدِيهِ سَرَحَتِي مَالِكٍ

أَوْ الرُّبَا بَيْنَهُمَا أَسْهَلَا (١)

الشاهد فيه نصب (أسهلا) بفعل مضمر تقديره: انتِ أسهل الأمرين عليك.

وممن تبعه في هذا المذهب الأخفش (٢)، المبرد (٣)، وهذا الرأي الثاني للزجاج (٤)،  
والزمخشري (٥)، وهذا ما وافقهم فيه الخطيب الشربيني؛ فقد ذكره أول الوجوه في الآيتين محل الدراسة.

الوجه الثالث: أنه نعت لمصدر محذوف؛ وهو مذهب الفراء (٦)؛ أي: فآمنوا إيماناً خيراً لكم،  
وهذا الرأي الأول للزجاج؛ وقدره: انتَه هو خير لك، فلما حذف هو اتصل بما قبله وهو معرفة  
فانتصب (٧)، ونقل النحاس اعتراض الأخفش الأصغر (٣١٥) هـ على هذا المذهب؛ فقال: "قال عليّ  
ابن سليمان: هذا خطأ فاحش؛ لأنه يكون المعنى: انتهوا الانتهاة الذي هو خير لكم" (٨).

وقد ردّ الألوسي رأي الفراء بأن نعت المصدر المحذوف يقتضي أن الإيمان ينقسم إلى  
خير وغيره، وهذا لا يجوز (٩).

الوجه الرابع: أنه منصوبٌ على الحال؛ وردّه السمين الحلبي بقوله: "والظاهر فساده؛ أنه  
منصوبٌ على الحال، نقله مكّي القيسي عن بعض الكوفيّين، قال: (وهو بعيد)، ونقله أبو البقاء  
أيضاً ولم يعزه." (١٠).

والظاهر من رفض العلماء لهذا الوجه؛ هو أن الحال فضلة يمكن الاستغناء عنها، وخيراً  
في هذا السياق لا يستقيم حذفها.

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٨٢-٢٨٣، والشاهد الشعري ينسب إلى عمر بن أبي ربيعة في خزانة الأدب ١٢٠/٢، وشرح  
الشواهد الشعرية ٣٦٧/٢. السرحة: شجر عظيم لا شوك له.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٦٩-٢٧٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٨٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٣٤-١٣٥.

(٥) ينظر: الكشاف ٢/ ١٨١.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٩٦.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٣٤.

(٨) إعراب القرآن ٢١٩، ينظر رأي الأخفش الأصغر في: معاني القرآن ١/ ٢٧٠.

(٩) ينظر: روح المعاني ٦/ ٢٣.

(١٠) الدرّ المصون ٤/ ١٦٥، ينظر رأي مكّي القيسي في: مشكل إعراب القرآن ١/ ٢١٤، ورأي العكبري في: التبيان  
٤١١/١.



ومما سبق فإنّ الخطيب الشربيني قد ذكر الأوجه الأربعة في نصب (خيراً) متّبعاً للنحاة، ونقل الاعتراض على حذف كان في الآية كغيره من النحاة، وأكّد ضعف هذا الحذف، فذكر أنّ حذف (كان) مع اسمها يكون بعد (إن ولو)، أمّا غيرها من المواضع فغير مقيس عليه<sup>(١)</sup>.

ونرى أنّ الأرجح هو ما ذهب إليه أبو عبيدة؛ من حذف كان مع اسمها، لأنّ الأسلوب القائم على الطلب وجوابه من تقدير كان واسمها يناسب المقصود من السياق، وهو الأمر بالإيمان الذي يترتّب عليه بعد ذلك كونه خيراً لهم، وهذا ما بيّنه الرازي من تقديره للآية؛ إذ قال: "يعني فآمنوا يكن الإيمان خيراً لكم مما أنتم في؛ أي: أحمد عاقبة من الكبر، فإنّ الله غنيّ عن إيمانكم"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) ينظر: فتح الخالق المالك ١/٤٩٧.

(٢) مفاتيح الغيب ١١/١١٦.

## (ما) العاملة عمل ليس

يذكر سيبويه في باب أسماء (هذا باب ما أجري مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز، ثم يصير إلى أصله)؛ فيقول: "وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً.

أما بنو تميم فيُجرونها مجرى أمّا وهل، أي لا يُعملونها في شيء، وهو القياس؛ لأنّه ليس بفعل وليس (ما) ك (ليس)، ولا يكون فيها إضمار.

وأما أهل الحجاز، فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها، كما شبهوا بها لات في بعض المواضع<sup>(١)</sup>.

وقد ناقش أبو البركات الأنباري هذه المسألة بإسهاب؛ فذكر موجزاً: "ذهب الكوفيون إلى أنّ (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر، وهو منصوب بها"<sup>(٢)</sup>.

وفرق أبو حيان بين الحروف العاملة وغير العاملة؛ فقال: "(ما) من هذا النوع؛ ولها شبهان:

أحدهما: هذا؛ وهو عامّ فيما لا يعمل من الحروف، وراعه بنو تميم، فلم يُعملوه.

والثاني: خاصّ؛ وهو شبهها ب(ليس) في كونها للنفي وداخلة على المبتدأ والخبر، وتُخلص المحتمل للحال، كما أنّ (ليس) كذلك، وراعى هذا الشبه أهل الحجاز"<sup>(٣)</sup>.

وقد وقف الخطيب الشربينيّ عند إعمال (ما) عمل (ليس) متّبعاً مذهب البصريين، وذلك عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، فقال: "(ما) عمل ليس هي اللغة القدمى الحجازيّة، ويدلّ عليها هذه الآية، وقول الله تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]"<sup>(٤)</sup>.

ذهب النحاة في (ما) هذه مذهبين:

(١) الكتاب ١/ ٥٧، وينظر المقتضب ٤/ ١٨٨، والأصول ١/ ٩٢، والإيضاح للفارسي ١٢١.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٥.

(٣) التذييل والتكميل ٤/ ٢٥٤-٢٥٥.

(٤) السراج المنير ٢/ ١١٩.

المذهب الأول: هو أنّ (ما) أشبهت ليس فألحقت في العمل بها، وهو مذهب أهل الحجاز، وقد ترأسهم الخليل، فأتى على ذكر الآية في كتابه مرتين مرة يميل إلى مذهب الكوفيين (النصب بنزع الخافض)، ومرة يُعمل (ما) عمل ليس موافقاً للمذهب البصري<sup>(١)</sup>، إلا أنّ النحّاس نصّ صراحة على أنّ (ما) تشبّه بـ (ليس)، وأشار إلى أنّه مذهب الخليل وسيبويه، وأنّ القول بنزع الخافض هو رأي الكوفيين<sup>(٢)</sup>.

ونأتي على ذكر كلام الخليل، إذ يقول في الموضع الأول في الآية محلّ الدراسة: (النصب بفقدان الخافض): "ومثله (ما هذا بشراً)؛ أي: ببشر، فلما أسقط الباء نصب، وتميم ترفع هذا كلّما كان بعد الاسم المبهّم والمكّنّي يجعلون مبتدأ وخبراً، ويقرؤون: (ما هذا بشراً)؛ فيجعلون (هذا) مبتدأ وبشراً خبره"<sup>(٣)</sup>.

أمّا في المرة الثانية؛ فيذهب إلى إعمالها عمل ليس، فيقول: (و (ما) في موضع الجحد): "كقولك: ما زيد أخانا، وما عمر عندنا، قال الله عزّ وجلّ: (ما هذا بشراً)، ومثله ﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾ [يونس: ١٥٨]، ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾ [الأنفال: ٣٣]، ولا يقدّمون خبر (ما) عليه؛ لا يقولون: قائماً ما زيد؛ لأنّه لا يُقدّم منفيّ على منفيّ.

وتميم ترفع على الابتداء والخبر، يقولون: ما زيد قائم؛ أي: زيد قائم"<sup>(٤)</sup>.

ونرى أنّ النحّاس قد أخطأ بالجزم في رأي الخليل \_ هذا إذا سلّمنا بأنّ كتاب الجمل في النحو من تأليف الخليل، وليس منسوباً إليه \_ أنّه تبع المذهب الحجازي، فقد رأينا أنّ الخليل قال بالمذهب الكوفي، وهو نزاع الخافض إلى جانب المذهب البصري، فكيف نسلّم بالقول إنّ النصب بنزع الخافض هو رأي كوفي بحث؟

(١) ينظر: الجمل في النحو ٩٣-٩٤، ٣٠٥.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ١/ ٤٤٩.

(٣) الجمل في النحو ٩٣-٩٤.

(٤) المصدر نفسه ٣٠٥.

والى جانب الخليل وسيبويه<sup>(١)</sup> في اتّباعهم مذهب أهل الحجاز يقف المُبرّد<sup>(٢)</sup>،  
والزمخشري<sup>(٣)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(٤)</sup>، وابن مالك<sup>(٥)</sup>، وابن عقيل<sup>(٦)</sup>، والخطيب الشربيني في  
كتابه<sup>(٧)</sup>.

المذهب الثاني: (ما) غير عاملة، والخبر منصوب بنزع الخافض، وهذا مذهب الفراء، إذ  
يقول: "وقوله: (ما هذا بشراً) نصب (بشراً)؛ لأنّ الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز  
ينطقون إلا بالباء، فلمّا حذفوها أحبّوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك، ألا  
ترى أنّ كلّ ما في القرآن أتى بالباء إلاّ هذا، وقوله تعالى: (ما هن أمهاتهم)، وأمّا أهل نجد فينكّمون  
بالباء وغير الباء، فإذا أسقطوها رفعوا"<sup>(٨)</sup>.

واحتجّ لكلامه بشواهد شعرية لتقوية وجه الرفع؛ منها قول الشاعر: [الطويل]

لَشَتَّانَ مَا أَنُوي وَيَنُوي بَنُو أَبِي      جَمِيعاً فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَانِ  
تَمَنُّوا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى      وَكُلُّ أَمْرٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ<sup>(٩)</sup>

وقد ردّ عليه النحاس بقوله: "وزعم الفراء أنّ الرفع أقوى الوجهين.

قال أبو إسحاق: هذا غلط. كتاب الله عزّ وجلّ، ولغة رسول الله صلّى الله عليه وسلّم  
أقوى وأولى"<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٥٧ - ٦٥.

(٢) ينظر: المقتضب ٤/ ١٨٨ - ١٩١.

(٣) ينظر: الكشف ٣/ ٢٨٠.

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٦٥ - ١٧٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٣٦٨ - ٣٧٤.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٣٠٢ - ٣١٠.

(٧) ينظر: مغيث النداء ١/ ٤٥٤، وفتح الخالق المالك ١/ ٥٠٧ - ٥١٣.

(٨) معاني القرآن ٢/ ٤٢.

(٩) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ٤٢ - ٤٣، والشاهد الشعري ينسب إلى الفرزدق في المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح  
الألفيّة المعروف بشرح الشواهد الكبرى: محمود بن أحمد العيني، تح: محمد باسل عيون السود، ط (١)، دار الكتب  
العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، ١/ ٥١٦، وبلا نسبة في شرح الشواهد الشعريّة ٣/ ٢٦٣. لم أجد الشاهد في  
ديوانه. يشعب: يصدع ويفرق.

(١٠) إعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٥٠. ينظر رأي الزجاج في: معاني القرآن ٣/ ١٠٨.

وأخطأ ابن عطية فأنكر رواية الرفع؛ فقال: "وأما تميم فترفع، ولم يُقرأ به"<sup>(١)</sup>.

وردّ عليه السمين الحلبي بقوله: "قلت: فادّعاء ابن عطية أن لم يُقرأ به غير مُسلّم"<sup>(٢)</sup>.

ويعلق الألوسي على اللغة الحجازية بأن الكثير فيها الجرّ بالباء؛ فيقول: "والغالب على لغتهم جرّ الخبر بالباء، حتّى أنّ النحويين لم يجدوا شاهداً على النصب في أشعارهم غير قوله: [الكامل]

وأنا النذيرُ بحُرّةٍ مُسَوِّدَةٍ      تَصِلُ الجُيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ      حَنَقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادُهَا"<sup>(٣)</sup>.

والشاهد هنا هو (ما هم أولادها) إذ أُعملت (ما) عمل ليس فنصبت (أولادها)

الذي يبدو لي هو ترجيح مذهب الخطيب الشربيني، وهو ما وافق به جمهور البصريين في قولهم إنّ (ما) عملت عمل (ليس) فنصبت؛ فلا شك أنّ معظم القرآن الكريم نزل بلغة أهل الحجاز، وأمّا عن حجج الكوفيين فهي واهية، إذ يمكننا القول: إنّ انتصاب الخبر بعد زوال الخافض دليل على أنّ المحلّ منصوب، وكلّ ما في الأمر أنّ حرف الجرّ حال بين (ما) \_ العاملة عمل (ليس) لقوّة الشبه بينهما \_ ونصب الخبر كما عمل ذلك مع (ليس) نفسها، ولم يقل أحد إنّ (ليس) في حالة جرّ خبرها غير عاملة.

(١) المحرّر الوجيز ٩٩٢.

(٢) الدرّ المصون ٤٨٩/٦.

(٣) روح المعاني ٢٣٢/١٢، والشاهد الشعري لم ينسب إلى قائله في المقاصد النحوية ٦٦٣/٢، وشرح الشواهد الشعرية ٢٩٢/١. حرة: أرض ذات حجارة سوداء، الأقواد: الجماعة من الخيل، متكنفون: أي قد أحدقوا برأس الكتيبة، فجعله لهم بمنزلة الأب.

## إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا

وهي خمسة أحرف: إِنَّ، لَكِنَّ، كَأَنَّ، لَيْتَ، لَعَلَّ، ولم يذكروا (أَنَّ) اعتباراً بالأصل؛ لأنها فرع المكسورة<sup>(١)</sup>.

### تخفيف (إِنَّ) المكسورة وعملها:

أجاز النحاة إعمال (إِنَّ) إذا خُفِّت؛ يقول سيبويه: "وحدَّثنا مَنْ نَثَقَ بِهِ، أَنَّهُ سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ عَمراً لَمَنْطَلِقُ"<sup>(٢)</sup>.

وأوجز أبو البركات الأنباري رأي الفريقين في تخفيف (إِنَّ)؛ فقال: "ذهب الكوفيون إلى أَنَّ (إِنَّ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم، وذهب البصريون إلى أَنَّها تعمل"<sup>(٣)</sup>.

وذهب المالقي (٧٠٢) هـ إلى أَنَّ القياس إذا خُفِّت (إِنَّ) ألا تعمل؛ لعدم اختصاصها، فإذا أعملت لم تلزم اللام في الخبر كالمثقلة، وإذا أُلغيت لزمَت اللام في الخبر فرقاً بينها وبين النافية<sup>(٤)</sup>.

وبَيَّنَّ أبو حَيَّان أَنَّ (إِنَّ) إذا خُفِّت تعمل على قَلَّةٍ، وَأَنَّ بَقِيَّةَ أَحْكَامِهَا تَبْقَى كَمَا هِيَ؛ فَقَالَ: "فَإِذَا خُفِّتْ جَازَ إِعْمَالُهَا عَلَى قَلَّةٍ، وَحَالِهَا إِذَا أُعْمِلَتْ كَحَالِهَا وَهِيَ مُشَدَّدَةٌ، إِلَّا أَنَّهَا لَا تَعْمَلُ فِي الضَّمِيرِ إِلَّا ضَرُورَةً بِخِلَافِ الْمُشَدَّدَةِ؛ تَقُولُ: إِنَّكَ قَائِمٌ بِالتَّشْدِيدِ، وَلَا يَجُوزُ: إِنَّكَ قَائِمٌ بِالتَّخْفِيفِ، وَأَمَّا فِي دُخُولِ اللَّامِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَهِيَ كَالْمُشَدَّدَةِ سَوَاءً؛ تَقُولُ: إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقٌ، وَلَمَْنْطَلِقٌ، وَإِنْ فِي الدَّارِ لَزِيدًا، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْكَامِ"<sup>(٥)</sup>، وَتَبِعَهُ الْمُرَادِيُّ (٧٤٩) هـ فِي إِعْمَالِهَا عَلَى قَلَّةٍ<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ١٣١/٢، والمقتضب ١٠٧/٤، والأصول ٢٢٩/١.

(٢) الكتاب ١٤٠/٢.

(٣) الإنصاف ١/١٩٥.

(٤) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم،

دمشق، ط ٢، ١٠٨.

(٥) التنزيل والتكميل ١٣٢/٥.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٣٩٤-٣٩٥.

وقف الخطيب الشربيني عند (إن) المكسورة المخففة في مواضع كثيرة في تفسيره<sup>(١)</sup>، فنراه تارة يتبع مذهب الكوفيين في إهمالها، وتارة يرجح المذهب البصري في إعمالها، ويجيز المذهبين أحياناً أخرى.

ومن ذلك موافقته للمذهب البصري في إعمال (إن) المخففة المكسورة عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦]؛ إذ يقول: "وإن كنا؛ أي: وقد كنا و(إن) هي المخففة من الثقيلة، ولذلك دخلت اللام الفارقة بينها وبين النافية في خبر كان؛ أي: وإنه كنا"<sup>(٢)</sup>.

وقد تبع الشربيني الزمخشري<sup>(٣)</sup>، والبيضاوي<sup>(٤)</sup> في اختيار المذهب البصري (إعمال إن المخففة من الثقيلة) في هذا الموضع.

ومما وقف عنده الشربيني في مسألة (إن) المخففة المكسورة، مرجحاً المذهب الكوفي في إهمالها؛ فيقول في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]: "مذهب البصريين أن (إن) هذه هي المخففة من الثقيلة؛ أي: وإننا نظنك، والذي يقتضيه السياق ترجيح مذهب الكوفيين هنا في أن (إن) نافية، فإنهم أرادوا إثبات الواو في (وما أنت) المبالغة في نفي إرساله بتعداد ما ينافيه، فيكون مرادهم أنه ليس لنا ظنّ يتوجه إلى غير الكذب، وهو أبلغ من إثبات الظنّ به"<sup>(٥)</sup>.

والواضح أن الخطيب الشربيني قد رجح المذهب الكوفي في هذه الآية؛ لقوة المعنى المناسب للسياق.

ومن الأمثلة التي أجاز فيها الشربيني المذهبين معاً البصري والكوفي في إعمال (إن) المخففة وإهمالها ما جاء في إعراب قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ [البقرة: ١٩٨]؛ فيقول: "وإن هي المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة، وقيل: إن هي النافية، واللام

(١) السراج المنير ١/ ١١٣، ٥٣٠، ١٥٢، ٢٠ / ٢، ٥٢٠، ٣ / ٦٦٦، ٧٤، ٤ / ٥٩١.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٥٣٠.

(٣) ينظر: الكشاف ٢/ ٤١٤.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل ١/ ٥٢٨.

(٥) السراج المنير ٣/ ٧٤.

بمعنى إلا كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]؛ أي: ما نظنك إلا من الكاذبين<sup>(١)</sup>.

ذهب النحاة إلى أنه في قضية (إن) المخففة المكسورة مذهبان؛ وهما كالآتي:

المذهب الأول: إعمال إن المخففة، وهذا مذهب بصريّ تزعمه سيبويه والأخفش<sup>(٢)</sup> إذ يرى سيبويه أنه إذا خففت (إن) جاز إعمالها، ولكن إهمالها أكثر، وأيد رأيه بشواهد من القرآن والشعر، فقال: "واعلم أنهم يقولون: إن زيداً لذهاباً، وإن عمروٌ لخير منك، لما خفّفها جعلها بمنزلة لكن حيث خفّفها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بـ (إن) التي بمنزلة (ما) التي تنفي بها.

ومثل ذلك: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤]، وإنما هي: لعلها حافظ. قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٣٦]، إنما هي: لجميع، و(ما) لغو. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]<sup>(٣)</sup>.

ومن تلك الأمثلة التي استشهد بها سيبويه يتبين أنه قد أجاز إهمال (إن) المخففة، ثم يستشهد لإعمالها بقوله: "وحدثنا من نق به، أنه سمع من العرب من يقول: إن عمراً لمنطلقاً، وأهل المدينة يقرؤون: ﴿وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوقَفْنَ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]، ويخفّفون وينصبون، كما قالوا: [مجزوء الهج]

كَأَنْ تَذَيِّبَهُ حُقَّانٌ<sup>(٤)</sup>

...

(١) السراج المنير ١/ ١٥٢.

(٢) ينظر رأيهما في: شرح ابن عقيل ١/ ٣٧٨.

(٣) الكتاب ٢/ ١٣٩ - ١٤٠.

(٤) الكتاب ٢/ ١٤٠، ينظر قراءة التخفيف والتشديد في: السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، (د. ط)، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م، ٣٣٩ - ٣٤٠، والشاهد الشعري بلا نسبة في الكتاب ٢/ ١٣٤، وأمالى ابن الشجري ٣٦٢/١، وخزانة الأدب ١٠/ ٣٩٩، وصدر البيت: ووجه مشرق النحر.



وتبعه في مذهبه في إعمال (إن) المخففة الزجاج<sup>(١)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٣)</sup>، وابن مالك<sup>(٤)</sup>، وابن عقيل<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>، ووافقهم الخطيب الشربيني في كتابيه<sup>(٧)</sup>، وفي تفسيره.

المذهب الثاني: إبطال عمل (إن) المخففة، وهو مذهب الكوفيين وعلى رأسهم الكسائي إذ أنكر قراءة نافع التي احتج بها البصريون لمذهبهم؛ فقال: ما أدري على أي شيء قرؤوا (إن كلاً)، ... الله عز وجل أعلم بهذه القراءة، ما أعرف لها وجهاً... وإنما تُقرأ كما أقرئنا، وذلك أن (إن) إذا نصبت بها\_ وإن كانت مخففة\_ كانت بمنزلتها مثقلة<sup>(٨)</sup>.

وتبعه الفراء إلا أنه لم يُنكر قراءة نافع، فذهب إلى تخريجها على إهمال إن، ونصب (كلاً) بقوله (ليوفيتهم)؛ والتقدير: وإن ليوفيتهم كلاً<sup>(٩)</sup>.

بينما ذكر أبو حيان<sup>(١٠)</sup> الوجهين ولم يرجح بينهما، وتبعه في ذلك الالوسي<sup>(١١)</sup>، أما الزمخشري<sup>(١٢)</sup> وصاحب الفريد<sup>(١٣)</sup>، فقد اكتفيا بذكر رأي البصريين فقط، ورجح الشوكاني<sup>(١٤)</sup> كونها عاملةً.

والملاحظ أن النحاة والمعربين قد اهتموا بالآية التي احتج بها البصريون على مذهبهم اهتماماً كبيراً (وإن كلاً ليوفيتهم)؛ لأنها القول الفصل في جواز إعمال (إن) المخففة، فلا يجوز تخطئة قراءة نافع عند جمهور المفسرين.

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٨١/٣.

(٢) ينظر: الحجة ٣٨٥/٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية ٤/٣٦٥ - ٣٦٦.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٢ - ٣٥.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٣٧٨ - ٣٧٩.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٢/١٨٠ - ١٨١.

(٧) ينظر: مغيث النداء ١/٤٧٩ - ٤٨٠، وفتح الخالق المالك ١/٥٨٦ - ٥٩٠.

(٨) ينظر: معاني القرآن علي بن حمزة الكسائي: عيسى شحاته عسى، (د. ط)، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م، ١٦٥.

(٩) ينظر: معاني القرآن ٢/٣٠.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٧/٣٧.

(١١) ينظر: روح المعاني ١٩/١١٩.

(١٢) ينظر: الكشف ٤/٤١٣.

(١٣) ينظر: الفريد ٥/٦٨.

(١٤) ينظر: فتح القدير ٤/١٥٢.

ويظهر أنّ المعنى في هذه الآراء التي ذكرها النحاة والمفسّرون تصبّ في تأويل واحد، لكنّهم رجّحوا منها بناء على ما يدلّ على قوّة المعنى وحسنه، ولا يخالف قوانين النحو.

وممّا تقدم نجد أنّ الخطيب الشربينيّ قد وافق مذهب الكوفيّين في آية واحدة، إذ رجّح مذهبهم في قوله تعالى: (وَإِنْ نَظُنَّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ) كما ذكرنا؛ لأنّ المعنى الذي يقتضيه السياق، وبالعودة إلى كتب المفسّرين التي تيسّر لي الاطّلاع عليها لم أجد أحداً رجّح رأي الكوفيّين في هذه الآية إلّا ما جاء عند القرطبيّ، إذ لم يصرّح برأي الكوفيّين، إنّما قدّر كون (إن) نافية بقوله: "أي: ما نظنّك إلّا من الكاذبين في أنّك رسول الله تعالى"<sup>(١)</sup>.

ولست بصدد دراسة كلّ الآيات بعد أن أجملت القول في المذهبين، لذا اكتفيت بدراسة الآية التي رجّح فيها الخطيب الشربينيّ المذهب الكوفيّ على خلاف مذهبه في جواز إعمال (إن) المخفّفة في المواضع الأخرى التي استشهد بها في تفسيره.

وممّا سبق نرى أنّ جمهور النحاة والمفسّرين قد رجّحوا المذهب البصريّ في إعمال (إن) المخفّفة، وهذا ما وافقهم فيه الخطيب الشربينيّ، إلّا ما جاء في ترجيحه للمذهب الكوفيّ بناء على ما يدلّ على قوّة المعنى وحسنه، ولا يخالف قوانين النحو، فللسياق دوره المهمّ عند الشربينيّ.

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٦ / ٧٣.

## المبحث الثالث: أفعال الظن واليقين

## أفعال الظنّ واليقين

عدّد سيبويه أفعال ظنّ وأخواتها في باب (الأفعال التي تُستعمل وتُلغى)؛ فقال: "فهي ظننت، وحسبت، وخلت، وأريت ورأيت، وزعمت، وما يتصرف من أفعالهن"<sup>(١)</sup>.

(ظنّ) وأخواتها من الأفعال النَّاسخة للابتداء، تدخلُ على المبتدأ والخبر فيكونان مفعولين لها.

يقول أبو حيّان: "الفعل الذي يفتقر مفعوله إلى ثانٍ مُخبرٍ به صالح للتعريف والتكثير، أو جملة تقوم مقامه هو من باب ظنّ، ويميّزه وقوع الفصل بينهما ودخول اللام الفارقة، وأفعال هذا الباب نوع مختصّ بالظنّ، ونوع مختصّ باليقين، ونوع صالح لهما، ونوع للتحويل من وصف إلى وصف"<sup>(٢)</sup>.

وتأتي هذه الأفعال على قسمين: أفعالُ القلوب، وتنقسمُ إلى قسمين هما:

١- ما يدلُّ على الرجحان، وهي (ظنّ، وخال، وحسب، وزعم، وعدّ، وحجا، وجعل، وهب).

٢- ما يدلُّ على اليقين، وهي (رأى، وعلم، ووجد، ودرى، وتعلّم). وزاد بعضهم (ألفى) بمعنى وجد.

وأفعالُ التَّحويل، وهي (صير، وجعل، وتخذ، واتخذ، وترك)<sup>(٣)</sup>.

### أفعال اليقين:

١- رأى: من أفعال الظنّ واليقين؛ تتعدّى إلى مفعول واحد وإلى مفعولين؛ يقول أبو علي الفارسي: "و(رأيت) فعل على ثلاثة أضرب: أحدها أن يُراد بها إدراك الحاسة، فتتعدّى إلى مفعول واحد، والآخر: أن يكون الرأي والنظر، ويكون ذلك متعدّياً إلى مفعول واحد أيضاً، والثالث: أن يكون متعدّياً إلى مفعولين، ولا يجوز الاختصار على أحدهما"<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ١/١١٨.

(٢) التذييل والتكميل ٦/٢١.

(٣) ينظر: شرح جُمَل الزّجاجي لابن عصفور ٣٠١، وشرح ابن عقيل ١/٤١٣-٤١٦.

(٤) المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، تح: حسن هنداوي، ط (١)، دار القلم، دمشق، دار المنار، بيروت، ١٤٠٧هـ-

١٩٨٧م، ٦٣.

من المواضع التي تحتل فيه (رأى) البصرية والقلبية ما ذكره الخطيب الشربيني في إعرابه قول الله تعالى: "﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾" [الزمر: ٦٠]؛ فيقول: "(وجوههم مسودة) جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب على الحال من الموصول؛ لأنّ الرؤية بصرية، وقيل: في محل نصب مفعولاً ثانياً؛ لأنّ الرؤية قلبية، وردّ بأنّ تعلّق الرؤية البصرية بالأجسام وألوانها أظهر من تعلّق القلبية بهما"<sup>(١)</sup>.

ذهب أبو علي الفارسي إلى جواز مجيء رأى بصرية وقلبية في هذه الآية، من دون أن يرجّح بينهما؛ فقال: "إن جعلت (رأيت) المتعدّية إلى مفعولين، كانت الجملة التي هي (وجوههم مسودة) في موضع نصب بكونها في موضع المفعول الثاني، وإن جعلت رأيت بمنزلة أبصرت كانت الجملة في موضع نصب بالحال"<sup>(٢)</sup>.

وتبعه الزمخشري<sup>(٣)</sup>، فردّ عليه أبو حيّان، مرجّحاً رأى البصرية على القلبية؛ فقال: "الظاهر أنّ الرؤية من رؤية البصر، وأنّ (وجوههم مسودة) جملة في موضع الحال، وفيها ردّ على الزمخشري إذ زعم أنّ حذف الواو من الجملة الاسميّة في موضع المفعول الثاني، وهو بعيد؛ لأنّ تعلّق البصر برؤية الأجسام وألوانها أظهر من تعلّق القلب"<sup>(٤)</sup>.

وتبع أبو حيّان المنتجب الهمداني<sup>(٥)</sup>، ووافقهما في ترجيح رأى القلبية على البصرية الخطيب الشربيني.

## ٢- وجد:

يفيد وجدان الشيء على صفة والعلم به إن لم يكن معلوماً، والأصل فيه أن يكون لليقين بمعنى (علم) فيتعدّى إلى مفعولين، وإما أن يكون بمعنى (الإصابة)؛ نحو: وجد فلان ضالّته وجداناً، فإنّها تتعدّى لواحد فقط، وإن كانت بمعنى (استغنى) فهي لازمة<sup>(٦)</sup>، ومن المواضع التي ذكرها الخطيب الشربيني لمجيء (وجد) بمعنى علم في قوله تعالى: "﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ

(١) السراج المنير ٥٥٠/٣.

(٢) المسائل الحليّات ٦٣.

(٣) ينظر: الكشف ٣١٧/٥.

(٤) البحر المحيط ٤١٩/٧.

(٥) ينظر: الفريد ٤٦٦/٥.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٧٩/٢.

عَلَى حَيَاةٍ ﴿البقرة: ٩٦﴾؛ يقول: "هو من وجد بمعنى المتعدّي إلى مفعولين، ومفعولاه (هم أحرص)"<sup>(١)</sup>.

والشربيني في رأيه هذا يوافق الزمخشري<sup>(٢)</sup>، والعكبري<sup>(٣)</sup>، بينما يجوز السمين الحلبي وجهين في وجد؛ فيقول: "وجد هنا متعدية لمفعولين؛ أولهما الضمير، والثاني أحرص، وإذا تعدّت لاثنتين كانت ك (علم) في المعنى؛ نحو ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾ [الأعراف: ١٠٢]، ويجوز أن تكون متعدية إلى واحد؛ ومعناها معنى لقي وأصاب"<sup>(٤)</sup>، وتبعه في هذا الرأي الألوسي<sup>(٥)</sup>.

### ٣- درى:

ويأتي بمعنى (علم)، فيتعدّي إلى مفعولين لإفادة اليقين، والأكثر فيه أن يتعدّي إلى واحد بالباء تقول دريت بكذا، فإن دخلت عليه همزة النقل تعدّي إلى واحد بنفسه وإلى الآخر بالياء<sup>(٦)</sup>.

ومن المواضع التي وقف الخطيب الشربيني فيها عند تعدية (درى) ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَاقَّةُ﴾ [الحاقة: ٣]، يقول الشربيني: "وما أدراك؛ أي: أي شيء أعلمك (ما الحاقة) زيادة تعظيم لشأنها، فما الأولى مبتدأ وما بعدها خبره، وما الثانية وخبرها في محل المفعول الثاني لأدري يعني: إنك لا علم لك بكنهها ومدى عظمتها"<sup>(٧)</sup>.

وهذا مذهب الجمهور<sup>(٨)</sup>، وتبعهم فيه الشربيني.

فالشربيني يرى جواز تعدّي (درى) إلى مفعولين، فهو من أفعال اليقين عنده، على خلاف من قال بأنّه لم يُذكر تعدّيها إلى اثنتين، وإذا تعدّت كانت من باب التضمين<sup>(٩)</sup>.

(١) السراج المنير ٩٠/١.

(٢) ينظر: الكشف ٣٠٠/١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٩٥/١.

(٤) الدرّ المصون ١٠-٩/٢.

(٥) ينظر: روح المعاني ٣٢٩/١.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٧٩/٢، وحاشية الصبان ٣٢/٢.

(٧) السراج المنير ٤٠٤/٤.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٧٩/٢، وتفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، (د. ط)، الدار التونسية، ١٨٨٤م،

١١٣/٢٩، والدرّ المصون ٤٢٣/١٠، وروح المعاني ٤٠/٢٩.

(٩) ينظر: التذييل والتكميل ٣٠/٦، ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمّد، را:

عبد التواب، ط (١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، ٤/٢١٠٠.

وذكر بعضهم وجهاً آخر؛ وهو أن تكون جملة (ما الحاقّة) في محل نصب مفعولاً (أدراك)،  
وأدراك معلقة عن (ما) لتضمّنه معنى الاستفهام؛ بمعنى: وأي شيء أعلمك ما الحاقّة" (١).

#### ٤- ألفى:

وهي مرادفة وجد، التي تتعدّى إلى اثنين، وهذه فيها خلاف؛ فمن النحويين من زعم أنّها تتعدّى إلى واحد، والثاني هو منصوب على الحال، فيكون ألفى بمعنى أصاب وصادف، وذكر أن الدليل على ذلك التزام العرب التنكير فيه، فلا تقول: ألفيت زيداً الضاحك، بل: ضاحكاً، فدلّ على أنّه حال، وإلى هذا ذهب ابن عصفور.

وذهب غيره إلى أنّها تتعدّى إلى اثنين، وإيّاها اختار المصنّف (٢).

ويقصد بالمصنّف ابن مالك، ثمّ يستشهد بشاهد شعري ذكره المصنّف؛ ليرجّح تعدية (ألفى) إلى مفعولين، وأنشد قول الشاعر: [الطويل]

قد جرّبوه، فألفوه المغيث إذا      ما الروح عمّ، فلا يلوي على أحد (٣)

ثمّ أورد أبو حيّان ردّ المانعين لتعدية ألفى إلى مفعولين؛ فذكر أنّه قد يُنازع هذا الدليل من يرى أنّها تتعدّى إلى واحد، فيجعل الألف واللام في (المغيث) زائدة وينصبه على الحال ...، وأمّا الذي يقطع بكونها تتعدّى إلى اثنين؛ كأن يجيء الثاني ضميراً، أو يقع فصل بين المنصوبين، أو تدخل على أحدهما اللام الفارقة، وإلى إدخالها في هذا الباب ذهب الكوفيون (٤).

ومن ذلك ما ذكره الخطيب الشربيني في تعدية (ألفينا) عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿قَالُوا بَلْ نَنْبَغُ مَا آلَفْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [البقرة: ١٧٠]، فقال: "أي: وجدنا وأدركنا أو علمنا، وألفى تتعدّى إلى مفعولين؛ وهما قوله: (عليه آبائنا)" (٥).

وقد ذكر النحاة والمفسّرون في هذه الآية وجهين لألفينا:

(١) ينظر: الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل: بهجت عبد الواحد صالح، (د. ط)، دار الفكر، (د. ت)، ١٢/١٣٨-١٣٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩/٦. وينظر رأي ابن عصفور في: شرح جمل الزجاجي ٣٠١-٣٠٢.

(٣) الشاهد بلا نسبة في شرح التسهيل ٧٩/٢، وخزانة الأدب ١١/٣٣٥.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٢٩/٦.

(٥) السراج المنير ١٢٩/١.

الأول: أن تكون متعدية إلى مفعول واحد؛ لأنها بمعنى وجد التي بمعنى أصاب، وهذا مذهب ابن عصفور<sup>(١)</sup>، وأبي حيّان<sup>(٢)</sup>.

والثاني: أنها متعدية إلى اثنين<sup>(٣)</sup>، وهو مذهب الكوفيين<sup>(٤)</sup>، ونرى بأن الخطيب الشربيني قد رجّح الوجه الثاني مكتفياً به من دون ذكر الوجه الأول لعدم اعتداده به.

ومما سبق نجد أن تعدية (أفعال الظن واليقين) في الآيات موضع الدراسة لا تعدو أن تكون من باب النحو الصناعي، فالنحاة والمفسرون لم يميزوا فيها من الناحية المعنوية بين الوجوه التي تعدت فيها هذه الأفعال إلى مفعول واحد أو إلى مفعولين، وهذا ما جرى عليه الخطيب الشربيني، فقد اقتصر على ذكر الوجوه التي يحتملها الفعل من غير أن يربط هذه الوجوه بالسياق.

---

(١) ينظر رأي ابن عصفور في: شرح جمل الزجاجي ٣٠١-٣٠٢.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٦٥٥/١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/١٣٩، والدر المصون ٢/٢٢٧، وروح المعاني ٢/٤٠.

(٤) ينظر: التذييل والتكميل ٦/٣٠.



## أفعال الرجحان

### جعل:

من أخوات (حجا) الظنيّة (جعل) الاعتقاديّة، وقد اختلف النحاة في تحديد المفعول الثاني لجعل التي بمعنى التصيير؛ وذلك لاختلاف المعنى المراد في السياق القرآني، وقد تعرّض الخطيب الشربيني لذلك عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾ [البقرة: ١٤٣]، فذهب إلى أنّ الموصول هو ثاني مفعولي جعل، وليست صفة كما قيل؛ يقول: "ليس بصفة للقبلة إنّما هو ثاني مفعولي جعل"<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر السمين الحلبي خمسة أوجه لمفعولي جعل؛ وهي:

الأوّل: أنّ (القبلة) مفعول أوّل، و(التي كنت عليها) مفعول ثانٍ؛ التقدير: وما جعلنا القبلة الجهة التي كنت عليها، وهذا مذهب الزمخشريّ، وهو الرأي الذي اختاره الشربيني، فلم يذكر غيره. الثاني: أنّ (القبلة) هي المفعول الثاني، و(التي كنت عليها) هو الأوّل، وهذا مذهب أبي حيّان؛ والتقدير: وما جعلنا القبلة \_الكعبة التي كانت قبلة لك أولاً ثم صُرِفَتْ عنها إلى بيت المقدس\_ قبلتك الآن إلا لنعلم، ونُسب رأي الزمخشري إلى الوهم.

وقد ردّ الألوسي رأي أبي حيّان؛ فقال: "وقال أبو حيّان إنّ - الجعل - تحويل الشيء من حالة إلى أخرى، فالمتلبّس بالحالة الثانية هو المفعول الثاني، كما في: جعلتُ الطين خزفاً؛ فينبغي أن يكون المفعول الأوّل هو الموصول، والثاني هو (القبلة)، وهو المنساق إلى الذهن بالنظر الجليل، ولكن التأمل الدقيق يهدي إلى ما ذكرنا؛ لأنّ (القبلة) عبارة عن الجهة التي تستقبل الصلاة - وهو كلّ - والجهة التي كنت عليها جزئي من جزئياتها - فالجعل - المذكور من باب تصيير الكلّي جزئياً"<sup>(٢)</sup>.

الثالث: أنّ (القبلة) مفعول أوّل، و(التي كنت عليها) صفتها، والمفعول الثاني محذوف؛ تقديره: وما جعلنا القبلة التي كنت عليها منسوخةً، وهذا مذهب أبي البقاء.

الرابع: أنّ (القبلة) مفعول أوّل، و(إلا لنعلم) هو المفعول الثاني، وذلك على حذف مضاف؛ تقديره: وما جعلنا صرف القبلة التي كنت عليها إلا لنعلم.

<sup>(١)</sup> السراج المنير ١/ ١١٤.

<sup>(٢)</sup> روح المعاني ٥/٢.

الخامس: أنّ (القبلة) مفعول أول، والثاني محذوف، و(التي كنت عليها) صفة لذلك المحذوف؛ والتقدير: وما جعلنا القبلة القبلة التي، ذكره أبو البقاء، وهو ضعيف<sup>(١)</sup>.

ونرى أنّ الوجه الثالث \_ (القبلة) مفعول أول، و(التي كنت عليها) صفتها، والمفعول الثاني محذوف \_ الذي ذكره العكبري هو الراجح؛ لأنه أدقّ في المعنى، وقد رفض الشربيني هذا الوجه، ربما ليبتعد عن تقدير محذوف، ولكن المعنى الذي تضمّنه حذف المفعول به يناسب السياق، وكما يُقال: قد يكون للحذف معانٍ لا ينالها المقام بالذكر.

---

(١) ينظر: الدر المصون ١٥٣/٢-١٥٤. ورأي الزمخشري الكشاف ٣٣٩/١، ورأي أبي البقاء في: التبيان ١٢٣/١، ورأي أبي حيان في: البحر المحيط ٥٩٦/١-٥٩٧.

## ٢- حذف أحد معموليها:

إذا عمل فعل من أفعال اليقين والرجحان في المبتدأ والخبر، ونصب مفعولين، امتنع حذف أحدهما والاستغناء عنه بالآخر؛ قال سيبويه: "وذلك لأنَّ حسبت بمنزلة كان، إنّما يدخلان على المبتدأ والمبنيّ عليه، فيكونان في الاحتياج على حال، ألا ترى أنّك لا تقتصر على الاسم الذي يقع بعدهما؛ كما لا تقتصر عليه مبتدأ، والمنصوبان بعد حسبت بمنزلة المرفوع والمنصوب بعد ليس وكان، وكذلك الحروف التي بمنزلة حسبت وكان"<sup>(١)</sup>.

وقال السيرافي (٣٨٥) هـ: "والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني الذي كان خبراً للمفعول الأوّل....، ولو لم تذكر واحداً منهما وجئت بالفعل والفاعل فقط جاز في كلّ هذه الأفعال؛ كقولك: ظننت، ومن أمثال العرب: (مَنْ يسمع يخل)؛ ففي يخل ضمير فاعل، ولم يأت بمفعولين"<sup>(٢)</sup>. وقد درس النحاة كلام سيبويه وكلّ منهم أوّل كلامه تبعاً لمذهبه<sup>(٣)</sup>؛ والحقّ ما ذكره ابن عصفور من أنّه ليس في الكتاب جلاء عن مذهب سيبويه<sup>(٤)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند قضية حذف المفعولين، فالحذف عنده مناسب للسياق؛ ويكون الحذف لوجود قرينة في السياق (الاختصار)، وقد يحذف المفعول من غير دليل (اقتصاراً)<sup>(٥)</sup>، وقد يقع الظرف مكان المفعول.

للنحاة في الاختصار أوجه؛ وهي:

المنع: لا يجوز حذف المفعولين اقتصاراً؛ لأنّ هذه الأفعال ومفعولاتها تجري مجرى القسم؛ وقد تزعم هذا المذهب الأخفش<sup>(٦)</sup>، وردّ عليه أبو علي الفارسي<sup>(٧)</sup>، وابن عصفور<sup>(٨)</sup> مذهبهم.

(١) الكتاب ٢/٢٦٥-٢٦٦

(٢) شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تح رمضان عبد التواب، (د.ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، ٣١٦/٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٩/٦-١٥.

(٤) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣١٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ٩/٦-٨. الاختصار: هو حذف أحد المفعولين لوجود قرينة في السياق، والاقتصار: هو حذف أحد المفعولين من غير دليل.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١/٢٤٢.

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات ٧٢-٧٣.

(٨) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣١١.

ثانياً: التفصيل؛ ذهب إليه الأعم (٤٧٦هـ)، فأجاز ذلك في ظننت وما في معناها، ومنع ذلك في علمت وما في معناها<sup>(١)</sup>.

ثالثاً: الجواز؛ وإليه ذهب ابن السراج<sup>(٢)</sup>، السيرافي<sup>(٣)</sup>، وتبعهما ابن مالك<sup>(٤)</sup>، أبو حيان<sup>(٥)</sup>.  
ويُمنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصاراً، وأمّا اختصاراً فيمنعه ابن ملكون، وأجازه الجمهور<sup>(٦)</sup>.

وقد تعرّض الخطيب الشربيني لذلك، ومنه عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرْنِي أَنْظُرُ إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]، فقال: "قال في الكشف: ثاني مفعولي أرنى محذوف؛ أي: أرنى نفسك أنظر إليك"<sup>(٧)</sup>، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]؛ فيقول: "مفعول أرايت الأول اللات، وما عُطف عليه، والثاني: محذوف، أخبروني ألّهذه الأصنام قدرة على شيء ما فتعبونها دون الله القادر"<sup>(٨)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الشربيني في قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّى، وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰ، أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَىٰ﴾ [النجم: ٣٥: ٣٣]، يقول: "أي ما غاب هو المفعول الثاني لرأيت بمعنى أخبرني، والمفعول الأول محذوف اقتصاراً لأعطي"<sup>(٩)</sup>.

وقد تبع الشربيني في جواز حذف المفعول الأول لرأيت الزمخشري<sup>(١٠)</sup>، وابن عصفور<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر رأي الأعم في: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣١١.

(٢) ينظر: الأصول ١٨١/١.

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣١٦/٢.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٧٤/٢.

(٥) ينظر: التذييل والتكميل ١٤/٦.

(٦) ينظر: توضيح المقاصد ٥٦٦-٥٦٧.

(٧) السراج المنير ٥٨٩/١، ينظر رأي الزمخشري في: الكشف ٥٠١/٢.

(٨) السراج المنير ١٢٤-١٢٥.

(٩) المصدر نفسه ١٣١/٤.

(١٠) ينظر: الكشف ٥٠١/٢.

(١١) ينظر: شرح جمل الزجاجي ٣١٢.

أما أبو حيّان<sup>(١)</sup>، والآلوسي<sup>(٢)</sup>، فلم يريا في هذا حذفاً؛ فالمفعول الأول عندهما هو الموصول، والثاني هو الجملة الاستفهامية.

ونرى أنّ رأي أبي حيّان والآلوسي في هذا الموضع هو الأرجح؛ لأنّه لا حاجة إلى الحذف لتتمام المعنى بوجود المفعولين معاً، وإنّما امتنع الاقتصار على أحد المفعولين؛ لأنّه أراد بالمفعول الثاني أن يبيّن ما استقرّ عنده من حال المفعول الأول من الشك واليقين، وذكر الأول؛ لأنّه هو المُخْبَر عنه بالثاني، وأفعال اليقين والرجحان معناها متعلّق بالمبتدأ والخبر جميعاً لا بأحدهما.

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الشربيني في حذف المفعول الثاني من قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ [المائدة: ٩]؛ فقال: وحذف ثاني مفعولي وعد استغناء بقوله: (لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ)<sup>(٣)</sup>، وهذا ما وافق فيه أبا حيّان<sup>(٤)</sup>.

ونرى بأنّ الخطيب الشربيني قد جعل السياق هو الحكم في جواز هذا الحذف، فقد أجاز الحذف اقتصاراً في الآيات موضع الاحتجاج المذكورة آنفاً، وقد صرح بجواز الاختصار والاقتصار في الحذف مبيناً الفرق بينهما ومكانتهما في البلاغة عند إعرابه قول الله تعالى: "﴿وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾" [الصافات: ١٧٥]، و﴿وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾ [الصافات: ١٧٩]؛ فإن قيل ما الحكمة في قوله أولاً: (وَأَبْصِرْهُمْ)، وههنا قال: (وَأَبْصِرْ) بغير ضمير؟ أجيب: بأنّه حذف مفعول أبصر الثاني إمّا اختصاراً لدلالة الأول عليه، وإمّا اقتصاراً تفنّناً في البلاغة<sup>(٥)</sup>.

فالشربيني هنا يرى أنّ السياق يحتمل أن يكون الحذف لوجود القرينة (اختصاراً) التي وردت في الآية الأولى، وإمّا أن يكون الحذف من باب البلاغة من غير قرينة (اقتصاراً)، وهذا الوجه ذكره الزمخشري؛ بأنّ الحذف فيه فائدة؛ وهي إطلاق الفعلين معاً عن التقيد بالمفعول<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: البحر المحيط ١٦٣/٨.

(٢) ينظر: روح المعاني ٦٥/٢٧.

(٣) السراج المنير ٤١٧/١.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٤٥٥/٣.

(٥) السراج المنير ٤٨٢/٣.

(٦) ينظر: الكشف ٢٣٨/٥.

وقد بين أبو حيّان النكتة البلاغية من الحذف، فقال: "ولم يقيد أمره بالإبصار كما قيده في الأول؛ إمّا لاكتفائه به في الأول، فحذفه اختصاراً، وإمّا لما في ترك التقييد من جَوْلانِ الذهن فيما يتعلّق به الإبصار منه من صنوف المسرّات، والإبصار منهم من صنوف المساءات"<sup>(١)</sup>.

ويؤيد الشربيني مذهبه بما ذكره في (فتح الخالق) من أنّ الحذف الذي اختلف فيه النحويّون ليس إلّا اصطلاحاً، مستأنساً برأي البيانيين؛ فيقول: "هذا الخلاف في الحذف وعدمه مجرد اصطلاح، وليس من الحذف في شيء عند البيانيين؛ لأنّه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلّق بفاعل، فيسند الفعل إلى المصدر؛ فيقول: وقع علم، أو ظنّ، وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلّق بمفعول، فتقول: فلان يظنّ أو يعلم، فينزل الفعل في هاتين الحالتين بمنزلة القاصر، وحينئذ، فلا يقال: إنّ حذف منه شيء، وأمّا إذا لم يُنزل منزلة القاصر فلا بدّ من ذكرهما؛ لأنّ الغرض تعلّق بإفادتهما"<sup>(٢)</sup>.

ونرى أنّ الخطيب الشربيني قد أجاز في المعنى ما لم يجزه في الصناعة النحوية، فالمعنى عنده أقوى وأبلغ.

بينما نجده في موضع آخر يخالف ما ذهب إليه؛ وذلك في كتابه مغيث النداء<sup>(٣)</sup>؛ فنراه قد أجاز الحذف اختصاراً لوجود دليل، ومنعه اقتصاراً من غير دليل على الحذف.

وقد ارتضى الخطيب الشربيني مذهب الكوفيين في جواز مجيء الظرف بدل المفعول به؛ فرجّح وقوع الظرف مكان المفعول به في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٧]، يقول: "وقرأ ابن عامر وحمزة، بالياء على الغيبة، قال النحاس: ما علمت أحداً من أهل العربية بصريّاً ولا كوفياً إلا وهو يلحن قراءة حمزة؛ فمنهم من يقول: هي لحن؛ لأنّه لم يأت إلا بمفعول واحد ليحسبنّ، وأجيب عن ذلك من وجهين:

أحدهما: أنّ المفعول الأول محذوف؛ تقديره: ولا يحسبنّ الذين كفروا أنفسهم معجزين، إلا أنّ حذف أحد المفعولين ضعيف عند البصريين؛ ومنه قول عنتره: [الكامل]

وَلَقَدْ نَزَلْتُ فَلَا تَطُنِّي غَيْرُهُ      مَنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحَبِّ الْمُكْرَمِ

(١) البحر المحيط ٣٦٤/٧.

(٢) فتح الخالق ٦٥٠/١.

(٣) ينظر: مغيث النداء ٥٢٥/١.

أي: فلا تظنّي غيره واقعاً.

والثاني: أنّ المفعولين هما قوله: (مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ) قاله الكوفيون<sup>(١)</sup>.

ذهب بعض النحاة والمفسرين إلى تلحين قراءة (ولا يحسبن)؛ ومنهم الفراء<sup>(٢)</sup>، والنحاس<sup>(٣)</sup>، وسبب ذلك أنّهم اعتقدوا أنّ (الذين) فاعل، ولم يكن في اللفظ إلا مفعول واحد؛ وهو (معجزين)، والجواب عن ذلك من وجوه؛ وهي<sup>(٤)</sup>:

الأوّل: أنّ الفاعل مضمّر يعود على ما تقدّم، أو على ما يفهم من السياق؛ والتقدير: ولا يحسبنّ حاسباً أو أحد، وإمّا أن يكون فيه ضمير الرسول لتقدّم ذكره في قوله: ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النور: ٥٤] وهذا مذهب الفراء<sup>(٥)</sup>، والزجاج<sup>(٦)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(٧)</sup>، وتبعهم الزمخشري<sup>(٨)</sup>، وردّ عليهم أنّه يبعد جعله للرسول صلى الله عليه وسلم؛ لأنّ مثل هذا الحسبان لا يتصوّر منه حتّى يُنهي عنه<sup>(٩)</sup>.

الثاني: أنّ المفعول الأوّل محذوف؛ تقديره: لا يحسبنّ الذين كفروا أنفسهم معجزين؛ وهذا مذهب الفراء مع تضعيفه للقراءة<sup>(١٠)</sup>، ومذهب الزجاج من غير تضعيف للقراءة<sup>(١١)</sup>.

---

(١) السراج المنير ٧٠٧/٢، ينظر رأي النحاس في: إعراب القرآن ٦٥٦-٦٥٧، والشاهد الشعري في شرح ديوان عنتره: الخطيب التبريزي، قدّم له: مجيد طراد، ط (١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م، ١٥٣، وخزانة الأدب ٢٢٧/٣، انظر قراءة (يحسبنّ) في: الحجة للفراسي ٣٣٢/٥.

ابن عامر: هو عبد الله بن عامر بن يزيد عربي صحيح النسب على الراجح، من جمير من قحطان اليمن. كان ثقة في الحديث. وهو إمام أهل الشام في القراءة. ت (١١٨) هـ. غاية النهاية ٣٨٠/١.

حمزة: هو حمزة بن حبيب بن عمارة الفارسي الأصل، جيد في الحديث، أحد القراء السبعة، قيل عنه: غلب الناس حمزة على القرآن والفرائض. ت (١٥٦) هـ. غاية النهاية ٢٣٦/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢٥٩/٢.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ٦٥٦-٦٥٧.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٢٧/١٥-٣٢٨، والدر المصون ٤٣٥-٤٣٧.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٢٥٩/٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٢/٤.

(٧) ينظر: الحجة ٣٣٢/٥.

(٨) ينظر: الكشف ٣١٩/٤.

(٩) ينظر: الدر المصون ٤٣٥/٨.

(١٠) ينظر: معاني القرآن ٢٥٩/٢.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٥٢/٤.

وقد ذكر الزمخشري هذا المذهب؛ فقال: "وأن يكون الأصل: لا يحسبّهم الذين كفروا معجزين، ثم حذف الضمير الذي هو المفعول الأوّل، وكان الذي سوّغ ذلك أنّ الفاعل والمفعولين ما كانت لشيء واحد، اقتنع بذكر اثنين عن ذكر الثالث"<sup>(١)</sup>.

وقد ردّ أبو حيّان<sup>(٢)</sup> هذا الوجه، فذكر أنّ حذف أحد المفعولين ضعيف عند البصريين، وتبعه السمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، وهو ما ضعّفه الخطيب الشربيني في تفسيره، بينما رجّحه في كتابه فتح الخالق المالك<sup>(٤)</sup>.

الثالث: أنّ المفعولين هما قوله: (معجزين في الأرض)، وهذا مذهب الكوفيين؛ والتقدير: لا يحسبّ الذين كفروا أحداً يُعجز الله في الأرض حتّى يطمعوا في مثل هذا، وقد نحا الزمخشري إلى هذا، فذكر أنّ هذا المعنى قويّ جيّد<sup>(٥)</sup>.

وردّ عليه السمين الحلبي<sup>(٦)</sup> هذا التقدير، وتبعه الألوسي<sup>(٧)</sup>؛ فذكر أنّ المعنى في تعلّق (في الأرض) بمعجزين، وليس مصبّب الفائدة في المفعول الثاني.

ونرى بأنّ الوجه الثالث الذي رجّحه الشربيني هو الأقوى؛ فالمعنى كما ذكر الألوسي يكتمل بمكان الإعجاز؛ وهو الأرض، بذلك يكون وقوع الظرف مكان المفعول به هو الأرجح.

---

(١) الكشف ٣١٩/٤.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١١٨/٣، ١٢٨، ١٤٣-١٤٤.

(٣) ينظر: الدر المصون ٤٣٧/٨.

(٤) ينظر: فتح الخالق المالك ٦٤٩/١.

(٥) ينظر: الكشف ٣١٩/٤.

(٦) ينظر: الدر المصون ٤٣٧/٨.

(٧) ينظر: روح المعاني ٢٠٨/١٨-٢٠٩.



## الفصل الثاني: الجملة الفعلية والمنصوبات

### المبحث الأول: الفاعل

#### المبحث الثاني: الأفعال

#### المطلب الأول: تعدّي الفعل ولزومه

#### المطلب الثاني: النصب

#### المطلب الثالث: الجزم والشرط

#### المبحث الثالث: المنصوبات

#### المطلب الأول: المفاعيل

#### المطلب الثاني: ما أُجري مجرى المفاعيل من المنصوبات

المبحث الأول: الفاعل

## الفاعل

يقول سيبويه: "واعلم أنّ من العرب من يقول ضربوني قومك، وضرباني أخواك"<sup>(١)</sup>.

وينقل أبو علي الفارسي عن سيبويه مذهبه؛ فيقول: "قال سيبويه الألف التي تلحق الفعل علامة لتثنية الفاعلين أو ضميرهما: ولم يكونوا ليحذفوا الألف؛ لأنها علامة الإضمار والتثنية فيمن قال: أكلوني البراغيث، بمنزلة التاء في (قلت) و (قالت)"<sup>(٢)</sup>.

الفاعل \_ عند النحويين \_ كل اسم تقدّمه فعل مُقَرَّر على صيغته، وجُعِلَ الفعل حديثاً عنه، سواء فُعل على الحقيقة؛ كقولك: قام زيد، وقعد عمرو، أو فُعل مجازاً؛ كقولك: نبت الزرع، واشتدّ الحرّ أو لم يفعل شيئاً؛ كقولك: ما قام زيد، ولا خرج عمرو<sup>(٣)</sup>.

### ١ - تجرّد الفاعل من علامة التثنية والجمع:

إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر، فالمشهور تجريده من علامة التثنية والجمع؛ نحو: قام الزيدان، وقام الزيدون، وقامت الهندات، ومن العرب من يُلحقه الألف والواو، والنون على أنّها حروف دوالٍ؛ كتاء التأنيث لا ضمائر؛ وهذه اللغة يسمّيها النحويون لغة: أكلوني البراغيث<sup>(٤)</sup>.

وقد وقف الخطيب الشربيني عند لغة (أكلوني البراغيث) في تفسيره؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]؛ فقال: "(الذين ظلموا) بدل من واو وأسروا؛ للإيماء بأنّهم ظالمون فيما أسروا به، أو مبتدأ والجملة المتقدّمة خبره؛ والمعنى: وهؤلاء أسروا النجوى، فوضع المظهر موضع المضمّر تسجيلاً على فعلهم بأنّه ظلّم.

وقيل: جاء على لغة من قال: أكلوني البراغيث"<sup>(٥)</sup>.

ذهب النحاة ومفسّرو القرآن إلى رفع (الذين ظلموا) على ثلاثة أوجه:

(١) ينظر: الكتاب ٢/ ٤٠.

(٢) المسائل المشكّلة (البغداديات): أبو علي الفارسي، تح: صلاح الدين السنكاري، (د.ط)، مطبعة العاني، بغداد، (د.ت)، ١٠٩.

(٣) شرح ملحّة الإعراب: أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري، تح: فائز فارس، ط (١)، جامعة اليرموك (إربد - الأردن)، دار الأمل، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، ٨٤.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٥٦.

(٥) السراج المنير ٢/ ٥٤٨.

أولها: أنه بدلٌ من واو أسروا، وهذا مذهب سيبويه؛ إذ يقول: واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني أخواك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث؛ وهي قليلة ... وأمّا قوله جلّ ثناؤه: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ، فإنما يجيء على البدل<sup>(١)</sup>، وتبعه أبو علي الفارسي<sup>(٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣)</sup>، وأجازه ابن مالك<sup>(٤)</sup>، وابن عقيل<sup>(٥)</sup>، وأبتدأ بها الزمخشري<sup>(٦)</sup>، والعكبري<sup>(٧)</sup>، والبيضاوي<sup>(٨)</sup>، ووافقهم الخطيب الشربيني فابتدأ بها الأوجه الثلاثة التي ذكرها.

ثانيها: أنه مبتدأ وجملة (وأسروا النجوى) قبله خبره، وهذا مذهب الكسائي<sup>(٩)</sup>، وأجازه الزمخشري<sup>(١٠)</sup>، والعكبري<sup>(١١)</sup>، والبيضاوي<sup>(١٢)</sup>، والآلوسي<sup>(١٣)</sup>، وارتضاه الخطيب الشربيني رأياً ثانياً. ثالثها: أنه فاعل، والواو علامة جمع دلّت على جمع الفاعل كما تدلّ التاء على تأنيثه، وهذا مذهب أبي عبيدة<sup>(١٤)</sup>، والأخفش<sup>(١٥)</sup>.

وقد اختلفت آراء النحاة والمفسرين في هذه اللغة، وأطلقوا عليها (أكلوني البراغيث)<sup>(١٦)</sup>:

(١) ينظر: الكتاب ٢ / ٤٠-٤٢.

(٢) ينظر: المسائل البغداديات ١٠٩.

(٣) ينظر: المحرر الوجيز ١٢٧٤.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ١١٧ / ٢.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٢ / ٤٢٥.

(٦) ينظر: الكشف ٤ / ١٢٦.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩١١.

(٨) ينظر: أنوار التنزيل ٢ / ٤١٣.

(٩) ينظر: معاني القرآن ١٩٥.

(١٠) ينظر: الكشف ٤ / ١٢٦.

(١١) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩١١.

(١٢) ينظر: أنوار التنزيل ٢ / ٤١٣.

(١٣) ينظر: روح المعاني ٨ / ١٧.

(١٤) ينظر: مجاز القرآن ٢ / ٣٤.

(١٥) ينظر: معاني القرآن ٢ / ٤٤٧.

(١٦) ينظر: الكتاب ٢ / ٤١.

فالفرق الأول: عزا هذه اللغة إلى قبيلة طيئ وأزد شنوءة؛ فهي لغة حسنة عندهم؛ وبذلك رجّحوا الوجه الثالث في إعراب الآية موضع الدراسة، ويتزعم هذا الرأي أبو حيّان<sup>(١)</sup>، وتبعه السيوطي<sup>(٢)</sup>، والآلوسي<sup>(٣)</sup>.

أمّا الفرق الثاني: فقال بأنّ هذه اللغة قليلة ضعيفة؛ ومنهم السمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، وابن عقيل<sup>(٥)</sup>، والشيخ خالد الأزهرى<sup>(٦)</sup>، ووافقهم الخطيب الشربيني في تفسيره، إذ ذكرها آخر الوجوه.

وهذا ما أكّده الخطيب الشربيني في كتابه<sup>(٧)</sup> إذ نجده يضعف هذه اللغة، ويصفها بالقلّة. ويرجّح المذهب الثاني؛ وهو وجه المبتدأ والخبر في الشواهد التي أيد بها المسألة موضع الدراسة؛ يستشهد على ذلك بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ويتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار"<sup>(٨)</sup> وقوله صلى الله عليه وسلم: "أو مخرجي هم"<sup>(٩)</sup>.

فيقول: "والأولى تخريج الحديثين على اللغة الفصحى، فتكون الواو فاعلاً فيها، وجملة: (يتعاقبون) خبراً مقدّماً؛ كما مرّ من أنّ الوصف إذا طابق ما بعده في غير الأفراد تعيّن خبريته"<sup>(١٠)</sup>.

وصفوة القول هو ترجيح مذهب جمهور النحاة والمفسّرين في الرفع على البدل، وهو ما وافقهم عليه الشربيني؛ نظراً لدلالته على استخلاص الفائدة واستجلاء معنى التركيب؛ لأنّ إبدال (الذين ظلموا) من الضمير في قوله (أسروا) إشعار بأنّهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسروا به<sup>(١١)</sup>.

(١) ينظر: البحر المحيط ٦/ ٢٧٥.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٢/ ٢٥٧.

(٣) ينظر: روح المعاني ١٧/ ٨.

(٤) ينظر: الدرّ المصون ٨/ ١٣٢.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٤٢٥.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ١/ ٤٠٥.

(٧) ينظر: فتح الخالق المالك ٢/ ٦٩٢، ومغيث الندا ٢/ ٥٤٨ - ٥٤٩.

(٨) صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط (١)، دار طوق النجاة، ١١٤٢٢هـ، ١/ ١١٥.

(٩) اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: محمد فؤاد عبد الباقي، (د. ط)، دار إحياء الكتب العربية، (د. ت)، ١/ ٣٣.

(١٠) مغيث الندا ٢/ ٥٤٩.

(١١) ينظر: مفاتيح الغيب ٢٢/ ١٤١.

ونرى أنّ حمل النحاة لغة أكلوني البراغيث على القلّة، هو الأرجح؛ لأنّ الأولى الحمل على اللغة الفصحى؛ لغة العرب، فهذه اللغة لا اعتراض عليها.

وأيضاً فإنّنا لا نخطئ لغة طيبي وأزد شنوءة؛ لأنّ أئمة هذا العلم متفقون على أنّ هذه اللغة سُمعت عنهم، فوجب تصديقهم كما ذكر ابن مالك كما نصّدقهم في غيره.

## ٢- إضمار الفاعل:

قال أبو علي الفارسي: "ولا يجوز أن يُحذف الفاعل، ويُفرغ الفعل منه كما يُحذف المبتدأ؛ من حيث اجتماع في أنّهما محدث عنهما؛ لأنّ الفاعل يُضمّر في فعله حيث يُحذف المبتدأ، فإذا كان كذلك لم يجز أن يُحذف الفاعل من حيث حذف المبتدأ، كما ذهب إليه الكسائي"<sup>(١)</sup>.

ثمّ ذهب إلى مناقشة جواز حذفه عند اجتماع حذف الفاعل والتنازع فقال: "قلما اجتمع في هذا الموضع أمران مكروهان عندهم؛ أحدهما حذف الفاعل، والآخر الإضمار قبل الذكر، ولم يكن حذف الفاعل وإخلاء الفعل من الإسناد إليه سائغاً في الأفعال الصحيحة التي لم تشابه الحروف، ولم تنزل منزلتها، ولم تكن بمنزلة أسماء الزمان في المعنى، ولا مستعملاً في كلامهم، رفضوا ذلك، وعدلوا إلى الإضمار قبل الذكر لاستعمالهم له في مواضع من كلامهم، وليس اتّصال الفعل بالفاعل كاتّصال المبتدأ بخبره، فيجوز أن يُحذف الفاعل كما حُذف المبتدأ"<sup>(٢)</sup>.

إنّ الفاعل عمدة لا بدّ منه؛ لأنّ المسند حكمٌ، ولا بدّ للحكم من محكوم عليه، فإنّ ظهر الفاعل في اللفظ بأن تُطّبق به ظاهراً كان أو مضمراً فذاك واضح، وإلا يظهر في اللفظ فهو ضمير مستتر راجع إمّا لمذكور متقدم على المسند، أو راجع لما دلّ عليه الفعل، وذهب الكسائي إلى جواز حذفه، وتبعه السهيلي (٥٨١هـ)<sup>(٣)</sup>.

وقد نقل أبو حيّان تعليل ابن مالك لامتناع حذف الفاعل؛ فقال: "بأنّه كعجز المركّب في الامتناع بمتلوه، ولزوم تأخّره، وكونه كالصلة في عدم تأثره بعامل متلوه، وكالمضاف إليه في أنّه معتمدّ البيان، بخلاف خبر المبتدأ، فإنّه مباين لعجز المركّب والصلة والمضاف إليه فيما ذكر؛ لأنّه غير ممتزج بمتلوه، ولا لازم التأخّر، ويتأثر بعامل متلوه، وهو معتمدّ الفائدة لا معتمدّ البيان،

(١) المسائل الحليّات ٢٣٧.

(٢) المصدر نفسه ٢٣٧-٢٣٨.

(٣) ينظر: شرح التصريح ٢/ ٣٩٨-٣٩٩. وينظر رأي الكسائي في: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧-٦١٨.

وأيضاً فإنَّ مِنَ الفاعل ما يستتر، فلو حُذِفَ في بعض المواضع لالتبس الحذف بالاستتار، والخبر لا يستتر، فإذا حُذِفَ لدليل أَمِنَ التباس كونه مستتراً<sup>(١)</sup>

وقد وقف الخطيب الشربيني عند إضمار الفاعل في مواضع من تفسيره؛ منها:

١- قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٥٩]؛ فقال: أعلم أنَّ الله على كلِّ شيءٍ قديرٌ؛ فحذف من الأوَّل لدلالة الثاني عليه؛ كما في قولهم: ضربني وضربت زيداً<sup>(٢)</sup>.

٢- قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ [يوسف: ٣٥]؛ يقول في توجيه تأويل الفاعل: "في فاعل (بدا) أربعة وجوه:

أحسنها: أنَّه ضمير يعود على (السَّجَن) - بفتح السين - أي: ظهر لهم حبسه.

والثاني: أنَّ الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل؛ وهو (بدا)؛ أي: بدا لهم بداء.

والثالث: أنَّه ضمير يدلُّ على السياق؛ أي: بدا لهم رأي.

والرابع: أنَّه محذوفٌ و(ليسجنه) قائم مقامه.

وليست الجملة فاعلاً؛ لأنَّ الجملة لا تكون كذلك<sup>(٣)</sup>.

٣- قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنْفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَلَمْتُمْ أَنْكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [الزخرف: ٣٩]؛ فيقول: وفي فاعل قوله تعالى: (ولن ينفعكم اليوم) قولان:

أحدهما: أنَّه ملفوظٌ به، وهو أنكم وما في حيزها؛ والتقدير: ولن ينفعكم اشتراككم في العذاب... .

والثاني: أنَّه مضمَر، فقدَّره بعضهم ضمير التمني المدلول عليه بقوله: (يأليت بيني) ....

وعبارة من عبَّرَ بأنَّ الفاعل محذوفٌ، مقصوده الإضمار المذكور، لا الحذف، إذ الفاعل لا يُحذف إلا في مواضع ليس هذا منها<sup>(٤)</sup>.

(١) التذييل والتكميل ٢١٦-٢١٧، ينظر رأي ابن مالك في: شرح التسهيل ١١٨/٢.

(٢) السراج المنير ١/ ٢٠٠.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ١٢٠-١٢١.

(٤) ينظر: السراج المنير ٣/ ٦٦٨.

أجاز الكسائي حذف الفاعل وحده من دون فعله، ورجّحه السهيلي وابن مضاء<sup>(١)</sup>، بينما منع جمهور النحاة حذف الفاعل إلا مع فعله<sup>(٢)</sup>.

ذهب الشربيني في الآية الأولى إلى أنّ فاعل (تبيّن) محذوف من الأوّل لدلالة الثاني عليه، وهو بهذا موافق للزمخشري<sup>(٣)</sup>، والعكبري<sup>(٤)</sup>، والبيضاوي<sup>(٥)</sup>.

وقد اعترض أبو حيّان<sup>(٦)</sup> على توجيه الزمخشريّ حذف الفاعل في هذه الآية.

وتبعه السمين الحلبيّ؛ فقال: "وقد ناقض قوله حيث جعل الفاعل محذوفاً كما تقدّم في عبارته، والحذف ينافي الإضمار، فإن كان أراد بالإضمار في قوله: (وفاعل تبيّن مضمّر) الحذف فهو قول الكسائيّ؛ لأنّه لا يجيز إضمار المرفوع قبل الذكر، فيدّعي فيه الحذف، وينشد: [الطويل]

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا  
رَجَالَ فَبَدَّتْ نَبْلَهُمْ وَكَلِيبُ

ولهذا تأويل مذكور ورُدّ عليه بالسماع قال: [البسيط]

هَوَيْنَنِي وَهَوَيْتُ الْخُرْدَ الْعُرْبَا  
أَزْمَانَ كُنْتُ مَنُوطاً بِي هَوَى وَصَبَا

فقال: (هوينني) فجاء في الأوّل بضمير الإناث من غير حذف. انتهى ما رُدّ به عليه وفيه نظر لا يخفى<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر رأي الكسائي في: المسائل الحلبيات ٢٣٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧-٦١٨، ورأي السهيلي في التذييل والتكميل ٢١٧/٦، ورأي ابن مضاء في: الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي: أحمد بن عبد الرحمن، تح: محمد إبراهيم البناء، ط (١)، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م، ٨٧.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٦١٧، والتذييل والتكميل ٢١٧/٦.

(٣) ينظر: الكشف ١/ ٤٩٠.

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١/ ٥٦٨.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ١/ ٢٢٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٢/ ٣٠٧.

(٧) الدرّ المصون ٢/ ٥٧٠. والشاهد الشعري ينسب إلى علقمة الفحل في ديوان علقمة الفحل، تح: لطفي الصقال، ودريّة الخطيب، را: فخر الدين قباوة، ط (١)، دار الكتاب العربي، حلب، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م، ٣٨. تعفّق بالأرطى: تسترّ بذلك الشجر ليرميها، بذت: فاقته في السرعة، الكليب جماعة الكلاب معها الصيادون.

الشاهد الشعري الثاني: بلا نسبة في: تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، تح: عفيف عبد الرحمن، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، ٣٥٩، والدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، ٣٥٢/٢، وشرح الشواهد الشعرية ٢/ ٣٨٩.



فالشاهد الشعري الذي احتجّ به الكسائي على حذف الفاعل من (تعفّق)، وكان الأصل أن يقال: (تعفّقوا) فحذف الفاعل (الضمير)، فردّ عليه السمين الحلبي بشاهد ذكر فيه ضمير الفاعل (هويني).

أمّا الوجوه التي تأولها الخطيب الشربيني في الفاعل في الآية الثانية؛ فهي كالآتي:  
أولاً: استحسن الخطيب الشربيني أن يكون الفاعل ضميراً يعود على السجن، وقد سبقه إلى ترجيح هذا الرأي أبو حيّان<sup>(١)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: الفاعل المصدر المفهوم من الفعل؛ وهو (بدا)؛ أي: بدا لهم البداء، وقد قال بهذا الرأي: سيبويه<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>، والنحاس<sup>(٥)</sup>، وأبو عليّ الفارسي<sup>(٦)</sup>، والعكبري<sup>(٧)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٨)</sup>.  
ثالثاً: الفاعل مضمّر يدلّ عليه السياق؛ أي: بدا لهم رأي؛ وهو رأي النحاس<sup>(٩)</sup>، وأبي عليّ الفارسي<sup>(١٠)</sup>، والزمخشري<sup>(١١)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١٢)</sup>، والعكبري<sup>(١٣)</sup>، والبيضاوي<sup>(١٤)</sup>.  
رابعاً: الفاعل محذوف، و(ليسجننه) قائم مقامه، وهذا رأي ابن عطية<sup>(١٥)</sup>، والعكبري<sup>(١٦)</sup> قبله.

---

= وقد ذكر الشنقيطي (١٣٣١) هـ أنّه لم يُعثر على قائل البيت ولا على تتمّته: هَوَيْتُ وَهَوَيْتُ الْخُرْدَ الْعُرْبَا ...، والشاهد المعروف: هويني وهويت الغانيات إلى أن شبت فانصرفت عنهنّ آمالي

(١) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٣٠٦.

(٢) ينظر: الدرّ المصون ٦/ ٤٩٤.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ٧١.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٠٤.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٤٥١.

(٦) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٤٠.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٣٢.

(٨) ينظر: الدرّ المصون ٦/ ٤٩٤.

(٩) ينظر: إعراب القرآن ٤٥١.

(١٠) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٤٠.

(١١) ينظر: الكشاف ٣/ ٢٨٢.

(١٢) ينظر: الدرّ المصون ٦/ ٤٩٤.

(١٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٣٢.

(١٤) ينظر: أنوار التنزيل ٢/ ١٧٢.

(١٥) ينظر: المحرّر الوجيز ٩٩٣.

(١٦) ينظر: التبيان ٢/ ٧٣٢.

ونرى أنّ الرأي الثالث الذي ذكره الشربيني \_ الفاعل مضمر يدلّ عليه السياق؛ أي: بدا لهم رأي \_ موافقاً لجمهور المفسرين هو الأرجح؛ لأنّه يبدو أكثر انسجاماً مع التركيب، فهو مستوحى من سياق النصّ، كما فيه دلالة على المعنى؛ لأنّ الذي بدا لهم هو الرأي الجديد، وهو السجن، فالسياق يدلّ عليه، كما يؤكّد تلاحق الأحداث وتطوّرها، بما جعلهم يرجّحون هذا الرأي؛ وهو السجن نظراً لثبوت براءة يوسف<sup>(١)</sup>.

ونلاحظ اضطراباً في رأي الخطيب الشربيني، فقد وافق في الآية الأولى والثانية مذهب الكسائيّ في جواز حذف الفاعل، بينما نجده في الآية الثالثة يصرّح بعدم جواز حذف الفاعل؛ حيث قال: "وعبارة من عبّر بأنّ الفاعل محذوف مقصوده الإضمار المذكور لا الحذف، إذ الفاعل لا يُحذف إلّا في مواضع ليس هذا منها"<sup>(٢)</sup>.

وكان قد صرّح الشربيني في كتابيه أيضاً بامتناع حذف الفاعل؛ ومنه فإنّ الخطيب الشربينيّ قصد بالحذف الإضمار، فهو موافقٌ لرأي جمهور النحاة<sup>(٣)</sup>.

واللافت للنظر أنّ الزجاج قد ذكر رأياً

### مجيء الفاعل جملة

اختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا؛ فالمشهور المنع مطلقاً، وأجازه هشام (٢٠٩هـ)، وثعلب (٢٩١هـ) مطلقاً؛ نحو: (يعجبني قام زيد)، وفصل الفراء وجماعة ونسبوه إلى سيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبياً ووُجد معلقٌ عن العمل؛ نحو: (ظهر لي أقام زيد) صحّ، وإلا فلا، وحملوا عليه ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِّنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُئِنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾، ومنعوا (يعجبني يقوم زيد) وأجازهما هشام وثعلب؛ واحتجّا بقوله: [الطويل]

وما راعني إلا يسيرُ بِشُرْطَةٍ .....

(١) ينظر: الترجيح النحوي عند المفسرين حتى نهاية القرن الثامن الهجري: عبد الحسين حسن جاسم، جامعة البصرة - البصرة، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م، رسالة دكتوراه، ٣٨.

(٢) السراج المنير ٣/ ٦٦٨.

(٣) ينظر: مُغيث الندا شرح قطر الندى، محمّد بن أحمد الشربيني، تح: سيد بن شلتوت الشافعي، (د. ط)، دار الضياء، الكويت، (د. ت)، ٢/ ٥٥٧ - ٥٥٩، وفتح الخالق ٢/ ٦٨٧ - ٦٨٨.

ومنع الأكثرون ذلك كلّهُ، وأولّوا ما ورد ممّا يوهّمه، فقالوا: في بدا ضمير البداء، ويسير على إضمار (أنّ) <sup>(١)</sup>.

فالشاهد في البيت الشعري عنده هو أنّ جملة (يسير) فاعل راعني، وردّه المانعون على إضمار (أنّ) والفاعل مصدر مؤول.

إذاً فابن هشام يرى أنّ الجملة الفعلية التي فعلها قلبي وعُلّق بالاستفهام هي وحدها التي تقوم مقام الفاعل المحذوف، وما سوى ذلك فالفاعل ضمير <sup>(٢)</sup>.

وقد بيّن الخطيب الشربيني في الآية الثانية موضع الدراسة مذهبه من مجيء الفاعل جملة؛ معقّباً بعد ذكر الوجوه الأربعة: " وليست الجملة فاعلاً؛ لأنّ الجملة لا تكون كذلك " <sup>(٣)</sup>.

ولجمهور النحاة في مجيء الفاعل جملة مذاهب:

الأول: جواز وقوع الفاعل جملة مطلقاً؛ ونُسب إلى الكوفيين <sup>(٤)</sup>، وهشام وثعلب <sup>(٥)</sup>.

والقول بأنّ الفاعل جملة في (بدا) نسبة النحّاس <sup>(٦)</sup>، والقرطبي <sup>(٧)</sup> إلى سيبويه، والظاهر أنّ سيبويه لم يصرّح بهذا الرأي <sup>(٨)</sup>.

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ٤٧٨/٢، وينظر رأي سيبويه في الكتاب ١١٠/٣. هشام هو أبو عبد الله هشام بن معاوية الضرير النحوي الكوفي ت(٢٠٩) هـ أحد أعيان أصحاب الكسائي، من كتبه: مختصر النحو، والحدود، والقياس. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: عبد الرحمن السيوطي، (د.ط)، (د.ت)، ٣٢٨/٢. والشاهد الشعري ينسب إلى معاوية الأسدي في شرح الشواهد الشعرية ٤٦٨/١، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٥٠/٤، ومغني اللبيب ٤٧٨/٢، وتتمّة البيت: وعهدي به قيناً يفشُّ بكير. الشرطة: الجند، يفش: ينفخ، الكير: منفخ الحداد.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٤٧٨/٢.

(٣) السراج المنير ١٢١/٢.

(٤) ينظر: الدر المصون ٤٩٤/٦.

(٥) ينظر رأيهما في: مغني اللبيب ٤٧٨/٢، والتذيل والتكميل ٥٥/١.

(٦) ينظر: إعراب القرآن ٤٥١.

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٤٢/١١.

(٨) ينظر رأي سيبويه مثبتاً في الحاشية؛ بعدم جواز مجيء الفاعل جملة مطلقاً؛ للأستاذ عبد السلام هارون، الكتاب ١١٠/٣.

الثاني: الجواز بشرط أن يكون فعلاً قلبياً، ويقترن بأداة معلقة له؛ ونُسب إلى الفراء<sup>(١)</sup>، وسيبويه<sup>(٢)</sup>، وتبعهم ابن مالك<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>، وهو ما اختاره الخطيب الشربيني؛ فقد صرح بعدم جواز مجيء الفاعل جملةً مطلقاً، ويجيزها في الجملة الفعلية التي فعلها قلبي وعُلّق بالاستفهام في موضع آخر<sup>(٥)</sup>، ويستشهد لجواز ذلك نقلاً عن الزمخشري<sup>(٦)</sup>.

الثالث: منع وقوع الجملة فاعلاً مطلقاً، وهو المشهور وقول الأكثرين<sup>(٧)</sup>.

وقد علل أبو علي الفارسي منع مجيء الفاعل جملة بقوله: "والجمل لا تقوم مقامه -أي نائب الفاعل- كما لا تقوم مقام الفاعلين؛ لأنّ الفاعل يُكْنَى عنه، ويُثْنَى ويُجمع، ويُضمَر في الفعل، فيُذكر إعراب الفعل بعده، وكلّ هذا ممتنع في الجملة غير جائز فيها"<sup>(٨)</sup>.

أما ابن عطية فقد منع جواز مجيء الفاعل جملة، وذكر بأنّ هذا مذهب سيبويه فقال: "ولا يجوز أن يكون الفاعل ب (بدا) (ليسجننه)؛ لأنّ الفاعل لا يكون جملة بوجه، هذا صريح مذهب سيبويه، وقيل الفاعل (ليسجننه) وهو خطأ، إنما هو مفسر للفاعل"<sup>(٩)</sup>.

ومما سبق نرى أنّ الخطيب الشربيني وافق جمهور النحاة في التفصيل؛ فأجاز مجيء الفاعل جملةً، إن كان الفعل قلبياً ووُجد معلق عن العمل، ونصّ صراحةً على منع جواز مجيء الفاعل جملةً مطلقاً.

وأرجّح أن يُحمل النصّ على ظاهره، ولا يُمنع إسناد الفعل إلى الفعل، وليس هذا بالأمر الغريب، فالاسم والفعل في العربية فرعان من أصل واحد، وكلاهما يدلّ على معناه في نفسه كما

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٣٣/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ١١٠/٣، ونُسب هذا الرأي إلى سيبويه في: التذييل والتكميل ٥٦/١، ومغني اللبيب ٤٧٨/٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٢٣/٢.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٤٧٨/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٥٤٣/٢.

(٦) ينظر: الكشف ١١٨/٤.

(٧) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح: عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك

سعود، ط (١)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م حتى ١٩٩٢م، ٦/١، والمسائل الحلبات ٢٣٩-٢٤٠، والتذييل والتكميل ٥٥/١.

(٨) التعليقة ٦/١.

(٩) المحرر الوجيز ٩٩٣.

يقول النحاة، والذين لا يرتضون فكاً من أسر القاعدة، وإن بان فسادها يركنون إلى التأويل والتقدير كما هي عادتهم<sup>(١)</sup>.

---

(١) ينظر: نحو القرآن: أحمد عبد الستار الجواري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م، ٣٠ وما بعدها.

المبحث الثاني: الأفعال

المطلب الأول: تعدّي الفعل ولزومه

## تعدّي الفعل ولزومه

أعطى سيبويه تعريفاً دقيقاً للتعدية، أبرز فيها الفعل المتعدّي في باب أسماء: (باب الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول)، وذلك في قوله: ضربَ عبدُ الله زيدا.

فقال: "فَعَبْدُ اللَّهِ ارْتَفَعَ ههنا كما ارتفع في ذهبَ، وشغلتَ (ذهب) به، كما شغلتَ به ضرب، وانتصب (زيد)؛ لأنّه مفعولٌ تعدّى إليه فعلُ الفاعل" (١).

الأفعال في التعدّي على سبعة أضرب:

فعل لا يتعدّى إلى مفعول؛ نحو: قام وقعد واحمرّ وتفعّل؛ نحو: تدحرج وتفاعل؛ نحو: تضارب، وما أشبه ذلك مما لا دليل فيه على مفعول.

وفعل يتعدّى إلى مفعول واحد؛ نحو: ضرب زيد عمراً.

وفعل يتعدّى إلى مفعولين، وإن شئت اقتصرت على أحدهما دون الآخر؛ نحو: أعطى وكسا واستغفر.

وفعل يتعدّى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر؛ وذلك نحو: ظننت وعلمت وخلت، وما أشبه ذلك.

وفعل يتعدّى إلى ثلاثة مفاعيل؛ نحو: أعلم وأنبأ، وما أشبه.

وفعل لا يتعدّى إلا بحرف خفض؛ نحو قولك: مررت بزيد، وما أشبه.

وفعل يتعدّى بحرف خفض وبغير حرف خفض؛ نحو: نصحت زيدا، ونصحت لزيد، ووزنته ووزنت له، وهذه أفعال تحفظ ولا يقاس عليها (٢).

يقول أبو حيّان في تعدية الفعل: "التعدّي لغة: التجاوز، يقال: عدا طوره؛ أي: جاوزه.

وفي الاصطلاح: هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول به، فإن تجاوزه إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو حال أو غير ذلك، فلا يُسمّى متعدّياً" (٣).

(١) الكتاب ١/٣٤.

(٢) ينظر: الجمل للزجاجي ٣٩-٤٤.

(٣) التذييل والتكميل ٥/٧.

## أسباب التعدية:

ذكر أبو علي الفارسي طرق تعدية الفعل؛ فقال: "فإن أردت تعديته إلى المفعول عدّيته بحرف الجرّ؛ نقول: ذهب بزيد، وقمت به، وحللت به، وإن شئت قلت: أذهبت، ...، وقد يُعدّى الفعل الذي لا يتعدّى بتضعيف العين؛ وذلك قولهم في غاب: غيّبته، وفي فرح: فرّحته" (١).

فالفارسي ذكر ثلاث وسائل للتعدية؛ وهي: التعدية بحرف الجر، ثمّ الهمزة، وأخيراً التضعيف.

وقد أتى الصبّان (١٢٠٦) هـ على ذكر سبع وسائل للتعدية، فصرّح بأن كلّ الوسائل قياسية مطّردة ماعدا إسقاط حرف الجرّ توسّعاً، وقد رتّب الوسائل على النحو الآتي:

١- إدخال همزة النقل على أوّل الفعل الثلاثي.

٢- تضعيف عين الفعل اللازم.

٣- تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة (فاعل) الدال على المشاركة.

٤- تحويل الفعل الثلاثي اللازم إلى صيغة (استفعل) التي تدلّ على الطلب.

٥- صوغ الفعل على فعلت بالفتح أفعل بالضم لإفادة الغلبة.

٦- التضمين.

٧- إسقاط حرف الجرّ توسّعاً (٢).

وقد اختلف النحاة في تحديد السماعي والقياسي من تلك الوسائل كما اختلفوا في تعدادها، وقد عرض الخطيب الشربيني لبعض هذه الوسائل في تفسيره؛ وهي كالآتي:

١ - التعدية بالهمزة: تكون في كلّ فعل اكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل النقل، وذلك بإدخال همزة النقل على أوّل الفعل الثلاثي؛ فتنتقل معنى الفعل إلى مفعوله، ويصير بها الفاعل مفعولاً؛ نحو: أقمته، وأنمته، وأسمعته، من غير تكرار ولا تمهّل (٣).

(١) الإيضاح ١٥٢.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٥٧/٧-٥٩، وحاشية الصبّان ١٤٠/٢-١٤١.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٥٩/٧.



وقد ذكر سيبويه في آخر الكتاب أنَّ العرب تزيد الهمزة للتعدّي؛ نحو: ذهب زيد وأذهبته، وخرج وأخرجته، وأكثر من المثل، ثم قال: وهي كثير<sup>(١)</sup>.

جاء في لسان العرب: وقال الزجاج في قوله تعالى: ﴿كَلِمًا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٠]؛ يقال: ضاء السراج يضيء، وأضاء يضيء، قال: واللغة الثانية هي المختارة... يقال: ضاءت وأضاءت بمعنى؛ أي: استتارت، وصارت مضيئة، وأضاءته يتعدّى ولا يتعدّى<sup>(٢)</sup>.

وقد وقف الخطيب الشربيني عند ذلك، ومنه ما جاء في إعرابه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاعَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]؛ فقال: "أي أنارت النار؛ وأضاء لازم ومتعدّ؛ يقال: أضاء الشيء بنفسه، وأضاء غيره"<sup>(٣)</sup>.

والظاهر أنَّ الخطيب الشربيني قد التزم بمذهب النحاة والمفسرين قبله؛ ومنهم الزمخشري<sup>(٤)</sup>، والبيضاوي<sup>(٥)</sup>، والعكبري<sup>(٦)</sup>، والقرطبي<sup>(٧)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٨)</sup>، فهؤلاء جميعهم يرون أنَّ أضاء في هذه الآية يستعمل لازماً ومتعدّياً على حدّ سواء.

بيد أنَّ الفخر الرازي قد رجّح معنى التعدية في هذه الآية<sup>(٩)</sup>؛ لأنها أقرب للمعنى، وتبعه الآلوسي؛ الذي يؤيد ما ذهب إليه الرازي، ويدحض رأي القائلين بتعدية أضاء ولزومه معاً كالزمخشري والبيضاوي؛ فيقول: "وأولى الوجوه أن تكون (أضاءت) متعدية و(ما) موصولة إذ لا حاجة حينئذ إلى الحمل على المعنى، ولا لارتكاب ما قلّ استعماله لا سيما زيادة ما هنا، حتّى ذكروا أنّها لم تُسمع هنا، ولم يحفظ من كلام العرب جلست - ما - مجلساً، ولا قمت - ما - يوم الجمعة، ويا ليت شعري من أين أخذ ذلك الزمخشري، وتبعه البيضاوي؟! "<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ٥٥/٤-٥٧.

(٢) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، محمّد بن مكرم، (د. ط)، دار صادر، بيروت، (د. ت)، مادة ضوء.

(٣) السراج المنير ٣٦/١.

(٤) ينظر: الكشف ١٩٢/١.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ٥٣/١.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٣٣/١.

(٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٣٢٢/١.

(٨) ينظر: الدر المصون ٢٦٠-٢٦١/١.

(٩) ينظر: مفاتيح الغيب ٨٣/٢.

(١٠) روح المعاني ١٦٥/١.

ومما سبق يتبين أنّ الشرييني قد وافق مذهب الزمخشري والبيضاوي، فلم يلجأ إلى ترجيح التعدية على اللزوم.

ونرى أنّ ترجيح التعدية الذي ذهب إليه الرازي والآلوسي أولى؛ درءاً للتكلف، ولقربه من المعنى، إذ المعولّ هو إرادة الجعل من عدمها؛ أي: أضاء ما حوله، فجعله مُضاءً، وعندها يكون الفعل متعدّياً بالهمزة التي تمثّل الجانب الظاهر للتعدية، وإرادة الجعل التي تمثّل الجانب المعنويّ لها.

## ٢- تضعيف عين الفعل اللازم بشرط ألا تكون همزة:

يُعدّ تضعيف عين الفعل اللازم من وسائل التعدية؛ إذ يحوّل الفعل اللازم إلى متعدّد؛ ومن المعاني المستفادة من التضعيف: التعدية والكثرة والسلب؛ وقد ذكر الشرييني معنى التعدية، وذلك عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]؛ فقال: "والتشديد هنا لتعدية الفعل إلى مفعول ثانٍ لا للمبالغة"<sup>(١)</sup>.

إذاً فهذا التضعيف للتعدية، وليس فيه إلا نقل من باب إلى باب، ولا يفيد المبالغة في ذلك المعنى، وقد سبقه إلى ذلك جمهور النحاة والمفسّرين<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> السراج المنير ٢٢١/١.

<sup>(٢)</sup> ينظر: الكتاب ٢٣٣/٢، والكشاف ٥٢١/١، والدر المصون ٧٠١/٢، وروح المعاني ٧١/٣.

### ٣- التعدّي بحرف الجر بين التناوب والتضمين:

اختلفت آراء النحاة حول هذه القضية؛ بين قائل بأن لكل حرف جرّ معنى واحداً قائماً به، ومحصوراً فيه، ولا يأتي الحرف نائباً عن الحرف، والسبيل عندهم لتفسير هذه الظاهرة هو القول بالتضمين، فقد يتضمّن الفعل معنى فعل آخر، والفريق الآخر رأى أنّ لكلّ فعل ما اعتاده من حروف الجرّ، فإذا غادرت تلك الحروف معانيها الأصلية المعتادة إلى معان أخرى \_ وذلك بأن يأتي الحرف الواحد معبراً عن عدّة معان \_ فعندها يطلقون على هذه الظاهرة التناوب<sup>(١)</sup>.

وقد جاء عن ابن جنّي في معنى التضمين قوله: "اعلم أنّ الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدّى بحرف، والآخر بآخر فإنّ العرب قد تتّسع، فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيداناً بأنّ هذا الفعل في معنى ذلك الآخر؛ فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه"<sup>(٢)</sup>.

وقد عرّف الأستاذ سعيد الأفغاني التضمين بقوله: "أن يؤدّي فعل أو ما في معناه مؤدّي فعل آخر أو ما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية وال لزوم"<sup>(٣)</sup>.

وقد أجاد محمد نديم فاضل في وصف الغرض من التضمين فقال: "والتضمين مفتاح من مفاتيح هذه اللغة الشريفة، وسرّ من أسرارها، يفضي إلى لطيفة، وهو من طريف ما استودعته هذه اللغة نجواها؛ لأنّه أذهب في الإيجاز وأجمع لخصائص الصنعة، وفيه من الإيماء والتلويح ما ليس في المكاشفة والتصريح، وذلك أحلى وأعذب"<sup>(٤)</sup>.

توسّع الخطيب الشربيني في مفهوم تضمين الأفعال المتعدّية واللازمة؛ ومما وقف عنده في هذا الباب، ما جاء في تفسيره قوله تعالى: ﴿هُدًى لِّلَّذِينَ هَدَىٰ رَبُّكَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الفاتحة: ٦]؛ يقول: "هدى أصله أن يتعدّى باللام أو بآلى؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، فعومل معاملة اختار في قوله

(١) ينظر: التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمّد نديم فاضل، ط (١)، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦ هـ، ٢٠٠٥ م، ٢١-٢٥.

(٢) الخصائص ٢/٣٠٨.

(٣) في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب العلمي، بيروت، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م، ١٢٠.

(٤) التضمين النحوي ٢٠.

تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]، وقد يتعدى بنفسه كما هنا، وهو حينئذ محتمل لإضمار الحرف، ولعدم إضماره<sup>(١)</sup>.

فالشربيني يُجيز المذهبين (النيابة بين حروف الجر والتضمين) معاً، فلم يرجح أحدهما على الآخر، وهو بذلك موافق للزمخشري<sup>(٢)</sup>، وأبي حيان<sup>(٣)</sup>، والبيضاوي<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾ [النمل: ١٨]؛ يقول الشربيني: "فإن قيل: لم عدى أتوا بعلی؟

أجيب: إنه يتوجه على معنيين:

أحدهما: أن إتيانهم كان من فوق، فأتى بحرف الاستعلاء.

والثاني: أن يُراد قطع الوادي وبلوغ آخره؛ مثل قولهم أتى على الشيء إذا أنفذه وبلغ آخره، كأنهم أرادوا أن ينزلوا عند مقطع الوادي؛ لأنهم مادامت الريح تحملهم في الهوى لا يخاف حطمهم"<sup>(٥)</sup>.

إنَّ الفعل أتى يتعدى بنفسه، كما يتعدى بإلى، فإذا تعدى بعلی كان المعنى أن إتيانهم كان من فوق؛ وهذا ما وافق فيه الشربيني الزمخشري<sup>(٦)</sup> وأبا حيان<sup>(٧)</sup>، وزاد الآلوسي على ذلك بقوله: "ثمَّ الإتيان عليه بمعنى قطعه مجاز عن إرادة ذلك؛ وإلا لم يكن للتحذير من الحطم الآتي وجه، إذ لا معنى له بعد قطع الوادي الذي فيه النمل ومجاوزته"<sup>(٨)</sup>.

والواضح من كلام الآلوسي مخالفة الوجه الثاني الذي ذكره الشربيني، ومن وافقه للصواب؛ لأنَّ تضمين (أتى) معنى (قطع) يوقعنا في لبس، إذ لا معنى لقول ملكة النمل لأتباعها: ادخلوا مساكنكم بعد أن قطع سليمان عليه السلام الوادي مع جنوده.

(١) السراج المنير ١٩/١.

(٢) ينظر: الكشف ١٢١/١.

(٣) ينظر: البحر المحيط، ١٤٣/١.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل ١٧/١.

(٥) السراج المنير ٩٣/٣.

(٦) ينظر: الكشف ٤٤٠/٤.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٥٨/٧.

(٨) روح المعاني ١٧٥/١٩.

ونرى أنّ الأقرب للصواب تضمين (أتى) معنى (أشفى وأشرف)، وهذا ما ذكره محمد نديم فاضل بقوله: "وإنّما تضمّن (أتى) معنى (أشفى وأشرف) وهذا يتعدّى بعلى، وعندها يصير لقولها فائدة ومسوّغ لصدور الأوامر حرصاً على المصلحة وحفظاً للأرواح من أن تحطّم"<sup>(١)</sup>.

#### ٤ - التعدّي بحرف الجر:

إنّ القول بتعدّي الفعل بحرف الجرّ قضية أثّرها كثير من النحاة<sup>(٢)</sup>، وقد شابها كثير من الاضطراب، والواضح على الرغم من كلّ ذلك الغموض والاضطراب أنّ مقصود التعدّي عندهم هو التعدّي إلى المفعول به لا غير؛ لسببين:

الأوّل: أنّ حديث النحاة عن التعدّي وال لزوم قوامه وصول معنى الفعل إلى المفعول به أو عدمه.

الثاني: أنّه يأتي في سياق الوسائل التي يتعدّى بها الفعل، سواء اللزوم إلى مفعول واحد، أو المتعدّي إلى أكثر من واحد؛ وغاية الأمر أنّ حرف الجرّ يتّصل بالمعمول، وهما يتّصلان بالعامل.

#### التعدية بالباء:

إنّ التعدية بحرف الباء هو الأكثر في هذا المجال، وإنّ عدّ الباء بمعنى همزة التعدية هو الذي جعل المفسّرين والنحاة يسرعون إلى القول بزيادة الباء، كلّما عنّ لهم موضع اجتمع فيه هذان الحرفان.

أمّا القول بأصليّتها فقد اتّسع فيها العرب اتّساعاً، جعل النحاة يصلون بمعانيها إلى أربعة عشر معنى، على أنّ المعنى الذي تدور حوله الباء، ولا يكاد يفارقها؛ هو: الإلصاق والاختلاط<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك مجيء الباء للتعدية أو زائدة، وقد وقف الخطيب الشربيني عند ذلك في توجيهه قول الله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]؛ فيقول: "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو<sup>(٤)</sup> (تَنْبُتُ)

(١) التضمين النحوي ٢١٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، وشرح التسهيل ١٤٨/٢-١٤٩، والتذيل والتكميل ٨/٧-١٢.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٣٦.

(٤) ابن كثير: عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان بن فيروزان، بن هرمز الإمام العلم مقرئ مكة، وأحد القراء السبعة ت(١٢٠)هـ. سير أعلام النبلاء ٣١٨/٥.

بضم التاء فوقية، وكسر الباء الموحدة من الرباعي، والباقون بفتح الفوقية، وضمّ الموحدة من الثلاثي، فقوله تعالى: (بِالدُّهْنِ) تكون الباء على الأوّل زائدة وعلى الثاني معدية<sup>(١)</sup>.

تباينت آراء النحاة والمفسرين في هذه القضية على مذهبين للقراءة الأولى؛ وهي: (تَنْبُتُ)، أمّا القراءة الثانية (تَنْبُتُ)؛ فلم فيها ثلاثة مذاهب.

### وتفصيل القراءة الأولى:

المذهب الأوّل: يجيز فيه أبو علي الفارسي أن تكون الهمزة للتعدية، وأنّ المفعول محذوف<sup>(٢)</sup>؛ والتقدير: تَنْبُتُ جناها ومعها الدهنُ، وتبعه ابن جني<sup>(٣)</sup>، وإلى هذا ذهب الزمخشري<sup>(٤)</sup>. المذهب الثاني: وهو زيادة الباء في المفعول به؛ وهذا مذهب أبي عبيدة<sup>(٥)</sup>، والأخفش<sup>(٦)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(٧)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٨)</sup>، وهو اختيار الخطيب الشربيني.

وقد ضعّف زيادتها ابن جني<sup>(٩)</sup>، والآلوسي<sup>(١٠)</sup>، ووافقهم محمد نديم فاضل، وضعّف القول بزيادتها لندرة استعماله؛ فقال: "كأنّه قيل تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ بمعنى تتضمّنه وتحصله، ولا يخفى أنّ هذا وإن صحّ إلا أنّ إنبات الدهن غير معروف في الاستعمال"<sup>(١١)</sup>.

كما يدعو إلى تأمل القول بالتضمين؛ فهو أقرب إلى المعنى؛ فيقول: "أقول لمن تقحّم الباء أو جعلها زائدة: لقد استسرفت فيما تجشّمت، ولعلّ تضمين (تَنْبُتُ) بمعنى: تنضح أقرب

---

= أبو عمرو: أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي، ثم المازني البصري شيخ القراء والعربية وأمه من بني حنيفة اختلف في اسمه على أقوال: أشهرها زبان، وقيل العريان. ت (١٥٤) هـ. سير أعلام النبلاء ٤٠٧/٦.

(١) السراج المنير ٦٣٧/٢، ينظر قراءة ابن كثير وأبو عمرو في: السبعة في القراءات ٤٤٥.

(٢) ينظر: الحجة ٢٩١/٥-٢٩٢.

(٣) ينظر: المحتسب في تبیین شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الاجتماعية لجنة إحياء كتب السنة وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٥ هـ، ١٩٩٤ م، ٨٩/٢.

(٤) ينظر: الكشف ٢٢٤/٤.

(٥) ينظر: مجاز القرآن ٥٦/٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن ٤٤٠/٢.

(٧) ينظر: الحجة ٢٩١/٥-٢٩٢.

(٨) ينظر: الدر المصون ٣٢٩/٨.

(٩) ينظر: المحتسب ٨٩/٢.

(١٠) ينظر: روح المعاني ٢٢/١٨.

(١١) التضمين النحوي ٦٠٨-٦٠٩.

للسياق و أحكم... أما أن نجعل الباء زائدة فمسألة معيضة، ومذهب على علاته ذميم، والتورّد فيه وعر المسلك، ثم هو تضييع للحكمة من وجودها، فما جاءت إلا لتكسب المعنى نبلاً، وتظهر في النظم مزية<sup>(١)</sup>.

### أما القراءة الثانية (تَنَبَّتْ)؛ فلهم فيها ثلاثة مذاهب:

المذهب الأول: أن تكون الباء متعلّقة بالفعل معدّية له، وإلى هذا أشار الشرييني متتبّعاً رأي أبي علي الفارسي<sup>(٢)</sup>، وأبي حيان<sup>(٣)</sup>، وذكره الآلوسي<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن تكون الباء للملابسة والمصاحبة، أي: تنبت ملتبساً بالدهن ومستصحباً له، وقد ذهب إلى هذا أبو علي الفارسي<sup>(٥)</sup>، وأبو حيان<sup>(٦)</sup>، والآلوسي<sup>(٧)</sup>.

المذهب الثالث: أن (أنبت) في معنى (نبت)، وأنها لغة فعلت وأفعلت، وأن هذه الهمزة ليست للتعديّة، وبذلك لا حاجة إلى تقدير مفعول به؛ والتقدير: تَنَبَّتْ ومعها الدهن؛ وذهب إلى ذلك الفراء<sup>(٨)</sup> والزجاج<sup>(٩)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(١٠)</sup>.

ومما قيل في الفرق بين زيادة الباء وأصالتها: "وهذا لا يلتفت إلى الفرق بين تُنَبَّتِ الدهن وتَنَبَّتِ بالدهن، والأوّل يفهم أنها تنبت ما يصير دهنًا، على حين يدلّ الثاني على أن الدهن يصاحبها منذ الإنبات، وهذا أدلّ على كمال النعمة وكمال القدرة، حيث يُخرج الله تعالى نباتها ومعه ما ينفع الإنسان ويسير حاجاته"<sup>(١١)</sup>.

(١) التضمين النحوي ٦١٠.

(٢) ينظر: الحجة ٢٩١/٥-٢٩٢.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣٧١/٦.

(٤) ينظر: روح المعاني ٢٢/١٨.

(٥) ينظر: الحجة ٢٩١/٥-٢٩٢.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٣٧١/٦.

(٧) ينظر: روح المعاني ٢٢/١٨.

(٨) ينظر: معاني القرآن ٢٣٢/٢.

(٩) ينظر: فعلت وأفعلت ١٢١.

(١٠) ينظر: الحجة ٢٩١/٥-٢٩٢.

(١١) من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم: محمّد الأمين الخصري، ط (١)، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م،

والذي أميل إليه في هذه المسألة هو تضعيف رأي الشرييني في القولين الذين ذهب إليهما؛ وذلك لأنّ القول بالزيادة ضيّع الحكمة من وجود الباء، أمّا القول بتعديها على صحته إلا أنّه غير معروف في الاستعمال.

#### هـ - نزع الخافض وتعدي الفعل بنفسه:

ومثّل له سيبويه بقوله: "وذلك قولك: أعطى عبدُ الله زيدا درهماً، وكسوت الثيابَ الجيادَ، ومن ذلك: اخترت الرجالَ عبدَ الله" (١).

إنّ كلمة (النزع) لم تخرج عن دلالتها اللغويّة؛ وهي الجذب والإخراج (٢)؛ أي: الحذف، كما هو شائع عند النحويين، أمّا (الخافض) فهو عامل الخفض، وهو حرف الجرّ أو الاسم المضاف على المختار من أقوال النحويين في عامل الجرّ في المضاف إليه؛ وهو مذهب سيبويه والأكثرين (٣).

وقد خصّ النحويّون هذا المصطلح بصورة واحدة؛ وهي صورة انتصاب الاسم المجرور بعد نزع حرف الجرّ؛ ومن هذه التعريفات تعريف محمد سمير اللبدي لمصطلح نزع الخافض؛ إذ يقول: "هو حذف حرف الجرّ من الاسم ممّا يترتّب عليه نصب الاسم الذي نزع منه حرف الجرّ" (٤).

وقف الخطيب الشرييني عند مسألة نزع الخافض في تفسيره، ومنه ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]، يقول: "يقال أرضعت المرأة الطفل، واسترضعتها إيّاه، فحذف المفعول الأوّل للاستغناء عنه؛ كما يقال: استنجحت الحاجة، ولا تذكر من استنجحته، وكذلك حكم كلّ مفعولين يكون أحدهما عبارة عن الأوّل، وهذا ما جرى عليه الزمخشري، من أنّ استرضع يتعدّى لمفعولين بنفسه، والجمهور على أنّه إنّما يتعدّى إلى الثاني بحرف الجرّ، وتقديره هنا لأولادكم" (٥).

اختلف النحاة والمفسّرين في إعراب (أولادكم) في الآية موضع الدراسة، فجاءت آراؤهم كالآتي:

(١) الكتاب ٣٧/١.

(٢) لسان العرب، مادة نزع.

(٣) ينظر: الكتاب ٤١٩/١، وشرح الكافية ٢٠١/٢-٢٠٢، وشرح التصريح ٤٦٦/١.

(٤) معجم المصطلحات النحويّة والصرفيّة ٢٢٢.

(٥) السراج المنير ١٧٦/١. ينظر رأي الزمخشري في: الكشف ٤٥٧/١.



١- أن الفعل استرضع يدلّ على الطلب؛ أي: طلبت من المرأة إرضاع الولد؛ كما تقول استنجحت الحاجة، فهو يتعدّى إلى مفعولين بنفسه، حُذِفَ أحدهما للاستغناء عنه، والمعنى: أن تسترضعوا المراضعَ أولادكم، وإلى هذا ذهب الزمخشري<sup>(١)</sup>.

٢- أنّ (أولادكم) منصوب بنزع الخافض على أنّه مفعول ثانٍ؛ والتقدير: أن تسترضعوا المراضع لأولادكم، وهو رأي جمهور النحاة والمفسرين<sup>(٢)</sup>، وقد نقل الشوكاني موافقة سيبويه<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup> لهذا المذهب؛ فقال: "قال الزجاج: التقدير: أن تسترضعوا أولادكم غير الوالدة.

وعن سيبويه أنّه حذف اللام؛ لأنّه يتعدّى إلى مفعولين، والمفعول الأوّل محذوف؛ والمعنى: أن تسترضعوا المراضعَ لأولادكم"<sup>(٥)</sup>.

أمّا الخطيب الشربيني فقد ذكر الوجهين من دون ترجيح لأحدهما على الآخر، إلا أنّه فصلّ في المعنيين؛ فالوجه الأوّل: يحمل معنى الطلب، وقد كان الفعل متعدّياً، أمّا الثاني؛ وهو وجه نزع الخافض، فأفاد الاسترضاع بلا واسطة أو طلب.

ونميل إلى ترجيح الوجه الثاني لمناسبته للسياق؛ فالآباء يرغبون بإرضاع أولادهم بلا واسطة مرضع.

وهذا ما أشار إليه يوسف الأنصاري بقوله: "يكشف التعبير بإسقاط حرف الجرّ عن رغبة الآباء وحرصهم على إرضاع أولادهم، وإيصال الرضاعة إليهم بلا واسطة مرضع أو غيرها، لو أنّهم استطاعوا إلى ذلك سبيلاً"<sup>(٦)</sup>.

### حذف الخافض بين القياس والسماع:

يصل الفعل إلى مفعوله بحذف حرف الجرّ، والأصل في حرف الجرّ ألاّ يُحذف، فإن ورد حذفه، وكثر قبل وقيس عليه، وإن لم يكثر قبل ولم يُقس عليه.

(١) ينظر: الكشف ٤٥٧/١.

(٢) ينظر: التبيان ١٨٦/١، والبحر المحيط ٢٢٨/٢، وروح المعاني ١٤٨/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣٧/١.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣١٤/١.

(٥) فتح القدير ٤٢٨/١.

(٦) من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم: يوسف الأنصاري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٦، ع٢٨، شوال ١٤٠٤هـ، ٧٢٨.

ذهب جمهور النحاة إلى أن حذف حرف الجرّ من المفعول به سماعيّ، ومنهم ابن السراج إذ يقول: "واعلم أنّه ليس كلّ فعل يتعدّى بحرف جرّ لك أن تحذف حرف الجرّ منه، وتعدّي الفعل، إنّما هذا يجوز فيما استعملوه، وأخذ سماعاً عنهم" (١).

يُطرد حذف حرف الجرّ مع (أنّ) و(أن) كثيراً قياساً لاستطالتهما بصلتها إن أمن اللبس، بأن يتعيّن الحرف ومكانه، أمّا إن لم يتعيّن الحرف المحذوف فحذفه ممتنع (٢).

وقد تعرّض الخطيب الشربينيّ لمسألة السماع والقياس في كتابه، فذكر أنّ الفعل إذا حُذف حرف الجرّ من معموله، فالنصب ثابتٌ للمُنجرّ إن كان في موضع نصب؛ وهو ثلاثة أقسام: أحدها: ليس قياساً، بل نقلاً عن العرب يُقتصر فيه على السماع في الكلام المنثور؛ نحو: نصحته وشكرته ووزنته.

والثاني: سماعيّ خاصٌّ بالشعر كقوله: [البسيط]

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ      وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السَّوْسُ

ثمّ أشار إلى الثالث بقوله: وحذف حرف الجرّ (في أن وأن) المصدريتين يطرد، فيقاس عليه مع أمن اللبس (٣).

وقد وقف الخطيب الشربيني عند السماع والقياس في تعدّي الفعل (اختار) عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾ [الأعراف: ١٥٥]؛ فقال: "أي: من قومه؛ فحذف الجار، وأوصل الفعل إليه فنصب، يقال: اخترت من الرجال زيداً، واخترت الرجال زيداً.

وأنشدوا قول الفرزدق: [الطويل]

وَمِنَّا الَّذِي اخْتِيرَ الرِّجَالُ سَمَاحَةً      وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازُعُ

(١) الأصول ١/١٧٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية ١٣٩/٤، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١٨٢/٢.

(٣) ينظر: فتح الخالق المالك ٢/ ٧٦٩ - ٧٧١. الشاهد الشعري يُنسب إلى المثلّمس الضبعي، ديوان المثلّمس الضبعي: رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تح: حسن كامل الصيرفي، (د.ط)، جامعة الدول العربية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م، ٩٥، وينسب إليه في: خزانة الأدب ٦/٣٥١، والمقاصد النحوية ٢/٩٩٢. والشاهد فيه حذف على من قول الشاعر والتقدير: آليت على.

قال أبو علي: والأصل في هذا الباب أن في الأفعال ما يتعدى إلى المفعول الثاني بحرف الجر، ثم يتسع فيحذف حرف الجر، فيتعدى إلى المفعول الثاني؛ ومن ذلك قولك: اخترت من الرجال زيدا، ثم يتسع، فيقال: اخترت الرجال زيدا، وأستغفر الله من ذنبي، وأستغفر الله ذنبي. قال الشاعر: [البسيط]

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ  
....

ويقال: أمرت زيدا بالخير، وأمرت زيدا الخير.

قال الشاعر: [البسيط]

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ  
....

قال الرازي: وعندي فيه وجه آخر؛ وهو أن يكون التقدير: اختار موسى قومَه لميقاتنا، وأراد بقومه المعتبرين منهم؛ إطلاقاً لاسم الجنس على ما هو المقصود منه<sup>(١)</sup>.

ذهب جمهور النحاة والمفسرين في تعدي الفعل اختار مذهبيين؛ وهما كالآتي:

---

(١) السراج المنير ٥٩٧/١-٥٩٨. ينظر رأي أبي علي الفارسي في المسائل العضديات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح: علي جابر المنصوري، ط(١)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦ هـ-١٩٨٦ م، ٩٨-٩٩، والشاهد الشعري الأول ينسب إلى الفرزدق، ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه وقدم له: علي الفاعور، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٧ هـ-١٩٨٧ م، ٣٦٠، وخزانة الأدب ١١٣/٩.

الشاهد الشعري الثاني: لم يعرف قائله في الكتاب ٣٧/١، وخزانة الأدب ١١١/٣، وعجز البيت: رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ.

الشاهد الشعري الثالث: ينسب إلى عمرو بن معدي كرب في ديوانه: شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرابيشي، ط (٢)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥ هـ-١٩٨٥، ٦٣، وينسب إليه في: الكتاب ٣٧/١، وأمالى الشجري ٥٥٨/٢. وعجز البيت: فقد تركتك ذا مال وذا نشب. النشب: المال الثابت؛ كالضياع ونحوها. وينظر رأي الرازي في: مفاتيح الغيب ١٩/١٥.

المذهب الأول: أنَّ الفعل اختار يتعدَّى إلى مفعولين؛ أحدهما بنفسه، والآخر بحرف الجر؛ وتقدير المعنى عندهم: واختار موسى فئة من قومه؛ وهذا مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>، والأخفش<sup>(٢)</sup>، والمبرد<sup>(٣)</sup>، وابن السراج<sup>(٤)</sup>، وغيرهم<sup>(٥)</sup>.

المذهب الثاني: أنَّ الفعل اختار يتعدَّى إلى مفعول واحد؛ وهذا مذهب الفراء؛ إذ يقول: "وإنَّما استُجيز وقوع الفعل عليهم إذا طُرحت (من)؛ لأنَّه مأخوذٌ من قولك: هؤلاء خير القوم، وخير من القوم: فلمَّا جازت الإضافة مكان من، ولم يتغيَّر المعنى استجازوا أن يقولوا: اخترتكم رجلاً، واخترت منكم رجلاً"<sup>(٦)</sup>.

وتبعه الرازي<sup>(٧)</sup>؛ وهذا لا يعني أنَّ الرازي ينكر تعدِّي اختار إلى مفعولين، فهو قد ذكر الوجه الأول، ولكنه رجَّح أن يكون الفعل (اختار) في هذا السياق قد تعدَّى إلى مفعول واحد، فرأى أنَّ المعنى واضح من دون الحاجة إلى تقدير وتكلف، وقد نقل هذا الخطيب الشربيني، فذكر رأي الرازي كراي ثانٍ.

وتبع ابن قتيبة<sup>(٨)</sup>، والعكبري<sup>(٩)</sup> الفراء في أنَّ المعنى: اختار منهم.

وقد اختلف النحاة في كون هذه الأفعال سماعيةً أو قياسيةً؛ فنصَّوا على أنَّ طائفة منها سماعيةٌ كـ(اختار، واستغفر، وأمر، وكنى، ودعا، وزوج وصدق)<sup>(١٠)</sup>.

ونقل ابن عقيل جواز القياس عند بعض النحاة، فذكر أنَّ الأخفش الصغير (علي بن سليمان) وابن طراوة وأبو بكر بن الهمام (والد الإمام السيوطي) قد ذهبوا إلى جواز قياس أيِّ فعلٍ على هذه الأفعال ما لم يؤدَّ إلى لبسٍ؛ إذ قالوا بحذف حرف الجرِّ في كلِّ ما لا لبس فيه، بأنَّ

(١) ينظر: الكتاب ٣٧/١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣٣٩/١-٣٤٠.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/٣٣٠-٣٣١.

(٤) ينظر: الأصول ١/١٨٧.

(٥) ينظر: الكشف ٢/٥١٦ والمحرَّر الوجيز ٧٤٧، وأنوار التنزيل ١/٥٧٤.

(٦) معاني القرآن ١/٣٩٥.

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب ١٥/١٩.

(٨) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط(٢)، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ -

١٩٧٣م، ١٧٧.

(٩) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٥٩٧.

(١٠) ينظر: الكتاب ٣٧/١، ومعاني القرآن للأخفش ٣٣٩/١-٣٤٠، والمقتضب ٤/٣٣٠-٣٣١، والأصول ١/١٨٧.

يتعيّن هو ومكانه؛ نحو: بریت القلم السكين، قياساً على تلك الأفعال، فإن فقد الشرطان أو أحدهما بأن لم يتعيّن الحرف؛ نحو: رغبت، أو مكانه نحو: اخترت إخوتك الزيدین... لم يجر؛ لأنّ كلاً منهما يصلح لدخول (من) عليه<sup>(١)</sup>.

ومما سبق يتبيّن لنا أنّ الخطيب الشربينيّ يذهب إلى ترجيح السماع في قضية تعدية الأفعال بعد حذف حرف الجر وإيصالها إلى المفعول مباشرة، فهو قد احتجّ على مذهبه بثلاثة شواهد من الشعر، وقد أكدّ ترجيحه لمذهب السماع في فتح الخالق<sup>(٢)</sup>.

ونرى أنّ القول بالقياس أولى؛ لأنّه يخلّصنا من عناء التأويل في كلّ آيةٍ تمرّ معنا إذا لم تكن من الأفعال التي سُمعت عن العرب.

ونرجّح الرأي الثاني الذي نقله الشربيني عن الرازي؛ وهو أنّ الفعل (اختار) قد تعدّى إلى مفعول واحد؛ لما فيه من إعجاز بيانيّ؛ وهو أنّ الذين اختارهم موسى يمثّلون النخبة، فحذف الحرف يؤكّد سعة المعنى، بأنّ هؤلاء لم يكونوا جزءاً من القوم بل هم كلّ القوم؛ لأنّهم القدوة الصالحة؛ فحذف الحرف يدلّ على الاهتمام<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح ابن عقيل ١ / ٤٨٤.

(٢) ينظر: فتح الخالق المالك ٢ / ٧٩٦-٧٧١.

(٣) ينظر: الترجيح النحوي عند المفسّرين ١٨٥-١٨٦.

المطلب الثاني: النص

## النصب

### الفعل المضارع:

أجمع النحويّون على أنّ المعرب من الأفعال هو المضارع، فيأتي مرفوعاً ومنصوباً ومجزوماً، ثمّ اختلفوا في تحقيق رافعه، فذهب البصريّون؛ ومنهم سيبويه<sup>(١)</sup>، والمبرد<sup>(٢)</sup> إلى أنّه يرتفع بمضارعه للاسم، وتبعهما ابن السراج<sup>(٣)</sup>.

وذهب الكسائيّ إلى أنّه يرتفع بالزوائد الأربعة في أوله، وذهب الفراء وأغلب الكوفيّين إلى أنّه يرتفع لتعريبه من العوامل الناصبة والجازمة<sup>(٤)</sup>، وتابعهم في ذلك ابن مالك<sup>(٥)</sup>.

وقد وافق الخطيب الشربينيّ في كتابيه مذهب الكوفيّين وعلى رأسهم الفراء؛ فذكر أنّ أصحّ الأقوال في رافع المضارع؛ هو تجرّده من الناصب والجازم<sup>(٦)</sup>.

### نصب الفعل المضارع:

يعمل النصب في المضارع أربعة أحرف (أن، لن، كي، وإذن).

(أن) عندهم هي أمّ الباب؛ ولذلك اختُصت بالإضمار، والقوّة في العمل، نُصب بها ظاهرة ومضمرة، فتعمل مضمرةً بعد لام الجحود، وأو، وحتّى، والفاء السببيّة، وواو المعية، وزاد بعض النحاة حرفين هما (لام التعليل وثمّ)<sup>(٧)</sup>.

وللنحاة في تقسيم هذه الحروف مذهبان:

ذهب البصريّون إلى تقسيم عوامل النصب إلى قسمين؛ قسم ينصب بنفسه، وهي: (أن ولن وكي وإذن)، وقسم ينصب بأن المضمرة بعده جوازاً أو وجوباً.

(١) ينظر: الكتاب ١٠/٣.

(٢) ينظر: المقتضب ١/٢.

(٣) ينظر: الأصول ١٤٦/٢.

(٤) ينظر رأي الكسائي والفراء في: أسرار العربية ٢٩.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م،

٢٢٨.

(٦) ينظر: مغيث النداء ١/٢٥٠، وفتح الخالق المالك ١٥٨٧/٣.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٥٦، والمقتضب ٦/٢، والأصول ١٤٧/٢، والجنى الداني ٢١٧.

أما الكوفيون، فذهبوا إلى أنّ لام الجحود ناصبة بنفسها ما عدا الفاء السببية، وواو المعية؛ لأنها تنصب بما يسمونه الخلاف؛ أي: مخالفة بعدها لما قبلها من حيث أنّ التالي ليس معطوفاً، وليس مشتركاً في المعنى<sup>(١)</sup>.

أولاً: أن.

ويأتي هذا الحرف على نوعين: الأول ناصب للفعل المضارع ونقل المبرّد عن الخليل قوله: "كان الخليل يقول: لا ينتصب فعل البتّة إلا بأنّ مضمرة أو مظهرة"<sup>(٢)</sup>، والثاني غير ناصب له؛ مثل: (أنّ) مخففة من أنّ، ومفسّرة، وزائدة، ومهمله فلا تنصب المضارع<sup>(٣)</sup>.

أن المخففة من الثقيلة:

يذكر أبو عليّ الفارسي موضع (أنّ) المخففة بقوله: "(علمت) موضع تثبیت وإيجاب، فيقع بعده (أن)؛ لأنها أيضاً للتثبیت والإيجاب، و(أن) التي تنصب الفعل لا تكون للتثبیت أبداً، فلو وقع بعد (علمت) لكان كالنقيض"<sup>(٤)</sup>.

ذكر الشرييني (أنّ) المخففة بقوله: "والمخففة من (أنّ) المشددة المنبّه عليها بقوله: (ما لم تسبق) أن (بعلم)؛ أي: خالص؛ فإن سُبقت به، فهي مخففة من الثقيلة، فيجب رفع الفعل بعدها، والمراد بالعلم فعل يدلّ على اليقين، سواء أدلّ عليه (ع ل م) أم لا"<sup>(٥)</sup>.

ومنه فإنّ عمل (أنّ) يعتمد على الفعل الذي يسبقها، فتكون ناصبة إذا كانت مسبقة بأفعال الشكّ التي لا تكون مؤكدة الحدوث (الطمع، الرجاء، الخوف)، وتكون غير عاملة إذا كانت الأفعال التي تسبقها من الأفعال التي تدلّ على العلم واليقين، فيكون الفعل بعدها مرفوعاً، وتكون عاملة في الأسماء، واسمها ضمير الشأن<sup>(٦)</sup>.

(١) ينظر: مغيث الندا ١/ ٢٥٠.

(٢) المقتضب ٦/٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٦٣.

(٤) التعليقة ٢/ ٢٧٥.

(٥) مغيث الندا ١/ ٢٦٣. ينظر (أنّ) المخففة عند سيبويه في: الكتاب ٣/ ١٦٣-١٦٥، ١٦٦، وعند المبرّد في: المقتضب

٣١/٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٢٢٠.



قد يحتمل الفعل قبل (أن) معنى الشك واليقين، فتجيء الأفعال بعدها بالرفع والنصب، ومن ذلك ما ذكره الشرييني في توجيهه لقول الله تعالى: ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١]، فقال: "وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي برفع النون؛ تنزيلاً للحساب منزلة العلم؛ فتكون مخففة من الثقيلة، وأصله: أنه لا تكون فتنة، والباقون بالنصب على أن الحساب على بابه" (١).

اختلف النحاة في توجيه رفع الفعل بعد (أن) ونصبه؛ فجاءت آراؤهم كالاتي:

المذهب الأول: جواز الرفع والنصب؛ لأنّ الفعل (حسب) يحتمل الشك واليقين، من غير شرط الفصل بين (أن) والفعل بعدها؛ وهذا مذهب سيبويه إذ يقول: "فأما ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت، فإنّ (أن) تكون فيها على وجهين: على أنها تكون أن التي تنصب الفعل، وتكون أنّ الثقيلة، فإذا رفعت قلت: قد حسبت أن لا يقول ذاك، وأرى أن سيفعل ذاك، ولا تدخل هذه السين في الفعل ههنا حتى تكون أنه، وقال عز وجل: (وحسبوا أن لا تكون فتنة)؛ كأنك قلت: قد حسبت أنه لا يقول ذاك. وإنما حسنت أنه ههنا لأنك قد أثبت هذا في ظنك كما أثبتته في علمك، وأنت أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم، ولولا ذلك لم يحسن، أنك ههنا ولا أنه، فجرى الظن ههنا مجرى اليقين لأنه نفيه. وإن شئت نصبت فجعلتهن بمنزلة خشيت وخفت، فنقول: ظننت أن لا تفعل ذاك" (٢)، وتبعه الزجاج، فبين معنى قراءة الرفع (أنه لا تكون فتنة)؛ فدلالة الرفع أنهم تيقنوا أن فعلهم غير فائن لهم، وكانوا يقولون أنهم أبناء الله وأحبّاءه (٣)، وتبعهما الزمخشري (٤)، والبيضاوي (٥).

(١) السراج المنير ١/ ٤٤٩. ينظر قراءة (تكون) في: السبعة في القراءات ٢٤٧.

(٢) الكتاب ١٦٦/٣-١٦٧.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢/ ١٩٥.

(٤) ينظر: الكشاف ٢/ ٢٧٥.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ١/ ٤٥٣.

المذهب الثاني: النصب والرفع بشرط الفصل بين (أن) والفعل بفواصل؛ وهذا الفاصل (لا، أو السين، أو سوف، أو نحو ذلك مما يلحق الأفعال؛ وهذا مذهب المبرّد<sup>(١)</sup>، وتبعه الهروي<sup>(٢)</sup>، وابن عطية<sup>(٣)</sup>، والرازي<sup>(٤)</sup>، والقرطبي<sup>(٥)</sup>، وتبعهم الخطيب الشربيني في كتابه<sup>(٦)</sup>).

وقد رجّح النحاس<sup>(٧)</sup> قراءة الرفع، وتبعه الزمخشري فقال: "فإن قلت: كيف دخل الحسابان على (أن) التي للتخفيف؟ قلت: نزل حسابانهم لقوّته في صدورهم منزلة العلم"<sup>(٨)</sup>، وتبعهما ابن عطية<sup>(٩)</sup>.

ورجّح الرازي قراءة النصب، فبعد أن وجّه الآية على القراءتين، بيّن الفرق في المعنى بينهما مرجّحاً النصب؛ فذكر أنّه يمكن إجراء الحسابان ههنا بحيث يفيد الثبات والاستقرار؛ لأنّ القوم كانوا جازمين بأنّهم لا يقعون بسبب ذلك التّكذيب والقتل في الفتنة والعذاب، ويمكن إجراؤه بحيث لا يفيد هذا الثبات من حيث أنّهم كانوا يكذبون ويقتلون بسبب حفظ الجاه والتبع، فكانوا بقلوبهم عارفين بأنّ ذلك خطأ ومعصية ... ووجه النصب ظاهر<sup>(١٠)</sup>، وتبعه أبو حيّان<sup>(١١)</sup>.

وبالعودة إلى مغيث النداء نجد أنّ الشربيني قد رجّح قراءة النصب إجراء له على أصله من غير تأويل؛ لأنّ التأويل على خلاف الأصل، فالنصب يدلّ على أنّها المختصة بالأفعال، وأيّ ذلك بقوله: "ولذلك أجمع السبعة على النصب في قوله تعالى: ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [العنكبوت: ٢]"<sup>(١٢)</sup>.

(١) المقتضب ٣١/٢.

(٢) ينظر: الألفية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي، تح: عبد المعين الملوحي، ط(٢)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م، ٦٥-٦٦.

(٣) ينظر: المحرّر الوجيز ٢/٢٢١.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب ٦٠/١٢.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٩٧/٨.

(٦) ينظر: فتح الخالق المالك ٣/١٥٩٤-١٥٩٥.

(٧) ينظر: إعراب القرآن ٢٤١.

(٨) الكشاف ٢/٢٧٥.

(٩) ينظر: المحرّر الوجيز ٥٦٥.

(١٠) ينظر: مفاتيح الغيب ٦٠/١٢.

(١١) ينظر: البحر المحيط ٣/٥٤٢.

(١٢) مغيث النداء ١/٢٦٥.

وأرى أنّ قراءة النصّ التي رجّحها الرازي، وتبعه في ذلك الشربيني هي الأولى؛ لأنّها  
الأقرب إلى المعنى في هذا السياق، فالفعل حسب يدلّ على عدم الثبات، بمعنى أنّهم كانوا مدرّكين  
وعارفين بخطأ ما يفعلون من الكذب والقتل، فهم يعلمون فتنة أفعالهم بقلوبهم.

## ثانياً: الناصب للفعل المضارع بعد الفاء السببية:

ذهب بعض النحاة إلى أنّ الفاء حرف مهمل؛ ومنهم المبرد<sup>(١)</sup>، وابن هشام<sup>(٢)</sup>، والمرادي<sup>(٣)</sup>، خلافاً لبعضهم في قولهم إنّها فاء السببية؛ حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب، مع دلالة على السببية الجوابية، ويختصّ بالدخول على المضارع المنصوب بأن المضمرة وجوباً<sup>(٤)</sup>.

وسمّيت بالسببية؛ لأنّها تدلّ على أنّ ما قبلها سبب في حصول ما بعدها، وهي غير فاء العطف أو الاستئناف، ويُشترط لها أن تُسبق بنفي أو طلب محضين، ولا ينصب الفعل بعد الفاء مسبوقه بغير نفي أو طلب إلا لضرورة<sup>(٥)</sup>.

اختلف النحاة في عامل النصب مع (الفاء)؛ فالكوفيون يقولون بنصبه بالخلاف (بين ما تقدّم على الفاء وما تأخر عنها)؛ لأنّه لمّا لم يصح عطفه على الأوّل لمخالفته له في المعنى، نُصب<sup>(٦)</sup>.

والبصريون؛ ومنهم سيبويه<sup>(٧)</sup> يقولون بنصبه بأن المضمرة وجوباً بعد الفاء، والفاء في ذلك عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم، إلّا أنّهم اتفقوا على أنّ الفاء المنصوب ما بعدها لا بدّ وأن تتضمن معنى السببية، وأن تكون جواباً لأمرٍ منها: (الأمر أو النهي أو الدعاء أو النفي أو الاستفهام أو العرض أو التحضيض أو التمني)<sup>(٨)</sup>، وزاد الفراء الترجي<sup>(٩)</sup>، وتبعه ابن مالك<sup>(١٠)</sup>.

وقد وقف الخطيب الشربيني في تفسيره عند توجيه النصب بعد الفاء في مواضع<sup>(١١)</sup>؛ منها ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ،

(١) ينظر: المقتضب ١٣/٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٧٣/١.

(٣) ينظر: الجنى الداني ٦١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢٨ / ٤، ومغيث النداء ٢٧٥ / ١، وفتح الخالق المالك ٢ / ١٦١٤.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٧٠-٦٩/٤.

(٦) ينظر: المقتضب ١٤/٢. وهذا ما أشار إليه المبرد بقوله: "وإنّما يكون إضمار (أن) إذا خالفت الأوّل الثاني، لو قلت: لا تقم فتضرب زيداً لجزمت، إذا أردت: لا تقم ولا تضرب زيداً، فإذا أردت: لا تقم فتضرب زيداً؛ أي: فإنّك إن قمت ضربته لم يكن إلا النصب؛ لأنّك لم ترد بـ تضرب النهي، فصار المعنى: لا يكن منك قيامٌ فيكون منك ضربٌ لزيد".

(٧) الكتاب ٤٦ / ٣.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٢٨ / ٤، ومغيث النداء ٢٧٥ / ١، وفتح الخالق المالك ٢ / ١٦١٤.

(٩) ينظر رأي الفراء في: شرح التصريح ٣٧٥/٢، وفتح الخالق ٣/١٦١٥.

(١٠) ينظر: معاني القرآن ٩/٣، وذكر الشربيني رأيه في: فتح الخالق ٣/١٦١٥.

(١١) ينظر: السراج المنير ٥٥٠ / ٣.

أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلَعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا ﴿٣٦-٣٧﴾؛ فيقول: "وقراً (فأطلع) حفص بنصب العين؛ وفيه ثلاثة وجوه:

أحدها: أنه جواب الأمر في قوله (ابن لي)، فنصب بأن مضمرة بعد الفاء في جوابه على قاعدة البصريين؛ كقوله: [الرجز]

يا ناقُ سيرِي عَنَقًا فَسِيحًا

إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

وهذا أوفق لمذهب البصريين.

ثانيها: قال أبو حيان: أنه منصوب على التوهم؛ لأنَّ خبر لعلَّ جاء مقروناً بأن كثيراً في النظم وقليلًا في النثر، فمن نصب توهم أنَّ الفعل المرفوع الواقع خبراً منصوب بأن والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس.

ثالثها: على جواب الترجي في لعلَّ؛ وهو مذهب كوفي، وإلى هذا نحا الزمخشري، وتبعه البيضاوي؛ قال: وهو الأولى تشبيهاً للترجي بالتمني.

والباقون عطفاً على أبلغ؛ أي: فلعله يتسبب عن ذلك ويتعقبه أنني أتكلف الطلوع<sup>(١)</sup>.

اختلف النحاة في توجيه نصب على قراءة عاصم؛ فجاءت آراؤهم كالاتي:

المذهب الأول: نصب على جواب الأمر؛ وهو مذهب البصريين؛ ومنهم سيبويه<sup>(٢)</sup>، والمبرد<sup>(٣)</sup>، وابن يعيش<sup>(٤)</sup>.

(١) السراج المنير ٥٧٩/٣. حفص بن سليمان بن المغيرة: أبو عمر الأسدي الغاضري البزاز، ويعرف بحقيص، أخذ القراءة عرضاً وتلقيناً عن عاصم، وكان ربيبه ابن زوجته ت (١٨٠) هـ. غاية النهاية ٢٢٩-٢٣٠.

ينظر قراءة (فأطلع) في: السبعة في القراءات ٥٧٠. والشاهد الشعري ينسب إلى أبي النجم العجلي، ديوان أبي النجم العجلي، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، (د. ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ١٢٣، وينسب إليه في فتح الخالق ١٦١٥/٣، وبلا نسبة في الدر المصون ٤٨٢/٩، عَنَقًا: سيرا سريعا. ورأي الزمخشري في: الكشف ٣٤٨/٥، ورأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ٢٠٩/٣، ورأي أبي حيان في: البحر المحيط ٤٤٦/٧.

(٢) ينظر: الكتاب ٣٥/٣.

(٣) ينظر: المقتضب ١٤/٢.

(٤) ينظر: شرح المفصل ٢٦/٧.

المذهب الثاني: النصب على جواب الترجي، تشبيهاً للترجي بالتمني؛ وهو مذهب الكوفيّين؛ وعلى رأسهم الفراء<sup>(١)</sup>، وتبعه الزمخشري<sup>(٢)</sup>، والبيضاوي<sup>(٣)</sup>، وابن عطية<sup>(٤)</sup> على أنّه جواب التمني.

وقد أبى البصريّون مذهب الكوفيّين في النصب على الترجي، ويُخرجون القراءة على ما تقدّم، وفرّق الناس بين التمني والترجي: بأنّ الترجي لا يكون إلا في الممكن عكس التمني فإنّه يكون فيه وفي المستحيل<sup>(٥)</sup>.

المذهب الثالث: العطف على التوهم؛ وهو مذهب أبي حيّان؛ وعلّل ذلك بأنّ خبر لعلّ جاء مقروناً بأنّ كثيراً في النظم وقليلاً في النثر، فمن نصب توهم أنّ الفعل المرفوع الواقع خبراً منصوب بأنّ والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس.

ورجّح الخطيب الشربيني مذهب البصريّين في الآية موضع الاستشهاد؛ فذكره أولّ الوجوه، واستشهد له بشاهد من الشعر، بينما نجده في مغيث النداء<sup>(٦)</sup> يحتجّ بالآية بقراءة حفص (فأطّلع) على النصب بالفاء بعد الترجي موافقاً لمذهب الكوفيّين، من دون أن يضعفه، بينما كتّابه فتح الخالق يشير إلى أنّ هذا مذهب الفراء وابن مالك من دون أن يوافقهما؛ فيقول: "(والفعل بعد الفا في الرجا نُصِب) عند المصنّف والفراء بأنّ مضمره وجوباً، (كنصب ما إلى التمني ينتسب) بدليل قراءة حفص عن عاصم: (فأطّلع) بالنصب في جواب: (لعلّي أبلغ الأسباب)"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن ٩/٣.

(٢) ينظر: الكشاف ٣٤٨/٥.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل ٢٠٩/٣.

(٤) ينظر: المحرّر الوجيز ١٦٣٧.

(٥) ينظر: الدر المصون ٤٨٢/٩.

(٦) ينظر: مغيث النداء ٢٨١/١.

(٧) فتح الخالق ١٦٢٦/٣.

### المطلب الثالث: الجزم والشرط

## الجزم

عوامل الجزم على قسمين أحدهما: يجزم فعلاً واحداً؛ وهو أربعة أحرف (لم، لما، لا، الناهية، ولام الأمر)<sup>(١)</sup>، والآخر يجزم فعلين؛ وهو اسم وحرف<sup>(٢)</sup>.

والجزم في اللغة: القطع، وسُميت هذه الكلمات جوازم؛ لأنها تقطع من الفعل حركةً أو حرفاً<sup>(٣)</sup>.

أولاً: ما يجزم فعلاً واحداً:

جزم المضارع في جواب الطلب، وحذف لام الأمر:

في حذف لام الأمر آراءٌ كثيرةٌ؛ ذهب بعضهم إلى جواز الحذف في الشعر للضرورة، وذهب آخرون إلى جواز حذف لام الأمر في الشعر مطلقاً، أو جواز الحذف في الشعر أو النثر مع تقدّم ما يدلّ عليها، أمّا الفريق الأخير فمَنع الحذف مطلقاً.

وقد وقف الخطيب الشربيني عند حذف لام الأمر وبقاء الفعل بعدها مجزوماً؛ ومن ذلك توجيهه إعراب الفعل المضارع في قول الله تعالى: ﴿قُلْ لِّعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٌ﴾ [إبراهيم: ٣١]؛ إذ يقول: "(يقيموا الصلاة وينفقوا ممّا رزقناهم) فيه وجهان:

أحدهما: يصحّ أن يكون جواباً بالأمر المحذوف؛ تقديره: قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا الصلاة وأنفقوا، يقيموا الصلاة وينفقوا.

والثاني: يصحّ أن يكون أمراً مقولاً محذوفاً منه اللام؛ أي: ليقيموا؛ ليصحّ تعلّق القول بهما، وإنّما حسنّ ها هنا، ولم يحسن في قوله: [الوافر]

محمّدٌ تقدّر نفسك كل نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبّالاً

... لدلالة (قل) عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: المقتضب ٤٣/٢، والإيضاح ٢٥٠.

(٢) ينظر: المقرب ٢٧١/١-٢٧٣.

(٣) ينظر: حاشية الصبّان على الأشموني ٤ / ٣.

(٤) السراج المنير ٢٠٥/٢. الشاهد الشعري بلا نسبة الكتاب ٨/٣، والمقتضب ١٣٠/٢، وينسب إلى حسان بن ثابت في خزائن الأدب ١٤/٩، وقال ليس في ديوانه. التبال: هو سوء العاقبة، وهو بمعنى الوبال.



ذهب المبرد<sup>(١)</sup>، والزجاج<sup>(٢)</sup> إلى أنّ الفعل المضارع في هذه الآية مجزوم على جواب الأمر، ومعمول (قل) محذوف؛ والتقدير: قل لهم أقيموا يقيموا، وذكره الزمخشري<sup>(٣)</sup> والرازي<sup>(٤)</sup> في أحد رأييهما، وإليه ذهب الرضي<sup>(٥)</sup>، وهو التوجيه الأول الذي ارتضاه الشربيني.

وذهب ابن عطية إلى أنّ (يقيموا) جواب الأمر الذي يعطينا معناه قوله: (قل)؛ وذلك أن تجعل معنى (قل) في هذه الآية بلّغ وأدّ الشريعة يقيموا الصلاة<sup>(٦)</sup>، وردّ عليه أبو حيان بأنّ تقدير (قل) بمعنى بلّغ وأدّ الشريعة، يُظهر أنّ المقول هو الآية التي بعد؛ أعني قوله: (الله الذي خلق السموات والأرض)، وهذا تفكيك للكلام ومخالفة لترتيب التركيب، ويكون قوله: (يقيموا الصلاة) كلاماً مفلاً من القول ومعموله، أو يكون جواباً فُصل به بين القول ومعموله<sup>(٧)</sup>.

وقد ضعّف العكبري<sup>(٨)</sup>، والبيضاوي<sup>(٩)</sup>، وابن هشام، مذهب المبرد ومن تبعه -تقدير: قل لهم أقيموا يقيموا-؛ وحجّتهم في ذلك كما ذكر ابن هشام بقوله: "ويردّه أنّ الجواب لا بدّ أن يخالف المُجاب؛ إمّا في الفعل والفاعل؛ نحو: انتني أكرمك، أو في الفعل نحو: أسلم تدخل الجنة، أو في الفاعل: قم أقم"<sup>(١٠)</sup>.

وردّ أبو حيان هذا المذهب أيضاً بحجّة ثانية إلى جانب ما ذكره ابن هشام؛ فقال: "والوجه الثاني: أنّ الأمر المقدّر للمواجهة، و(يقيموا) على لفظ الغيبة، وهو خطأ إذا كان الفاعل واحداً، وقيل: التقدير إن تقل لهم أقيموا يقيموا. قاله سيبويه فيما حكاه ابن عطية. وقال الفراء: جواب الأمر معه شرط مقدّر؛ تقول: أطع الله يدخلك الجنة؛ أي: إن تطعه يدخلك الجنة، ومخالفة هذا القول للقول قبله أنّ الشرط في هذا مقدّر بعد فعل الأمر، وفي الذي قبله الأمر مضمّن معنى الشرط. وقيل: هو مضارع بلفظ الخبر صُرف عن لفظ الأمر؛ والمعنى: أقيموا، قاله أبو عليّ وفرقة، وردّ بأنّه لو كان مضارعاً بلفظ الخبر، ومعناه الأمر لبقى على إعرابه بالنون؛ كقوله: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ

(١) ينظر: المقتضب ٨١/٢-٨٢.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١٦٣/٣.

(٣) ينظر: الكشف ٣٨١/٣.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب ١٢٧/١٩.

(٥) شرح الرضيّ على الكافية ٨٥/٤.

(٦) ينظر: المحرر الوجيز ١٠٥٧.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٤١٥/٥.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٧٦٩/٢، ٧٧٠.

(٩) ينظر: أنوار التنزيل ٣/٣٤٩.

(١٠) مغني اللبيب ٢٤٨/١.

تَجَارَةً تُنَجِّيْكُمْ مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿[الصف: ١٠]، ثُمَّ قَالَ تَوَّمنون، ...، وملتعلّق القول الملفوظ به أو المقدر في هذه التخاريج هو الأمر بالإقامة والإنفاق" (١).

أما الوجه الثاني؛ حذف لام الأمر مع بقاء المضارع مجزوماً، فقد اختلف النحاة في حكمه على مذاهب؛ وهي كالآتي:

المذهب الأول: حذف لام الأمر في الضرورة الشعرية؛ ذهب سيبويه إلى أنّ لام الأمر لا يجوز إضمارها وإعمالها قياساً على حروف الجرّ، إلّا في ضرورة الشعر، وعلل حذف هذه اللام في الشعر قياساً لها على حذف ربّ وواو القسم في المجرورات؛ فقال: "والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم، وليس للفعل في الجرّ نصيب؛ فمن ثمّ لم يضمروا الجازم، كما لم يضمروا الجارّ، وقد أضمّره الشاعر شبّهه بإضمارهم ربّ وواو القسم في كلام بعضهم" (٢).

واستشهد سيبويه على ذلك بثلاثة أبيات من الشعر؛ أولها ما ضعّف فيه الخطيب الشربينيّ حذف اللام لعدم وجود ما يدلّ عليها؛ وهو قول الشاعر: [الوافر]

محمد تفدِ نفسك كلّ نفسٍ إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبَّالاً

وقول متمّم بن نُويرة (٣): [الطويل]

على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاخمشي لكِ الويلُ حرّ الوجهِ وليبكِ من بكى

وقول الآخر (٤): [الوافر]

فمن نالَ الغنى فليصْطَنعْهُ صَنِيعَتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدٍ

(١) ينظر: البحر المحيط ٤١٥/٥. ينظر رأي الفراء في: معاني القرآن ٧٧/٢، والظاهر أنّ الفراء قد ذهب إلى أنّ الفعل المضارع في هذه الآية مجزوم على جواب الأمر؛ والتقدير: قلّ لهم أقيموا يقيموا، وينظر رأي ابن عطية فيما حكاه عن سيبويه في: المحرّر الوجيز ١٠٥٧. ولم أجد رأي الفارسي في كتبه التي عدت إليها. (٢) الكتاب ٩/٣.

(٣) الشاهد بلا نسبة في الكتاب ٩/٣، والمقتضب ١٣٠/٢، والإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٢/٢. البعوضة: موضع كان للعرب فيه مذكور فيه يوم مذكور، الخمش: الخدش في الوجه.

(٤) ينسب إلى أحيحة بن الجلاح في: الأصمعيّات اختيار الأصمعيّ، عبد الملك بن قريش الأصمعيّ، تح: أحمد محمّد شاکر وعبد السلام هارون، ط (٥)، بيروت، لبنان، (د.ت)، ٢٥، والكتاب ٩/٣.

وذهب مذهب سيبويه كل من؛ ابن جنّي<sup>(١)</sup>، وابن عطية<sup>(٢)</sup>، وابن عصفور<sup>(٣)</sup>.

وقد ردّ المبرّد هذا المذهب؛ فمَنع حذف لام الأمر مطلقاً؛ وقال معترضاً على من قال بجواز حذف لام الأمر: "فلا أرى ذلك على ما قالوا؛ لأنّ عوامل الأفعال لا تُضمَر، وأضعفها الجازمة؛ لأنّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء، ولكنّ بيت متمّم حُمِلَ على المعنى؛ لأنّه إذا قال: فاخمشي، فهو في موضع فلتخمشي، فعطف الثاني على المعنى، وأمّا هذا البيت الأخير، فليس بمعروفٍ، على أنّه في كتاب سيبويه على ما ذكرت لك"<sup>(٤)</sup>.

ولم يعلّق على البيت الثالث الذي ذكره سيبويه.

المذهب الثاني: جواز حذف لام الأمر في الشعر مطلقاً؛ ذهب ابن مالك إلى أنّ حذفها على ثلاثة أوجه:

كثيرٌ مطرّدٌ بعد أمرٍ بقول، وقليلٌ جائزٌ في الاختيار، وقليلٌ مخصوصٌ بالاضطرار<sup>(٥)</sup>.

أمّا القليل في الاختيار (عدم الضرورة)؛ فقول الشاعر: [الطويل]

على مثل أصحاب البعوضة فاخمشي      لك الويل حرّ الوجه أو يبك من بكى  
لتمكّنه من أن يقول: ولْيَبْك من بكى.

وجعل حذفها قليلاً مخصوصاً بالاضطرار قول الشاعر<sup>(٦)</sup>: [الطويل]

فلا تَسْتَطِلْ مِنِّي بقائي ومُدَّتِي      ولكن يكن للخير منك نصيبُ

أي: ليكن للخير منك نصيب، ولكنّه اضطرّ، فحذف.

وتبعه أبو حيّان<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: حسن هندأوي، ط (١)، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ،

١٩٩٣م، ٢/ ٣٩٠ - ٣٩٢.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز ١٠٥٧.

(٣) ينظر: المقرب ١/ ٢٧٢.

(٤) المقتضب ٢/ ١٣١.

(٥) ينظر: شرح تسهيل الفوائد ٣/ ٥٩.

(٦) بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ١/ ١٥٩، والجنى الداني ١١٤.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٥٦.

المذهب الثالث: جواز حذف لام الأمر في الشعر والنثر مع تقدّم ما يدلّ عليه، وهذا الرأي نسبته ابن هشام<sup>(١)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٢)</sup> إلى الكسائيّ وجماعة، واختاره الزجاج<sup>(٣)</sup>، وقال به الزمخشريّ<sup>(٤)</sup>، والرازي<sup>(٥)</sup>، وابن مالك<sup>(٦)</sup>، والبيضاويّ<sup>(٧)</sup>، وخرجوا عليه الآية الكريمة محلّ الدراسة .

وقد رجّح الشربينيّ في توجيهه للآية الكريمة هذا الرأي؛ فاستحسن حذف اللام في الآية الكريمة، ولم يستحسنها في البيت الشعري، لدلالة (قلّ) عليها في الآية، وعدم وجود ما يدلّ عليها في البيت.

ومما سبق نرجّح ما ذهب إليه الشربينيّ من جواز حذف لام الأمر في الشعر أو النثر مع تقدّم ما يدلّ عليه؛ وذلك لما فيه من بعد عن التكلّف من عناء التأويلات والتقديرية التي لا مسوغ لها سوى التأويل المحض -الجزم على جواب الأمر- الذي قد يُفسد المعنى في بعض الأحيان؛ ولأنّ الجزم على الإضمار أيسر منه، ولاسيما أنّ باب الإضمار واسع في العربية، وبما أنّ الشواهد التي تثبت هذا كثيرة من كلام العرب والقرآن الكريم والشعر، فلا عبرة بعد هذا في أن يكون مختصاً بضرورة أو غيرها.

### إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم

وقف الخطيب الشربينيّ عند قضية جزم الفعل المضارع المعتلّ الآخر؛ إذ يُحذف حرف العلة منه عند الجزم، ولكن ورد في بعض الشواهد بقاء حروف العلة في أفعالٍ مضارعةٍ مجزومةٍ؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: "إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ" [يوسف: ٩٠]، فقال: "وقرأ قُنْبُلٌ بإثبات الياء بعد القاف وفقاً ووصلاً.

واختلف المعربون في ذلك على وجهين:

(١) ينظر: مغني اللبيب ١/٢٤٨.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/١٨٥٦.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٣/١٦٢-١٦٣.

(٤) ينظر: الكشاف ٣/٣٨١.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب ١٩/١٢٧.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣/٥٩.

(٧) ينظر: أنوار التنزيل ٢/٢٢٤-٢٢٥.

أجودهما أن إثبات حرف العلة في الجزم لغة لبعض العرب، وأنشدوا عليه قول قيس بن زهير: [الوافر]

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي      بِمَا لَاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادٍ

وقول الآخر: [البسيط]

هَجَوْتَ زَيَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَدِرًا      مِنْ هَجَوِ زَيَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَّعِ

وقول الآخر: [الرجز]

إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقْ

وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقْ

والثاني أنه مرفوعٌ غير مجزوم، و(من) موصولةٌ، والفعل صلتها؛ فلذلك تَمَّ بإثبات لامه، وسكَّن يصبر لتوالي الحركات، وإن كانت في كلمتين<sup>(١)</sup>.

الشاهد في البيت الأول؛ هو ثبوت الياء في (يأتيك) وهو مجزوم، وفي البيت الثاني ثبوت الواو في (تهجو) وهو مجزوم أيضاً، وفي البيت الثالث إثبات الألف في (ترضّاها) المجزوم.

للنحاة في بقاء حروف العلة في المضارع المجزوم مذاهب؛ فجمهور النحاة جعل من بقاء حروف العلة في المضارع المجزوم من باب الضرورة الشعرية؛ ومنهم:

---

(١) السراج المنير ٢/ ١٥٠. ينظر قراءة (يتقي) في: السبعة في القراءات ٣٥١، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه،

تح: عبد العال سالم مكرم، ط (٣)، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩، ١٩٨١/١.

قنبل: إمام في القراء مشهور وهو أبو عمر، محمد بن عبد الرحمن المخزومي مولا هم المكي، عاش ستاً وتسعين سنة.

تلا على أبي الحسن القواس وغيره، ت (٢٩١) هـ. سير أعلام النبلاء ١٤/ ٨٤.

الشاهد الشعري الأول يُنسب إلى قيس بن زهير، شعر قيس بن زهير العبسي، (د. ط)، مطبعة الآداب في النجف الأشرف،

١٩٧١م، ٢٩، وبلا نسبة في أسرار العربية ١٠٣، وأوضح المسالك ١/ ٧٦.

الشاهد الشعري الثاني: بلا نسبة في شرح التسهيل ١/ ٥٦.

الشاهد الشعري الثالث: ينسب إلى رؤية بن العجاج في مجموع أشعار العرب؛ وهو مشتمل على ديوان رؤية بن العجاج،

وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه: اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، (د. ط)، دار ابن قتيبة، الكويت، (د).

ت)، ١٧٩، وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ١/ ٧٨.

سيبويه<sup>(١)</sup>، والفراء<sup>(٢)</sup>، وأبو علي الفارسي<sup>(٣)</sup>، والرضي<sup>(٤)</sup>، وابن عصفور<sup>(٥)</sup>. وذكر السيوطي مذهب الجمهور بأنه مختص بالضرورة، وأن بعضهم أجاز ذلك في سعة الكلام؛ فقال: "فالجمهور على أنه مختص بالضرورة، وقال بعضهم: إنه يجوز في سعة الكلام، وإنه لغة لبعض العرب"<sup>(٦)</sup>.

وقد ذكر الخطيب الشربيني في جزم (يتقي) وجهين:

الأول منهما: إثبات حرف العلة في الجزم هو إجراء المعتل مجرى الصحيح، وهو لغة عن بعض العرب، وقال بهذا الرأي ابن خالويه<sup>(٧)</sup> في أحد وجهين له، والعكبري<sup>(٨)</sup>، وابن مالك<sup>(٩)</sup>، ورجحه السمين الحلبي<sup>(١٠)</sup>، وذكره ابن هشام<sup>(١١)</sup>، والسيوطي<sup>(١٢)</sup>، وهذا الرأي هو الأرجح عند الشربيني.

وعليه خرج بعضهم قراءة (تخشى) في قوله تعالى: ﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧]<sup>(١٣)</sup>، ولم يتعرض الشربيني لهذه القراءة<sup>(١٤)</sup>.

أما الرأي الثاني: فهو أن الفعل في هذه القراءة مرفوع غير مجزوم، ف (مَنْ) موصولة، وسُكُنَ (يصبر) لتوالي الحركات، وقد نقل ابن هشام عن أبي علي الفارسي هذا الرأي، فذكر أن (مَنْ) في هذه الآية موصولة، وجزم (يصبر) على "توهم معنى (مَنْ)"، وقيل: بل وصل يصبر بنية

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٣، ٣/ ٣١٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١٨٧/٢-١٨٨.

(٣) ينظر: الحجة ٥/ ٢٣٩-٢٤٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية لابن الحاجب ٤/ ٢٥.

(٥) ينظر: المقرب: ابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجبوري، ط (١)، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م، ١/ ٥٠.

(٦) همع الهوامع ١/ ١٧٩.

(٧) ينظر: الحجة ١٩٨، ١٩٩.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٧٤٤، ٢/ ٨٩٩.

(٩) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٥٨.

(١٠) ينظر: الدر المصون ٦/ ٥٥٢.

(١١) ينظر: مغني اللبيب ٢/ ٧٧٩.

(١٢) ينظر: همع الهوامع ١/ ١٧٩.

(١٣) ينظر قراءة (تخشى) في: السبعة في القراءات ٤٢١. وهذا مذهب العكبري في: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٨٩٩،

السيوطي في: همع الهوامع ١/ ١٧٩.

(١٤) السراج المنير ٢/ ٥٢٦.

الوقف؛ كقراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾ [الأنعام: ١٦٢] بسكون ياء محياي وصلًا، وقيل: بل سُكِّنَ لتوالي الحركات في الكلمتين<sup>(١)</sup>.

وممن قال بهذا الرأي: الرازي<sup>(٢)</sup>، والعكبري<sup>(٣)</sup>، والقرطبي<sup>(٤)</sup>.

ومما سبق نجد بأن الخطيب الشربيني قد ذكر مذهبين في قضية إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم، وقد رجَّح أن إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم لغةً عن بعض العرب، ونميل إلى ترجيح هذا الرأي؛ لبعده عن التكلف، وقوة الشواهد المؤيدة له.

---

(١) مغني اللبيب ٢ / ٥٣٠. ينظر قراءة (محياي) في: السبعة في القراءات ٢٧٤. ينظر رأي أبي علي الفارسي في الحجة ٤٤٨/٤-٤٤٩.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب ٢٠٨/١٨.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١ / ٧٤٤.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٩ / ٢٥٦-٢٥٧.

ثانياً: ما يجزم فعلين (الشرط):

دخول الفاء على جواب الشرط:

وجزاء الشرط ثلاثة أشياء؛ أحدها الفعل، والآخر الفاء؛ في نحو: إِنْ تَأْتِنِي فَأَنْتِ مُكْرَمٌ محببٌ، فموضع الفاء مع ما بعده جزم، والثالث إذا<sup>(١)</sup>. وذكر ابن هشام موضع الفاء في أوضحه؛ فقال: "وكلّ جواب يُمتنع جعله شرطاً، فإنّ الفاء تجب فيه"<sup>(٢)</sup>.

وسبب اقتران جواب الشرط بالفاء: "ليحصل الربط بين الجواب وشرطه، وخُصّت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية، ولمناسبتها للجزاء معنى؛ لأنّ معناها التعقيب بلا فصلٍ كما أنّ الجزاء يتعقّب على الشرط كذلك"<sup>(٣)</sup>.

وقف الخطيب الشربينيّ عند اقتران جواب الشرط بالفاء في تفسيره؛ ومن ذلك ما جاء في الجواب المنفيّ بلم، عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾ [الأنفال: ١٧]؛ فقال: "قال البيضاويّ تبعاً للزمخشريّ: والفاء جواب شرط محذوف؛ تقديره: إِنْ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ، فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ، وردّه ابن هشام بأنّ الجواب المنفيّ بـ (لم) لا تدخل عليه الفاء"<sup>(٤)</sup>.

وبالعودة إلى توجيه النحاة وتأويلهم في هذه القضية نجد أنّ مذهبهم كالآتي:

قال الزمخشريّ: "والفاء جواب الشرط محذوف؛ تقديره: إِنْ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ، فَأَنْتُمْ لَمْ تَقْتُلُوهُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ؛ لأنّه هو الذي أنزل الملائكة، وألقى الرعب في قلوبهم"<sup>(٥)</sup>.

وتبعه البيضاويّ، فقال: "والفاء شرط محذوف، تقديره: إِنْ افْتَخَرْتُمْ بِقَتْلِهِمْ، فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ، وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ"<sup>(٦)</sup>.

وقال أبو السعود: "جواب شرط مقدّر يستدعيه ما مرّ من ذكر إمداده تعالى، وأمره بالثبوت، وغير ذلك؛ كأنّه قيل: إذا كان الأمر فلم تقتلوهم أنتم بقوّتكم وقدرتكم، ولكن الله قتلهم بنصركم

(١) ينظر: الإيضاح ٢٥١.

(٢) ينظر: أوضح المسالك ٢٠٩/٤.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٢١٠/٤، ومغيث النداء ٣٠٣/١.

(٤) السراج المنير ٦٤٣/١. ينظر رأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ١٢/٢، ورأي الزمخشري في: الكشف ٥٦٦/٢، ورأي

ابن هشام في: مغني اللبيب ٧٢٠/٢.

(٥) الكشف ٥٦٦/٢.

(٦) أنوار التنزيل ١٢/٢.



وتسليطهم عليهم، وإلقاء الرعب في قلوبهم؛ ويجوز أن يكون التقدير: إذا علمتم ذلك فلم تقتلوه؛ أي: فاعلموا أو فأخبركم أنكم لم تقتلوه؛ وقيل التقدير: إن افتخرتم ثم بقتلهم فلم تقتلوه<sup>(١)</sup>.

وقال الرازي: "قال صاحب الكشاف: وإلقاء في قوله: (فلم تقتلوه) جواب شرط محذوف تقديره: إن افتخرتم بقتلهم، فأنتم لم تقتلوه، ولكن الله قتلهم"<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق يتبين أن البيضاوي وأبا السعود قد نقلوا عن الزمخشري، ولكنهم قدّروا دخول الفاء على لم مباشرة من دون تقدير (أنتم)؛ كما فعل الزمخشري، وأما الرازي، فتنبّه لدخول الفاء على تقدير (أنتم).

أما أبو حيّان فقد اعترض على دخول الفاء على الجواب المنفي بلم؛ فقال: "وليست الفاء جواب شرط محذوف كما زعموا، إنّما هي للربط بين الجمل؛ لأنّه لما قال: (فاضربوا فوق الأعناق واضربوا منهم كلّ بنان)؛ كان امتثال ما أمروا به سبباً للقتل فليل، فلم تقتلوه"<sup>(٣)</sup>.

وقد رجّح السمين الحلبي<sup>(٤)</sup> رأي أبي حيّان، وتبعه الآلوسي<sup>(٥)</sup> مستأنساً برأي ابن هشام أن الجواب المنفي لا تدخل عليه الفاء.

وبالنظر لما نقله الخطيب الشربيني من اعتراض ابن هشام على الزمخشري نجد أن ابن هشام لم يلتفت إلى تقدير الزمخشري؛ فالأخير لم يقل بدخول الفاء على جواب الشرط المحذوف مباشرة، ولكنّه قدّر اسماً محذوفاً قبل (لم) دخلت عليه الفاء؛ وهو (أنتم)، وعلى هذا التقدير يكون جواب الشرط جملةً اسميّة .

ومما سبق نرى أن اعتراض ابن هشام الذي ارتضاه الشربيني في غير موضعه، ولكن هذا النقد يجب أن يوجّه للعلماء الذين تبعوا الزمخشري في الرأي من دون التقدير، كما فعل السمين الحلبي، والبيضاوي، وأبو السعود، ووافقهم فيه الخطيب الشربيني.

(١) تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود محمد بن محمد العمادي، (د. ط)، دار الفكر، دمشق،

(د. ت)، ٣٥١ / ٢.

(٢) مفاتيح الغيب ١٥ / ١٤٤.

(٣) البحر المحيط ٤ / ٤٧١.

(٤) ينظر: الدرّ المصون ٥ / ٥٨٦.

(٥) ينظر: روح المعاني ٩ / ١٨٤.

## حذف جملة جواب الشرط لتقدم ما يدل عليه:

ذكر الفراء أنه قد يحذف جواب الشرط؛ وذلك لدلالة المقام أو السياق عليه؛ وذلك عند توجيهه لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ [الرعد: ٣١] فقد ترك جواب الشرط (لو أن قرآنًا...) فقال: " (لم يأت بعده جواب ل لو؛ فإن شئت جعلت جوابها متقدماً: وهم يكفرون ولو أنزلنا عليهم الذي سألوها، وإن شئت كان جوابه متروكاً لأن أمره معلوم: والعرب تحذف جواب شيء إذا كان معلوماً إرادة الإيجاز" <sup>(١)</sup>).

وذكر ابن عقيل شروطاً في حذف جواب الشرط؛ فقال: "يجوز حذف جواب الشرط، والاستغناء (بالشرط) عنه، ذلك عندما يدل على حذفه دليل؛ نحو: أنت ظالم إن فعلت؛ فحذف جواب الشرط لدلالة (أنت ظالم) عليه، والتقدير: أنت ظالم، إن فعلت فأنت ظالم، وهذا كثير في لسانهم، وأما عكسه - وهو حذف الشرط والاستغناء عنه بالجزاء - فقليل" <sup>(٢)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند مسألة حذف جواب الشرط؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ، وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾ [الصافات: ١٠٣ - ١٠٥] فقال: "في جواب لما ثلاثة وجوه:

أظهرها: أنه محذوف؛ أي: نادته الملائكة عليهم السلام، أو ظهر صبرهما، أو أجزلنا لهما أجرهما، وقدّره بعضهم بعد الرؤيا، كان ما كان مما ينطق به الحال والوصف مما لا يدرك كنهه، ونقل ابن عطية أن التقدير: فلما أسلما أسلما وتلّ للجبين، ويُعزى هذا الرأي لسيبويه وشيخه الخليل.

والثاني: أنه وتلّ للجبين، والواو زائدة، وهو قول الكوفيين والأخفش.

والثالث: أنه ونادينا والواو زائدة أيضاً، واقتصر على هذا الجلال المحلي <sup>(٣)</sup>.

اختلفت آراء النحاة ومعربي القرآن الكريم في تحديد جملة جواب الشرط؛ فجاءت مذاهبهم

كالآتي:

<sup>(١)</sup> ينظر: معاني القرآن ٢/ ٦٣.

<sup>(٢)</sup> شرح ابن عقيل ٢/ ٣٤٨.

<sup>(٣)</sup> السراج المنير ٣/ ٤٧٠ - ٤٧١، . بالعودة إلى رأي الخليل نجد أنه قد جعل الواو حشواً (زائدة): الجمل ٢٨٨. وينظر مذهب سيبويه في: الكتاب ٣/ ١٠٣، ومذهب ابن عطية في: المحرر الوجيز ١٥٨٣، ومذهب الجلال المحلي في: تفسير الجالين ٦١٨.

المذهب الأول: أنه على حذف جواب الشرط، وقد انقسم هذا الفريق تبعاً لتأويل الجواب المحذوف إلى فريقين؛ وتقديرهم كالآتي:

التقدير الأول: نادته الملائكة عليهم السلام، أو ظهر صبرهما، أو أجزلنا لهما أجرهما؛ وهذا تقدير الرازي إذ يقول: "فلما فعل ذلك وناداه الله أن يا إبراهيم قد صدقت الرؤيا، سعد سعادة عظيمة، وآتاه الله نبوة ولده، وأجزل له الثواب، قالوا: وحذف الجواب ليس بغريب في القرآن، والفائدة فيه أنه إذا كان محذوفاً كان أعظم وأفخم"<sup>(١)</sup>.

وقدّره بعضهم بعد الرؤيا؛ أي: كان ما كان ممّا ممّا ينطقُ به الحال والوصف مما لا يُدرك كنهه؛ وإليه ذهب الزمخشري<sup>(٢)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>.

التقدير الثاني: فلما أسلما أسلما وتلّه للجبين، وقد نقل هذا الرأي ابن عطية عن سيبويه، والخليل<sup>(٥)</sup>، وقد ضعّف هذا الرأي السمين الحلبي؛ وذلك لاتّحاد الفعلين الجارين مجرى الشرط والجواب؛ فقال: "ونقل ابن عطية أنّ التقدير: فلما أسلما أسلما وتلّه، قال: كقوله: [الطويل]

فَلَمَّا أَجَزْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى ...

فلما أجزنا أجزنا وانتحى، ويعزى هذا لسيبويه وشيخه الخليل، وفيه نظر: من حيث اتّحاد الفعلين الجارين مجرى الشرط والجواب، إلّا أن يقال: جعل التغاير في الآية بالعطف على الفعل، وفي البيت يعمل الثاني في (ساحة)، وبالعطف عليه أيضاً والظاهر أنّ مثل هذا لا يكفي في التغاير"<sup>(٦)</sup>.

المذهب الثاني: أنه (وتلّه للجبين)، والواو زائدة، وهو قول الكوفيّين والأخفش<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: مفاتيح الغيب: ١٥٧/٢٦.

(٢) ينظر: الكشف ٢٢٢/٥.

(٣) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣٩٢/٥.

(٤) ينظر: الدرّ المصون ٣٢٣/٩.

(٥) المحرر الوجيز ١٥٨٣، ينظر مذهب سيبويه في: الكتاب ١٠٣/٣.

(٦) الدرّ المصون ٣٢٣/٩-٣٢٤، ينظر مذهب ابن عطية في: المحرر الوجيز ١٥٨٣. الشاهد الشعري ينسب إلى

امرئ القيس في ديوانه ١٥، والمحرر الوجيز ١٥٨٣. وعجز البيت: بِنَا بَطْنُ خَبْتٍ ذِي حِقَافٍ عَقَنَقَلِ.

(٧) ينظر: البحر المحيط ٣٥٥/٧، والدرّ المصون ٣٢٤/٩، وجمع الهوامع ٢٣٠-٢٣١. لم أجد رأياً للأخفش في هذه الآية.

المذهب الثالث: أنه (وناديناها) والواو زائدة، وهذا مذهب الفراء<sup>(١)</sup>، وذكر الخطيب الشربيني أن هذا الرأي قد اقتصر عليه الجلال المحلي<sup>(٢)</sup>، فلم يذكر غيره.

ومما سبق نميل إلى ما ذهب إليه الزمخشري، ومن تبعه، فحذف جواب الشرط جائز، وهذا الوجه هو الأرجح عند الخطيب الشربيني؛ فهو شائع وكثير عن العرب، وهذا أفضل من القول بزيادة الواو، ولا سيما في السياق القرآني.

وقد وقف الخطيب الشربيني أيضاً عند حذف جواب الشرط؛ ومن ذلك توجيهه إعراب قول الله تعالى: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]؛ فقال: (إن تتوبا إلى الله) في جوابه وجهان:

أحدهما: قوله تعالى: (فقد صغت قلوبكما)، والمعنى: إن تتوبا فقد وجد منكما ما يوجب التوبة.

قال القرطبي: وليس قوله: (فقد صغت قلوبكما) جزاء الشرط؛ لأن هذا الصغو كان سابقاً، فجواب الشرط محذوفٌ للعلم به؛ أي: إن تتوبا كان خيراً لكما إذ قد صغت قلوبكما.

الثاني: أن الجواب محذوف؛ تقديره: فذلك واجب عليكم أو فتاب الله عليكم.

قال أبو البقاء، ودلّ على المحذوف (فقد صغت)؛ لأنّ إصغاء القلب إلى ذلك ذنب.

قال بعضهم: وكأنّه زعم أنّ ميل القلب ذنب، وكيف يحسن أن يكون جواباً، وقد غفل عن المعنى المصحح لكونه جواباً<sup>(٣)</sup>.

ذهب النحاة والمفسرون في حذف جواب الشرط مذهبين، واختلفوا في تأويل المحذوف:

المذهب الأول: أن الجواب ظاهر، وهو قوله تعالى: (فقد صغت قلوبكما)؛ والتقدير: إن تتوبا، فقد وجد منكم ما يُظهر التوبة، وإليه ذهب ابن الحاجب<sup>(٤)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن ٢ / ٣٩٠.

(٢) ينظر: تفسير الجلالين ٦١٨.

(٣) السراج المنير ٤ / ٣٥٥، ينظر رأي القرطبي في: الجامع لأحكام القرآن ٢٢ / ٨٤، ورأي أبي البقاء في: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ١٢٢٩.

(٤) ينظر: أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تح: فخر صالح سليمان قدارة، (د. ط)، دار عمان (عمان -الأردن)، دار الحيل (بيروت-لبنان)، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م، ٢٢٤-٢٢٥.

(٥) ينظر: الدرّ المصون ١٠ / ٣٦٥-٣٦٦.

المذهب الثاني: أنَّ الجواب محذوفٌ للعلم به؛ تقديره: كان خيراً لكما؛ وإليه ذهب الرازي<sup>(١)</sup>، والقرطبي<sup>(٢)</sup>، ورجَّحه الخطيب الشربيني.

وقيل: دلَّ على المحذوف (فقد صغت)؛ لأنَّ إصغاء القلب إلى ذلك ذنبٌ؛ وتقديره: فذلك واجب عليكما أو فتاب الله عليكما؛ واختاره أبو البقاء<sup>(٣)</sup>، والمنتجب الهمذاني<sup>(٤)</sup>.

وقد عارض السمين الحلبيَّ تقدير أبي البقاء؛ فقال: "وهذا الذي قاله لا حاجةَ إليه، وكأنَّه زعم أنَّ ميل القلب ذنبٌ، فكيف يحسن أن يكون جواباً؟ وغفل عن المعنى الذي ذكرته في صحَّة كونه جواباً"<sup>(٥)</sup>.

وقد ضعَّف الخطيب الشربينيَّ تقدير أبي البقاء؛ فذكر ردَّ أبي حيَّان عليه، وضعَّف الوجه الأوَّل؛ وهو أن يكون الجواب ظاهراً (فقد صغت)، ونقل تعقُّب القرطبي عليه، ومنه نرى أنَّ ترجيح الشربيني في تقدير المحذوف أساسه المعنى ومراعاة السياق؛ فالتأويل الذي ذهب إليه الرازي، وتبعه فيه الشربيني؛ تقديره: (إن تتوبا كان خيراً لكما إذ قد صغت قلوبكما) هو الأنسب للسياق؛ فالخطاب لأمَّهات المؤمنين، وهذا التقدير فيه تلطُّف وتكريم.

---

(١) ينظر: مفاتيح الغيب ١٥٧/٢٦.

(٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٨٤/٢١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٩/٢.

(٤) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ١٧٣/٦.

(٥) الدرر المصون ٣٦٥-٣٦٦/١٠.

المبحث الثالث: المنصوبات

المطلب الأول: المفاعيل

المفعول المطلق

المفعول له

المفعول فيه

المفعول معه

المطلب الثاني: ما أُجري مجرى المفاعيل من المنصوبات

الاستثناء

الحال

التمييز

النداء

الاختصاص

## المفعول المطلق

قال سيبويه: "واعلم أنّ الفعل الذي لا يتعدّى الفاعل يتعدّى إلى اسم الحدّثان الذي أخذ منه؛ لأنّه إنّما يُذكر ليدلّ على الحدث. ألا ترى أنّ قولك: قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهاب، وإذا قلت: ضرب عبد الله لم يستتب أنّ المفعول زيدٌ أو عمرو، ولا يدلّ على صنفٍ كما أنّ ذهاب قد دلّ على صنف، وهو الذهاب، وذلك قولك: ذهب عبد الله الذهاب الشديد، وقعدَ قعدةً سوء، وقعدَ قعدتين، لمّا عمل في الحدث عمل في المرّة منه والمرتين، وما يكون ضرباً منه؛ فمن ذلك: قعد القُرفُصاءَ، واشتمل الصمّاء، ورجع القهقري؛ لأنّه ضربٌ من فعله الذي أخذ منه"<sup>(١)</sup>.

وبين أبو حيّان علّة تسميته بالمفعول المطلق؛ فقال: "إنّما سُمّي مفعولاً مطلقاً؛ لأنّه لم يُقيّد بشيء، ألا ترى أنّ المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، والمفعول معه كلّ واحد مقيّد بخلاف المصدر وهو المفعول حقيقة؛ لأنّه هو الذي يُحدثه الفاعل"<sup>(٢)</sup>.

### نيابة الصفة عن المصدر:

وقف الخطيب الشربينيّ عند جواز نيابة الصفة عن المصدر، ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: "﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾ [البقرة: ٣٥]؛ فقال: "فرغداً صفة مصدر محذوف، وقيل: مصدر في موضع حال"<sup>(٣)</sup>.

ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدلّ على المصدر من الصفة له؛ كـ (سرتُ أحسنَ السيرِ)، والأصل: سرتُ السيرَ أحسنَ السيرِ، فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله عليه، ونابت صفته منابه، وانتصبت انتصابه<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: الكتاب ١/٣٤-٣٥.

(٢) التنزيل والتكميل ٧/١٣٠.

(٣) السراج المنير ١/٥٩.

(٤) ينظر: شرح التصريح ١/٤٩٣.

وهذا مذهب ابن مالك<sup>(١)</sup> في شرح التسهيل، وابن عصفور<sup>(٢)</sup>، وتبعه ابن هشام<sup>(٣)</sup> في التوضيح، ووافقهم في الآية موضع الدراسة عند توجيه نصب (رغداً)؛ الزمخشري<sup>(٤)</sup>، والقرطبي<sup>(٥)</sup>، والبيضاوي<sup>(٦)</sup>، والشوكاني<sup>(٧)</sup>.

وأشار الأزهرى إلى أن ابن هشام قد خالف جمهور النحاة، فمنع إقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق في شرح القطر؛ فقال: "وليس ممّا ينوب عن المصدر صفته، نحو: " (وَكُلّا منها رَغداً) خلافاً للمعربين، زعموا أنّ الأصل أَكلًا رَغداً، وأنّه حذف الموصوف، ونابت صفته منابه، فانتصب انتصابه"<sup>(٨)</sup>.

وقد بيّن أبو حيّان<sup>(٩)</sup>، وابن هشام منع سيبويه لنيابة الصفة عن المصدر وتخريجها من باب الحال؛ فقال الثاني: "ومذهب سيبويه أنّ ذلك إنّما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه؛ والتقدير: فكلا حالة كون الأكل رَغداً، ويدلّ على ذلك أنّهم يقولون: (سِيرَ عليه طويلاً)، فيقيمون الجارّ والمجرور مقام الفاعل، ولا يقولون (طويلاً) بالرفع فدلّ على أنّه حالّ لا مصدر، وإلّا لجازت إقامته مقام الفاعل، لأنّ المصدر يقوم مقام الفاعل باتّفاق"<sup>(١٠)</sup>.

وقد أجاز وجه الحالية مع جواز نيابة الصفة عن المفعول المطلق في نصب (رغداً) العكبري<sup>(١١)</sup>، والألوسي<sup>(١٢)</sup>، وهذا مذهب الخطيب الشربيني في تفسيره، وقد صرّح بذلك في فتح الخالق<sup>(١٣)</sup>، ومغيث النداء؛ فبعد أن شرح رأي ابن هشام في منعه أن تقوم الصفة مقام الموصوف

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٨٢.

(٢) ينظر: المقرب ١/ ١٤٤.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى وبلّ الصدى: جمال الدين بن هشام الأنصاري محمد محي الدين عبد الحميد، ط (١١)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م، ٢٢٧.

(٤) ينظر: الكشاف ١/ ٢٥٤.

(٥) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ١/ ٤٥٢.

(٦) ينظر: أنوار التنزيل ١/ ٨٩.

(٧) ينظر: فتح القدير ١/ ١٦٤.

(٨) شرح التصريح ١/ ٤٩٣.

(٩) ينظر: التنزيل والتكميل ٧/ ١٥٤.

(١٠) شرح قطر النداء ٢٢٦، ينظر مذهب سيبويه في: الكتاب ١/ ٢٢٨.

(١١) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٥٢.

(١٢) روح المعاني ١/ ٢٣٤.

(١٣) ينظر: فتح الخالق المالك ٢/ ٨٠٠.



في النصب على المفعول المطلق يذكر جواز ابن مالك لهذه المسألة، وأن ابن هشام قد صرح بذلك في أوضحه، ثم يرجح نيابة الصفة عن المصدر بقوله: "وهو الأصح"<sup>(١)</sup>.

### حذف عامل المصدر المؤكد:

يقول ابن مالك: "ويُحذف عامل المصدر جوازاً لقريظة لفظية أو معنوية، ووجوباً لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مهمل، أو لكونه بدلاً من اللفظ بفعل مستعمل في طلب أو خبر إنشائي أو غير إنشائي، أو في توبيخ مع استفهام ودونه، للنفس أو لمخاطب أو لغائب في حكم خاص، أو لكونه تفصيل عاقبة طلب أو خبر، أو نائباً عن خبر اسم عين بتكرار أو حصر، أو مؤكّد جملة ناصّة على معناه، وهو مؤكّد نفسه أو صائرة به نصّاً وهو مؤكّد غيره، والأصحّ منع تقديمها"<sup>(٢)</sup>.

وبهذا التفصيل الذي ذكره ابن مالك يتبيّن أنّ حذف عامل المصدر المؤكّد ممنوع عنده، فهو قد ذكر أمثلة كثيرة عن الأنواع التي يجوز فيها الحذف، ولم يذكره<sup>(٣)</sup>.

يقول الخطيب الشربيني: "ثم إنّ عامل المصدر على ثلاثة أقسام:

ممتنع الحذف، وجائزه، وواجبه"<sup>(٤)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند حذف عامل المصدر المؤكّد في تفسيره، ومن ذلك عند توجيهه إعراب قول الله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣]؛ فقال: "قال البيضاوي: وهذا متعلّق بمضمر؛ تقديره: وتحسنون أو أحسنوا، ويلزمه أنّ (إحساناً) في الآية منصوب على المصدر المؤكّد لعامله المحذوف، مع أنّ حذف عامل المؤكّد ممنوع أو نادر"<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك أيضاً عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَتَخْتَنُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ [محمد: ٤]؛ يقول: "(وإمّا فداء) ففيه وجهان:

(١) مغيث النداء ٢/ ٦٧١-٦٧٢.

(٢) شرح التسهيل ٢/ ١٨٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٨٣-١٩٢.

(٤) فتح الخالق المالك ٢/ ٨٠٤.

(٥) السراج المنير ١/ ٨٥، ينظر رأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ١/ ١١٥.

أشهرهما: أنَّهما منصوبان على المصدر بفعلٍ لا يجوز إظهاره؛ لأنَّ المصدر متى سبق تفصيلاً لعاقبة جملة، وجب نصبه بإضمار فعلٍ لا يجوز إظهاره؛ والتقدير: فإِما أن تمّتوا متّاً؛ أي: بإطلاقهم من غير شيء، وإِما أن تقدوا فداءً؛ أي: تفادوهم بمالٍ أو أسرى مسلمين.

والثاني: أنَّهما مفعولان بهما لعامل مقدّر؛ وهو مذهب أبي البقاء؛ وتقديره: أولوهم متّاً، واقبلوا فداءً، قال أبو حيّان: "وليس بإعراب نحوي" (١).

اختلف النحاة والمفسّرون في قضية تأكيد العامل المحذوف؛ فأجاز الخليل وسيبويه حذف عامل المصدر المؤكّد (٢)، واشترط الأخفش (٣)، وأبو علي الفارسي (٤)، وابن جنّي (٥) ألا يكون المحذوف مؤكّداً؛ ونصّ ابن مالك بعدهم صراحةً على منع حذف عامل المصدر المؤكّد؛ لأنّه يقصد به تقوية عامله وتقدير معناه، وحذفه منافٍ لذلك (٦).

وردّ ابنه في شرحه بأنّه يحذف جوازاً إذا كان خبر اسم عين في غير تكرير، ولا حصر؛ في نحو: أنت سيراً، ووجوباً مع التكرير، أو الحصر في نحو: أنت سيراً سيراً، وما أنت إلا سيراً وفي غير ذلك؛ نحو: سقياً ورعيّاً وحمدّاً وشكراً لا كفراً، فمنع مثل هذا؛ إمّا لسهوّ عن وروده، وإِما للبناء على أنّ المسوّغ لحذف العامل منه نيّة التخصيص، وهو دعوى على خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام (٧).

واعترض ابن عقيل على رأي ابن الناظم وخطأ مذهبه؛ فإنّ جميع ما أتى به من الأمثلة ليس من المصدر المؤكّد في شيء، وإِثما هي من المصادر النائية عن أفعالها (٨).

(١) السراج المنير ٥/٤، ينظر رأي أبي البقاء في: التبيان ٢/ ١١٦٠.

(٢) ينظر: الكتاب ١٤١/٢.

(٣) ينظر رأي الأخفش في: مغني اللبيب ٢/ ٦٧٣.

(٤) ينظر: التعليقة ٢٩٢/١.

(٥) ينظر: الخصائص ٢/ ٣٧٨.

(٦) ينظر: الألفية ٢٦، وشرح ابن عقيل ١/ ٥١١، وفتح الخالق المالك ٢/ ٨٠٤ - ٨٠٥.

(٧) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك: ابن الناظم محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، ط (١)، دار

الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ١٩٣.

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل ١/ ٥١١ - ٥١٢.

وقد تبع ابنُ هشام ابنَ مالك، فذكر الأول أن من شروط الحذف ألا يكون المحذوف مؤكّداً، ونصَّ على أن أول من ذكر هذا الشرط الأخفش<sup>(١)</sup>، وتبعه الفارسي<sup>(٢)</sup>، وابن جنّي<sup>(٣)</sup>، ثم عقّب قائلاً: "وهؤلاء كلّهم مخالفون للخليل وسيبويه"<sup>(٤)</sup>.

والذي يبدو من كلام ابن هشام أنه تبع مذهب الأخفش في منع حذف عامل المفعول المطلق المؤكّد؛ فقد ردّ على من وافق الخليل وسيبويه<sup>(٥)</sup> عند استشهادهم بتوكيد الخبر المحذوف بـ (إنّ) في قول الشاعر: [المنسرح]

... إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا

فاعترض على حذف الخبر؛ بأنّ المؤكّد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر<sup>(٦)</sup>. وبالعودة إلى الآية الأولى موضع الدراسة نجد مذاهب النحاة والمفسرين فيها كالاتي:

وجه الأخفش<sup>(٧)</sup>، والنحاس<sup>(٨)</sup>، والزمخشري<sup>(٩)</sup>، والعكبري<sup>(١٠)</sup>، وأبو حيّان<sup>(١١)</sup>، والبيضاوي<sup>(١٢)</sup> نصب (إحساناً) على أنّه مفعول مطلق، وقد ذكروا وجوهاً أخرى؛ ذكرها لا يغني القضية هنا.

ويجيز ابن هشام في توجيهه له للآية موضع الدراسة النصب على المفعول المطلق؛ فيقول:

"وأحسنوا بالوالدين إحساناً"<sup>(١٣)</sup>.

(١) ينظر: معاني القرآن ١/١٣٤.

(٢) ينظر: التعليقة ١/٢٩٢.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/٣٧٨.

(٤) مغني اللبيب ٢/٦٧٣. ينظر رأي سيبويه والخليل في الكتاب ١/٤١٠.

(٥) ينظر: الكتاب ٢/١٤١.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٢/٦٧٣-٦٧٤، والشاهد الشعري ينسب إلى الأعشى في ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس،

تح: محمد حسين، (د. ط)، مكتبة الآداب بالجماميز، (د. ت)، ٢٣٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/١٥. وعجز البيت:

وَإِنَّ فِي السَّقْرِ مَا مَضَى مَهَلًا.

(٧) ينظر: معاني القرآن ١/١٣٤.

(٨) ينظر: إعراب القرآن ١/٥١.

(٩) ينظر: الكشف ١/٢٩٠.

(١٠) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٨٤.

(١١) ينظر: البحر المحيط ١/٤٥٢.

(١٢) ينظر: أنوار التنزيل ١/١١٥.

(١٣) مغني اللبيب ٢/٤٨٧.

أما الخطيب الشربيني فثمة تغاير في موقفه من هذه القضية ففي نصب (إحساناً) يمنع حذف عامل المفعول المطلق، ويخطئ البيضاوي، بينما نجده في مواضع أخرى من تفسيره يجيز حذف عامل المفعول المطلق، منها على غرار ما أخذه على البيضاوي<sup>(١)</sup>.

ونرى أن ثمة مأخذ على موقف الشربيني في الآية محل الدراسة:

قوله بأن (حذف عامل المؤكد ممنوع أو نادر) غير صحيح أيضاً؛ فقد وجدناه في فتح الخالق يُنهي الخلاف الذي دار بين ابن مالك وابنه بقول نقله عن الموضح يؤيد فيه مخالفة ابن مالك لأبيه؛ يقول الشربيني: "وقال الموضح في بعض حواشيه على الخلاصة: والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد، وهو في معنى الاستثناء من قوله: (وحذف عامل المؤكد امتنع)"<sup>(٢)</sup>.

أنّ منعه هذه القضية تجلّى في هذه الآية فقط في التفسير، وأجاز حذف عامل المفعول المطلق في المواضع أخرى.

أنّ هذا الحذف الذي أجاز ابن مالك خاصّاً بالأساليب الإنشائية الطلبية؛ فالمصدر المؤكّد النائب عن فعله دالٌّ على الأمر<sup>(٣)</sup>، والخطيب الشربيني قد فصل القول في ذلك في كتابه<sup>(٤)</sup>.

وقد عرض الخطيب الشربيني لحذف عامل المصدر المؤكّد وجوباً في الآية الثانية؛ عند إعراب (مناً) و(فداء)، وهذه الآية شاهدٌ في ألفية ابن مالك، بقوله: " (وما لتفضيل) لعاقبة ما قبله من طلب أو خير؛ فالأول (ك إِمّا مَنّا) ﴿بعدُ وإِمّا فداء﴾ [محمّد: ٤] (عامله يحذف) حتماً قياساً (حيث عنّا)؛ أي: عرض، والآية الكريمة: ﴿فشدوا الوثاق فإِما مَنّا بعد وإِمّا فداء﴾ (فمناً وفداء) ذكراً تفصيلاً لعاقبة الأمر لشدّ الوثاق؛ والتقدير: فإِما أن تمّنوا مَنّا، وإِمّا أن تقدوا فداء"<sup>(٥)</sup>.

وقد تبع الرضي<sup>(٦)</sup>، وابن عقيل<sup>(٧)</sup> ابن مالك في هذا الرأي.

(١) ينظر: السراج المنير ١/١١١، و٢/٥ و٢/١٦ - ١٦٩، و٣/٦٠٧ - ٦٩٩.

(٢) فتح الخالق المالك ٢/٨٠٥ - ٨٠٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/١٨٣.

(٤) ينظر: فتح الخالق المالك ٢/٨٠٤ - ٨١٦.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٢/٨١٠.

(٦) ينظر: شرح الرضي ١/٣١٨.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ١/٥١٥ - ٥١٦.

وجمهور النحاة والمفسرين في الآية موضع الدراسة على أن (منّاً) و(فداءً) حذف عامله وجوباً؛ ومنهم الفراء<sup>(١)</sup>، والنحاس<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٣)</sup>، والقرطبي<sup>(٤)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٥)</sup>، ووافقهم في ذلك الخطيب الشربيني في تفسيره.

بينما يعربهما أبو البقاء مفعولين بهما لعامل مقدّر؛ تقديره: أولوهم منّاً، واقبلوا منهم فداءً<sup>(٦)</sup>، ويبدو أنّه تبع في مذهبه الزجاج؛ إذ يقدّر العامل المحذوف فيقول: "أي بعد أن تأسروهم؛ إمّا مننتم عليهم منّاً، وإمّا أطلقتموهم بفداء"<sup>(٧)</sup>.

وقد أورد السمين الحلبيّ هذا الوجه بعد أن ذكر الوجه الأوّل<sup>(٨)</sup>.

وبين الرازي ضعف هذا المذهب من حيث التأويل؛ فقال: "إذا قدرنا الفعل؛ وهو تمنّون أو تقدّون على تقدير المفعول، حتّى تقول: إمّا تمنّون عليهم منّاً أو تقدّونهم فداءً، نقول: لا؛ لأنّ المقصود المنّ والفداء لا عليهم وبهم؛ كما يقول القائل: فلان يعطي ويمنع، ولا يقال: يعطي زيداً ويمنع عمراً؛ لأنّ غرضه ذكر كونه فاعلاً لا بيان المفعول، وكذلك ههنا المقصود إرشاد المؤمنين إلى الفضل"<sup>(٩)</sup>.

ونقل الخطيب الشربينيّ اعتراض أبي حيّان<sup>(١٠)</sup> على مذهب العكبري في الآية موضع الدراسة، فلم يعلّق على كلام أبي حيّان، وكأنّه لم يرتض مذهب العكبري.

وممّا سبق نرى أنّ مذهب الجمهور في وجوب حذف عامل المصدر المؤكّد ممتنع، وأمّا ما جاء في قوله تعالى: (وبالوالدين إحساناً)، وقوله تعالى: (فإمّا منّاً بعد وإمّا فداءً) فليس مصدراً مؤكّداً، بينما حذف عامل المفعول به لا يجوز إلّا في مواضع حدّدها النحاة<sup>(١١)</sup>، وليس هذا منها.

(١) ينظر: معاني القرآن ٥٧ / ٣.

(٢) ينظر: إعراب القرآن ٩٩١.

(٣) ينظر: الكشف ٥١٦ / ٥.

(٤) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٤٤ / ١٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٧٥ / ٨.

(٦) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١١٦٠ / ٢.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٦ / ٥.

(٨) ينظر: الدرّ المصون ٦٨٥ / ٩.

(٩) ينظر: مفاتيح الغيب ٤٤ / ٢٨ - ٤٥.

(١٠) ينظر: البحر المحيط ٣٧٥ / ٨.

(١١) ينظر: فتح الخالق المالك ٧٧٩ - ٧٨٠ / ٢.

والذي يظهر من موقف الخطيب الشربيني هو أنَّه تبع رأي ابن الناظم سهواً في الآية الأولى موضع الدراسة، والله أعلم.

## المفعول له

يقول سيبويه: "هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنّه عذر لوقوع الأمر، فانتصب لأنّه موقوف له؛ ولأنّه تفسير لما قبله لم كان؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه" (١).

### اتّحاد المفعول له والفعل في الفاعل:

المفعول له، ويُقال لأجله ومن أجله؛ وهو ما فُعِلَ لأجله فعل؛ نحو: جئتُك رغبةً فيك؛ فرغبةً اسم فُعِلَ لأجله فعل، وهو المجيء، وحكمه النصب بشروط:

كونه مصدرًا

ظهور التعليل

اتّحاد الوقت بالعامل

اتّحاد الفاعل

كونه قلبياً (٢).

وقد ذكر أبو حيّان أربعة من هذه الشروط محلّلاً كلام سيبويه؛ فقال: "قال بعض النحويين: شرطوا في نصبه أربعة شروط:

أن يكون مصدرًا، وعلى غير لفظ الفعل الأوّل، وسبباً له أو مسبباً عنه، وفاعلهما واحد.

فالأوّل: قد نصّ عليه سيبويه بقوله: (ما ينتصب من المصادر)، وعلى الثاني بقوله: (وليس منه)، وعلى الثالث بقوله: (لأنّه لا عذر له)، والعذر يكون سبباً ومسبباً، وعلى الرابع بقوله: (لأنّه مرفوع له)" (٣).

(١) الكتاب ١/٣٦٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٢٣٤-٢٣٥، ومغيث الندا ٢/٦٧٣-٦٧٥.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ٧/٢٣٤، وينظر رأي سيبويه في الكتاب ١/٣٦٧.

وأشار النحاة إلى هذه الشروط؛ ومنهم ابن هشام<sup>(١)</sup>، وزاد عليها السيوطي شرطين<sup>(٢)</sup>، واتفق ابن مالك معهم في ثلاثة منها<sup>(٣)</sup>.

وقد وقف الخطيب الشربيني عند هذه الشروط في عدة مواضع<sup>(٤)</sup>؛ منها فقدان المفعول له شرط اتحاد الفاعل مع الفعل؛ وذلك عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [النحل: ٦٤]؛ فقال: "(وهدي ورحمة)؛ أي: وإكراماً بمحبة، معطوفان على محلّ لتبيين إلا أنّهما انتصبا على أنّهما مفعول لهما؛ لأنّهما فعلا الذي أنزل الكتاب، ودخلت اللام على لتبيين؛ لأنّته فعل المخاطب لا فعل المنزل، وإنّما ينتصب مفعولاً له ما كان فعل فاعل الفعل المعلّل"<sup>(٥)</sup>.

اختلف النحاة في شرط اتحاد المفعول له والفعل في الفاعل الذي ذكره الشربيني في الآية موضع الدراسة؛ والسبب في ذلك رأي بعضهم أنّ هذا الشرط وضعه المتأخرون من النحاة؛ وفيما يأتي تفصيل ذلك:

ذكر السيوطي أنّ سيبويه والمتقدمين لم يشترطوا هذا الشرط؛ فيجوز عندهم: (أكرمك أمس طعاماً غداً في معروفك) و(جئت حذر زيد)، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ [الرعد: ١٢]؛ إذ يرى أنّ فاعل الإرادة هو الله والخوف والطمع من الخلق<sup>(٦)</sup>.

ويوافق ابن مالك مذهب ابن خarوف الذي لم يعتدّ بهذا الشرط أيضاً؛ فيقول: "وأجاز ابن خروف حذف الجارّ مع عدم اتحاد الفاعل من كلّ وجه؛ نحو: جئتكَ حذر زيد الشرّ، وزعم أنّه لم ينصّ على منعه أحد من المتقدمين، قال: ومن حجة من أجازة شبّهه في عدم اتحاد الفاعل بقولهم: ضربته ضرب الأمير اللصّ، فكما نصب الفعل في هذا المصدر وفاعلها غيران؛ إذ لا محذور في ذلك من لبس ولا غيره"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٢٥-٢٢٦.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٣/ ١٣٠-١٣٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٩٦.

(٤) ينظر: السراج المنير ١/ ٩٨، ١٧٣، ٣٤٠، ٥٦٦ و ٢/ ٢٤٥، و ٣/ ١٨٦.

(٥) السراج المنير ٢/ ٢٧٠.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٣/ ١٣٢-١٣٣. وينظر رأي سيبويه في الكتاب ١/ ٣٦٧.

(٧) شرح التسهيل ٢/ ١٩٧.

ابن خروف: أبو الحسن علي بن محمد بن علي الحضرمي، المعروف بابن خروف النحوي الأندلسي الإشبيلي؛ كان فاضلاً في علم العربية، وله فيها مصنفات شهدت بفضل وسعة علمه، شرح كتاب سيبويه شرحاً جيداً، وشرح أيضاً كتاب " الجمل



ويتابع ابن مالك تأييده لمذهب ابن خروف الذي يحتج له بمذهب سيبويه؛ فيقول: "وظاهر كلام سيبويه يُشعر بالجواز؛ لأنه قال بعد أمثلة المفعول له: فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له، كأنه قيل له: لم فعلت كذا؟ فقال: لكذا، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله؛ كما عمل في (دأب بكار) ما قبله، حين طرح مثلاً يشير إلى قول الراجز: [الرجز]

إذا رأيتني سقطت أبصارها      دأب بكار شايحت بكارها

فشبه انتصاب المفعول له بانتصاب المصدر المشبه به، وفاعل المشبه به غير فاعل ناصبه، فذلك لا يمتنع أن يكون فاعل المفعول له غير فاعل ناصبه، وهذا بين والله أعلم<sup>(١)</sup>.  
وقد تبع المبرد مذهب سيبويه في هذه المسألة أيضاً<sup>(٢)</sup>.

وذكرت بداية أن أبا حيان ذكر شرط اتحاد المفعول له والفعل في الفاعل نقلاً عن سيبويه<sup>(٣)</sup>، وأجيب عن ذلك بأن اختلاف النحاة في مذهب سيبويه يعود إلى اختلافهم في تقدير كلامه، وأرى أن مذهب النحاة القائل بعدم ذكر سيبويه لهذا الشرط هو الأرجح؛ قياساً على ما أجازة سيبويه من انتصاب المصدر المشبه به وفاعله غير فاعل ناصبه.

---

= " لأبي القاسم الزجاجي وما أقصر فيه. ت (٦١٠) هـ. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد ابن خلكان، تح: إحسان عباس، (د. ط)، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨ هـ-١٩٧٨ م، ٣/٣٣٥.

(١) شرح التسهيل ١٩٧/٢-١٩٨، وينظر رأي سيبويه في الكتاب ٣٦٩/١. الشاهد بلا نسبة في الكتاب ٣٥٧/١، والمقتضب ٢٠٤/٣، والشاهد في قوله: (دأب البكار) فقد حذف العامل في المصدر التشبيهي؛ والتقدير: تدأب دأب؛ فالعامل فيه معنى قوله: إذا رأيتني سقطت أبصارها؛ لأنه دال على دؤبها في ذلك. والبكار جمع بكرة من الإبل، شايحت: حازرت، الدأب: العادة.

(٢) ينظر: المقتضب ٢٠٤/٣.

(٣) ينظر: التنزيل والتكميل ٢٣٤/٧، وتتنظر الشروط عند سيبويه في: الكتاب ٣٦٧/١.

وفي الآية موضع الدراسة نجد أنّ المفسرين قد صرّحوا بهذا الشرط؛ فعّلّوا دخول اللام على (لتبيّن) لاختلاف الفاعل في الفعل والمفعول له؛ ومنهم الزمخشري<sup>(١)</sup>، والرازي<sup>(٢)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، والبيضاوي<sup>(٥)</sup>.

ومما سبق نلاحظ عناية الخطيب الشربيني بشرط اتّحاد الفاعل في المفعول له، فهو قد سار على سنن المتأخرين من النحاة ومعربي القرآن؛ ولذلك علّل دخول اللام على (لتبيّن) في الآية الأولى، ولم تدخل على (هدى ورحمة) لاختلاف الشرط في الأول؛ فالمنزّل هو الله تعالى، والمخاطب هو الرسول صلّى الله عليه وسلّم.

### مجيء المفعول له معرفة:

ذكرتُ آنفاً الشروط التي وضعها النحاة للمفعول له، وأنّ السيوطي قد زاد شرطين آخرين؛ أحدهما: أن يكون المفعول له نكرةً، وأنّه إن وجدت فيه (أل) فزائدة؛ لأنّ المراد ذكر ذات السبب الحامل؛ فيكفي فيه النكرة؛ فالتعريف زيادة لا يحتاج إليها، وعزا هذا الشرط للجرمي والمبرد والرياشي، ولكنّه علّق عليه قائلاً: "ورده سيبويه والجمهور؛ فإنّ السبب الحامل قد يكون معلوماً عند المخاطب، فيحمله عليه، فيعرفه ذات السبب، وأنّها المعلومة له ولا تنافي بينهما"<sup>(٦)</sup>.

وقد وقف الخطيب الشربيني عند هذا الشرط في تفسيره؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩]؛ فقال: "(حذر الموت) نُصب على العلة؛ كقول الشاعر: [الطويل]

(١) ينظر: الكشف ٣/ ٤٤٦.

(٢) ينظر: مفاتيح الغيب ٦٤/٢٠.

(٣) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٤/ ١٢٩.

(٤) ينظر: الدرّ المصون ٧/ ٢٥٠.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ٢/ ٢٦٨.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٢/ ١٣٢.

الجرمي: أبو عمر صالح بن إسحاق، قرأ كتاب سيبويه على الأخفش، ولقي يونس بن حبيب، وقيل كان أغوص نظراً من المازني ت(٢٢٥) هـ. طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٢)، دار المعارف، مصر، القاهرة، ٧٤.

الرياشي: عباس بن الفرج، العلامة الحافظ، شيخ الأدب، أبو الفضل، الرياشي البصري النحوي، مولى محمد بن سليمان بن علي العباسي الأمير، وقيل: كان أبوه عبداً لرجل من جذام اسمه رياش ت(٢٥٧) هـ. سير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٧٢.

وَأَغْفِرُ (أي أستر) عَوَاءَ الْكَرِيمِ ادَّخَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا<sup>(١)</sup>

اختلف النحاة في جواز مجيء المفعول له معرفةً، وقد نقل أبو البركات الأنباري رأي الجرمي الذي منع مجيء المفعول له معرفةً؛ فقال بعد استشهاده بالشاهد الشعري الذي ذكره الخطيب الشربيني: "وذهب أبو عمر الجرمي إلى أنه لا يجوز أن يكون إلا نكرة، وتُقدَّر الإضافة في هذه المواضع في نيّة الانفصال، فلا يكتسي التعريف من المضاف إليه؛ كقولهم: مررت برجل ضاربٍ زيداً غداً،..."<sup>(٢)</sup>.

وردّ عليه أبو البركات الأنباري مرجحاً مذهب الجمهور في جواز مجيء المفعول له معرفةً؛ فقال: "والذي عليه الجمهور، والمذهب المشهور؛ هو الأول، والذي ادّعاه الجرمي من كون الإضافة في نيّة الانفصال يفتقر إلى دليل، ثمّ لو صحّ هذا في الإضافة، فكيف يصحّ له مع لام التعريف في قول الشاعر: [الرجز]

والهَوْلَ من تهوّل الهُبُورِ

وأشباهه؟! "<sup>(٣)</sup>.

وللنحاة ومفسري القرآن في الآية والشاهد الشعريّ مذهبان تبعاً لجواز مجيء المفعول له نكرةً أو منعه؛ وهما كالآتي:

المذهب الأول: نصب (حذر الموت) و(ادّخاره) على المفعول له، وهؤلاء لم يشترطوا مجيء المفعول له نكرةً، ويترأسهم سيبويه<sup>(٤)</sup>، والفرّاء<sup>(٥)</sup>، والزجاج<sup>(٦)</sup>، وابن السراج<sup>(٧)</sup>، وأبو البركات

(١) السراج المنير ١/ ٣٨. الشاهد الشعري ينسب إلى حاتم الطائي في ديوانه ٨١، والكتاب ١/ ٣٦٧، والأصول ١/ ٢٠٧، وبلا نسبة في الكامل ١/ ٣٨١.

(٢) أسرار العربية ١٨٨.

(٣) أسرار العربية ١٨٨. الشاهد الشعري ينسب إلى العجاج، ديوان العجاج: رواية عبد الملك بن قُريب الأَصمعي وشرحه، تح: عبد الحفيظ السطلي، (د. ط)، مكتبة أطلس، دمشق، (د. ت)، ١/ ٣٥٤، والهول: الفرع. والتهول: أن يعظم الشيء في نفسك حتى يهولك، والهبور، جمع هبر: هو ما اطمأن من الأرض وحوله مرتفع. الشاهد كاملاً:

يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهوّل الهبور

مخافة وقع مفعول لأجله؛ وهو نكرة، وزعل، والهول أيضاً؛ وهما معرفتين.

(٤) ينظر: الكتاب ١/ ٣٦٧ - ٣٦٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٥.

(٦) ينظر: معاني القرآن ١/ ٩٧.

(٧) ينظر: الأصول ١/ ٢٠٧.

الأنباري<sup>(١)</sup>، وابن يعيش<sup>(٢)</sup>، وابن عقيل<sup>(٣)</sup>، ورجّحه السمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، وهو مذهب الشربيني الذي وافقهم فيه.

وقد ضعّفه أبو حيّان؛ لأنّ (من الصواعق) مفعول لأجله فكيف تُعطف على حذر الموت؛ أي: منصوباً على مجرور<sup>(٥)</sup>.

وردّ عليه الآلوسيّ بقوله: "و(حذر الموت) نصب على العلة لـ (يجعلون)؛ وإن كان من الصواعق في المعنى مفعولاً له كان هناك نوعان: منصوب ومجرور، ولزوم العطف في مثله غير مسلمّ به خلافاً لمن زعمه، ولا مانع من أن يكون علة مع علته؛ كما أنّ من الصواعق علة له نفسه"<sup>(٦)</sup>.

المذهب الثاني: نصب (ادّخاره) على المفعول المطلق، وهو مذهب المبرّد<sup>(٧)</sup>، وتبعه أبو حيّان<sup>(٨)</sup> وهو وجه ثانٍ للسمين الحلبي<sup>(٩)</sup>، وقد ضعّفه الآلوسي<sup>(١٠)</sup> في الآية الكريمة.

ورفض الدالي<sup>(١١)</sup> محقق كتاب الكامل أن يكون رأي المبرّد النصب على المفعول المطلق؛ فذكر أنّ البغداديّ قد توهم من عبارة المبرّد جعلها من باب المفعول المطلق.

ومما سبق نرى أنّ جواز مجيء المفعول لأجله معرفة؛ وهو مذهب الجمهور الذي وافقهم فيه الخطيب الشربيني هو الراجح؛ لأنّ المتقدّمين من النحاة لم يشترطوا مجيئه نكرةً، والأدلة على ذلك مسموعةٌ عن العرب من الشواهد القرآنيّة والشعريّة، ونميل إلى ما ذكره الآلوسي<sup>(١٢)</sup> في الشاهد الشعريّ موضع الدراسة من أن مجيء المفعول لأجله معرفةً صحيحٌ إلّا أنّه قليلٌ.

(١) ينظر: أسرار العربيّة ١٨٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل ٥٤ / ٢.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٥٢٤ / ٢.

(٤) ينظر: الدرّ المصون ١٧٣ / ١.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٢٢٣ / ١.

(٦) روح المعاني ١٧٤ / ١.

(٧) ينظر: الكامل ٣٨١ / ١.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٢٢٣ / ١.

(٩) ينظر: الدرّ المصون ١٧٣ / ١.

(١٠) ينظر: روح المعاني ١٧٤ / ١.

(١١) ينظر: الكامل ٣٨١ / ١.

(١٢) ينظر: روح المعاني ١٧٤ / ١.

## المفعول فيه (الظرف)

يقول ابن السراج: المفعول فيه ينقسم على قسمين: زمان ومكان؛ أمّا الزمان فإنّ جميع الأفعال تتعدّى إلى كلّ ضرب منه معرفة كان أو نكرة، وذلك أنّ الأفعال صيغت من المصادر، بأقسام الأزمنة، وأمّا المكان فليس كالزمان التي يعمل فيها كلّ فعل فينصبها نصب الظروف، وإنّما يختصّ ما كان مبهماً منه؛ ومعنى المبهّم أنّه هو الذي ليست له حدود معلومة تحصره<sup>(١)</sup>.  
ويبين ابن هشام معنى الظرف في أوضحه؛ فيقول: "الظرف: ما ضُمّن معنى (في) باطرادٍ؛ من اسم وقتٍ، أو اسم مكانٍ، أو اسم عرضت دلّالته على أحدهما، أو جارٍ مجراه؛ فالمكان والزمان كـ (امكث هنا أزمناً)"<sup>(٢)</sup>.

### النصب على الظرفيّة:

وقف الخطيب الشربينيّ عند النصب على الظرفيّة على الاتّساع في مواضع من تفسيره<sup>(٣)</sup>؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ [التوبة: ٥]؛ فقال: "وانتصاب كلّ على الظرفيّة؛ كقوله: ﴿قَالَ فِيمَا أُغْوِيَنِّي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦]، وقيل: بنزع الخافض"<sup>(٤)</sup>.

للنحاة في نصب (كلّ مرصّدٍ) و(صراطك) ثلاثة مذاهب؛ وهي كالآتي:

المذهب الأوّل: أنّه نصبٌ على الاتّساع؛ وذلك لأنّ الطريق غير محدودٍ، يُنصب قياساً، وهذا ما فهمه الأعلام من كتاب سيبويه، وقد يجمع بينهما بأنّه بحسب وضعه عامٌّ، معناه كلّ أرضٍ تُطرق؛ أي: تمشي عليها، ثمّ خُصّ بما يسلك الناس<sup>(٥)</sup>، وتبعه أبو علي الفارسي<sup>(٦)</sup>، وتبعهم في ذلك ابن جنّي<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الأصول ١٩٠/١ وما بعدها.

(٢) أوضح المسالك ٢٣١/٢.

(٣) ينظر: السراج المنير ٢/٥٠٥-٥٠٦، و٣/٢٠٤.

(٤) السراج المنير ١/٦٧٥.

(٥) ينظر: تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط(٢)،

مؤسّسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥، ١٩٩٤م، ٧٣. وينظر مذهب سيبويه في: الكتاب ١/٣٤-٣٦.

(٦) ينظر: الإيضاح ١٦١، والتعليقة ٦١/١.

(٧) ينظر: الخصائص ٣/٣١٩.

المذهب الثاني: أنه نصبٌ على الظرفية؛ وهذا مذهب سيبويه كما فهمه أبو حيّان<sup>(١)</sup>، وهو اختيار الزجاج<sup>(٢)</sup>، وإليه ذهب الزمخشري<sup>(٣)</sup>، والرازي<sup>(٤)</sup>، والمنتجب الهمداني<sup>(٥)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup>، وابتدأ به الخطيب الشربيني توجيهه.

ونقل القرطبي معارضة أبي عليّ للزجاج، فقال: "وخطأ أبو عليّ الزجاج في جعله الطريق ظرفاً، وقال: الطريق مكان مخصوص كالبيت والمسجد، فلا يجوز حذف الجرّ منه فيما ورد فيه الحذف سماعاً؛ كما حكى سيبويه: دخلت الشام ودخلت البيت، وكما قيل: [الكامل]

فيه كما عسلَ (الطريق) النُّعْلُ"<sup>(٨)</sup>

وتبعه ابن هشام في ردّ وجه الظرفية؛ لأنّ المرصد اسم غير مبهم، فهو اسم لما هو مستطرق<sup>(٩)</sup>.

المذهب الثالث: هو حذف حرف الخفض من المعمول (كلّ مرصدٍ) و(صراطك)، و(الطريق) في الشاهد الشعري، ووصول العامل إليه بنفسه؛ فهذا مما يتعدّى تارة بنفسه وتارة بحرف الجرّ؛ وإلى هذا ذهب الأخفش<sup>(١٠)</sup>، وأبو البركات الأنباري<sup>(١١)</sup>، وابن هشام<sup>(١٢)</sup>، وهذا الوجه الثاني

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٢٥١/٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣٢٤ / ٢.

(٣) ينظر: الكشف ٤٢٩ / ٢، و٣ / ٣ / ١٤.

(٤) ينظر: مفاتيح الغيب ٤١ / ١٤.

(٥) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٣٧ / ٣.

(٦) ينظر: البحر المحيط ١٢ / ٥.

(٧) ينظر: الدرّ المصون ٢٦٧ / ٥، و١١ / ١٢ - ١١.

(٨) ينظر رأي أبي عليّ الفارسي في: التعليقة ٦٣ / ١، والجامع لأحكام القرآن ١٠ / ١١١ - ١١٢. الشاهد الشعري يُنسب

إلى ساعدة بن جؤيّة في ديوان الهذليين ١٩٠ / ١، وينسب إليه في: الكتاب ٣٦ / ١، وتحصيل عين الذهب ٧١، وشرح

مغني اللبيب ٩ / ١. العسلان: الاهتزاز والاضطراب، وصدر البيت: لدنّ بهزّ الكفّ يعسلُ متنه

(٩) ينظر: مغني اللبيب ٥٧٩ / ٢.

(١٠) ينظر: معاني القرآن ٣٢١ - ٣٢٢، ٣٥٣.

(١١) ينظر: أسرار العربية ١٧٩.

(١٢) ينظر: مغني اللبيب ٥٧٩ / ٢.

المرتضى عند الزجاج<sup>(١)</sup>، والمنتجب الهمذاني<sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٣)</sup>، ووافقهم فيه الخطيب الشربيني مضعفاً إياه بـ (قيل).

ونميل إلى ترجيح (النصب على الظرفية)؛ وهو مذهب من يوثق بعربيته الزجاج، ووافقه فيه الخطيب الشربيني؛ ونرى أنّ ما ضعه الشربيني من النصب على حذف حرف الخفض غير مرضي؛ لأنّ هذا من باب المجاز، ومقرون بالسماح؛ ولا خلاف عليه بين النحاة.

---

(١) ينظر: معاني القرآن ٢ / ٣٢٤.

(٢) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣ / ٢٣٧.

(٣) ينظر: الدرّ المصون ٥ / ٢٦٧.

## إذا الفجائية بين الظرفية والحرفية:

وقف الخطيب الشربيني عند (إذا) الفجائية في تفسيره؛ ومن ذلك عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾ [الروم: ٣٣]؛ يقول: "إذا الفجائية وقعت جواب الشرط؛ لأنها كالفاء في أنها للتعقيب، ولا تقع أول كلام، وقد تجامعها الفاء الزائدة"<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَاقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧]، فيقول: " (إذا هي)، وإذا للمفاجأة، وهي التي تقع في المجازاة، وسادة مسدّ الفاء؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء بالشرط، فيتأكد، ولو قيل: إذا هي شاخصة، أو فهي شاخصة؛ كان سديداً"<sup>(٢)</sup>.

والذي ذهب إليه الخطيب الشربيني من أنّ (إذا) الفجائية حرف، هو أحد ثلاثة مذاهب للنحاة والمفسرين؛ وهي كالاتي:

المذهب الأول: أنّ إذا الفجائية ظرف مكان، وهو مذهب المبرد<sup>(٣)</sup>، والسيرافي<sup>(٤)</sup>، والفارسي<sup>(٥)</sup>، وابن جني<sup>(٦)</sup>، والعكبري<sup>(٧)</sup>، وأبي حيّان<sup>(٨)</sup>، واستدلوا على مذهبهم هذا بوقوعها خبراً عن الجثة؛ في نحو: فإذا زيد<sup>(٩)</sup>.

(١) المصدر نفسه ٣ / ٢٢٥.

(٢) المصدر نفسه ٢ / ٥٨٦.

(٣) ينظر: المقتضب ٣ / ١٧٨، وينظر: في شرح التسهيل ٢ / ٢١٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٢١٣.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٣ / ١٨٢.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٣٧٥.

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩٢٨.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٧ / ٧٨ - ١٦٩.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٣٤٧ - ٣٧٥.



المذهب الثاني: أنَّها ظرف زمان، وذهب إليه الزجاج<sup>(١)</sup>، وأبو عليّ الشلوبين، وابن طاهر، وابن خروف<sup>(٢)</sup> وابن عطية<sup>(٣)</sup>، وقيل هذا ظاهر كلام سيبويه<sup>(٤)</sup>.

وردّوا قول السابقين: إنَّها خبر عن الجئة؛ بأنَّه على حذف مضاف؛ نحو: خرجت فإذا زيد؛ أي: فإذا حضور زيد<sup>(٥)</sup>.

المذهب الثالث: أنَّها حرفٌ، وهو مذهب الكوفيّين<sup>(٦)</sup>، والأخفش<sup>(٧)</sup>، واختاره ابن مالك<sup>(٨)</sup>، والرضي<sup>(٩)</sup>، والمالقي<sup>(١٠)</sup>، وهو ما وافقهم فيه الخطيب الشربينيّ.

وقد دلّل ابن مالك على حرفيّتها بثمانية أدلّة؛ وهي على النحو الآتي:

١- أنَّها كلمةٌ تدلّ على معنى في غيرها، غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

٢- أنَّها كلمةٌ لا تقع إلّا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلّا في الحروف ك (لكن وحتى الابتدائية).

(١) ذكر رأيه الرضيّ ١/ ٢٧٣-٢٧٤.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن خروف ٢/ ٨٧٠، وينظر رأي الشلوبين وابن طاهر في: شرح التسهيل: ٢/ ٢١٤، وهمع الهوامع ٣/ ١٨٢.

أبو عليّ الشلوبين: الأستاذ العلامة إمام النحو أبو عليّ عمر بن محمد بن عمر الأزديّ الإشبيليّ الأندلسيّ النحويّ الملقب بالشلوبين، والشلوبين في لغة الأندلسيين: هو الأبيض الأشقر، مولده في إشبيلية. ت (٦٤٥) هـ. سير أعلام النبلاء ٢٣/ ٢٠٧.

ابن طاهر: هو أبو بكر بن محمد بن أحمد بن طاهر، يُعرّف بالخدب، ولُقّب كذلك لطوله، والخدب هو الرجل الطويل. ولّد في إشبيلية، وتلقّى تعليمه في الأندلس، حيث حفظ كتاب سيبويه بعد أن أقرأه إيّاه ابن الرّمّك. ت (٥٨٠) هـ. معجم المؤلفين ٣/ ٧٠.

(٣) المحرّر الوجيز ١٤٧٥.

(٤) ينظر: الكتاب ٤/ ٢٣٢، ونسبه إليه ابن مالك في: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(٥) ينظر: الجنى الداني ٣٧٥.

(٦) ينظر: الجنى الداني ٣٧٥، وهمع الهوامع ٣/ ١٨٢، وذكر الرضيّ أنّ الكوفيّين قالوا بطرفيّتها ٣/ ١٩٤.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٤٧٥. وينظر رأيّه في: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، والجنى الداني ٢/ ٣٧٤.

(٨) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.

(٩) شرح الرضيّ ١/ ١٩٤.

(١٠) ينظر: رصف المباني ١٥٠.

٣- أنّها كلمة لا يليها إلا جملة ابتدائية مع انتفاء علامات الأفعال، ولا يكون ذلك إلا في الحروف.

٤- أنّها لو كانت ظرفاً لم يختلف مَنْ حكم بظرفيّتها في كونها مكانية أو زمانية؛ إذ ليس في الظروف ما هو كذلك.

٥- أنّها لو كانت ظرفاً لم تربط بين جملة الشرط والجزاء؛ في نحو: ﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦]، إذ لا تكون كذلك إلا حرفاً.

٦- أنّها لو كانت ظرفاً، لا فترنت بالفاء إذا صُدّر بها جواب الشرط، فإنّ ذلك لازم لكل ظرف صُدّر به الجواب؛ نحو: إن تقم فحينئذ أقوم، فإنّ لم تقم فعند مقامك أقوم.

٧- أنّها لو كانت ظرفاً لأغنت عن خبر ما بعدها، لكثّر نصب ما بعدها على الحال؛ كما كان مع الظروف المجمع على ظرفيّتها.

٨- أنّها لو كانت ظرفاً لم تقع بعدها إنّ المكسورة غير مقترنة بالفاء، كما لا تقع بعد سائر الظروف؛ نحو: عندي أنّك فاضل<sup>(١)</sup>.

وأجاز ابن هشام الوجوه الثلاثة، ولم يرجح بينها<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق نرى أنّ ترجيح مذهب الخطيب الشربيني الذي وافق فيه الكوفيّين؛ وهو القول بحرفيّة إذا الفجائية هو الأرجح؛ وذلك لأنّ القول بأنّ (إذا الفجائية) حرف، أولى من القول بظرفيّتها؛ من وجهين:

الأوّل: أنّها تخلف الفاء كما ذكر الشربيني للتأكيد.

والثاني: أنّ الشربينيّ كغيره من النحاة نصّ على أنّ الجملة بعدها اسميّة، وذلك لا يكون للأسماء، ولانتفاء علامات الفعل عنها تعيّن كونها حرفيّة.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٢١٤-٢١٥.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/ ٩٢-٩٣.

## المفعول معه

ذكر سيبويه المفعول معه مقروناً بالمفعول به؛ فقال: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب الاسم؛ لأنّه مفعول معه ومفعول به؛ كما انتصب (نفسه) في قولك: امرأً ونفسه، وذلك قولك: ما صنعت وأباك، ولو تُركت الناقَةُ وفصيلُها لَرَضِعَها، إنّما أردت: ما صنعتَ مع أبيك، ولو تُركت الناقَةُ مع فصيلِها.

فالفصيل مفعول معه، والأب كذلك، والواو لم تغيّر المعنى، ولكنها تُعْمَلُ في الاسم ما قبلها" (١).

وشرح ابن السراج المفعول معه بقوله: "اعلم أنّ الفعل إنّما يعمل في هذا الباب في المفعول بتوسّط الواو، والواو هي التي دلّت على معنى (مع) لأنّها لا تكون في العطف بمعنى (مع) وهي ها هنا لا تكون إذا عمل الفعل فيما بعدها إلا بمعنى (مع)، ألزمت ذلك، ولو كانت عاملة كان حقّها أن تخفض، فلمّا لم تكن من الحروف التي تعمل في الأسماء ولا في الأفعال، وكانت تدخل على الأسماء والأفعال وصل الفعل إلى ما بعدها فعمل فيه" (٢).

وعرّف الشيخ خالد الأزهرى المفعول معه بقوله: "هو اسم فضلة تالٍ لواو بمعنى مع، تالية بجملة ذات فعل أو ذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه بالرفع، فذات الفعل؛ ك (سرت والنيل)، وذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه؛ نحو: (أنا سائرٌ والنيل)" (٣).

للاسم بعد الواو خمس حالات ذكرها ابن هشام؛ وهي:

١- وجوب العطف؛ كما في: كلّ رجلٍ وضعته.

٢- رجحان العطف؛ ك (جاء زيدٌ وعمرو)؛ لأنّه الأصل، وقد أمكن بلا ضعف.

٣- وجوب المفعول معه؛ وذلك نحو: ما لكَ وزيداً؛ لامتناع العطف من جهة الصناعة؛ ونحو: مات زيد طلوعَ الشمس، حين امتنع العطف من جهة المعنى.

٤- رجحان المفعول معه؛ نحو قوله: [الوافر]

(١) الكتاب ٢٩٧/١.

(٢) الأصول ٢٠٩/١.

(٣) شرح التصريح ٥٢٨/٢.

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ ...

٥- امتناع العطف والمفعول معه<sup>(١)</sup>.

وقد وقف الخطيب الشربيني عند المفعول معه في عدة مواضع<sup>(٢)</sup>؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]؛ إذ يقول: "(والطير) عطف على الجبال أو مفعول معه"<sup>(٣)</sup>.

ومن ذلك إعرابه قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنفال: ٦٤]؛ يقول: (وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ) إمّا في محل نصبٍ على المفعول معه؛

كقول الشاعر: [الطويل]

.... فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَيَّئٌ

يروى الضحّاك بالنصب على أنّه مفعول معه، والمعنى: كفاك وكفى أتباعك المؤمنين الله ناصراً، أو رُفِعَ عطفاً على اسم الله تعالى؛ أي: كفاك الله وكفى المؤمنين"<sup>(٤)</sup>.

وبالرجوع إلى آراء النحاة والمفسرين في الآية الأولى، نجد أنّ جمهور النحاة يقولون بنصب (الطير) على وجهين:

الأوّل: وهو أنّ (الطير) عطف على (الجبال)، وقد اختاره الشوكاني<sup>(٥)</sup> دون الثاني.

والثاني: وهو أنّ (الطير) منصوبٌ على المفعول معه.

(١) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣-٢٤٥. والشاهد الشعري لم ينسب إلى قائله في: أوضح المسالك ٢/ ٢٤٣، والمقاصد

النحويّة ٣/ ١٠٨٢. وعجز البيت: مَكَانَ الْكَلْبَيْنَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ.

(٢) ينظر: السراج المنير ١/ ٢٣٥، و٤/ ٢٦٢، و٤/ ٤٧٩.

(٣) المصدر نفسه ٢/ ٥٧١.

(٤) السراج المنير ١/ ٦٦٤. والشاهد الشعري مجهول القائل في خزانة الأدب ٧/ ٥٨٤، ومعاني القرآن للقرّاء ١/ ٤١٧.

وصدر البيت: إذا كانت الهيجاء وأنشَقَّتِ الْعَصَا.

(٥) ينظر: فتح القدير ٣/ ٥٧٢.

وقد ذكر الوجهين النحاس<sup>(١)</sup>، ومكي القيسي<sup>(٢)</sup>، والزمخشري<sup>(٣)</sup>، والعكبري<sup>(٤)</sup>، والبيضاوي<sup>(٥)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٦)</sup>، وهو ما وافقهم فيه الخطيب الشربيني.

وذكر الزجاج وجهاً ثالثاً للنصب إلى جانب النصب على المفعول معه؛ وهو النصب بفعل محذوف؛ تقديره: وسخرنا الطير<sup>(٧)</sup>.

والملاحظ أنّ الجمهور قد رجّحوا وجه العطف فذكروه أولاً قبل المفعول معه؛ لأنّه الأصل، وقد أمكن بلا ضعفٍ، وقد صرح بذلك الخطيب الشربيني في فتح الخالق<sup>(٨)</sup>.

أمّا الآية الثانية موضع الاحتجاج؛ فللنحاة والمفسرين في نصب، ورفع (ومن اتّبعتك) وجوه؛ وهي كالآتي:

الوجه الأوّل: النصب على المفعول معه، وهذا مذهب جمهور النحاة؛ والتقدير: يكفيك الله ويكفي من اتّبعتك من المؤمنين؛ وهو وجه عند الفراء<sup>(٩)</sup>، والنحاس<sup>(١٠)</sup>، والزجاج<sup>(١١)</sup>، والزمخشري<sup>(١٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(١٣)</sup>، والبيضاوي<sup>(١٤)</sup>، ووافقهم فيه الخطيب الشربيني، واستشهد عليه بقول الشاعر المذكور آنفاً، وهذا الشاهد مشهور عند النحاة، إذ يروى فيه (الضحاك) بالحركات الثلاث.

---

(١) ينظر: إعراب القرآن ٦٠٨.

(٢) ينظر: مُشكّل إعراب القرآن ٢ / ٤٨٠.

(٣) ينظر: الكشف ٤ / ١٥٨.

(٤) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٩٢٣.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ٢ / ٤٢٨.

(٦) ينظر: البحر المحيط ٦ / ٣٠٧.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٣ / ٤٠٠.

(٨) ينظر: فتح الخالق المالك ٢ / ٨٤٨ - ٨٤٩.

(٩) ينظر: معاني القرآن ١ / ٤١٧.

(١٠) ينظر: إعراب القرآن ٣٥٤.

(١١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٢٣.

(١٢) ينظر: الكشف ٢ / ٥٩٦.

(١٣) ينظر: شرح المفصل ٢ / ٤٨.

(١٤) ينظر: أنوار التنزيل ٢ / ٢٩.

وردّ أبو حيّان هذا الوجه في الشاهد الشعري؛ فقال: "وليس هذا من باب المفعول معه كما زعم الزمخشري؛ لأنّ المفعول معه لا يعمل فيه إلا الفعل أو ما جرى مجراه، فليس حسبك مما جرى مجرى الفعل"<sup>(١)</sup>.

الوجه الثاني: أن تكون الواو عاطفةً وما بعدها في محلّ رفع عطفاً على اسم الله تعالى؛ والتقدير: كفاك الله، وكفاك أتباعك من المؤمنين؛ وقد رجّحه الفراء<sup>(٢)</sup>، وأجازه الزمخشري<sup>(٣)</sup>، والبيضاوي<sup>(٤)</sup>، وضعّفه ابن السراج<sup>(٥)</sup> مع الوجه الأوّل.

وضعّف مكّي القيسيّ وجه العطف؛ "لقبح عطفه على اسم الله، لما جاء من الكراهة في قول المرء: ما شاء الله وشئت، ولو كان بالفاء أو ثمّ لحسن العطف على اسم الله جلّ ذكره"<sup>(٦)</sup>.

الوجه الثالث: أن تكون (مَنْ) مجرورة المحلّ عطفاً على الكاف في حسبك؛ وهو رأي الكوفيّين<sup>(٧)</sup>، والنحاس<sup>(٨)</sup>، ومكّي القيسيّ<sup>(٩)</sup>، وابن عطية<sup>(١٠)</sup>، ومنعه الأخفش<sup>(١١)</sup>، والزمخشري<sup>(١٢)</sup>، وأبو حيّان<sup>(١٣)</sup>، وضعّفه البيضاوي<sup>(١٤)</sup>، بينما لم يأت الخطيب الشربينيّ على ذكره.

وقد علّل الزمخشريّ منع الجرّ بقوله: "ولا تجرّ؛ لأنّ عطف الظاهر المجرور على المكنيّ ممتنع"<sup>(١٥)</sup>.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٣٩/٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١/٤١٧.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٥٩٦.

(٤) ينظر: أنوار التنزيل ٢/٢٩.

(٥) ينظر: الأصول ٢/٣٧.

(٦) مُشكِـل إعراب القرآن ١/٣١٩.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٢/٤٩، والدرّ المصون ٥/٦٣٢.

(٨) ينظر: إعراب القرآن ٣٥٤.

(٩) ينظر: مُشكِـل إعراب القرآن ١/٣١٩.

(١٠) ينظر: المحرّر الوجيز ٨١٤.

(١١) ينظر: شرح مغني اللبيب ٧/١٩١.

(١٢) ينظر: الكشف ٢/٥٩٦.

(١٣) ينظر: البحر المحيط ٤/٥١١.

(١٤) ينظر: أنوار التنزيل ٢/٢٩.

(١٥) الكشف ٢/٥٩٦.

ونرجّح الوجه الأوّل الذي أورده الخطيب الشربينيّ في الآيتين موضع الدراسة؛ وهو النصب على المفعول معه؛ لأنّه لم يعترض عليه النحاة من جهة الصناعة ولا المعنى، بينما اعترضوا على الوجه الثاني من جهة المعنى، وعلى الوجه الثالث من جهة الصناعة النحويّة.

المطلب الثاني: ما أُجري مجرى المفاعيل من المنصوبات

الاستثناء

الحال

التمييز

النداء

الاختصاص



## الاستثناء

"جرت عادة النحاة سيبويه فمن بعده أن يبوّوا هذا الباب (باب الاستثناء)؛ وكأنّ المصنّف إنّما عدل إلى باب المستثنى لأنّه أجراه على ما قبله من باب المفعول معه؛ فكما بوّب لمّا بعد (واو مع) بالمفعول معه، كذلك بوّب لما بعد (إلا) وما أشبهها بالمستثنى" (١).

ذكر سيبويه وجهين في الاسم بعد إلا:

الأوّل: ألا تُغيّر الاسم عن الحال التي كان عليها قبل أن تلحق، كما أنّ (لا) حين قلت: لا مرحباً ولا سلاماً، لم تغيّر الاسم عن حاله قبل أن تلحق، فكذلك إلا، ولكنّها تجيء لمعنى كما تجيء (لا) لمعنى.

الثاني: أن يكون الاسم بعدها خارجاً مما دخل فيه ما قبله، عاملاً فيه ما قبله من الكلام؛ كما تعمل عشرون فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهماً (٢).

وقال ابن مالك في المستثنى: "وهو المخرج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلا أو ما بمعناها بشرط الفائدة؛ فإن كان بعض المستثنى منه حقيقةً فمتّصل، وإلا فمفصل مقدّر الوقوع بعد لكنّ عند البصريين، وبعد سوى عند الكوفيّين" (٣).

## أنواع الاستثناء:

- ١- متّصل؛ بعد التمام والإيجاب؛ يكون واجب النصب على الاستثناء.
- ٢- وبعد النفي وما يشبهه ك (نهي أو استفهام)، يكون إمّا بدلاً أو نصباً.
- ٣- منقطع؛ وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه؛ فالحجاز توجب النصب، بينما تميمٌ فالرفع على البدلية.
- ٤- المُفرّغ؛ وهو الفعل قبل إلا؛ لأنّه لم يشتغل بمستثنى منه، فعمل في المستثنى، ولا يقع في كلام موجب، ويعرب حسب العوامل قبل إلا (٤).

(١) التذييل والتكميل ١٥١/٨. ينظر مذهب سيبويه في: الكتاب ٣٠٩/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣١٠/٢.

(٣) شرح التسهيل ٢/٢٤٦.

(٤) ينظر: فتح الخالق المالك ٨٥٨-٨٦٩/٢.

وقد لجأ المفسرون إلى التأويل في تحديد نوع الاستثناء؛ ليمثّل التركيب القرآني تمثيلاً صحيحاً وفقاً لقواعد النحاة التي وضعوها، وكذلك كان موقف الخطيب الشربيني عند توجيه الاستثناء في تفسيره<sup>(١)</sup>، ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ [يونس: ٩٨]؛ فقال: "(إلا قوم يونس) استثناء منقطع؛ بمعنى: لكن قوم يونس لما آمنوا؛ أي: لما أخلصوا الإيمان أول ما رأوا آية العذاب، ولم يؤخروه إلى حلوله كشفنا عنهم عذاب الخزي في الحياة الدنيا، ويجوز أن يكون متصلاً، والجملة في معنى النفي لتضمن حرف التحضيض معناه؛ كأنه قيل: ما آمن أهل قرية من القرى الهالكة فنفعهم إيمانهم إلا قوم يونس" (٢).

اختلف النحاة في إعراب الاسم بعد إلا في الاستثناء المنقطع، فقد رجّح جمهور النحاة النصب؛ مع جواز الرفع على البدلية؛ يقول سيبويه في ذلك: "هذا بابٌ يُختار فيه النصب؛ لأنّ الآخر ليس من نوع الأول؛ وهو لغة أهل الحجاز؛ وذلك قولك: ما فيها أحدٌ إلا حماراً، جاؤوا به على معنى، ولكن حماراً، وكرهوا أن يُبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكنّ، ويحمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم، وأمّا بنو تميم؛ فيقولون: لا أحدٌ فيها إلا حماراً، وأرادوا ليس فيها إلا حماراً، ولكنّه ذكر أحداً توكيداً؛ لأنّ يعلم ليس فيها آدمي، ثمّ أبدل فكأنّه قال: ليس فيها إلا حماراً، وإن شئت جعلته إنسانها" (٣).

ثمّ استشهد ببيت النابغة دليلاً على لغة تميم؛ فقال: "وعلى هذا أنشدت بنو تميم قول النابغة الذبياني: [البسيط]

يا دارَ مَيَّةَ بِالْعِلْيَاءِ فَالْسَدِّ	أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ
وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أُسَائِلُهَا	عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَايًّا مَا أُبَيِّنُهَا	وَالنُّوْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَدِّ

وأهل الحجاز ينصبون؛ ومثل ذلك قوله: [الرجز]

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ	إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْعِيسُ
----------------------------------	------------------------------------

(١) ينظر: السراج المنير ١/ ٨٣، ١٨٨، ٤٠٧.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ٤٣.

(٣) الكتاب ٢/ ٣١٩ - ٣٢٠. يعني سيبويه بـ(عمل العشرين في الدرهم) ما جاء في قولهم: فيها عشرون درهماً.

جعلها أنيسها، وإن شئت كان على الوجه الذي فسّرتَه في الحمار أول مرة، وهو في كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل<sup>(١)</sup>.

وظاهر كلام سيبويه أنّ أهل الحجاز يوجبون النصب، أمّا بنو تميم فقد أجازوا الإتيان (البدل)، ورجّحوا النصب؛ لأنّ الاستثناء منقطع، فإذا ما تعدّر الإبدال وجب النصب عند الجميع.

وقد ذهب الزجاج، إلى جواز الإبدال؛ وإن لم يكن الثاني من جنس الأول<sup>(٢)</sup>.

وقراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمٌ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ غَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾ على البدل نقلها الفراء<sup>(٣)</sup>، والزمخشري<sup>(٤)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٥)</sup>، بينما الزجاج نصّ على أنّه لم يقرأ أحدٌ بالرفع<sup>(٦)</sup>.

أمّا الاختلاف في النصب على الاستثناء؛ فجاءت آراء النحاة كالآتي:

أجاز النحاة أن يكون الاستثناء متّصلاً؛ والتقدير: ما آمن أهل قرية من القرى الهالكة فنفعهم إيمانهم إلا قوم يونس، ومنهم الزجاج<sup>(٧)</sup>، والزمخشري<sup>(٨)</sup>، وتبعهما الخطيب الشربيني.

---

(١) المصدر نفسه ٢ / ٣٢٠ - ٣٢٢. والشاهد الشعري الأول ينسب إلى النابغة، ديوان النابغة، شرح وتعليق: حنا نصر الحنّي، ط (١)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، ٤٧، وخزانة الأدب ١١ / ٣٢. الأواري: محبس الدابة. والنّويزي: حفيرة حول الخباء والبيت يجعل ترابها حاجزا حولهما لئلا يصل إليهما ماء المطر. والمظلومة: الأرض التي حفر فيها في غير موضع.

والشاهد الشعري الثاني ينسب إلى جرّان العود، ديوان جرّان العود النُميري، رواية أبي سعيد السكري، ط (١)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م، ٥٢، وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤ / ١٢١.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٣ / ٣٤ - ٣٥.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١ / ٤٧٩. ينظر قراءة الرفع (قوم) في: معجم القراءات القرآنية ٣ / ٩٣.

(٤) ينظر: الكشاف ٣ / ١٧٥.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٥ / ١٩٢.

(٦) ينظر: معاني القرآن ٣ / ٣٤ - ٣٥.

(٧) ينظر: معاني القرآن ٣ / ٣٤ - ٣٥.

(٨) ينظر: الكشاف ٣ / ١٧٥.

أما ابن عطية<sup>(١)</sup>، فذكر أن الاستثناء بحسب اللفظ منقطع، ويكون متصلاً بحسب المعنى، وتبعه في هذا الرأي العكبري<sup>(٢)</sup>؛ فهما قد أجازا الاستثناء المقطع لأن المستثنى منه القرية وليست من جنس القوم.

وقد أنكر الفخر الرازي<sup>(٣)</sup> على ابن عطية أن يكون رجحان الاستثناء المنقطع لدلالة اللفظ دون المعنى؛ لأن استثناء قوم يؤنس لم يكن من القرى، فلا تصح نسبة الإيمان إلى القرى، ولا بد أن يكون التأويل ما آمن أهل قرية إلا قوم يؤنس، وبناءً على ذلك يكون الاستثناء منقطعاً بحسب اللفظ والمعنى.

وذهب الفريق الآخر من النحاة إلى ترجيح الاستثناء المنقطع؛ وهم الطبري<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، والرازي<sup>(٦)</sup>، وأبو حيان<sup>(٧)</sup> وهو ما رجّحه الخطيب الشربيني إذ ذكره أولاً؛ والتقدير عندهم أن قوم يؤنس أمة غير الأمم الذين استثنوا منهم؛ من غير جنسهم وشكلهم، وإن كانوا من بني آدم<sup>(٨)</sup>.

وقد ردّ وجه الاستثناء المنقطع الطاهر بن عاشور؛ فقال: "وجمهور المفسرين جعلوا جملة (فلولا كانت قرية آمنت) في قوة المنفية، وجعلوا الاستثناء منقطعاً منصوباً، ولا داعي إلى ذلك"<sup>(٩)</sup>.

ويعود ردّ ابن عاشور لهذا الوجه استناداً لما جاء في الروايات الواردة في قوم يونس؛ فهم قد بادروا إلى التوبة بعد أن فارقهم يونس، توقّعاً لنزول العذاب؛ وذلك دليل على أن معاملة الله إياهم ليست مخالفة لما عامل به غيرهم من أهل القرى، وأن ليست لقوم يونس خصوصية، وبذلك لا يكون استثناءهم استثناء منقطعاً<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: المحرر الوجيز ٩٢٧/٢.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٦٨٦/٢.

(٣) ينظر: مفاتيح الغيب ١٧١/١٧ - ١٧٢.

(٤) ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري، تح: أحمد شاكر، (د. ط)، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٥) ينظر: الكشاف ١٧٥/٣.

(٦) ينظر: مفاتيح الغيب ١٧١/١٧ - ١٧٢.

(٧) ينظر: البحر المحيط ١٩٢/٥.

(٨) ينظر: جامع البيان ٢٤٣ - ٢٤٤.

(٩) التحرير والتنوير ٢٨٩/١١.

(١٠) ينظر: التحرير والتنوير ٢٨٩/١١.

ومما سبق نرى أنّ الخطيب الشربينيّ كغيره من النحاة استند إلى سياق النصّ في ترجيح الاستثناء المُنقَطِع على المتّصل؛ لأنّ المعنى لا يمكن أن يستقيم إلّا بأحد الوجهين، وهذا المعنى قد ظهر جليّاً عند تأويل النصّ (ما آمن أهل قرية إلّا قوم يُونس)، بما يقتضي خلاف ما يدلّ عليه الظاهر كما بيّن الرازي، وبهذا يكون الاستثناء المُنقَطِع هو الأرجح.

## الحال

"الحال هو كل اسم نكرة جاء بعد اسم معرفة قد تمّ الكلام دونه"<sup>(١)</sup>.

جعل أبو علي الفارسي الحال في باب ما انتصب على التشبيه بالمفعول؛ فقال: "الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها، كما أنّ الظرف كذلك؛ وذلك قولك: جاءني زيدٌ ركباً، وخرج عمرو مسرعاً؛ فمعنى هذا: خرج زيدٌ في حال الإسراع ووقت الإسراع، فأشبهت الظرف"<sup>(٢)</sup>.

### تقدير (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالاً:

وقف الخطيب الشربيني عند تقدير (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالاً؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]؛ فقال: "(حصرت)؛ أي: ضاقت، حالاً بإضمام قد"<sup>(٣)</sup>.

ووقع الفعل الماضي حالاً مع تقدير (قد) مختلّف فيه، وقد أورد أبو البركات الأنباري الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه القضية؛ فقد أجاز فريقاً، ومنعه آخر، وتفصيل المذاهب كالآتي:

أولاً: ذهب الكوفيون إلى جواز مجيء الفعل الماضي حالاً من دون تقدير قد<sup>(٤)</sup>، وتبعهم الأخفش<sup>(٥)</sup> من البصريين؛ فأعرب قوله (حصرت) في موضع نصب حال من دون تقدير قد، وتابعهم ابن مالك<sup>(٦)</sup>، وصحّحه أبو حيّان<sup>(٧)</sup>، ورجّحه السمين الحلبي<sup>(٨)</sup>، وهو كثير عند ابن هشام<sup>(٩)</sup>، وعزّز هذا إلى الجمهور<sup>(١٠)</sup>.

(١) الجمل للزجاجي ٤٧.

(٢) الإيضاح العضدي ١٩٩.

(٣) السراج المنير ١/ ٣٧٢.

(٤) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٦٣، ونسبه إليه أبو البركات الأنباري في: الإنصاف ١/ ٢٥٢.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٧١-٣٧٣.

(٧) ينظر: ارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٠.

(٨) ينظر: الدرّ المصون ٤/ ٦٦.

(٩) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١٨٨.

(١٠) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تح: محمد كامل بركات، ط (١)، دار الفكر، دمشق،

١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ٢/ ٤٧، وارتشاف الضرب ٣/ ١٦١٠.

واستدل أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس:

أما السماع؛ فاستدلوا بقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨]؛  
فقوله: (وكنتم) الواو حالية، والجملة في محل نصب حال، وهي مصدرية بفعلٍ ماضٍ مثبتٍ متصرفٍ  
لم يُسبق بـ (قد)، وبقوله عز وجل: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، و(حصرت)  
جملة ماضوية، وقعت حالاً ولم تُسبق بـ (قد)؛ وتقديره: حصرة صدورهم، والدليل على صحة هذا  
التقدير قراءة من قرأ: (أو جاءوكم حصرة صدورهم).

واستدلوا من الشعر بقول أبي صخر الهذلي: [الطويل]

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هِزَّةً      كما انتفض العصفور بلله القطرُ

فجملة (بلله) في محل نصب حال، وهي مبدوءة بفعلٍ ماضٍ لم يتقدمه (قد) <sup>(١)</sup>.

وأما القياس؛ فمن وجهين:

١- أن كل ما جاز أن يقع صفةً لنكرة؛ نحو: (جاء رجلٌ ضاحكٌ)، جاز أن يقع حالاً من  
المعرفة؛ نحو: (جاء زيدٌ ضاحكاً)؛ ولأن الفعل الماضي يجوز أن يكون صفةً للنكرة؛ نحو: مررت  
برجلٍ كتب، فينبغي أن يقع حالاً من المعرفة؛ نحو: مررت بزيدٍ كتب.

٢- أن الماضي والمضارع يقع كل منهما موقع الآخر؛ فمن وقوع الماضي موقع المضارع  
قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَنُزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾  
[النمل: ٨٧]، فقال: (فنزح) بصيغة الماضي، وهو لم يقع إلا أنه أقام الماضي مقام المضارع.

ثانياً: ذهب البصريون <sup>(٢)</sup>؛ ومنهم المبرد <sup>(٣)</sup> والزجاج <sup>(٤)</sup>، وابن السراج <sup>(٥)</sup> إلى أنه لا يجوز أن  
يقع الماضي حالاً إلا أن يكون معه (قد) ظاهرة أو مقدرة <sup>(٦)</sup>؛ وذلك لأن الفعل الماضي لا يدل على  
الحال، لذلك لا يجوز أن يقوم مقامه.

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢ وما بعدها. ينظر قراءة (حصرة) في: معجم القراءات ١٥١، والشاهد الشعري ينسب إليه في  
الإنصاف ١/ ٢٥٣، وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٥، وشرح الشواهد الشعرية ١/ ٤٠٩.

(٢) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/ ١٢٣.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٨٩.

(٥) ينظر: الأصول في النحو ١/ ٢١٦.

(٦) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٥٢ وما بعدها.

وتابعهم النحّاس<sup>(١)</sup>، والعكبري<sup>(٢)</sup>، وابن يعيش<sup>(٣)</sup>، وهو ما اختاره الخطيب الشربيني.

وهذا مذهب الفراء من الكوفيين؛ ويبدو أنّ رأيه هذا يعود إلى ما فسّره من كلام الكسائي الذي احتجّ بما سمعه عن العرب في الآية موضع الاحتجاج (أو جاؤوكم حصرت صدورهم)؛ يقول الكسائي: "سمع الكسائي بعضهم يقول: أصبحت نظرت إلى ذات الدنانير"<sup>(٤)</sup>.

والملاحظ أنّ الكسائي لم يقدرّ قد، وإنّما اكتفى بهذا القول تفسيراً للنص، فجاء الفراء ليثبت ما نقله الكسائي حجة على تقدير قد<sup>(٥)</sup>.

وقد ردّ أبو البركات الأنباري أدلة الكوفيين السماعيّة والقياسيّة، والذي يعنينا هو حجّته على الآية موضع الدراسة؛ فقد قال فيها:

وأما قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاؤُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ فلا حجة فيها؛ وذلك من عدة أوجه:

١- أنّ المقصود بقوله تعالى: (حصرت صدورهم) الدعاء؛ فهي عندئذٍ اعتراضية وليست حالية؛ والتقدير: ضيق الله صدورهم، فاللفظ لفظ الماضي والمعنى دعاء، والمعنى من الله إيجاب عليهم<sup>(٦)</sup>.

٢- أن تكون وصفاً لنكرة محذوفة؛ والتقدير: أو جاؤوكم رجالاً أو قوماً حصرت صدورهم؛ ف (قوماً) هو الحال، و (حصرت) نعت لها<sup>(٧)</sup>.

٣- أن يكون خبراً بعد خبر؛ كأنّه قال: أو جاؤوكم، ثم أخبر؛ فقال: حصرت صدورهم.

٤- أن تكون صفة لقوم المجرور في أول الآية؛ وهو قوله تعالى: إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: إعراب القرآن ١٩٩.

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٧٩.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢/ ٦٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١١٨.

(٥) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٨٢.

(٦) ينظر: المقتضب ١/ ١٢٤.

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/ ٦٤١، والتبيان ١/ ٣٧٩.

(٨) ينظر: الإنصاف ١/ ٢٥٤-٢٥٥.



والحقّ أنّ ما رجّحه كثير من المفسّرين وتبعهم فيه الشرييني؛ من التزام قد قبل الماضي الواقع حالاً إمّا ظاهرة أو مقدّرة مذهب قويّ؛ لأهمّيّته في المعنى؛ وهو إظهار حال الكافرين، فضيقُ صدورهم في حال القتال فيه تطمين للمؤمنين ليكونوا هم الأقدر على القتال، وهذا لا يتأتّى مع الأصل عندهم؛ وهو أنّ الماضي لا يقع حالاً، لذا تُقدّر قد لتقرّب الماضي من الحال، وتحقّق غاية التركيب في بيان المعنى<sup>(١)</sup>.

إلا أنّنا نرجّح أن تكون (حصرت) حالاً من غير تقدير (قد) خلافاً للشرييني ومن تابعهم من البصريين؛ وذلك لأنّ البصريين اعتمدوا على القياس، بينما احتجّ الكوفيون بالسماع، والسماع أقوى من القياس، وشواهد السماع التي احتجوا بها كثيرة لا تحتاج إلى تقدير ولا تأويل، فقد أحصى عبد الفتّاح الحمّوز<sup>(٢)</sup> مواضع استعمالها في القرآن الكريم، فكان عددها يفوق المواضع التي وردت فيها (قد) ظاهرة مع الماضي.

### تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ أصليّ:

"إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف لم يجز عند أكثر النحويين تقديم الحال عليه؛ نحو: مررت بهند ضاحكة، فيخطئون من يقول: مررت ضاحكةً بهند، ودليلهم في منع ذلك أنّ تعلّق العامل بالحال ثانٍ لتعلّقه بصاحبه، فحقّه إذا تعدّى لصاحبه بواسطة أن يتعدّى إليه بتلك الوسطة، ولكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأنّ فعلاً واحداً لا يتعدّى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الوسطة التزام التأخير، وبعضهم يعلّل منع التقدّم بالحمل على حال المجرور بالإضافة، وبعضهم يعلّل بأنّ حال المجرور بحرف شبيه بحال عمل فيه حرف جرٍّ مضمّن معنى الاستقرار"<sup>(٣)</sup>.

ثمّ فنّد أبو حيّان علل المانعين لتقدّم الحال نقلاً عن ابن مالك؛ فقال: وقد اعترض المصنّف هذه العلل؛ فقال في الأولى: لا نسلم ذلك الحقّ حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضاً، بل حقّ الحال لشبه الظرف أن يستغني عن واسطة، على أنّ الحال أشدّ استغناء عن الوسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يُعدّى بحرف جرٍّ، كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتمني.

(١) ينظر: الترجيح النحوي عند المفسّرين ٢٢٠.

(٢) ينظر: التأويل النحوي في القرآن الكريم: عبد الفتّاح أحمد الحمّوز، ط (١)، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٤٠٤ هـ، ٩٤٨/٢ - ٩٥١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٣٦/٢.

وقال في الثانية: المجرور بحرف كالأصل للمجرور بالإضافة، فلا يصحّ أن تُحمل حال المجرور بحرف عليه؛ لئلا يكون الأصل تابعا والفرع متبوعاً ..... .

وقال في الثالثة: بين البابين بون بعيد، فإنّ جالسة من (مررت بهند جالسة) منصوب بمررت، وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق، وحرف الجرّ الذي عدّاه لا عمل له إلا الجرّ، ولا جيء به إلا لتعديّة مررت، فالمجرور به بمنزلة منصوب، فيتقدّم حاله كما يتقدّم حال المنصوب...<sup>(١)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف جرّ في مواضع منها قول الله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]؛ فقال: "(على قميصه) محلّه النصب على الظرفيّة؛ كأنّه قيل: وجاءوا فوق قميصه بدم؛ كما تقول: جاء على جماله بأحماله.

ولا يصحّ أن يكون حالاً متقدّمة؛ لأنّ حال المجرور لا يتقدّم عليه"<sup>(٢)</sup>.

وعند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]؛ يقول: "أي إرسالاً عاماً شاملاً لكلّ ما شمله إيجادنا، فكأنّه حالّ من الناس؛ قدّم للاهتمام، وقول البيضاوي: ولا يجوز جعلها حالاً من الناس - أي: لأنّ تقديم حال المجرور عليه كتقديم المجرور على الجارّ - ردّه أبو حيّان بقوله: هذا ما ذهب إليه الجمهور، وذهب أبو عليّ وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون إلى جوازه؛ وهو الصحيح انتهى.

وهذا هو الذي ينبغي اعتماده، ويؤيّد قوله صلى الله عليه وسلّم: " كان النبيّ يبعث إلى قومه خاصّة، وبعثت إلى الناس عامّة".

ومن أمثلة أبي عليّ: زيدٌ خيرٌ ما يكون خيرٌ منك؛ والتقدير: زيدٌ خيرٌ منك خيرٌ ما يكون"<sup>(٣)</sup>.

ويتابع الخطيب الشربيني بذكر الحجج التي تؤيّد جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي؛ فيقول: " وأنشد: [الطويل]

(١) ينظر: التذييل والتكميل ٦٩/٩-٧٠.

(٢) السراج المنير ١٠٨/٢.

(٣) السراج المنير ٣٦٨/٣، ينظر رأي أبي عليّ الفارسي في: المسائل الحليّات ١٧٩-١٨٣، والمسائل المنثورة: أبو عليّ الفارسي، تح: شريف عبد الكريم النجار، ط(١)، دار عمار، عمان، ٢٠٠٣م، ٣٥، ورأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ١٠٧/٣، ورأي أبي حيّان في: البحر المحيط ٢٦٩/٧، ينظر الحديث الشريف في: صحيح البخاري ٩٥/١.

فَمَطْلَبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ

إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا

أي: فمطلبها عليه كهلاً، وأنشد أيضاً: [الطويل]

بذُكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

تَسْلَيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ

أي: عنكم طراً، وقيل: إنه حالٌ من كاف أرسلناك؛ والمعنى: إلا جامعاً للناس في الإبلاغ والكافة بمعنى الجامع، والهاء فيه للمبالغة كهي في علامة، وراوية؛ قاله الزجاج.

وقيل: إن كافةً صفةً لمصدرٍ محذوف؛ تقديره: إلا إرساله كافةً؛ قال الزمخشري:

إِلَّا إِرسَالَةً عَامَّةً لَهُمْ مُحِيطَةٌ بِهِمْ؛ لِأَنَّهَا إِذَا شَمِلَتْهُمْ، فَقَدْ كَفَتْهُمْ أَنْ يَخْرُجَ مِنْهَا أَحَدٌ مِنْهُمْ.

قال أبو حيَّان: أمّا كافةً بمعنى عامّة، فالمنقول عن النحويين أنّها لا تكون إلاّ حالاً، ولم يتصرّف فيها بغير ذلك، فجعلها صفة لمصدر محذوف خروج عمّا نقلوا، ولا يُحفظ أيضاً استعمالها صفة لموصوف محذوف<sup>(١)</sup>.

تنوّعت مذاهب النحاة والمفسّرين في مسألة تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي<sup>(٢)</sup>، فمنهم من أجازها، ومنهم من منعها؛ والتفصيل كالآتي:

أولاً: جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ، عزا الرضي هذا الرأي إلى الكوفيّين<sup>(٣)</sup>، وهو مذهب الفراء<sup>(٤)</sup>، وأبي عليّ الفارسي<sup>(٥)</sup>، ونسب الأخير هذا المذهب إلى المازني (٢٤٧) هـ<sup>(٦)</sup>.

(١) السراج المنير ٣/ ٣٦٨-٣٦٩، ينسب الشاهد الشعري الأول إلى المخبل السعدي في: المخبل السعدي حياته وما تبقى من شعره: حاتم الضامن، ١٣٤، وذكر المؤلّف أنه ينسب له ولغيره، وينسب إلى رجل من بني فُريع في ديوان الحماسة ٢١١، والشاهد الثاني لم ينسب إلى قائله في: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٨، والمساعد ٢/ ٢١، والمقاصد النحوية ١٠٢٧/٢. تسليت: تصبرت وتكلّفت السلوان. طراً: أي جميعاً. بينكم: فراقكم وبعدكم.

ينظر مذهب الزمخشري في: الكشف ٥/ ١٢٣، ومذهب أبي حيّان في: التذييل والتكميل ٩/ ٧٢.

(٢) ذكر الأشموني أنّ محلّ الخلاف إذا كان الحرف غير زائد، فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٢٦٥.

(٣) ينظر: شرح الرضي ٢/ ٢٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٥٨.

(٥) ينظر: المسائل الحليّات ١٧٩-١٨٣، والمسائل المنثورة ٣٥.

(٦) ينظر: المسائل الحليّات ١٨٣.

وهو اختيار ابن مالك<sup>(١)</sup>، وابن عطية<sup>(٢)</sup>، وأبي حيّان<sup>(٣)</sup>.

وحجة أبي علي الفارسي قولهم: (زيد خيرٌ منك خيرٌ ما تكون)، فجعل (خيرٌ ما تكون) حالاً من الكاف المجرورة، وقدمها<sup>(٤)</sup>.

والتقدير: مررت برجلٍ خيرٍ منك إذا كان خيرٌ ما يكون، إذا كنت خيرٌ ما تكون.

ثانياً: منع تقديم الحال على صاحبها المجرور، وعزا الرضيّ هذا المذهب لأكثر البصريين<sup>(٥)</sup>، وإليه ذهب سيبويه؛ قائلاً: "ومن ثمّ صار مررت قائماً برجلٍ لا يجوز؛ لأنّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعلٍ، والعامل الباء"<sup>(٦)</sup>.

وتابعه المبرد<sup>(٧)</sup>، وابن السراج<sup>(٨)</sup>، والزمخشري<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(١٠)</sup>.

أمّا الخطيب الشربينيّ ففي تفسيره للآيتين موضع الدراسة نراه ينصّ صراحةً في الآية الأولى على أنّ قول الله تعالى: (على قميصه) لا يصحّ أن يكون حالاً متقدّمةً؛ لأنّ حال المجرور لا يتقدّم عليه.

وفي الآية الثانية يؤيّد الرأي القائل بأنّ قوله تعالى (كافة) حال من الناس؛ ويدافع عن هذا الرأي دفاعاً شديداً مستأنساً برأي أبي حيّان؛ معقّباً على كلامه؛ فيقول: وهذا هو الرأي الذي ينبغي اعتماده.

وفي كتابه (فتح الخالق) يقف مع المجيزين لتقدّم الحال متأثراً بمصنّف الكتاب (ابن مالك)، فيستشهد بالشواهد الشعرية التي ذكرها في الآية الثانية، وينقل ردّ ابن مالك على المانعين لمذهبه.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٣٧.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز ١٥٣٩.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٢٦٩.

(٤) ينظر: التذليل والتكميل ٧٤/ ٩.

(٥) ينظر: شرح الرضيّ ٢/ ٣٠.

(٦) الكتاب ٢/ ١٢٤.

(٧) ينظر: المقتضب ٤/ ١٧١.

(٨) ينظر: الأصول ١/ ٢١٤ - ٢١٥.

(٩) ينظر: الكشاف ٥/ ١٢٣.

(١٠) ينظر: أوضح المسالك ٢/ ٣٢٤.

يقول الخطيب الشربيني في شرحه على الألفية: قال المصنّف: وهذا الذي منعه لا أمنعه... فقد ورد في الفصح؛ كقوله تعالى: " (وما أرسلناك إلا كافة للناس)، فكافة حال من المجرور باللام، وقول الشاعر:

تسلّيتُ طراً عنكم بعد بينكم      بذكراكم حتى كأنكم عندي

وقال الآخر:

فمطلبها كهلاً عليه شديد      ...

وأول ذلك المانعون؛ قال ابن هشام: والحق أنّ هذا البيت ونحوه ضرورة، أو (طراً) حال من (عندكم) محذوفة مدلولاً عليها لـ (عنكم) المذكورة، وإنّ (كافة) في الآية حال من الكاف في (أرسلناك)، وإنّ التاء للمبالغة لا للتأنيث، قاله الزجاج؛ أي: فمطلبه إيّاها كهلاً عليه شديد.

وردّه ابن مالك بأنّ إلحاق التاء للمبالغة مقصورٌ على السماع، ولا يتأتّى غالباً إلا في أبنية المبالغة؛ (كعلامة)، وكافة بخلاف ذلك، فإنّ حُمِلَ على (راوية)؛ فهو حملٌ على شاذٍّ<sup>(١)</sup>.

ويمكننا أن نعزو هذا التباين في رأي الخطيب الشربيني إلى تأثره بمن سبقه من النحاة أمثال؛ ابن جنّي<sup>(٢)</sup>، والعكبري<sup>(٣)</sup>، وأبي حيّان<sup>(٤)</sup>.

فالأخيران يمتنعان تقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ في الآية، ويجيزانه في مواضع أخرى<sup>(٥)</sup>.

ومما تقدّم نرجّح رأي الخطيب الشربيني في إجازته تقدّم الحال على عاملها المجرور بحرف الجرّ الأصلي في الآية الثانية موضع الدراسة، وفي كتابه (فتح الخالق)، وهو مذهب ابن مالك وأصحابه؛ ونستأنس بقول عبد الله فوزان إذ يقول: "فلا داعي للتعسف في تأويل ما ورد أو الحكم

(١) ينظر: فتح الخالق ٢/ ٧٠٧-٧٠٩، سبق تخريج الشاهدان الشعريّان. ولم أجد ما نقله عن الزجاج في الآية محلّ

الدراسة في معاني القرآن ٤/ ٢٥٤

(٢) ينظر رأيه في: اللع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: سميح أبو مغلي، (د. ط)، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م، ٥٣، فقد منع تقدّم الحال على عاملها، بينما يذكر ابن هشام أنّه أجاز ذلك مطلقاً في أوضح المسالك ٢/ ٣٢١.

(٣) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ١٠٦٩.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٢٦٩.

(٥) ينظر رأيهما في: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣٥٩، ٤٠٥، ٤٧٢، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٩.

عليه بأنّه ضرورة لمسايرة قول الجمهور؛ فقد ورد شواهد متعدّدة تؤيّد ذلك، فإنّ الذين أجازوا التقديم معهم النصّ من القرآن الكريم والسماع عن العرب، وليس مع المانعين سوى التعليل<sup>(١)</sup>.

---

(١) دليل السالك إلى ألفيّة ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان، (د. ط)، دار المسلم، (د. ت)، ٤٦٧/١.

## التمييز

### تنكير التمييز وتعريفه:

يقول ابن عقيل في التمييز: "هو كل اسم نكرة، متضمن معنى (من)؛ لبيان ما قبله من إجمال؛ نحو: (طاب زيدٌ نفساً، وعندي شبرٌ أرضاً)"<sup>(١)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند تعريف التمييز؛ ومن ذلك إعرابه قول الله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]؛ إذ يقول: "انتصاب (معيشتها) إمّا بحذف الجار واتصال الفعل؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]، أو بتقدير حذف ظرف الزمان؛ وأصله (بطرت أيامٌ معيشتها)، وإمّا بتضمين بطرت معنى كفرت أو خسرت، أو على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، وهو قريبٌ من ﴿سَفَهَ نَفْسَهُ﴾ [البقرة: ١٣٠]"<sup>(٢)</sup>.

اختلف النحاة في مجيء التمييز معرفةً؛ فهم بين مؤيدٍ ومعارضٍ؛ ومذاهبيهم كالآتي:

أولاً: جواز مجيء التمييز معرفةً؛ وهذا مذهب الكوفيّين<sup>(٣)</sup>، وعلى رأسهم الفراء<sup>(٤)</sup>، وابن الطراوة<sup>(٥)</sup>.

ففي الآية الأولى موضع الدراسة يوجّه الفراء انتصاب (معيشتها) على أنّه تمييز، فيقول: "ونصبك المعيشة من جهة قوله: (إلا من سفه نفسه) إنّما المعنى -والله أعلم- أبطرتها معيشتها؛ كما تقول: أبطرك مالك وبطرته، وأسفحك رأيك فسفهته، فذكرت المعيشة؛ لأنّ الفعل كان لها في الأصل فحوّل إلى ما أضيفت إليه.

(١) شرح ابن عقيل ١ / ٦٠١.

(٢) السراج المنير ٣ / ١٦٠.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢ / ٣٨٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢ / ٣٠٨.

(٥) ينظر رأي ابن الطراوة في: التذييل والتكميل ٢٠٦/٩-٢٠٧، وهمع الهوامع ٤ / ٧٢، وشرح التصريح ١ / ٦١٦. ابن الطراوة: أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله السبائي المالقي المعروف بابن الطراوة ت(٥٢٨هـ)، هو أديب نحوي أندلسي وتلميذ الأعلام الشننمري، وهو من كتّاب الرسائل، له شعر، وله آراء في النحو تفرد بها. بغية الوعاة ١ / ٦٠٢.

وكانّ نصبه قوله: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾ [النساء: ٤]؛ ألا ترى أنّ الطيّب كان للنفس، فلمّا حوّلت إلى صاحب النفس خرجت النفس منصوبةً لتفسّر معنى الطيب، وكذلك ضقنا به ذرعاً؛ إنّما المعنى: ضاق به ذرعنا<sup>(١)</sup>.

ثانياً: منع مجيء التمييز معرفة، وهذا مذهب البصريين<sup>(٢)</sup>، ويترأسهم سيبويه<sup>(٣)</sup>، وإليه ذهب المبرد<sup>(٤)</sup>، والزجاج<sup>(٥)</sup> وابن السراج<sup>(٦)</sup> وغيرهم<sup>(٧)</sup>.

وقد أول المانعون لمجيء (معيشتها) منصوباً على التمييز؛ كالآتي:

١- أنّها منصوبةٌ على الظرف على تقدير: (أيّام معيشتها)؛ وإليه ذهب الزجاج<sup>(٨)</sup>.

٢- أنّها مفعولٌ به على تضمين (بطرت) معنى فعل متعدّد؛ أي: خسرت معيشتها، على مذهب أكثر البصريين<sup>(٩)</sup>، وذكر ابن مالك أنّ النصب على المفعول به شاذ في الأفعال مطرّد في الصفات<sup>(١٠)</sup>.

٣- أنّها منصوبةٌ على التمييز على تقدير الانفصال والتنكير<sup>(١١)</sup>.

٤- أنّها على إسقاط (في)؛ أي: (معيشتها) على مذهب الأخفش<sup>(١٢)</sup>، وهذا ما تبعهم فيه الخطيب الشربيني في توجيه نصب (معيشتها)، إلّا أنّه أجاز مجيء التمييز معرفةً على مذهب الكوفيّين، حيث ذكره إلى جانب الوجوه الأخرى.

(١) معاني القرآن ٢/ ٣٠٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٥، وهمع الهوامع ٤/ ٧٢، وفتح الخالق ٢/ ٩٣٩.

(٣) ينظر: الكتاب ٢/ ١١٣-١١٤، في باب ما لا يكون الاسم فيه إلّا نكرة، فقد تحدّث عن الحال، ثمّ قال في نهاية الباب: "فأجراه كما أجروه وضع كل شيء موضعه".

(٤) ينظر: المقضب ٣/ ٣٢، ٥٦.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٤/ ١٥٠.

(٦) ينظر: الأصول ١/ ٢٢٣.

(٧) ينظر: المقرب ١/ ١٦٣، والبحر المحيط ١/ ٥٦٥، ٧/ ١٢١، والنرّ المصون ٨/ ٦٨٧.

(٨) ينظر: معاني القرآن ٤/ ١٥٠.

(٩) ينظر: البحر المحيط ٧/ ١٢١.

(١٠) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٧.

(١١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٨.

(١٢) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٥٧-١٥٨.



وإن كان أخره إلى ما قبل الرأي الأخير، إلا أنه ارتضاه، فلم ينكره، ولم يخرج من باب الانفصال والتتكير كما فعل ابن مالك، وهذا الذي ذهب إليه الخطيب الشربيني يؤيده رأيه في كتابه (فتح الخالق)؛ إذ يقول: "وقد يأتي بلفظ المعرفة؛ نحو: [الطويل]

..... وطبَّت النفس يا قيسُ عن عمرو

وهذا عند البصريين محمولٌ على زيادة (أل)، وخالف في ذلك الكوفيون؛ فأجازوا تعريف التمييز<sup>(١)</sup>.

أما في كتابه مغيث النداء، فإنه يمنع مجيء التمييز معرفة؛ فيقول معقباً على كلام ابن هشام: "وقوله نكرة، فصل ثانٍ يخرجها؛ نحو: (زيدٌ حسن وجهه) بالنصب، فإن فيه ما في (حسن وجهاً) إلا التتكير، فلا يكون تمييزاً لعدم تميزه.

وأما قول الشاعر:

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا صدَّتْ وطبَّت النفس يا قيسُ عن عمرو

فمحمولٌ على زيادة أل، ودخل في ذلك الحال؛ نحو: جاء زيدٌ راكباً، والنعت؛ نحو: رأيت رجلاً طويلاً<sup>(٢)</sup>.

ويُفهم من كلامه أنه يرجح مذهب المانعين لمجيء التمييز معرفة، فقد ذكر مذهب البصريين، ولم يتبعه بمذهب الكوفيين.

ومما سبق فإن مذهب الخطيب الشربيني هو جواز مجيء التمييز معرفة؛ فقد منع مجيئها معرفةً في كتابه (مغيث النداء)، ثم نراه في التفسير في الآية موضع الدراسة يجيز إعراب (معيشتها) تمييزاً من غير تأويلها على الانفصال والتتكير؛ كما ذهب إليه ابن مالك<sup>(٣)</sup>، ويؤيد مذهبه في كتابه فتح الخالق -الذي ألفه بعد التفسير- فيحيز مجيء التمييز معرفةً مطلقاً<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح الخالق المالك ٢/ ٩٣٩. الشاهد الشعري ينسب إلى رشيد اليشكري في شرح التصريح ١/ ٦١٦، وبلا نسبة في

شرح التسهيل ٢/ ٣٨٦. وصدر البيت: رأيتك لما أن عرفت وجوهنا.

(٢) مغيث النداء ٢/ ٧١٤-٧١٥. ينظر رأي ابن هشام في: شرح قطر الندى ٢٣٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٨.

(٤) ينظر: فتح الخالق المالك ٢/ ٩٣٩.

ونرى أنّ مذهب الخطيب الشربيني الذي وافق فيه الكوفيّين في جواز مجيء التمييز معرفة هو الراجح؛ لكثرة المسموع الذي ذكره ابن مالك<sup>(١)</sup>، أمّا ردّ تلك الشواهد وتأويلهم لها، فهو ضعيفٌ كما يرى أبو حيّان في ردّه على تأويلات البصريّين في توجيه إعراب التمييز المعرفة<sup>(٢)</sup>.

## النداء

### حذف المنادى وإبقاء أداة النداء:

المنادى منصوبٌ لفظاً أو تقديرًا بأنادي لازم الإضمار، استغناء بظهور معناه، مع قصد الإنشاء وكثرة الاستعمال...، وقد يحذف المنادى قبل الأمر والدعاء فتلزم (يا)<sup>(٣)</sup>.

يقف الخطيب الشربيني عند حذف المنادى في تفسيره؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾ [النمل: ٢٥]؛ فقال: "(ألا يسجدوا)؛ أي: أن يسجدوا له، فزيدت لا، وأدغم فيها نون أن، كما في قوله تعالى: ﴿لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد: ٢٩]، والجملة في موضع مفعول يهتدون بإسقاط إلى، هذا إذا قرئ بالتشديد؛ وهي قراءة غير الكسائي، وأمّا الكسائي فقرأ بتخفيف (ألا)؛ فألا فيها تنبيه واستفتاح، وما بعدها حرف نداء، ومناداه محذوف؛ كما حذفه من قال: [الطويل]

أَلَا يَا إِسْلَمِي يَا دَارَ مَيِّ عَلَى الْبَلَى      وَلَا زَالٌ مُنْهَلًا بِجَرَعَائِكَ الْقَطْرُ"<sup>(٤)</sup>.

وهذا الذي ذكره الشربيني من أوجه قراءة (ألا يسجدوا) يفضي إلى اختلاف في التأويل:

فالوجه الأوّل: التشديد؛ وتقدير الكلام: فصدّهم عن السبيل لئلاّ يسجدوا، فحذف الجار مع (أن).

ويجوز أن تكون (لا) مزيدة؛ والتقدير: فهم لا يهتدون إلّا أن يسجدوا.

والوجه الثاني: التخفيف؛ والتقدير: ألا يا هؤلاء اسجدوا، ألا فيها تنبيه واستفتاح، وما بعدها حرف

نداء مناداه محذوف<sup>(٥)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٥-٣٨٨.

(٢) ينظر: البحر المحيط ١/ ٥٦٥.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٨٥.

(٤) السراج المنير ٣/ ٩٩-١٠٠. ينظر القراءة بالتشديد والتخفيف في: السبعة في القراءات ٤٨٠. الشاهد الشعري ينسب إلى ذي الرمة، ديوان ذي الرمة، قدّم له وشرحه: أحمد حسن بج، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م، ١٠٢، والإنصاف ١/ ١٠٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٣٨٩.

(٥) ينظر: مفاتيح الغيب ٢٤/ ١٩١-١٩٢.

اختلف النحاة في جواز حذف المنادى؛ فكان لهم مذهبان:

المذهب الأول: يجوز حذف المنادى؛ وهذا مذهب سيبويه<sup>(١)</sup>، والفرّاء<sup>(٢)</sup>، والمبرد<sup>(٣)</sup>، والزجاج<sup>(٤)</sup>، ومكي القيسي<sup>(٥)</sup>، والزمخشري<sup>(٦)</sup>، وأبي البركات الأنباري<sup>(٧)</sup>، وذكر ابن مالك أنّ الحذف لقريظة مثل الدعاء أو الأمر<sup>(٨)</sup>، وتبعه المرادي<sup>(٩)</sup>، وابن هشام<sup>(١٠)</sup>، وهو ما وافقهم فيه الخطيب الشربيني محتجاً بالشاهد الشعري المذكور آنفاً.

ومن الشواهد التي احتجّ بها أصحاب هذا المذهب؛ قول الشاعر: [البسيط]

يا لعنة الله والأقوام كلّهم والصالحين على سمعان من جار<sup>(١١)</sup>

وأضاف الفرّاء؛ ليؤيّد مذهبه ما سُمع عن العرب؛ فقال: "ومنه قول العرب: ألا يا ارحمونا؛ أي: يا هؤلاء ارحمونا"<sup>(١٢)</sup>.

وقد ضعّف المالقي حذف المنادى من وجهين؛ الأول: أنّ يا نابت مناب الفعل المحذوف، فلو حُذف المنادى لزم حذف الجملة بأسرها؛ وذلك إخلال، والثاني: أنّ المنادى معتمد المقصد، فإذا حُذف تناقض المراد؛ فلزم أن تكون (يا) لمجرد التنبيه من غير نداء<sup>(١٣)</sup>.

واعترض أبو حيّان على أصحاب هذا المذهب أيضاً؛ فقال بعد أن نقل ما سمعه الفرّاء عن العرب: "والذي أذهب إليه: أنّ مثل هذا التركيب الوارد عن العرب ليست (يا) فيه للنداء، وحذف المنادى؛ لأنّ المنادى عندي لا يجوز حذفه؛ لأنّه قد حُذف الفعل العامل في النداء، وانحذف

(١) ينظر: الكتاب ٢/٢١٩.

(٢) ينظر: معاني القرآن ٢/٢٩٠.

(٣) ينظر الكامل ٣/١١٩٩.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/١١٥.

(٥) ينظر: مُشكّل إعراب القرآن ٢/٥٣٣.

(٦) ينظر: الكشاف ٤/٤٥٠.

(٧) ينظر: الإنصاف ١/٩٩.

(٨) ينظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٨-٣٨٩.

(٩) ينظر: الجنى الداني ٣٥٨.

(١٠) ينظر: مغني اللبيب ١/٤١٤.

(١١) الشاهد من الشواهد الخمسين التي لم يعرف قائلها، ينظر: الكتاب ٢/٢١٩، والكامل ٣/١١٩٩.

(١٢) معاني القرآن ٢/٢٩٠.

(١٣) ينظر: رصف المباني ٥١٤-٥١٥.

فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى كان في ذلك حذف جملة النداء، وحذف متعلّقه؛ وهو المنادى، فكان ذلك إخلالاً كبيراً<sup>(١)</sup>.

وردّ أبو حيّان شواهد المجيزين لحذف المنادى، فرأى أنّ الذي استدّلوا به لا حجة في شيء منه على حذف المنادى؛ وثبوت المنادى في هذه الشواهد قبل الأمر والدعاء لا يدلّ على جواز الحذف، ولا يُنكر أنّ المنادى يأتي قبل الأمر والدعاء، ويبيّن أنّ (يا) فيها للتنبيه، وتوكيد لقوله (ألا)<sup>(٢)</sup>.

المذهب الثاني: لا يجوز حذف المنادى، و(يا) الداخلة على فعل الأمر للتنبيه، وليست للنداء، وهذا مذهب الكسائي<sup>(٣)</sup>، والأخفش<sup>(٤)</sup>، والفارسي<sup>(٥)</sup> وابن جنّي<sup>(٦)</sup>، وأبي حيّان<sup>(٧)</sup>.

وذكر السمين الحلبيّ حجة هؤلاء النحاة بأنّ (يا) إذا دخلت عليها (ألا) خلّصت (ألا) للاستفتاح، وخصّ التنبيه (يا)، وقد يكونان للتنبيه، وجمع بين التنبيهين تأكيداً؛ لأنّ الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الأمر<sup>(٨)</sup>.

ومما سبق نرجّح تمحّض (يا) في الآية الكريمة لمعنى التنبيه؛ خلافاً للخطيب الشربيني، ومن سبقه؛ لأنّ حذف المنادى يعني حذف جملة النداء كما ذكر أبو حيّان، وفي ذلك إخلال كبير، والقول بأنّ المنادى محذوف يُفضي إلى القول بالحذف والتأويل، وعدم التقدير أولى من التقدير.

(١) البحر المحيط ٦٦ / ٧.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٨ / ١٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن ٢٠٧، ونسبه النحاس إليه في: إعراب القرآن ٦٩٧.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٤٦٥ / ٢.

(٥) ينظر: المسائل العضديّات ٢٢١.

(٦) ينظر: الخصائص ١٩٦ / ٢.

(٧) ينظر: التذييل والتكميل ٢٣٥ / ١٣، والبحر المحيط ٦٦ / ٧.

(٨) ينظر: الدرّ المصون ٥٩٨ - ٥٩٩ / ٨.

## الاختصاص

ذكر سيبويه نصب الاسم على الاختصاص بفعل محذوف وجوباً؛ تقديره: أعني أو أخصّ أو أذكر، وقد بَوَّبَ هذا الأسلوب بـ (ما ينصب في التعظيم والمدح)، و (هذا باب من الاختصاص يجرى على ما جرى عليه النداء) <sup>(١)</sup>.

وعرّفه أبو حيّان بقوله: "المنسوب على الاختصاص: هو الاسم الظاهر بعد ضمير متكلم أو مخاطب مسند إليه حكم على معنى التخصيص والتأكيد، ولمّا دخله معنى الاختصاص؛ والنداء فيه اختصاص تشابهاً، فعُومِلَ في بعض الصور معاملته بجامع ما اشتركا فيه من الاختصاص" <sup>(٢)</sup>.

يقول الخطيب الشربيني: "إنّما ذكر هذا- يعني الاختصاص- بعد أبواب النداء لشبهه به في اللفظ، وهو في الأصل مصدرٌ اختصّته بكذا؛ أي: خصّصته به، وفي الاصطلاح: تخصيص حكم علّق بضمير ما تأخّر عنه من اسم ظاهر معرب" <sup>(٣)</sup>.

وقف الخطيب عند أسلوب المدح والذم (الاختصاص) في مواضع متعدّدة في تفسيره <sup>(٤)</sup>؛ ومن ذلك عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١٦٢]؛ فقال: "والمقيمين الصلاة) نصب على المدح؛ لأنّ الصلاة لما كانت أعظم دعائم الدين، ولذلك كانت ناهيةً عن الفحشاء والمنكر، نُصِبَت على المدح من بين هذه المرفوعات إظهاراً لفضلها" <sup>(٥)</sup>.

اضطربت آراء النحاة في نصب (المقيمين)، فذكروا فيها ستة أوجه؛ وهي كالاتي:

أظهرها: أنّه منصوب على القطع، يعني المفيد للمدح؛ كما في قطع النعوت.

الثاني: أن يكون معطوفاً على الضمير في (منهم)؛ أي: لكن الراسخون في العلم منهم ومن المقيمين الصلاة.

(١) ينظر: الكتاب ٦٢/٢-٦٦، ٢٣٣، ومعاني القرآن للزجاج ١٣١/٢.

(٢) ينظر: التذيل والتكميل ٧٩/١٤.

(٣) فتح الخالق المالك ١٤٩٢/٣.

(٤) ينظر: السراج المنير ١/٤٧٧، ٢/٧٩، ٢٦١، ٣/٤٧٥-٤٧٦، ٤/٧٥.

(٥) المصدر نفسه ١/٤٠٠.

الثالث: أن يكون معطوفاً على الكاف في (إليك)؛ أي: يؤمنون بما أنزل إليك وإلى المقيمين الصلاة، وهم الأنبياء.

الرابع: أن يكون معطوفاً على (ما) في: (بما أنزل)؛ أي: يؤمنون بما أنزل إلى محمد صلى الله عليه وسلم وبالمقيمين.

الخامس: أن يكون معطوفاً على الكاف في (قبلك)؛ أي: ومن قبل المقيمين، ويعني بهم الأنبياء أيضاً.

السادس: أن يكون معطوفاً على نفس الظرف، ويكون على حذف مضاف؛ أي: ومن قبل المقيمين، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه<sup>(١)</sup>.

ونفصل في مذهب النحاة في النصب على الاختصاص (المدح)؛ فهو الوجه الذي رجّحه أكثر النحاة، وهو موضع الاحتجاج:

المذهب الأول: جواز النصب على المدح؛ ويتزعم هذا المذهب سيبويه؛ فقد ذكر الآية موضع الدراسة، واحتج لها بقول الله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧]، وتابع في تأييد مذهبه؛ فاستشهد بقول الخرنق<sup>(٢)</sup>: [الكامل]

لا يَبْعَدَنَّ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرُزِ

النازلون بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاذَ الْأَرْرِ

وقول الآخر<sup>(٣)</sup>: [البسيط]

(١) ينظر: الدر المصون ١٥٣/٤ - ١٥٧.

(٢) ينسب إلى الخرنق في الكتاب ٦٤/٢، والأصول ٤٠/٢، والإنصاف ٤٦٨/٢.

الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك، من بني ضبيعة، البكرية العدنانية، شاعرة من الشهيرات في الجاهلية، وهي أخت طرفة بن العبد لأمه، ت(٥٠) ق م، أكثر شعرها في الرثاء. الأعلام ٣٠٣/٢.

الجزر: جمع جزور وهي الناقة التي تُنحر.

(٣) ينسب إلى ابن الخياط العُكَلِيّ في الكتاب ٦٤/٢، وخزانة الأدب ٤٢/٥، وبلا نسبة في الإنصاف ٤٧٠/٢.

وكلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ      إِلَّا نَمِيرًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا

الظاعنينَ ولَمَّا يُطْعَمُوا أَحَدًا      والقائلونَ، لَمَنْ دَارَ نُحْلِيهَا

ثُمَّ عَقَّبَ قَائِلًا: "وزعم يونس أَنَّ من العرب من يقول: (النازلون بكلِّ معتركٍ) و(الطيَّبين)؛ فهذا مثل (والصابرين)، ومن العرب من يقول: (الظاعنون) و(القائلين)؛ فنصبه كنصب الطيَّبين، إِلَّا أَنَّ هذا شتمٌ لهم وذمٌّ، كما أَنَّ الطيَّبين مدحٌ لهم وتعظيمٌ.

وإن شئتُ أجريت هذا كله على الاسم الأوَّل، وإن شئتُ ابتدأته جميعاً؛ فكان مرفوعاً على الابتداء، وكلَّ هذا جائز في ذين البيتين وما أشبهها، كلُّ ذلك واسعٌ<sup>(١)</sup>.

ومن قول سيبويه يتَّضح أنَّه يجيز النصب على المدح، والرفع على الابتداء؛ في قراءة من قرأ بالرفع في قوله تعالى: (وَالصَّابِرُونَ)<sup>(٢)</sup>.

وتبعه في ترجيح النصب على المدح؛ الفراء<sup>(٣)</sup>، والأخفش<sup>(٤)</sup>، والمبرد<sup>(٥)</sup>، وابن السراج<sup>(٦)</sup>، والزجاج<sup>(٧)</sup>، والزمخشري<sup>(٨)</sup>، والرازي<sup>(٩)</sup>، وابن عطية<sup>(١٠)</sup>، وأبو حيَّان<sup>(١١)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(١٢)</sup>، وتبعهم الخطيب الشربيني فاختار وجهاً واحداً؛ وهو النصب على المدح من دون أن يذكر بقية الأوجه خلافاً لمذهب المفسرين، لما يراه مناسباً وأقرب إلى المعنى.

المذهب الثاني: عدم جواز النصب على المدح؛ لعدم تمام الخبر؛ وهو ما ذهب إليه الكسائي<sup>(١٣)</sup>؛ فوجه إعراب (المقيمين) بالجرِّ عطفاً على (ما) في قوله (بما).

(١) الكتاب ٢ / ٦٥.

(٢) ينظر قراءة الرفع (والصابرون) في: معجم القراءات ١/ ١٣٩، وقراءة الرفع (والمقيمون) في: المصدر نفسه ٢ / ١٨٠.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١ / ١٠٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١ / ١٦٧.

(٥) ينظر: الكامل ١ / ١٤٦-١٤٧، و٣ / ٩٣٠-٩٣١.

(٦) ينظر: الأصول ٢ / ٤٠.

(٧) ينظر: معاني القرآن ١ / ٢٤٧، ٢ / ١٣١-١٣٢.

(٨) ينظر: الكشاف ١ / ٣٦٧.

(٩) ينظر: مفاتيح الغيب ١١ / ١٠٧.

(١٠) ينظر: المحرر الوجيز ٤٩٨.

(١١) ينظر: البحر المحيط ٣ / ٤١١.

(١٢) ينظر: الدر المصون ٤ / ١٥٣.

(١٣) ينظر: معاني القرآن ٨٤، ١٢٠-١٢١، ونسبه إليه النحاس في: إعراب القرآن ٧٧، ٢١٦.

وقد ضعّف هذا المذهب النحاس؛ لبعده عن المعنى المراد، فقال: "وقال الكسائي: (والمقيمين) معطوف على (ما). قال أبو جعفر: وهذا بعيد؛ لأنّ المعنى يكون ويؤمنون بالمقيمين" (١).

ويظهر الخلاف بين سيبويه والكسائي في تحديد خبر المبتدأ (الراسخون)؛ فعلى مذهب سيبويه يكون الخبر قوله (يؤمنون)؛ فهو أيضاً لا يجوز القطع على النعت قبل مضي الخبر (٢)، وبذلك يجوز نصب المقيمين والصابرين على المدح؛ أمّا على مذهب الكسائي فلا يجوز النصب على المدح؛ لأنّ المدح يأتي بعد تمام الخبر، والخبر عنده هو قوله (أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً) (٣).

وقد ضعّف الطبري رأي سيبويه في النصب على المدح مستأنساً برأي الكسائي؛ فقال: "وأما مَنْ وجّه ذلك إلى النصب على وجه المدح للراسخين في العلم، وإن كان ذلك قد يُحتمل على بُعد من كلام العرب؛ لما قد ذكرناه قبل من العلّة؛ وهو أنّ العرب لا تعدل عن إعراب الاسم المنعوت بنعت في نعتة إلّا بعد تمام خبره، وكلام الله - جلّ ثناؤه - أفضل كلام؛ فغير جائز توجيهه إلى الذي هو به من الفصاحة" (٤).

ووافقهما مكي القيسي الذي اشترط أن يكون الخبر في الآية قوله تعالى: (يؤمنون)؛ إذ قال: "ومن جعل نصب (المقيمين) على المدح جعل خبر الراسخين (يؤمنون)، فإن جعل الخبر (أولئك سنؤتيهم) لم يجز نصب المقيمين على المدح؛ لأنّ المدح لا يكون إلّا بعد تمام الكلام" (٥)، وصفوة القول أنّ مذهب الخطيب الشربيني الذي تبع فيه مذهب سيبويه في نصب (المقيمين) و(الصابرين) على المدح، هو الراجح عند أكثر النحاة؛ فهو لا خلاف فيه إذ تمّ الكلام بالخبر (يؤمنون)؛ وذلك لما فيه من دلالة على قيمة المنعوت ومكانته بتعداد صفاته، وهذا الكلام مفيد لبيان فضل الصلاة، ومدح مَنْ يتّصف بإقامتها (٦)، وهذا من أساليب العرب المعروفة؛ إذ يقول الفراء فيه: "والعرب تعترض من صفات الواحد إذا تطاولت بالمدح أو الذمّ، فيرفعون إذا كان الاسم

(١) إعراب القرآن ٢١٦.

(٢) ينظر: الكتاب ٢ / ٦٤ - ٦٥.

(٣) ينظر رأيه في: إعراب القرآن ٧٧ - ٢١٦.

(٤) جامع البيان ٦ / ٢٦.

(٥) مُشْكِلُ إعراب القرآن ١ / ٢١٢ - ٢١٣.

(٦) ينظر: الدر المصون ٤ / ١٥٣.



رفعاً، وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنسوب بمدح مجدّ غير مُتَّبِعٍ لأوّل الكلام<sup>(١)</sup>.

---

(١) معاني القرآن ١/١٠٥.

## الفصل الثالث: المجرورات والتوابع

المبحث الأول: المجرورات

المطلب الأول: حروف الجرّ

المطلب الثاني: الإضافة

المبحث الثاني: التوابع

المطلب الأول: النعت

المطلب الثاني: العطف

المطلب الثالث: التوكيد

المبحث الأول: المجزورات

المطلب الأول: حروف الجرّ

## حروف الجرّ

### معاني حروف الجرّ:

يقول الخطيب الشربيني: "والصحيح عند البصريين أنّ حروف الجرّ لا ينوب بعضها عن بعض بقياس، كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب، وما أوهم ذلك، فهو عندهم إمّا مؤوّل تأويلًا يقبله اللفظ، وإمّا على تضمين الفعل معنى فعل معدّى بذلك الحرف، وإمّا على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وهذا الأخير هو محمل الباب كلّه عند الكوفيّين وبعض المتأخّرين، ولا يجعلون ذلك شاذًّا، ومذهبهم أقلّ تعسفًا"<sup>(١)</sup>.

#### ١ - من:

وقف الخطيب الشربيني عند معاني (من)؛ فذكر إفادتها ابتداء الغاية الزمانيّة؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قوله تعالى: ﴿لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى النَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾ [التوبة: ١٠٨]؛ "(من أوّل يوم)؛ أي: من أوّل أيّام وجوده؛ لأنّ (من) تعمّ الزمان والمكان؛ أي: فأحاطت به التقوى؛ لأنّها إذا أحاطت بأوّله أحاطت بآخره"<sup>(٢)</sup>.

ذكر أبو البركات الأنباري الخلاف في إفادة من لابتداء الغاية الزمانيّة، فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّ (من) يجوز استعمالها في الزمان والمكان، وذهب البصريّون إلى أنّه لا يجوز استعمالها في الزمان<sup>(٣)</sup>.

(١) فتح الخالق ٢ / ٩٦٢.

(٢) السراج المنير ١ / ٧٤٠.

(٣) ينظر: الإنصاف ١ / ٣٧٠.

وقد استدلل الكوفيون على مذهبهم بالآية موضع الاحتجاج، ووافقهم في هذا الرأي الأخفش<sup>(١)</sup>، والمبرد<sup>(٢)</sup>، وابن درستويه والزجاج من المتقدمين<sup>(٣)</sup>، ومن المتأخرين ابن عطية<sup>(٤)</sup>، وابن مالك<sup>(٥)</sup>، والرضي<sup>(٦)</sup>، والمرادي<sup>(٧)</sup>، وابن هشام<sup>(٨)</sup>، وابن عقيل على أن مجيئها للزمان على قلّة<sup>(٩)</sup>.

واستدلوا على مذهبهم بشواهد من الشعر؛ منها قول النابغة<sup>(١٠)</sup>: [الطويل]

تُخَيَّرَنَّ مِنْ أَرْزَامٍ يَوْمَ حَلِيمَةٍ      إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَنَّ كُلَّ التَّجَارِبِ

حيث دخلت (من) على (أزمان)؛ وهو ظرف زمان.

أما البصريون فذهبوا إلى أن (من) لا تدخل على الزمان؛ لأنها في الأصل حرف لابتداء الغاية في غير الزمان، فهي موضوعة لهذا المعنى؛ كما أن (مذ) وضعت لتدلّ على ابتداء الغاية في الزمان؛ كقولك: (ما رأيته مذ يوم الجمعة)<sup>(١١)</sup>.

وذهبوا إلى تأويل قوله تعالى: (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) على حذف مضاف؛ والتقدير: من تأسيس أول يوم؛ وذلك لمنع دخول (من) على الزمان؛ لأنّ القياس عندهم أنها حرف لابتداء الغاية في غير الزمان<sup>(١٢)</sup>؛ ومنهم أبو البركات الأنباري<sup>(١٣)</sup>، وابن عصفور<sup>(١٤)</sup>، والمالقي<sup>(١٥)</sup>.

واعترض على تقديرهم العكبري، فقال: "والتقدير عند البصريين: من تأسيس أول يوم؛ لأنّهم يرون أن (من) لا تدخل على الزمان، وإنّما ذلك لمنذ، وهذا ضعيفٌ ههنا؛ لأنّ التأسيس

(١) ينظر: معاني القرآن ٣٦٥/١.

(٢) ينظر: المقتضب ١٣٦/٤.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤٧٨/٢، وينظر رأي ابن درستويه في: همع الهوامع ٢١٢/٤.

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٨٨٢.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ١٣١/٣.

(٦) ينظر: شرح الرضيّ ٢٦٤/٤.

(٧) ينظر: الجنى الداني ٣٠٨-٣٠٩.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ٢١/٣-٢٢.

(٩) ينظر: شرح ابن عقيل ١٧/٢.

(١٠) ينظر: ديوان النابغة ٣٢.

(١١) ينظر: الإنصاف ١/٣٧١.

(١٢) ينظر: الإنصاف ١/٣٧١، وشرح التصريح ٦٣٨/١.

(١٣) ينظر: أسرار العربية ٢٧٣-٢٧٤.

(١٤) ينظر: المقرّب ١/١٩٨.

(١٥) ينظر: رصف المباني ٣٨٦-٣٨٧.

المقدّر ليس بمكان حتّى تكون (من) لابتداء غايته، ويدلّ على جواز دخول (من) على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على قبل التي يُراد بها الزمان، وهو كثيرٌ في القرآن وغيره<sup>(١)</sup>.

وتابعه السمين الحلبيّ، فردّ عليهم مذهبهم؛ فهو يرى أنّ البصريّين " إنّما فروا من كونها لابتداء الغاية في الزمان، وليس في هذه العبارة ما يقتضي أنّها لا تكون إلا لابتداء الغاية في المكان حتّى يردّ عليهم بما ذكر<sup>(٢)</sup>."

ووافقهما في هذا الردّ الخطيب الشربينيّ، فقال: "فإن قيل للمانع أن تحمل هذه الأدلة على حذف مضاف؛ والتقدير في الآية: (من تأسيس أوّل يوم) ... أُجيب بأنّ الأصل عدم الحذف"<sup>(٣)</sup>.

وصفوة القول أنّ أكثر النحاة والمفسرين قد اتّفقوا على أنّ (من) لابتداء الغاية، وهو أشهر معانيها، فلم يقصروا المعنى على ابتداء الغاية المكانية كما ذهب إلى ذلك البصريّون، وإنّما اكتفوا بالقول أنّ (من) تدخل على الزمان استناداً على ما نُقل بأنّ مقصد النص لم يكن تأسيس المسجد، وإنّما الدلالة على ذكر الأيام التي قضاها الرسول صلّى الله عليه وسلّم في المسجد لأداء الصلاة، وهذا ما ذهب إليه الخطيب الشربينيّ ورّجّحه.

## ٢ - اللام:

ذكر النحاة للام معانٍ عدّة، واختلفوا في زيادتها؛ أمّا سيبويه فلم يذكر زيادتها، وتابعه أبو عليّ الفارسي<sup>(٤)</sup>، وأمّا المبرّد فقد قال بزيادتها<sup>(٥)</sup>.

وقد ذكر الخطيب الشربينيّ<sup>(٦)</sup> اثني عشر معنى للام مقتفياً أثر ابن هشام<sup>(٧)</sup>، وقد تعرّض الشربيني لتلك المعاني<sup>(٨)</sup> في تفسيره؛ وقال بزيادتها، وإفادتها معنى التوكيد، ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [يوسف: ٤٣]؛ إذ يقول: "اللام في (الرؤيا) مزيدة، فلا تعلق لها بشيء، وزيدت لتقدّم المعمول تقوية للعامل، كما زيدت إذا كان العامل فرعاً؛ كقوله

(١) التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٦٦٠.

(٢) ينظر: الدرّ المصون ٦ / ١٢٢.

(٣) فتح الخالق المالك ٢ / ٩٦٥.

(٤) ينظر رأي سيبويه والفارسي في: التذييل والتكميل ١١ / ١٨٠.

(٥) ينظر: المقتضب ٢ / ٣٦.

(٦) ينظر: فتح الخالق المالك ٢ / ٩٧٥ - ٩٨٣.

(٧) ينظر: أوضح المسالك ٣ / ٢٩ - ٣٥.

(٨) السراج المنير ١ / ١٦، ٢ / ٢٦٧، ٦٨١، ٣ / ١٣١، ٢٠٨، ٤ / ٢٩٥.

تعالى: ﴿فَعَالَ لَّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج: ١٦]، ولا تزداد فيما عدا ذينك إلا ضرورة، وقيل: ضمّن (تعبرون) معنى ما يتعدّى باللام؛ تقديره: إن كنتم تنتدبون لعبارة الرؤيا، وقيل: متعلّقة بمحذوفٍ على أنّها للبيان؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]؛ تقديره: أعني فيه، وكذلك هذا تقديره: أعني للرؤيا، وعلى هذا يكون مفعول (تعبرون) محذوفاً؛ تقديره: تعبونها<sup>(١)</sup>.

ذهب النحاة في معنى اللام في قوله تعالى (لِلرُّؤْيَا) إلى معنيين:

الأول: أنّ اللام للتبيين، وهذا رأي الزجاج، إذ يقول: "هذه اللام أدخلت على المفعول لتبيين المعنى (إن كنتم تعبرون)، وعابرين، ثمّ بيّن باللام، فقال: (لِلرُّؤْيَا)"<sup>(٢)</sup>.

ووافق القرطبي<sup>(٣)</sup>، واختاره الزمخشري<sup>(٤)</sup>، والبيضاوي<sup>(٥)</sup>، والآلوسي<sup>(٦)</sup>، والشوكاني<sup>(٧)</sup> أول وجه من الوجوه التي أجازوها.

وقد أنكر أبو حيان على الزمخشريّ مذهبه في: إفادة اللام للتبيين، فقال: "وأجاز الزمخشريّ فيه وجوهاً متكلّفة؛ أحدها أن تكون الرؤيا للبيان"<sup>(٨)</sup>.

---

(١) السراج المنير ٢ / ١٢٦.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١١٢.

(٣) ينظر: جامع البيان ١١ / ٣٦٢.

(٤) ينظر: الكشاف ٣ / ٢٨٩.

(٥) ينظر: أنوار التنزيل ١ / ١٧٥.

(٦) ينظر: روح المعاني ١٢ / ٢٥٠.

(٧) ينظر: فتح القدير ٣ / ٤٢.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٥ / ٣١١.

الثاني: اللام للتوكيد، زيدت لتَقْدَم المعمول، مقوِّية للعامل، وهذا مذهب المبرد<sup>(١)</sup>،  
والمنتجب الهمداني<sup>(٢)</sup>، وابن مالك<sup>(٣)</sup>، وأبي حيَّان<sup>(٤)</sup>، والمرادي<sup>(٥)</sup>، وابن هشام<sup>(٦)</sup>، والسيوطي<sup>(٧)</sup>،  
والأزهري<sup>(٨)</sup>، ووافقهم فيه الخطيب الشربيني في تفسيره وكتابه<sup>(٩)</sup>.

وذكر المفسرون وجهاً آخر؛ وهو التعدية بأن يضمّن (تعبرون) معنى ما يتعدّى باللام،  
فيكون تقديره: إن كنتم تنتدبون لعبارة الرؤيا<sup>(١٠)</sup>.

وقد اختلف النحاة في تعليق اللام إن كانت زائدةً للتقوية، فجمهور النحاة والمفسرين على  
أنّ اللام لا تُعلّق لأنّها زائدة<sup>(١١)</sup>، وهو ما وافقهم فيه الخطيب الشربيني.

أمّا ابن هشام، فقد تفرّد برأيه؛ فقال: "وليست المقوِّية زائدة محضة، ولا معدّية محضة،  
بل هي بينهما"<sup>(١٢)</sup>.

وقد أنكر عليه رأيه الخطيب الشربيني<sup>(١٣)</sup>، فردّ عليه مستأنساً برأي الشيخ الأزهري، إذ يقول  
الأخير: "وهو مشكل؛ فإنّ الزائدة المحضة لا تتعلّق بشيء، وغير الزائدة تتعلّق بالعامل الذي قوّته  
عند الموضّح، فتكون متعلّقة وغير متعلّقة في آنٍ واحد، وهو ممتنعٌ لأدائه إلى الجمع بين  
متنافيين"<sup>(١٤)</sup>.

(١) ينظر: المقتضب ٣٦/٢، ونسب إليه في: التذييل والتكميل ١٨٠/١١.

(٢) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥٩٣/٣.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٤٤/٣.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣١١/٥.

(٥) ينظر: الجنى الداني ١٠٦.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ٢٣٩/١، وأوضح المسالك ٣٢/٣.

(٧) ينظر: همع الهوامع ٢٠٥/٤.

(٨) ينظر: شرح التصريح ٦٤٤/١.

(٩) ينظر: مغيث النداء ٧٧١/٢، وفتح الخالق المالك ٩٧٨/٢.

(١٠) ينظر: الكشف ٢٨٩/٣، والدرّ المصون ٥٠٤/٦، وأنوار التنزيل ١٧٥/١.

(١١) ينظر: شرح التسهيل ١٤٤/٣، والجنى الداني ١٠٦، والدرّ المصون ٥٠٤/٦، وهمع الهوامع ٢٠٥/٤.

(١٢) أوضح المسالك ٣٢/٣.

(١٣) ينظر: فتح الخالق المالك ٩٧٩/٢.

(١٤) شرح التصريح ٦٤٤/١.



ونميل إلى ترجيح معنى التوكيد في اللام، وهو ما ذهب إليه الخطيب الشربيني؛ فهو كما ذكر أبو حيان<sup>(١)</sup> بعيد عن التكلف الذي رآه في بقية الوجوه.

### ٣ - إلى:

يقول سيبويه: "وَأَمَّا (إِلَى) فَمُنْتَهَى لِبَتْدَاءِ الْغَايَةِ؛ تقول: من كذا إلى كذا، وكذلك حتّى، وقد بُيِّنَ أمرها في بابها، ولها في الفعل نحوّ ليس لإلى، ويقول الرجل: إِنَّمَا أَنَا إِلَيْكَ؛ أي: إِنَّمَا أَنْتَ غَايَتِي، ولا تكون حتّى ههنا، فهذا أمر إلى، وأصله وإن اتّسعت، وهي أعمّ الكلام من حتّى، تقول: قمت إليه، فجعلته منتهاك من مكانك، ولا نقول حتّا<sup>(٢)</sup>".

وخالفه أبو علي الفارسي فذكر أنّ معنى (إلى) ابتداء الغاية؛ لأنّ غاية الشيء في اللغة هي مداه، وإلى لا تدخل على ما تكون فيه غاية للفعل، وإنّما تدخل على ما يكون منتهى لابتداء غاية الفعل<sup>(٣)</sup>.

واختلف النحويون في (إلى) عندما تكون للغاية في الأسماء، هل يدخل ما بعدها فيما قبلها أو لا يدخل؟

فذهب بعضهم إلى أنّه يدخل، واستدلّوا بقضايا العُرف؛ فإذا قال القائل: اشتريت الشقة إلى طرفها، فالطرف داخل في المشتري؛ لأنّ العُرف يقضي ألاّ تشتري شقة إلاّ إلى آخرها، إلاّ إذا قيل بالبعض منها، وذهب بعضهم إلى أنّ ما بعدها لا يدخل في ما قبلها، واستدلّوا بأنّ القائل:

(اشتريت الموضع من الوادي إلى الوادي)، يريد أنّ الوادي لا يدخل في الشراء، وذهب بعضهم إلى أنّه إن كان الثاني من جنس الأوّل دخل فيما قبله، كاشتريت الغنم إلى آخرها، وإن لم يكن من الجنس لا يدخل؛ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ [البقرة: ١٨٧]<sup>(٤)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند معنى (إلى) في التراكيب القرآنية؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢]؛ إذ يقول: "أي مع أموالكم؛ كقوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ١٤]؛ أي مع الله؛ أي: لا تتفقوها معاً"<sup>(٥)</sup>.

(١) البحر المحيط ٥/ ٣١١.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣١.

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٥١، وينظر شرح كلام الفارسي في: التذييل والتكميل ١١/ ١٦٠.

(٤) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٩، وورصف المباني ١٦٦-١٦٧.

(٥) السراج المنير ١/ ٣٢٢.

وتعرض لمعنى (إلى) عند إعراب آية الأحكام، قال تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦]؛ فقال: " (أيديكم إلى المرافق) (إلى) في الآية بمعنى (مع)؛ كما في قوله تعالى: (مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ)، ويزدكم قوة إلى قوتكم، أو يجعل اليد التي هي حقيقة إلى المنكب مجازاً إلى المرفق مع جعل (إلى) غايةً للغسل الداخلة هنا في المغيّا بقرينة الإجماع والاحتياط للعبادة؛ والمعنى اغسلوا أيديكم من رؤوس الأصابع إلى المرافق، أو تجعلها باقيةً على حقيقتها إلى المنكب مع جعل (إلى) غايةً للترك المقدّر، فتخرج الغاية، والمعنى: اغسلوا أيديكم واتركوا منها إلى المرافق" (١).

اختلف النحاة في معنى (إلى) في هذه الآيات؛ وجاءت آراؤهم كالاتي:

أولاً: معنى (إلى) على الأصل؛ وهو انتهاء الغاية، وهذا مذهب البصريين وأكثر المتأخرين (٢).

ثانياً: جواز مجيء (إلى) في الآيات بمعنى (مع)؛ فهي ليست عندهم متمحضة لمعنى الانتهاء؛ وهذا مذهب الكوفيّين؛ ومنهم الفراء (٣)، وابن مالك (٤)، وقد احتجّوا ببعض ما سُمع عن العرب نظيراً للآيات التي جاءت فيها (إلى) بمعنى (مع)؛ ومن ذلك ما نُقل عن العرب: (الذود إلى الذود إبل) (٥).

وقد ذهب الخطيب الشربيني في الآيتين إلى مذهب الكوفيّين في إفادة (إلى) معنى (مع)، واستشهد على ذلك بآية أخرى؛ وهي قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [الصف: ٤]؛ فقال: "مع الله" (٦).

(١) السراج المنير ١/ ٤١٤ - ٤١٥. المغيّا: ما وُضعت الغاية له؛ نحو: غسل اليدين إلى المرفقين، فالمرفقان غاية.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٤/ ٢٧١، شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٩، ومغني اللبيب ١/ ٧٨، ٢/ ٥٨٨.

(٣) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢١٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ١٤١، ومغني اللبيب ١/ ٧٨، ٢/ ٥٨٨.

(٥) المصادر السابقة نفسها، وينظر: حروف المعاني: أبو القاسم الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، تح: علي توفيق الحمّد،

(د. ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، (د. ت)، ٦٥، وأسرار العربية ١٦١. الذود: من ثلاثة إلى عشرة؛

أي: القليل مع القليل كثير.

(٦) السراج المنير ٤/ ٢٩٨.

وهذا ما وافق فيه الواحدي<sup>(١)</sup>، والطوسي<sup>(٢)</sup>.

وقد تأوّل المانعون لهذا المذهب المعنى على الإضافة؛ ومنهم ابن جنّي، والرضي، إذ أولوا قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالهم) على تقدير: (ولا تأكلوا أموالهم مضافةً إلى أموالكم)، وقوله تعالى: (من أنصاري إلى الله) على تقدير: (من ينضاف في نصرتي إلى الله)<sup>(٣)</sup>.

وقدّر ابن هشام آية الأحكام بقوله: "ومدّوا الغسل إلى المرافق"<sup>(٤)</sup>.

وردّ الزجاج رأي القائلين بأنّ (إلى) تفيد المعية؛ فقال: "وقد قال بعض أهل اللغة: معناه مع المرافق واليد المرفق داخل فيها، فلو كان اغسلوا أيديكم مع المرافق، لم تكن في المرافق فائدة، وكانت اليد كلّها يجب أن تُغسل"<sup>(٥)</sup>.

وتبع العكبريُّ الزجاج، فأنكر أن تكون (إلى) في قوله تعالى: (إلى المرافق) على معنى المعية؛ فقال: "وليس هذا بالمختار، والصحيح أنّها على بابها، وأنّها لانتهاء الغاية؛ وإنّما وجب غسل المرافق بالسنة، وليس بينهما تناقض؛ لأنّ (إلى) تدلّ على انتهاء الفعل"<sup>(٦)</sup>.

وقد تابع الزجاج في مذهبه الزمخشري<sup>(٧)</sup>، والقرطبي<sup>(٨)</sup>، والبيضاوي<sup>(٩)</sup>، والملاحظ أنّ هؤلاء النحاة جميعهم يذهبون إلى دخول المرفق في الغسل.

---

(١) ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تح: عادل عبد الموجود وعلي محمد معوض وأحمد محمد صبرة، أحمد الجمل، عبد الرحمن عويس، قدّمه وقرّظه: عبد الحي الفرغاري، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، ٢/ ١٥٩.

(٢) ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: الفضل بن الحسن الطبرسي، ط (١)، دار المرتضى، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ٣/ ٢٣٤-٢٣٥.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/ ٣٠٩، وشرح الكافية ٤/ ٢٧١-٢٧٢.

(٤) ينظر: معني اللبيب ٢/ ٥٨٨.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٥٣.

(٦) التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٢١.

(٧) ينظر: الكشف ٢/ ٢٠٣.

(٨) ينظر: جامع البيان ٧/ ٣٣٣.

(٩) ينظر: أنوار التنزيل ١/ ٤٢١.

وخالفهم الرأي ابن عصفور<sup>(١)</sup>، وأبو حيّان؛ فذكر الثاني أنّ مذهب جمهور النحاة والفقهاء يخلو من الحجّة والدليل على أنّ ما بعد إلى في قوله تعالى: (إلى المرافق) داخل في حكم ما قبلها بما يُوجب غسل المرفقين<sup>(٢)</sup>.

وصفوة القول أنّ (إلى) في الآيات التي أجاز الخطيب الشربينيّ فيها إفادتها معنى المعية \_موافقاً مذهب الكوفيّين\_ هو الأرجح، كما ذكر الشيخ الطوسي<sup>(٣)</sup> ردّاً على مذهب الزجاج، إذ ذهب إلى أنّ صحّة المذهب الفقهيّ في هذه الآية يجعل تضمين الحرف (إلى) معنى (مع) هو الأولى؛ لأنّ (إلى) تدلّ على الانتهاء بما يوجب أن يكون ما بعدها هو المؤخّر، وما قبلها هو المقدّم؛ أي: أنّ الغسل يبدأ من الأصابع إلى المرفق بناء على مقتضى معنى الانتهاء، ولا يمكن الجزم بذلك؛ لأنّ معنى الغاية لم يكن أمراً قطعياً.

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٤٩٩.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣/ ٤٥٠.

(٣) ينظر: مجمع البيان ٣/ ٢٣٥.

## المبحث الثاني: الإضافة

## الإضافة

يقول سيبويه في الإضافة: "والجرّ إنّما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أنّ المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً"<sup>(١)</sup>.

ثمّ يذكر الإضافة اللفظية؛ فيقول: "ومما يكون مضافاً إلى المعرفة ويكون نعتاً للنكرة الأسماء التي أخذت من الفعل فأريد بها معنى التنوين؛ من ذلك: مررت برجل ضاربك، فهو نعت على أنّه سيضره؛ كأنك قلت: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً، ولكن حُذف التنوين استخفافاً"<sup>(٢)</sup>.

ويبيّن المبرد حقيقة الإضافة اللفظية؛ فيقول: "ألا ترى أنّ الاسم المضاف إلى معرفة على نيّة التنوين لا يكون إلا نكرة؛ لأنّ التنوين في النية"<sup>(٣)</sup>.

الإضافة لغة: مطلق الإسناد.

اصطلاحاً: إسناد الاسم إلى غيره على تنزيل الثاني من الأوّل منزلة تنوينه، أو ما يقوم مقام تنوينه.

وتنقسم الإضافة إلى قسمين:

الأوّل: (المحضة)؛ الحقيقية أو المعنوية؛ وهي على ثلاثة أقسام؛ إمّا على معنى (اللام) التي للملك أو للاختصاص، أو على معنى (من) البيانية، أو على معنى (في) الظرفية؛ وهذا قليل. وتسمّى هذه الأقسام الثلاثة محضة؛ لأنّها خالصة من تقدير الانفصال، ومعنوية لأنّها مفيدة للتعريف وللتخصيص، فهي تفيد تخصيص المضاف بالمضاف إليه؛ نحو: غلامٌ زيدٍ وابنه، ونحو: جاءني غلامٌ امرأة؛ لأنّ كلّاً من التعريف والتخصيص أمرٌ معنويّ.

الثاني: (غير المحضة)؛ اللفظية أو غير الحقيقية؛ فهي أن تضيف اسماً إلى اسم لفظاً والمعنى على غير ذلك، وإنّما يحصل اتصال وإسناد من جهة اللفظ لا غير، وهذه الإضافة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ١/٤١٩.

(٢) الكتاب ١/٤٢٥.

(٣) المقتضب ٣/٢٢٧، وينظر: ٤/٢٨٩.

(٤) ينظر: مغيب الندا ٢/٧٨٤ وما بعدها، وفتح الخالق المالك ٢/١٠٢١ وما بعدها.

## إضافة اسم التفضيل:

وقف الخطيب الشربيني عند إضافة اسم التفضيل؛ فوجه قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]؛ قائلاً: "وقوله تعالى: (كتاباً)؛ أي: جامعاً لكل خيرٍ بدل من (أحسن الحديث)، وقيل: حالٌ منه بناءً على أن أحسن الحديث معرفة؛ لإضافته إلى معرفة. وأفعل التفضيل إذا أضيفت إلى معرفة فيها خلافٌ؛ فقليل: إضافته محضة، وقيل: غير محضة، والصحيح الأول" (١).

اختلف النحاة في إضافة أفعل التفضيل، فذهبوا إلى مذهبين:

الأول: إضافة أفعل التفضيل محضة؛ وهذا مذهب سيبويه، إذ يقول: "واعلم أن ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة؛ وذلك أنه لا يحسن لك أن تقول: هذا زيدٌ الطويل، ولا هذا زيدٌ أخاك، من قبل أنه من قال هذا، فينبغي له أن يجعله صفةً للنكرة، فيقول: هذا رجلٌ أخوك.

ومثل ذلك في القبح: هذا زيدٌ أسودَ الناس، وهذا زيدٌ سيّدَ الناس، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، ولو حسن أن يكون هذا خبراً للمعرفة لجاز أن يكون خبراً للنكرة، فنقول هذا رجلٌ سيّدَ الناس، من قبل أن نصب هذا رجلٌ منطلقاً؛ كنصب هذا زيد منطلقاً، فينبغي لما كان حالاً للمعرفة أن يكون حالاً للنكرة، فليست هكذا، ولكن ما كان صفةً للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة، كما جاز حالاً للمعرفة، ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة" (٢).

فسيبويه يرفض قولهم: (هذا زيدٌ أسودَ الناس)؛ لأنّ الحال لا يكون إلّا لنكرة، وبذلك يكون اسم التفضيل إضافته محضة مطلقاً، وهذا ما أوضحه السيوطي (٣) نقلاً عن سيبويه.

ووافق في مذهبه ابن مالك (٤)، والرضي (٥)، وأبو حيّان (٦).

وتبعهم السمين الحلبي؛ فقال في الآية موضع الاحتجاج: "(كتاباً) فيه وجهان:

(١) السراج المنير ٣/ ٥٣٣.

(٢) الكتاب ٢/ ١١٣ - ١١٤.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٤/ ٢٧٣.

(٤) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٢٤٩.

(٦) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٥.

أظهرهما: أنه بدلٌ من (أحسن الحديث).

والثاني: أنه حالٌ، قال الشيخ- لما نقله عن الزمخشري- "وكأنه بناءٌ على أن (أحسن الحديث) معرفةٌ؛ لإضافته إلى معرفةٍ، وأفعل التفضيل إذا أضيف إلى معرفةٍ فيه خلافٌ؛ فقليل: إضافته محضةٌ، وقيل: غير محضةٍ.

قلت: وعلى تقدير كونه نكرةً يحسن أيضاً أن يكون حالاً؛ لأنَّ النكرة متى أُضيفت ساغ مجيء الحال منها بلا خلافٍ.

والصحيح أن إضافة أفعل محضةٌ<sup>(١)</sup>.

وهو ما وافقهم فيه الخطيب الشربيني.

الثاني: أن إضافة أفعل التفضيل غير محضةٍ؛ وهو مذهب الكوفيّين<sup>(٢)</sup>، وابن السراج<sup>(٣)</sup>، وأبي علي الفارسي<sup>(٤)</sup>، وابن أبي الكرم بن الدبّاس<sup>(٥)</sup>، والجزولي<sup>(٦)</sup>، وابن عصفور<sup>(٧)</sup>، وابن أبي الربيع<sup>(٨)</sup>، ومن المتأخّرين ابن يعيش<sup>(٩)</sup>.

ويدلُّ أبو الفارسيّ على صحّة مذهبه؛ فيقول: "إضافة أفعل إلى ما هو بعض له؛ نحو قولهم: هو أفضل القوم، وأعلم الناس، فأفضل يُضاف إلى جماعة هو أحدها، والجماعة تشترك في هذه الصفة إلّا أن صفة زائدة على صفتهم"<sup>(١٠)</sup>.

(١) الدرّ المصون ٩/ ٤٢٢، ينظر رأي الزمخشري في: الكشف ٥/ ٣٠٠، ورأي الشيخ (يقصد أبا حيان) في: البحر المحيط ٧/ ٤٠٦.

(٢) نقل عنهم أبو حيان في التذييل والتكميل ٣١/ ١٢، والسيوطي في همع الهوامع ٤/ ٢٧٢.

(٣) ينظر: الأصول ٦/ ٢.

(٤) ينظر: الإيضاح العضدي ٢٦٩- ٢٧٠.

(٥) الإمام المقرئ المجود الأوحّد، شيخ القراء أبو الكرم، المبارك بن الحسن بن أحمد بن علي بن فتحان الشهرزوري البغدادي، مصنف كتاب "المصباح الزاهر في العشرة البواهر"، ت (٥٥٥) هـ. سير أعلام النبلاء ٢٠/ ٢٨٩. نقل عنه أبو حيان في: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٥، والتذييل والتكميل ٣١/ ١٢.

(٦) ينظر: المقدّمة الجزولية في النحو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تح: شعبان عبد الوهّاب محمد، را: حامد أحمد نيل، فتحي محمد أحمد جمعة، ط (١)، أم القرى، القاهرة، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م، ١٣١.

(٧) ينظر: المقرّب ٢١١- ٢١٢.

(٨) نقل عنه أبو حيان في: التذييل والتكميل ٣١/ ١٢.

(٩) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٤- ٦.

(١٠) الإيضاح العضدي ٢٦٩- ٢٧٠.



وأرى أنّ مذهب سيبويه في جعل إضافة أفعال التفضيل محضة هو الأرجح؛ لأنّ أفعال التفضيل ليست وصفاً يجري على المضارع في إرادة الحال أو الاستقبال؛ لأنّه أقرب إلى الجوامد، بخلاف الأوصاف المجارية للفعل، وهذا ما اختاره الخطيب الشربيني؛ موافقاً ابن مالك، إذ يقول: "أفعال التفضيل إذا أضيف إلى معرفة لا يُنعت إلا بمعرفة، ولا يُنعت به إلا معرفة، ولا تدخل عليه ربّ، ولا يجمع فيه بين الإضافة والألف واللام، ولا يُنصب على الحال إلا في نادرٍ من القول"<sup>(١)</sup>.

### إضافة الموصوف إلى صفته (اتّحاد المعنى)

يقول الخطيب الشربيني: "(ولا يُضاف اسم لما به اتّحد معنى) فلا يُضاف اسمٌ لمرادفه، ك (ليثٌ أسدٌ)، ولا موصوفٌ إلى صفته، ك (رجلٍ فاضلٍ)؛ لأنّ الغرض من الإضافة التعريفُ أو التخصيص والشيء لا يتعرّف ولا يتخصّص بها"<sup>(٢)</sup>.

اختلف النحاة في إضافة الاسم إلى اسم يوافقه في المعنى، وقد وقف الخطيب الشربيني في تفسيره على ذلك؛ فقال عند توجيهه إعراب قول الله تعالى: ﴿اسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾ [فاطر: ٤٣]؛ "وقوله تعالى (ومكر السيئ) فيه وجهان:

أظهرهما: أنّه عطف على استكباراً.

والثاني: أنّه عطف على نفوراً، وهذا من إضافة الموصوف إلى صفته في الأصل، إذ الأصل والمكر السيئ، والبصريّون يؤوّلون على حذف موصوف؛ أي: العمل السيئ"<sup>(٣)</sup>.

ومنه ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]؛ فقال: " (لهو حقّ اليقين)؛ أي: الخبر اليقين؛ أي: لما عليه من الأدلّة القطعيّة المشاهدة كأنّه مشاهد مباشر.

وقيل: إنّما جاز إضافة (الحقّ) إلى (اليقين)، وهما واحدٌ، لاختلاف لفظهما؛ وذلك من باب إضافة المترادفين"<sup>(٤)</sup>.

(١) شرح التسهيل ٣/ ٢٢٩.

(٢) فتح الخالق المالك ٢/ ١٠٤٣.

(٣) السراج المنير ٣/ ٤٠٨.

(٤) المصدر نفسه ٤/ ٢٠٩.

ومن ذلك أيضاً توجيهه إعراب قول الله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ [البينة: ٥]، قال: "و(دين القيمة)؛ أي: الملة المستقيمة، وأضاف (الدين) إلى (القيمة)؛ وهي نعتة لاختلاف اللفظين، وأنت القيمة رداً بها إلى الملة، وقيل: الهاء للمبالغة فيه"<sup>(١)</sup>.

قدّر الخطيب الشربيني في الآيات السابقة موصوفاً محذوفاً هو في الأصل المضاف إليه؛ إذ قدّر في الآية الأولى على رأي البصريين: العمل السيئ، وفي الثانية: حقّ الخبر اليقين، وفي الثالثة: دين الملة القيمة، ويعلّق بعد التقدير: وهذا من باب إضافة المترادفين.

للنحاة في هذه المسألة مذهبان؛ تفصيلهما كالآتي:

أولاً: جواز إضافة الموصوف إلى الصفة، وهذا مذهب الكوفيّين<sup>(٢)</sup>؛ ومنهم الفراء إذ يقول في قوله تعالى "﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩]؛ "أضيفت الدار إلى الآخرة؛ وهي الآخرة، وقد تضيف العرب الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه"<sup>(٣)</sup>.

ونقل أبو حيّان<sup>(٤)</sup> هذا الرأي عن الزمخشريّ، وابن الطراوة، وابن طاهر، وابن خروف<sup>(٥)</sup>، وأبو القاسم ابن القاسم وجماعة.

وبالعودة إلى شرح المفصل، والكشاف نجد أنّ الزمخشري لا يجيز إضافة الموصوف إلى صفتها موافقاً مذهب البصريين؛ فيقدّر مضافاً محذوفاً<sup>(٦)</sup>.

وتبعضهم من المتأخّرين ابن مالك<sup>(٧)</sup>، والرضي<sup>(٨)</sup>، وقد استدلّ أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس؛ كالآتي:

أمّا السماع: فاستدلّوا بالآيات موضع الاحتجاج التي عرض لها الخطيب الشربيني، كما استدلّوا بقول العرب: (صلاة الأولى)، حيث أضيفت صلاة إلى الأولى وهي صفة لها، و(مسجد

(١) السراج المنير ٤ / ٦٦٢.

(٢) ينظر: الإنصاف ٢ / ٤٣٦، وارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠٦.

(٣) معاني القرآن ٢ / ٥٥-٥٦.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠٦.

(٥) ينظر: شرح الجمل ٢ / ٦٧٥.

(٦) ينظر: الكشاف ٣ / ٣٢٩، ٦ / ٤١٢، وشرح المفصل ٣ / ١٠-١١.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٢٢٩.

(٨) ينظر: شرح الرضي ٢ / ٢٤٥.

الجامع) حيث أضيف مسجد إلى الجامع وهو صفة له و(بقلة الحمقاء) حيث أضيفت حبة إلى الحمقاء وهي صفة لها<sup>(١)</sup>.

وقد استشهدوا بأبيات شعرية كثيرة تؤيد حجّتهم<sup>(٢)</sup>.

أمّا القياس: فقالوا: إنّ العرب قد عطفت الشيء على نفسه إذا اختلف لفظهما، وإن كان الأصل في العطف المغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه؛ ومنه قول الشاعر<sup>(٣)</sup>: [الوافر]

وقدّمت الأديم لراهِشِيهِ      وألّفى قولها كذباً وميناً

فقد عطف (المين) على (الكذب) مع اتّحادهما في المعنى مراعيّاً بذلك اللفظ.

ثانياً: يقول ابن جنّي: لا يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، ومنه إضافة الموصوف إلى صفته؛ لأنّ الإضافة إنّما يُراد منها تعريف المضاف أو تخصيصه، وهما لا يتأتّيان إلّا إذا تغيّر المتضايغان معنى؛ لأنّ الشيء لا يتعرّف أو يتخصّص بنفسه بل يعرفه ويخصّصه غيره؛ لأنّه لو كانت نفسه تعرّفه لما احتاج أبداً أن يُعرّف بغيره؛ لأنّ نفسه في حالّي تعريفه وتنكيره واحدة، ولو كانت نفسه هي المعرفة لما احتاج إلى إضافته إليها؛ لأنّه ليس فيها إلّا ما فيه<sup>(٤)</sup>.

وهذا مذهب البصريّين<sup>(٥)</sup>؛ ومنهم الأخفش<sup>(٦)</sup>، وابن السراج<sup>(٧)</sup>، والنحاس<sup>(٨)</sup>، وأبو عليّ الفارسي<sup>(٩)</sup>، والأنباري<sup>(١٠)</sup>، وابن يعيش<sup>(١١)</sup>، وابن الحاجب<sup>(١٢)</sup>، وأبو حيّان<sup>(١٣)</sup>.

(١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٣٧، وفتح الخالق المالك ٢/ ١٠٤٤ - ١٠٤٥.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٣٠ - ٢٣٢.

(٣) ينسب إلى عدي بن زيد، ديوان عدي بن زيد العبادي، تح: محمد جبار المعبيد، (د. ط)، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م، ١٨٣، ولم ينسب إلى قائله في همع الهوامع ٤/ ٢٧٦.

(٤) ينظر: الخصائص ٣/ ٢٤.

(٥) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٣٦.

(٦) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٥٣٤.

(٧) ينظر: الأصول ٢/ ٨.

(٨) ينظر: إعراب القرآن ١١٠١.

(٩) ينظر: الإيضاح ٢١٣ - ٢١٤.

(١٠) ينظر: أسرار العربية ٢/ ٢٨١.

(١١) ينظر: شرح المفصل ٣/ ١٠ - ١١.

(١٢) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٤٤.

(١٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٦..

وقد أول المانعون أدلة مذهب الكوفيّين على حذف المضاف، وإقامة الصفة مقامه؛ فقولته تعالى: (إنّ هذا لهو حقّ اليقين)؛ التقدير فيه: حقّ الأمر اليقين، وهكذا قدّروا في جميع الشواهد الكوفيّة مضافاً إليها محذوفاً، أُقيمت صفته مقامه<sup>(١)</sup>.

وقد ردّ ابن مالك مذهب البصريّين؛ ومنه ردّه على مَنْ أوّل (دين القيمة)؛ فقال: "مع أنّ بعض هذا النوع لا يحسُن فيه تقدير موصوفٍ؛ نحو: (دين القيمة)، فإنّ أصله الدين القيمة، والتاء للمبالغة، فإذا قدّر محذوفٌ لزم أن يقال: دين الملة أو الشريعة، والملة هي الدين، وكذا الشريعة، فيلزم تقدير ما لا يغني تقديره؛ لأنّ المهروب منه كان إضافة الشيء إلى نفسه، وهو لازم بتقدير الملة والشريعة<sup>(٢)</sup>."

وقد تعقّب أبو حيّان مذهب ابن مالك، فقد تفرّد برأيه لم يسبقه إليه أحدٌ برأيه، فقال: "ومذهب ابن مالك إلى أنّ هذه الإضافة شبيهةٌ بالمحضة، ولا أعلم له سلفاً في ذلك"<sup>(٣)</sup>. وقد أجاز الخطيب الشربينيّ المذهبين؛ إذ نجده في الآيات موضع الدراسة يؤوّل محذوفاً كالבصريّين، ويجيز إضافة الصفة إلى الموصوف؛ لاختلاف اللفظ، ويجعلها من باب إضافة المترادفين كالکوفيّين.

وهذا ما أكّده في كتابه<sup>(٤)</sup> إذ يذكر إجازة الرضيّ لإضافة الموصوف إلى صفته متّبعاً مذهب الكوفيّين، ويعرض لتأويل البصريّين لتقوية مذهبهم، ولم يرجّح أو يخطئ أحداً منهما. ونرى أنّ مذهب الكوفيّين هو الأرجح؛ لأنّهم اعتمدوا السماع وكثرة النقل، من شواهد قرآنيّة وشعريّة ونثرية يصعب مع كثرتها التأويل.

(١) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٣٧-٤٣٨.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٣٠.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/ ١٨٠٥-١٨٠٦.

(٤) ينظر: فتح الخالق المالك ٢/ ١٠٤٤-١٠٤٥.

## الفصل بين المضاف والمضاف إليه

المضاف إليه ينتزَل منزلة التنوين من المضاف، وهو من تمامه، فكان القياس ألا يجوز الفصل بينهما بشيء البتّة، لكن جاء الفصل بينهما بأشياء، وذلك على سبيل الضرورة، إلا ما وقع فيه الفصل بين المصدر وفاعله المجرور بالمفعول، فإنّ من النحويين مَنْ أجاز ذلك<sup>(١)</sup>. وقد وقف الخطيب الشربيني عند هذه القضية عند توجيهه القراءات الواردة في قول الله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]، فقال: قرأ ابن عامر بضمّ الزاي وكسر الياء ورفع لام (قتل) ونصب دال (أولادهم)، و(شركائهم) بالياء مكسورة الهمزة بإضافة القتل إليه مفصّلاً بينهما بمفعوله.

قال البيضاوي تبعاً للزمخشري: وهو ضعيفٌ في العربيّة معوّدٌ من ضرورة الشعر. وقد أنكرت جماعة على الزمخشري في ذلك بأنّ القراءة المذكورة صحيحة متواترة وتركيبها صحيحٌ في العربيّة؛ فلا يجوز الطعن فيها ولا في ناقلها....

وقال ابن مالك في ألفيته: إضافة المصدر إلى الفاعل مفصّلاً بينهما بمفعول المصدر جائزة في الاختيار؛ إذ لا محذوفٌ فيها مع أنّ الفاعل كجزءٍ من عامله، فلا يضرّ فصله وإضافة القتل إلى الشركاء لأمرهم<sup>(٢)</sup>.

مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه من المسائل التي اختلف فيها النحاة، وتداولها أصحاب الخلاف، وقد تعرّضت قراءة ابن عامر - بسبب هذا الخلاف - إلى مواقف متباينة بين جمهور النحاة والمفسرين؛ فجاءت آراؤهم على النحو الآتي:

أولاً: جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وهذا مذهب الكوفيّين؛ ومنهم الكسائيّ الذي أجاز الفصل في اختيار الكلام، وروى عن العرب: "هذا غلامٌ - والله - زيد"<sup>(٣)</sup>.

وقيل إنّ الكوفيّين لا يجيزون الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا في ضرورة الشعر<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٢/١٤٣.

(٢) ينظر: السراج المنير ١/ ٥٢١. ينظر قراءة ابن عامر في: السبعة في القراءات ٢٧٠-٢٧١، ينظر رأي الزمخشري

في: الكشّاف ٢/ ٤٠١، ورأي ابن مالك في: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٢، ورأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ١/ ٥٢١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٧٨، وجمع الهوامع ٤/ ٢٩٥.

(٤) ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٢٧ - ٤٣١.

وتبع الكوفيّين في جواز الفصل مطلقاً ابن مالك<sup>(١)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٢)</sup>، والسمين الحلبيّ<sup>(٣)</sup>، وابن هشام<sup>(٤)</sup>، وابن عقيل<sup>(٥)</sup>، والسيوطي<sup>(٦)</sup>.

وقد وافقهم الخطيب الشربينيّ في تفسيره، وفي شرحه على ألفية ابن مالك<sup>(٧)</sup>.

وقد ذكر ابن هشام لهذه المسألة ثلاث حالات جائزة في السعة<sup>(٨)</sup>:

إحداهما: أن يكون المضاف مصدراً والمضاف إليه فاعله، والفاعل إمّا مفعوله؛ كقراءة ابن عامر قوله تعالى: (وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم) وإمّا ظرفه، كقول بعضهم: "ترك يوماً نفسك وهواها سعي في رداها"<sup>(٩)</sup>.

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً، والمضاف إليه مفعوله الأوّل، والفاعل إمّا مفعوله الثاني؛ كقراءة بعضهم قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلَفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]، وإمّا ظرفه؛ كقوله صلى الله عليه وسلم: "هل أنتم تاركو لي صاحبي"<sup>(١٠)</sup>.

قال ابن مالك: "فهذا النوع من أحسن الفصل؛ لأنّه فصلٌ بمعمول المضاف، فكان فيه قوّة، وهو جدير بأن يجوز في الاختيار، ولا يختصّ بالاضطرار"<sup>(١١)</sup>.

الثالثة: أن يكون الفاصل قسماً، كقولك: "هذا غلامٌ - والله - زيد"<sup>(١٢)</sup>.

وذكر النحاة حالات لإجازة الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر<sup>(١٣)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٣١ - ٢٣٢.

(٣) ينظر: الدرّ المصون ٥/ ١٦٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٧٧ وما بعدها.

(٥) ينظر: المساعد ٢/ ٣٧٢.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٤/ ٢٩٤ - ٢٩٦.

(٧) ينظر: فتح الخالق المالك ٢/ ١٠٩٦.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٧٩ - ١٨٥.

(٩) شرح ابن عقيل ٢/ ٧٨.

(١٠) المصدر نفسه ٢/ ٧٨. ينظر الحديث الشريف في: فيض الباري على صحيح البخاري ٥/ ٢٦٦.

(١١) شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣.

(١٢) شرح ابن عقيل ٢/ ٧٨.

(١٣) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ١٨٥ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٢/ ٧٨ وما بعدها.

وقد استدللّ المجيزون على قولهم بالسماح والقياس، ومن السماع النصوص السابقة التي أوردتها، ومن الشعر قول الشاعر<sup>(١)</sup>: [الطويل]

عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاَهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً      فسُقْنَاَهُمْ سَوَقَ الْبُعَاثِ الْأَجَادِلِ

إذ فصل بين المصدر المضاف (سوق) وفاعله المضاف إليه (الأجادل) بمفعول المضاف (البعاث).

وقول الآخر<sup>(٢)</sup>: [الطويل]

يَطْفُنْ بِحُوزِيَّ الْمَرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ      بَوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكِنَائِنِ

والنقدير: من قرع الكنائن القسي، إذ فصل بين المضاف (قرع) والمضاف إليه (الكنائن) بمفعول المضاف (القسي).

وقول الآخر<sup>(٣)</sup>: [الطويل]

فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدَحَتِي      كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلِ

وهنا فصل بين المضاف (ناحت) والمضاف إليه (صخرة) بظرف المضاف (يوماً).

أما القياس، فأدلتته ما ذكره ابن مالك؛ وهي:

١- أن الفاصل فضلة، فهو بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

٢- كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف.

(١) بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٨، وأوضح المسالك ٣/ ١٨٠، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٧٠، البغاث: طائر ضعيف، الأجادل: الصقر.

(٢) ينسب إلى الطرماح، ديوان الطرماح، تح: عزّة حسن، (د. ط)، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٨٨هـ، ٤٨٦. وينسب إليه في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٧. الحوزي: الثور الذي يرأس القطيع فيحتميهم، المراتع: أماكن الرعي، لم ترع: لم تفرع، القسي: جمع قوس، الكنائن: جمع كنانة، وهي جعبة السهام.

(٣) بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٣، وهمع الهوامع ٤/ ٢٩٤، والمقاصد النحوية ٣/ ١٣٨٢. رشني: فعل أمر: من راش السهم، ألزق عليه الريش لتقويته، والمراد: قوني وأصلح شأنه. العسيل: مكنسة العطار التي يجمع بها العطر.

٣- كونه مقدّر التأخير من أجل أنّ المضاف في الصورة الأولى مقرّر التقديم، بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنّهم قد فصلوا في الشعر الأجنبي كثيراً، فاستحقّ الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكموا بجوازه<sup>(١)</sup>.

ثانياً: لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وأنّ هذا مخصوص بالظرف والمجرور في الضرورة الشعرية، وهذا مذهب البصريين<sup>(٢)</sup>، وظاهر كلام سيبويه<sup>(٣)</sup>، وتبعهم الفراء<sup>(٤)</sup>، والمبرد<sup>(٥)</sup>، ومكي القيسي<sup>(٦)</sup>، والزمخشري<sup>(٧)</sup>، والأنباري<sup>(٨)</sup>، وابن يعيش<sup>(٩)</sup>، والرضي<sup>(١٠)</sup>.

واحتج أصحاب هذا المذهب بأنّ المضاف إليه منزّل من المضاف منزلة التثنية، في أنّهما كالشيء الواحد، فلا يجوز الفصل بينهما، وإنّما جاز ذلك في الضرورة بالظرف وبالمجرور؛ لأنّه يُتّسع فيهما ما لا يُتّسع في غيرهما.

وقد ردّوا شواهد المجيزين الشعرية بأنّها مجهولة القائل فلا يُحتجّ بها.

وطعنوا في قراءة ابن عامر، ووصفوها بالضعف والقبح والردّ والبعد.

وممن طعن فيها ابن جرير الطبري<sup>(١١)</sup>، ومكي القيسي<sup>(١٢)</sup>، وابن عطية<sup>(١٣)</sup>، والزمخشري<sup>(١٤)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٧٧.

(٢) ينظر: البحر المحيط ٤/ ٢٣٢.

(٣) ينظر: الكتاب ١٧٦/١ - ١٧٩، والتبصرة والتذكرة: عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط (١)، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ٢/ ٢٨٨ - ٢٨٩، والدرّ المصون ٥/ ١٦٤ - ١٦٥.

(٤) ينظر: معاني القرآن ١/ ٣٥٨.

(٥) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٧٦ - ٣٧٧.

(٦) ينظر: مُشكّل إعراب القرآن ١/ ٢٧٢.

(٧) ينظر: الكشاف ٢/ ٤٠١.

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٤٢٧ - ٤٣٦.

(٩) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٢٠ - ٢٣.

(١٠) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٢٦٠ - ٢٦١.

(١١) ينظر: جامع البيان ١٢/ ١٣٨.

(١٢) ينظر: مُشكّل إعراب القرآن ١/ ٢٧٢.

(١٣) ينظر: المحرّر الوجيز ٦٦٥ - ٦٦٦.

(١٤) ينظر: الكشاف ٢/ ٤٠١.



وكان أبو حيان من أشدّ المدافعين عن هذه القراءة؛ فقال مضعفاً رأي البصريين في هذه المسألة: "وهي مسألة مختلف في جوازها؛ فجمهور البصريين يمنعونها متقدموهم ومتأخروهم، ولا يجيزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعض النحويين أجازها؛ وهو الصحيح؛ لوجودها في هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربيّ الصريح المحض ابن عامر، الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات"<sup>(١)</sup>.

ومما سبق نجد أنّ رأي الخطيب الشربينيّ الذي تبع فيه ابن مالك موافق لمدرسة الكوفة في جواز الفصل اختياريّاً بين المضاف والمضاف إليه.

ونرجح رأي الخطيب الشربينيّ، إجازة قراءة ابن عامر؛ لأنّ القراءة سنة متّبعة ينبغي تقديمها على القاعدة النحويّة، ولأنّ ابن عامر عربيّ صريح من صميم العرب كما ذكر أبو حيان آنفاً، ولكثرة ما ورد عن العرب من شعرٍ ونثرٍ، ولضعف حجج المانعين؛ فالأبيات بعضها مجهولٌ، ومعظمها غير معروف القائل.

---

(١) البحر المحيط ٤ / ٢٣١، وينظر: التذييل والتكميل ١٢ / ١٥٠.

المبحث الثاني: التوابع

المطلب الأول: النعت

المطلب الثاني: العطف

المطلب الثالث: التوكيد

المبحث الثاني: التوابع

المطلب الأول: النعت

## النعته

### الفصل بين النعت والمنعوت:

تتبع الصفة الموصوف بلا فصلٍ بينهما، لكن قد يفصل بينهما فاصلاً، وجواز الفصل أو منعه يعتمد على نوع الفاصل، وقد أجاز النحاة الفصل بين الصفة والموصوف في عدة مواضع.

يقول أبو حيان معدداً المواضع التي يجوز فيها الفصل بين الصفة والموصوف: يصح الفصل بين التابع والمتبوع بفاصلٍ غير أجنبيٍّ محض؛ كمعمول الوصف في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ حَشَرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [ق: ٤٤]، ومعمول الموصوف؛ في نحو: هذا ضاربٌ زيداً عاقلٌ، وبالفعل العامل في الموصوف؛ نحو: أزيداً ضربت القائم، ومفسر عامله؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُو هَٰذَا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٧٦]، والتقدير: إن هلك امرؤ هلك، ومعمول المضاف للموصوف؛ كقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [المؤمنون: ٩١ - ٩٢]، والمبتدأ الذي يشتمل خبره على الموصوف؛ كقوله تعالى: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [إبراهيم: ١٠]، والخبر؛ نحو: زيدٌ قائمٌ العاقل، وبجواب القسم والمقسم به الموصوف؛ نحو: ﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُم عَالِمِ الْغَيْبِ﴾ [سبا: ٣]، والاعتراض؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَقَسَمٌ لَّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦]، والاستثناء؛ نحو: ما جاءني أحد إلا زيد خيرٌ منك<sup>(١)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند الفصل بين الصفة والموصوف في تفسيره<sup>(٢)</sup>؛ ومنها عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، فقال: "قال البقاعي: ولما دلّ بالإضافة إلى اسم الذات ما يدلّ على جميع الصفات على عموم دعوته وشمول رسالته حتّى للجنّ والملائكة، أيّد ذلك بقوله (الذي له ملك السموات والأرض)؛ فيكون محلّه جرّاً على الوصف، وإن حيل بين الصفة والموصوف بقوله: (إليكم جميعاً)؛ لأنّه متعلّق بالمضاف إليه؛ فهو كالمتقدّم عليه.

قال الزمخشري: والأحسن أن يكون محلّه نصباً بإضمار أعني؛ وهذا الذي يسمّى النصب على المدح.

(١) ينظر: التذييل والتكميل ١٢/١٧١-١٧٢، والمساعد ٢/٣٨٢-٣٨٣.

(٢) ينظر: السراج المنير ٢/١٩٠.

قال البيضاوي: أو مبتدأ خبره (لا إله إلا هو) <sup>(١)</sup>.

اختلف النحاة في جواز الفصل بين الصفة والموصوف؛ فجاءت آراؤهم كالاتي:

أجاز جمهور النحاة والمفسرين الفصل بين الصفة والموصوف إذا لم يكن الفاصل أجنبياً؛ فقد أجاز سيبويه الفصل بين الصفة والموصوف بالمعطوف إذا لم يكن شريكه في الصفة؛ فقال: هذان رجلان وعبدُ الله منطلقان <sup>(٢)</sup>.

ومنهم النحّاس، إذ يقول عند توجيه قوله تعالى: ﴿وَفَاكِهَةً كَثِيرَةً، لَا مَقْطُوعَةً وَلَا مَمْنُوعَةً﴾ [الواقعة: ٣٢ - ٣٣] "وَجَازَ أَنْ تُفَرَّقَ بَيْنَ النَّعْتِ وَالْمَنْعُوتِ بِقَوْلِكَ: (لا)؛ لكثرة تصرفها، وأنها تقع زائدة" <sup>(٣)</sup>.

وأجاز ابن جنّي <sup>(٤)</sup> الفصل بين الصفة والموصوف، فدلل على مذهبه بشاهدين من الشعر هما:

قول الشاعر <sup>(٥)</sup>: [الطويل]

أَمَرْتُ مِنَ الْكَتَّانِ خَيْطًا وَأَرْسَلْتُ رَسُولًا إِلَى أُخْرَى جَرِيًّا يُعِينُهَا

والشاهد هو الفصل بين الموصوف (رسولاً) وصفته (جرياً) بالجار والمجرور (إلى أخرى).

وقول الآخر <sup>(٦)</sup>: [الرمل]

فَصَلَقْنَا فِي مُرَادٍ صَلَاقَةً وَصُدَّاءِ الْحَقَّتْهُمْ بِالْتَّلُّ

(١) السراج المنير ١/ ٦٠٣، ينظر رأي الزمخشري في: الكشف ٢/ ٥١٩، ورأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ١/ ٥٧٦، ورأي البقاعي في: نظم الدرر ٣/ ١٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٨٢.

(٣) إعراب القرآن ١٠٩٠.

(٤) ينظر: الخصائص ٢/ ٣٩٦.

(٥) بلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٩٦، وشرح الشواهد الشعرية ٣/ ٢٧١. الجري: الوكيل، ويريدُ به الشاعرُ الرسولَ لأنَّه يجري في أداء رسالته.

(٦) ينسب إلى أمية بن أبي الصلت، ديوان أمية بن أبي الصلت، تح: سجع جميل الجبيلي، ط (١)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م، ١٧٣، نُسب إليه وإلى غيره. وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٩٦، فصلقنا: فصحنّا. التل: الهلاك، ومراد وُصْدَاء قَبِيلَتَان.

والشاهد فيه أنه فصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمصدر (صفة)، وفصل بين الموصوف (صفة) وصفته (الحقته بالتل) بالمعطوف والحرف العاطف (صداء).

وخرج ابن عصفور البيت الأول الذي استشهد به ابن جني من باب الضرورة، إذ يمنع ابن عصفور الفصل بين الصفة والموصوف إلا بجمل الاعتراض، وهي كل جملة فيها تسديد للكلام؛ ومثل بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] (١).

وتبعهم الزمخشري (٢) مجيزاً الفصل بين الصفة والموصوف في الآية موضع الدراسة، وتبعه البيضاوي (٣)، وإن كان الزمخشري يرى أن الأحسن أن تكون منتصباً بإضمار (أعني)، ووافقه في ترجيح النصب الآلوسي (٤).

وقد ذكر المنتجب الهذاني وجوهاً أخرى كالزمخشري، ثم ذيلها بإجازة الفصل بين الصفة والموصوف؛ فقال: "(الذي) يُحتمل أن يكون في موضع نصب بإضمار فعل، وأن يكون في موضع رفع على إضمار مبتدأ، وأن يكون في موضع جرّ على النعت لاسم الله، أو على البديل منه، وإن فصل بينهما بقوله: (إليكم جميعاً)؛ لأنّ نحو هذا ممّا يسدّد القصة ويؤكدّها" (٥).

وأجاز هذا الفصل أيضاً السمين الحلبي (٦)، وابن عقيل (٧)، والشوكاني (١٢٥٠ هـ) (٨)، وهذا مذهب الخطيب الشربيني؛ فقد ابتدأ بوجه الجرّ على الصفة مجيزاً الفصل، ثمّ أورد بقيّة الوجوه.

ومنع العكبري الفصل بين الصفة والموصوف في الآية موضع الدراسة؛ فقال: بعد ذكر وجه النصب على إضمار (أعني)، والرفع على إضمار (هو): "ويبعد أن يكون صفةً لله أو بدلاً منه؛ لما فيه من الفصل بينهما بـ(إليكم وحاله)" (٩).

(١) ينظر: شرح المقرّب ابن عصفور الإشبيلي الأندلسي: علي محمد فاخر، ط (١)، ١٤١٤ هـ-١٩٩٤ م، ١/٢٢٨.

(٢) ينظر: الكشف ٥١٩/٢.

(٣) ينظر: أنوار التنزيل ١/٥٧٦.

(٤) ينظر: روح المعاني ٩/٨٣.

(٥) الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/١٤٥.

(٦) ينظر: الدرّ المصون ٥/٤٨٢.

(٧) ينظر: المساعد ٢/٣٨١-٣٨٢.

(٨) ينظر: فتح القدير ٢/٣٦٢.

(٩) التبيان ١/٥٩٩.

فردّ عليه الألوسيّ بأنّ هذا الفصل ليس أجنبيّاً؛ فقال: "وجوّز أن يكون في موضع جرّ على أنّه صفة للاسم الجليل أو بدلّ منه، واستبعده أبو البقاء لما فيه من الفصل بينهما، وأجيب بأنّه ممّا ليس بأجنبيّ، وفي حكم ما لا يكون فيه فصل" (١).

وصفوة القول هو جواز الفصل بين الصفة والموصوف الذي ذهب إليه الخطيب الشربينيّ موافقاً للجمهور، فالفصل بين الصفة والموصوف في الآية محلّ الدراسة كان بالجارّ والمجرور، وهو ممّا يُتّسع فيه، ولا يعدّ أجنبيّاً، وقد أشار إلى هذا الخطيب الشربينيّ في مغيث النداء؛ فالفصل الممتنع عنده بالأجنبيّ ليس غير؛ إذ يقول: "ولا يجوز تقدّم التابع على متبوعه، ولا الفصل بينهما بأجنبيّ" (٢).

---

(١) روح المعاني ٩ / ٨٣.

(٢) مغيث النداء ٢ / ٨٤٤.

## المطابقة في التعريف والتذكير:

يقول سيبويه في المطابقة في التعريف والتذكير: "واعلم أنّ المعرفة لا تُوصف إلا بمعرفة، كما أنّ النكرة لا توصف إلا بنكرة"<sup>(١)</sup>.

ويقول ابن السراج في ذلك: "النعته ينقسم بأقسام المنعوت في معرفته ونكرته، فنعت المعرفة معرفة، ونعت النكرة نكرة"<sup>(٢)</sup>.

إنّ الوصف لفظٌ يتبع الاسم الموصوف تحليةً له، وتخصيصاً ممّن له مثل اسمه بذكر معنى في الموصوف أو في شيء من سببه، ولا يكون الوصف إلا من فعل أو راجعاً إلى معنى فعل، والمعرفة تُوصف بالمعرفة، والنكرة توصف بالنكرة، ولا تُوصف معرفة بنكرة ولا نكرة بمعرفة<sup>(٣)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف والتذكير؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]؛ فقال: ويبدل من (الذين) بصلته (غير المغضوب عليهم) ...، وقيل: إنّ (غير) صفة على معنى أنّهم جمعوا بين النعمة المطلقة، وهي نعمة الإيمان وبين السلامة من غضب الله تعالى والضلال ...، فإن قيل: كيف صحّ أن يقع (غير) صفة للمعرفة، وهو لا يتعرّف، وإن أضيفت إلى المعارف؟

أجيب: بأنّه يصحّ بأحد تأويلين:

أحدهما: إجراء الموصول مجرى النكرة إذ لم يقصد به معهود كالمحلّى باللام في قول القائل: [الكامل]

ولقد أمر على اللئيم يسبني ....

والثاني: جعل (غير) معرفة بالإضافة؛ لأنّه أضيف إلى ما له ضدّ واحد، وهو المنعم عليه، فليس في (غير) إذن الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرّف<sup>(٤)</sup>.

(١) الكتاب ٦/٢.

(٢) الأصول ٢٣/٢.

(٣) ينظر: اللمع ٦٥.

(٤) ينظر: السراج المنير ١/ ٢٠، الشاهد الشعري ينسب إلى رجل من سلول في الكتاب ٣/ ٢٤، والإغفال وهو المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح: عبد الله بن عمر الحاج



اختلف النحاة في توجيه إعراب (غير) في الآية موضع الاحتجاج؛ فهي إما أن تكون بدلاً من الذين أو نعت للذين، وهناك أوجه أخرى ذكرها النحاة لا تغني القضية هنا.

ومحط الخلاف هو لزوم (غير) للتذكير أو إجراء الموصول مجرى النكرة.

وقف النحاة عند دلالة (مثل وغير) بحثاً عن علة لزومها التذكير، قال الرضي: "واعلم أن بعض الأسماء قد تُوغل في التذكير، بحيث لا يتعرّف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية؛ نحو: غيرك ومثلك وكلّ ما هو بمعناه من: نظيرك وشبهك وسواك، وشبهها، وإنّما لم يتعرّف (غيرك)؛ لأنّ مغايرة المخاطب ليست صفة تخصّ ذاتاً دون أخرى، إذ كلّ ما في الوجود إلّا ذاته موصوف بهذه الصفة"<sup>(١)</sup>.

جمهور البصريين قالوا بوجوب موافقة المتبوع في التعريف والتذكير<sup>(٢)</sup>، ولذا جاءت توجيهات النحاة لإعراب (غير) على أنّها صفة كالاتي:

الوجه الأوّل: إجراء الموصول (الذين) مجرى النكرة، إذ لم يقصد به معهود كالمحلّى باللام في قول الشاعر:

ولقد أمرّ على اللئيم يسبّني .....

وعلى هذا تكون (غير) نعت (للذين)؛ لأنّها ملازمة للتذكير، فلا تتعرّف لشدة إبهامها.

ويتّزعم هذا المذهب يونس وسيبويه<sup>(٣)</sup>، وتبعهما الفراء إذ يقول: "وقوله تعالى: (غير المغضوب عليهم)... بخفض غير؛ لأنّها نعت للذين، لا للهاء والميم من (عليهم)، وإنّما جاز أن تكون (غير) نعتاً لمعرفة؛ لأنّها قد أضيفت إلى اسم فيه ألف ولام، وليس بمصمود له، ولا الأوّل أيضاً بمصمود له، وهي في الكلام بمنزلة قولك: لا أمرّ إلّا بالصادق غير الكاذب؛ كأنّك تريد بمن يصدق ولا يكذب، ولا يجوز أن تقول: مررت بعبد الله غير الظريف إلّا على التكرير؛ لأنّ عبد الله موقّت، و(غير) في مذهب نكرة غير موقّتة، ولا تكون نعتاً إلّا لمعرفة غير موقّتة، والنصب جائز

---

إبراهيم، ١/ ٣٥٥، وتتمّة البيت: فمضيئٌ نمت قلْتُ لا يعنيني. وللنحاة استشهاد آخر في هذا البيت؛ وهو جواز عطف الماضي على المضارع لتأوّل المضارع، وهو (أمر) بمررت.

(١) شرح الكافية ٢/ ٢١٠.

(٢) ينظر: المساعد ٢/ ٤٠٢.

(٣) ينظر: الكتاب ٦-٧.

في (غير) تجعله قطعاً من (عليهم)، وقد يجوز أن تجعل (الذين) قبلها في موضع توقيت، وتخضع (غير) على التكرير<sup>(١)</sup>.

ومعنى قول الفراء بمصمود؛ أي لم يقصد قوماً بأعيانهم، ومذهب هو مكان الذهاب؛ أي كناية عن أن (غير) نكرة.

وتبعهم الأخفش<sup>(٢)</sup>، والمبرد<sup>(٣)</sup>، والطبري<sup>(٤)</sup>، وابن السراج<sup>(٥)</sup>، ووافقهم من المتأخرين ابن مالك<sup>(٦)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٧)</sup> والبيضاوي<sup>(٨)</sup>، وهذا ما ذهب إليه الخطيب الشربيني في تفسيره وكتابه<sup>(٩)</sup>.

أما آل الجنيّة في قول الشاعر (اللّئيم)، فيبدو - والله أعلم - أنّ الزمخشري<sup>(١٠)</sup> هو أولّ الذاهبين إلى تأصيل ذلك القياس (مجيء النعت جملة لمنعوت معرّف بآل الجنيّة)<sup>(١١)</sup>، وتبعه جمهور النحاة والمفسرين<sup>(١٢)</sup> بعده.

وقد ردّ أبو حيّان مذهب الزمخشري؛ فقال: "وهذا هدم لما استقرّ عند أئمة النحو من أنّ النكرة لا تُنعت إلّا بالنكرة، والمعرفة لا تُنعت إلّا بالمعرفة، ولا دليل لمن ذهب إلى ذلك، وأما (يسبني) فحال؛ أي: سابقاً لي"<sup>(١٣)</sup>.

---

(١) معاني القرآن ١ / ٧.

(٢) ينظر: معاني القرآن ١ / ١٧.

(٣) ينظر: المقتضب ٤ / ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٤) ينظر: جامع البيان ١ / ٧٨.

(٥) ينظر: الأصول ٢ / ٧٧ - ٧٨.

(٦) ينظر: شرح التسهيل ٣ / ٣١٠ - ٣١١.

(٧) ينظر: الدرّ المصون ١ / ٧١.

(٨) ينظر: أنوار التنزيل ١ / ١٩.

(٩) ينظر: مغيث النداء ٢ / ٨٥١، وفتح الخالق المالك ٢ / ١٢٦٧.

(١٠) ينظر: الكشف ٥ / ١٧٦.

(١١) ينظر: أساليب البيان في النحو العربي دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم: خديجة عبد الله سرور الصبان، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م، رسالة دكتوراه، ٣٦٧.

(١٢) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١ / ١٢٢، وشرح التسهيل ٣ / ٣١١، وأوضح المسالك ٣ / ٣٠٦، والدرّ المصون ١ / ٧١، وأنوار التنزيل ١ / ١٩.

(١٣) البحر المحيط ٧ / ٣٢٠، ينظر مذهب أبي حيّان في: التذييل والتكميل ١٢ / ٢٣٥ - ٢٣٦، ٢٥٨.

الوجه الثاني: جعل (غير) معرفةً بالإضافة؛ لأنّها أضيفت إلى ماله ضدّ واحد؛ وهو المنعم عليه، فليس في (غير) الإبهام الذي يأبى عليه أن يتعرّف.

وهذا مذهب ابن السراج<sup>(١)</sup>، وابن هشام<sup>(٢)</sup>، والسيوطي<sup>(٣)</sup>، ورجّحه السمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، وذكره الخطيب الشربيني.

وقد ردّ أبو حيّان الوجه الأوّل والثاني؛ فقال: في وجه النعت في (غير): "أو على النعت عن (سيبويه)، ويكون إذ ذاك (غير) تعرّفت بما أضيفت إليه، إذ هو معرفة على ما نقله (سيبويه) في أنّ كلّ ما إضافته غير محضة قد تتمحّض فيتعرّف إلّا في الصفة المشبّهة، أو على ما ذهب إليه ابن السراج، إذ وقعت (غير) على مخصوص لا شائع، أو على أنّ (الذين) أريد بهم الجنس لا قومٌ بأعيانهم قالوا كما وصفوا المعرّف بأل الجنسية بالجملة، وهذا هدمٌ لما اعتزموا عليه من أنّ المعرفة لا تُنعت إلّا بالمعرفة، ولا أختار هذا المذهب وتقرير فسادِه في النحو، والنصب على الحال من الضمير في (عليهم)، وهو الوجه"<sup>(٥)</sup>.

وقد تبعه في ردّ هذا المذهب ابن عقيل<sup>(٦)</sup> فكلاهما ذهب إلى إعراب الجملة حالاً؛ لأنّ أل الجنسية كأل العهدية في كون مدخول كلّ منهما معرفة.

وصفوة القول هو ترجيح مذهب الجمهور الذي وافقهم فيه الخطيب الشربيني في جواز مجيء النعت جملة لمنعوت معرّف بأل الجنسية، ونستأنس بقول القونوي (١١٩٥) هـ: "لا يصحّ أن يُراد الحقيقة بأل ولا جميع الأفراد، كما لا يُراد فرد معيّن؛ وذلك لقصوره عن إفادة المقصود، وهو الاتّصاف بكمال الحلم والأناة، فالمقام مدح، ولا يصحّ معه معنى كون الجملة حالاً"<sup>(٧)</sup>.

(١) ينظر: الأصول ٢/ ٧٧-٧٨.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١/ ١٧٠.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٤/ ٢٧٠.

(٤) ينظر: الدرّ المصون ١/ ٧١.

(٥) البحر المحيط ١/ ١٤٨-١٤٩.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ١٨٢-١٨٣، والمساعد ٢/ ٤٠٦.

(٧) حاشية القونويّ على تفسير الإمام البيضاويّ ومعه حاشية ابن التمجيد: إسماعيل بن محمد الحنفيّ، ط (١)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ١/ ٢٧١.

## العطف

يقول سيبويه: "وأما ما يَفْجَحُ أَنْ يَشْرَكَ المظهرُ فهو المضمَرُ في الفعل المرفوع؛ وذلك قولك: فعلتُ وعبدُ الله، وأفعلُ وعبدُ الله. وزعم الخليل أَنَّ هذا إنما قبح من قَبْلَ أَنْ هذا الإضمار يُبنى عليه الفعل، فاستقبحوا أَنْ يَشْرَكَ المظهر مضمراً يغيّر الفعلَ عن حاله إذا بُدِ منه"<sup>(١)</sup>.

ويذكر أبو حيان شروط صحّة العطف؛ فيقول: "لا يُشترط في صحّة العطف وقوع المعطوف عليه، ولا تقدير العامل بعد العاطف، بل يُشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل.

ويضعف العطف على ضمير الرفع المتّصل ما لم يُفصل بتوكيد أو غيره، أو يُفصل العاطف بـ (لا)، وضمير النصب المتّصل في العطف عليه كالظاهر، ومثله في الحالين الضميران المنفصلان، وإن عطف على ضمير جرّ اختير إعادة الجار، ولم تَلَزَم"<sup>(٢)</sup>.

### ١ - العطف على الضمير المتّصل المرفوع:

وقف الخطيب الشربينيّ عند هذه العطف على الضمير المتّصل المرفوع في تفسيره؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]؛ فيقول: "وإنّما صحّ العطف على المستكن مع أنّ المعطوف لا يُباشر فعل الأمر؛ لأنّه وقع تابعاً، ويغتنق في التابع ما لا يغتنق في المتبوع"<sup>(٣)</sup>.

وعند إعرابه قول الله تعالى: ﴿سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد: ٤، ٣] قال: "(وامراته) وهو عطف على ضمير (يَصْلَى) سوّغه الفصل بالمفعول وصفته"<sup>(٤)</sup>.

عقد الأنباريّ مسألة في الإنصاف لمناقشة آراء النحاة في قضية العطف على الضمير المتّصل المرفوع \_ بارزاً كان أم مستتراً \_ وقد كان الخلاف بين نحاة البصرة والكوفة على النحو الآتي:

(١) ينظر: الكتاب ٣٧٨/٢.

(٢) التذييل والتكميل ١٦٣/١٣.

(٣) السراج المنير ١/ ٥٩.

(٤) المصدر نفسه ٤/ ٧١٠.

أولاً: جواز العطف على الضمير المتصل المرفوع من غير توكيدٍ ولا فصلٍ في سعةٍ من غير استقباح، وهذا مذهب الكوفيّين<sup>(١)</sup>، ويترجمهم الفراء، فقد قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى﴾ [النجم: ٦، ٧]؛ "فأضمّر الاسم في استوى، وردّ عليه هو، وأكثر كلام العرب أن يقولوا: استوى هو وأبوه، ولا يكادون يقولون: استوى وأبوه، وهو جائز؛ لأنّ في الفعل مضمراً"<sup>(٢)</sup>.

ووافقه في ذلك من المتأخّرين ابن الناطم<sup>(٣)</sup>، ونسب أبو حيّان القول بهذا الرأي إلى الفارسيّ وابن الأنباري<sup>(٤)</sup>.

وهناك فريقٌ من المُجيزين أشار إلى أنّ العطف من دون توكيدٍ بالضمير كثيرٌ في الشعر، غير فاشٍ في النثر؛ ومنهم ابن مالك<sup>(٥)</sup>، وابن عقيل<sup>(٦)</sup>، والأشْموني<sup>(٧)</sup>، ووافقهم في هذا الخطيب الشربينيّ في كتابيه<sup>(٨)</sup>، إذ يقول معقّباً على رأي ابن مالك: "فهم من قوله: (فاشياً) أنّه في الشعر كثيرٌ، وفيه إشعارٌ بأنّه غير فاشٍ في النثر؛ ومنه: مررت برجلٍ سواء والعدم بالرفع عطفاً على الضمير المستتر في سواء؛ لأنّه مؤوّلٌ بمشتقٍّ؛ أي: مستو هو والعدم، وليس بينهما فصل.

وأما ما رواه البخاريّ من قوله صلى الله عليه وسلّم: "وكنّت، وأبو بكرٍ وعمر، وانطلقت وأبو بكرٍ وعمر"<sup>(٩)</sup>، من غير فصلٍ، فيُحتمل أنّه مروى بالمعنى.

ثمّ نبّه الشربينيّ على أنّه مع كثرته ضعيفٌ بقوله: (وضعه اعتقد) ووجه ضعفه أنّ ضمير الرفع المتصلّ شديد الاتّصال برافعه، فصار كأنّه حرفٌ من حروف عامله، فإذا لم يفصل بينهما، فكأنّه عطف اسماً على فعلٍ"<sup>(١٠)</sup>.

(١) ينظر: الإنصاف ١/ ٤٧٤.

(٢) معاني القرآن ٣/ ٩٥.

(٣) ينظر: شرح ابن الناطم ٣٨٥ - ٣٨٦.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٢ - ٣٧٤.

(٦) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٧.

(٧) ينظر: حاشية الصبّان ٣/ ١٦٩.

(٨) ينظر: مغيث الندا ٢/ ٩٠٢، وفتح الخالق المالك ٢/ ١٣٦٤ - ١٣٦٥.

(٩) صحيح البخاريّ ٥/ ٩.

(١٠) فتح الخالق المالك ٢/ ١٣٦٤ - ١٣٦٥.

أما في الآية الأولى موضع الاحتجاج ومواقع أخرى من التفسير<sup>(١)</sup> نجده يذكر الفصل بين المعطوف وضمير الرفع من دون أن يشدد بالمنع إذا لم يوجد الفصل.

أما الآية الثانية موضع الاحتجاج، فيوافق فيها الشرييني مذهب ابن مالك الذي شرحه في كتابه فتح الخالق.

واستدل أصحاب هذا المذهب - الكوفيون ومن وافقهم - على ذلك بالسماع والقياس؛ أما من حيث السماع، فاستدلوا بقوله تعالى: (ذو مرة فاستوى، وهو بالأفق الأعلى)، فقد عطف (هو) على الضمير المرفوع المستتر في استوى.

وبحديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي استشهد به الشرييني أنفاً، ومن منثور العرب بما رواه سيبويه: (مررت برجلٍ سواء والعدم)<sup>(٢)</sup>.

ومن الشعر الكثير<sup>(٣)</sup>، ونكتفي بما استشهد به الخطيب الشرييني من قول الشاعر<sup>(٤)</sup>:  
[الخفيف]

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى      كَنَعَا جِ الْمِلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلَا

فقد عطف (وزهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) من غير فصلٍ ولا توكيدٍ.

وقول الشاعر<sup>(٥)</sup>: [الكامل]

وَرَجَا الْأَخْبِطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ      مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْنَالَا<sup>(٦)</sup>

فعطف (أب) على الضمير المستتر في (يكن)، ولم يكن بينهما فاصلٌ.

(١) ينظر: السراج المنير ١٧٦ / ٢، ١١٨ / ٣.

(٢) ينظر: الكتاب ٣١ / ٢.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣٧٢ - ٣٧٤.

(٤) يُنسب إلى عمرو بن أبي ربيعة، ديوان عمرو بن أبي ربيعة ٤٩٨، وتحصيل عين الذهب ٣٨١، وشرح التسهيل ٣٧٤ / ٣. زهر: جمع زهراء، وهي المرأة الحسناء البيضاء، تهادى: تتمايل، وتتبختر، نعا: بقر الوحش، الفلا: الصحراء، تعسف: أخذن على غير الطريق، وملن عن الجادة.

(٥) ديوان جرير، (د. ط)، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م، ٥٤١، وشرح التسهيل ٣٧٤ / ٣، وبلا نسبة في الإنصاف ١٤ / ٢.

(٦) ينظر: فتح الخالق المالك ١٣٦٣ - ١٣٦٤.

ثانياً: لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام إلا إذا أُكِّدَ بضمير منفصل، وهذا مذهب البصريين؛ ويتزعم هذا المذهب سيبويه<sup>(١)</sup>، ووافقه المبرِّد<sup>(٢)</sup>، وابن السراج<sup>(٣)</sup>، وابن جنِّي<sup>(٤)</sup>، وعبد القاهر الجرجاني<sup>(٥)</sup>، وتبعهم من المتأخرين الزمخشري<sup>(٦)</sup>، وابن يعيش<sup>(٧)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٨)</sup>، والسيوطي<sup>(٩)</sup>، والآلوسي<sup>(١٠)</sup>، والشوكاني<sup>(١١)</sup>.

واستدل أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس:

أما السماع، فقد جاء كثير من الآيات بالتوكيد؛ كآية الأولى موضع الاحتجاج، وقوله تعالى: ﴿أَعِدَّا كُنَّا تُرْبًا وَءَابَاؤُنَا﴾ [النمل: ٢٧]، وقوله تعالى: ﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾ [الرعد: ٢٣]، وغيرها.

أما القياس؛ فلأن الضمير المتصل إما أن يكون بارزاً أو مستتراً، فإن كان بارزاً فهو \_لشدة اعتناق الفعل إياه\_ صار بمنزلة الجزء منه لفظاً ومعنى، أما اللفظ فإن آخر الفعل يسكن له، وأما المعنى فإن الفاعل كالجزء من الفعل؛ لأنه مسبب عنه، ولهذا فالعطف عليه كالعطف على جزء الفعل؛ أي: حرف من الفعل، ومن المعلوم أن عطف الاسم على الفعل لا يجوز، فكيف بالعطف على جزئه؟!.

أما إن كان مستتراً فهو كالمعوم، ولا يجوز العطف على المعوم؛ ولأنه في الظاهر عطف اسم على فعل، ولذا وجب التوكيد بضمير منفصل ليمتاز الضمير المتصل، ويستقل ويستبد اسماً، ولأن الفعل لا يؤكَّد بالاسم، فيعلم أن العطف إنما هو على الضمير.

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٤٦-٢٤٧، ٢/ ٣١، ٣٧٨-٣٨٠.

(٢) ينظر: المقتضب ٣/ ٢١٠، ٢٧٩.

(٣) ينظر: الأصول ٢/ ٧٨-٧٩.

(٤) ينظر: اللمع ٧٣-٧٤.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، (د. ط)، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م، ٢/ ٩٥٧.

(٦) ينظر: الكشف ١/ ٢٥٤.

(٧) ينظر: شرح المفصل ٣/ ٧٤-٧٧.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٣٢-٣٣٤.

(٩) ينظر: همع الهوامع ٥/ ٢٦٧-٢٦٨.

(١٠) ينظر: روح المعاني ١/ ٢٣٢.

(١١) ينظر: فتح القدير ١/ ١٦٣.

وجاز مع الفاصل؛ لأنّ الكلام يسدّ مسدّ التوكيد، ويغني عمّا هو الواجب<sup>(١)</sup>.

وقد ردّ أصحاب هذا المذهب أدلّة الكوفيّين؛ ومن ذلك ردّهم الشاهد في قوله تعالى: ﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم: ٦-٧]، فلا شاهد فيه؛ لأنّ الواو حاليّة، وليست عاطفة، وقد تبعهم في هذا الخطيب الشربيني<sup>(٢)</sup> إذ خرّجها على أنّها واو الحال.

أمّا الأحاديث فلا شاهد فيها؛ لأنّها مرويّة على المعنى، وهذا ما ذكرناه من تعقيب الشربيني على ابن مالك.

أمّا الشعر، فقالوا: نحن نُجيز العطف في الضرورة، وإنّما نمنعه في سعة الكلام واختياره.

وممّا سبق نرى أنّ الخطيب الشربينيّ أوّل من شرح مذهب ابن مالك بفهم دقيق، ووافقه فيه، فهو يُجيز العطف على الضمير المتّصل المرفوع من غير تأكيد في الشعر؛ وذلك لكثرة ما جاء به السماع، ويضعفه في النثر؛ لأنّه قليل غير فاش.

بينما نجد في الشروح الأخرى على ابن مالك يرجّحون أنّ مذهبه كوفيّ؛ يجيز العطف على الضمير المتّصل المرفوع من دون تأكيد في اختيار الكلام<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: المقتصد ٢/ ٩٥٨، وشرح الرضيّ ٢/ ٣٣٣ للاطلاع على أدلّة البصريّين السماعيّة والقياسيّة.

(٢) السراج المنير ٤/ ١١٨.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢١٩، وحاشية الصبّان ٣/ ١٦٩، وشرح التصريح ٢/ ١٨٢.



## العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار:

يقول سيبويه: "ولا يجوز أن تعطف على الكاف المجرورة الاسم؛ لأنك لا تعطف المظهر على المضمّر المجرور؛ ألا ترى أنه يجوز لك أن تقول: هذا لك نفسك، ولكم أجمعين، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك"<sup>(١)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار؛ ومن ذلك ما جاء عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ فقال: "(والمسجد الحرام) معطوف على سبيل الله، وقول البيضاوي: ولا يُحسن عطفه على سبيل الله؛ لأنّ عطف قول الله تعالى: (وكفر به) على (وصدّ) مانع منه، مجاب عنه بأنّ الكفر بالله والصدّ عن سبيله متّحداً معنى؛ فكأنّه لا فصل بالأجنبيّ بين سبيل الله وما عطف عليه، ويصحّ أيضاً أن يكون معطوفاً على الهاء من (به)، إذ يجوز العطف بدون إعادة الجار؛ كما جرى عليه ابن مالك، وإن كان مذهب البصريين خلافاً، وجرى عليه البيضاوي"<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك توجيهه إعراب (الأرحام) في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]؛ فقد قال: "(والأرحام)، وقرأ غير حمزة بالنصب عطفاً على الله تعالى، فالعامل فيه اتقوا؛ كما قدرته أو معطوفاً على محلّ الجار والمجرور؛ كقولك: مررت بزيد وعمرو، أمّا حمزة فقرأه بالجرّ عطفاً على الضمير المجرور، وقول البيضاوي: وهو ضعيف؛ أي: كما هو مذهب البصريين ممنوع، والحقّ أنّه ليس بضعيف، فقد جوزه الكوفيون، وكيف يكون ضعيفاً والقراءة به متواترة؟!.

فيجب أن يُضعّف كلام البصريين، ويُرجع إلى كلام ربّ العالمين، وتعليهم عدم الجواز بكونه كـبعض كلمة لا يقتضي إلحاقه به في عدم جواز العطف إذ حذف الشيء مع القرينة جائز؛ ومنه: [الخفيف]

رَسَمَ دَارٍ وَقَفَتْ فِي طَلَلِهِ ...

أي: وربّ رسم دار.

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٢٤٨.

(٢) السراج المنير ١/ ١٦٢. ينظر رأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ١/ ١٨٧.

وقول الشاعر: [البسيط]

... اذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ <sup>(١)</sup>

ووقف على هذه القضية أيضاً عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾ [الحجر: ٢٠]؛ فقال: "قيل لا يجوز أن يكون (مَنْ لستم له برازقين) مجروراً عطفاً على الضمير؛ لا يُقال: (أخذت منك وزيد) إلا بإعادة الخافض؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾ [الأحزاب: ٧]، والراجح: الجواز؛ كما قرئ قوله تعالى: ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالخفض على ربيعة السبع، وهذا أعظم دليل <sup>(٢)</sup>.

مسألة العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجرّ من قضايا الخلاف الكبرى المشهورة بين البصريين والكوفيين؛ ومذهب كل فريق في الآيات موضع الاحتجاج كالاتي:  
أولاً: جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار؛ نحو: نظرتُ إليك ومحمد، وهذا مذهب الكوفيين <sup>(٣)</sup>، ويونس وقُطْرُب والأخفش <sup>(٤)</sup>.

---

<sup>(١)</sup> السراج المنير ١/ ٣٢١-٣٢٢. ينظر قراءة (الأرحام) بالنصب في: النشر في القراءات العشر: ابن الجزري محمد بن محمد الدمشقي، (د. ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ٢/ ٢٤٧، وينظر رأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ١/ ٣٢٩، وينسب الشاهد الشعري الأول إلى جميل بثينة، ديوان جميل بثينة، (د. ط)، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ١/ ٥٢، وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٨٥، وروح المعاني ٤/ ١٨٥، وعجز البيت: كدت أقضي الغداة من جلله، وينسب إلى جميل بن معمر العنزي في خزانة الأدب ١٠/ ٢٠.

والشاهد الثاني: لم ينسب إلى قائله في الكتاب ٢/ ٣٨٣، والأصول ٢/ ٩٩، وهمع الهوامع ٥/ ٢٦٨، وصدر البيت: فالיום قربت تهجونا وتشتمنا.

<sup>(٢)</sup> السراج المنير ٢/ ٢٢٣.

<sup>(٣)</sup> ينظر: الإنصاف ٢/ ٤٦٣، وائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح: طارق الجنابي، ط (١)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ-م، ٦٢-٦٣، وشرح الكافية ٢/ ٣٣٤.

<sup>(٤)</sup> ينسب إليهم في أوضح المسالك ٣/ ٣٩٢، ونسبه ابن مالك إلى يونس والأخفش في: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦، والسيوطي في: همع الهوامع ٥/ ٢٦٨.

ووافقهم فيه من المتأخرين ابن مالك<sup>(١)</sup>، وابن عقيل<sup>(٢)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٣)</sup>، والسمين الحلبي<sup>(٤)</sup>، والسيوطي<sup>(٥)</sup>، وهذا ما ذهب إليه الخطيب الشربيني، فقد صرح بترجيح المذهب الكوفي في هذه المسألة.

أما الفراء؛ فكان له رأيان في هذه المسألة:

فعند توجيه قراءة الجرّ في قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)؛ يقول: "حدثني شريك بن عبد الله عن الأعمش عن إبراهيم أنه خفض الأرحام، قال: هو كقولهم: (بالله والرحم)"، ثم عقب قائلاً: "وفيه قبح؛ لأنّ العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض، وقد كُنِيَ عنه... وإنما يجوز في الشعر لضيقه"<sup>(٦)</sup>.

فهو هنا يرى العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجرّ قبيحاً، وعند إعرابه (ما) في قول الله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَأَمَّى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٧]؛ قال: وإن شئت جعلت (ما) في موضع خفضٍ: يفتيكم الله فيهن، وما يُتلى عليكم غيرهن<sup>(٧)</sup>.

فهو هنا أجاز ما استنبه في الآية موضع الاحتجاج؛ إذ عطف (ما) على الضمير في (فيهن) من دون إعادة حرف الجرّ.

واحتج أصحاب هذا المذهب بالسماع والقياس؛ فمن السماع احتجوا بالآيات الثلاث موضع الاحتجاج التي استشهد بها الخطيب الشربيني.

واستشهدوا بحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "إنما مثلكم واليهود والنصارى كرجل استعمل عمّالاً"<sup>(٨)</sup>.

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٠، والمساعد ٢/ ٣٧٠.

(٣) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١٦٥-١٦٧.

(٤) ينظر: الدرّ المصون ٣/ ٥٥٤-٥٥٥، ٧/ ١٥٢.

(٥) ينظر: همع الهوامع ٥/ ٢٦٨-٢٦٩.

(٦) معاني القرآن ١/ ٢٥٢.

(٧) المصدر نفسه ١/ ٢٩٠.

(٨) صحيح البخاري ٣/ ٩٠.

فقد عطف (اليهود) على الضمير المجرور في (مثلكم) من دون إعادة الجارّ (مثل).  
ومن أدلّتهم في النثر ما روي عن قُطْرُب: "ما فيها غيره وفسره"<sup>(١)</sup> فعطف (فرسه) على  
الضمير المجرور في (غيره) من دون إعادة الجارّ.

ومن الشعر قول الشاعر:

فَالْيَوْمَ قَرِيتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا      فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٢)</sup>

إِذْ جُرْتُ (الْأَيَّامُ) بعطفها على الضمير في (بك) من دون إعادة الجارّ.

وهناك شواهد شعريّة أخرى نذكر منها ما استشهد به الشربيني في كتابه؛ إذ قال: "وأنشد  
الفراء: [الطويل]

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفَنَا      وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانْفُ

وقول الآخر: [الطويل]

إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ      فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصَلِّي بِهَا وَسَعِيرَهَا"<sup>(٣)</sup>

فالشاهد الأوّل (الكعب) مخفوضٌ على الضمير المخفوض في (بينها)؛ والتقدير: وما بينها  
وبين الكعب غوطٌ نَفَانْفُ.

والشاهد الثاني فيه عطف (سَعِيرَهَا) على الضمير المخفوض في (بها) من دون إعادة  
الجارّ.

وأمّا القياس فاستدلّوا بما يأتي:

(١) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦، وفتح الخالق المالك ٢/ ١٣٦٧، وحاشية الصبان ٣/ ١٧١.

(٢) سبق تحريجه، واستشهد به الشربيني في تفسيره، وفي فتح الخالق المالك ٢/ ١٣٦٨.

(٣) ينظر الشاهد الشعري الأوّل في: ديوان مسكين الدارمي، تح: عبد الله الجبوري، خليل إبراهيم العطية، ط (١)، مطبعة دار  
البصري، بغداد، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م، ٥٣، ومعاني القرآن ١/ ٢٥٢-٢٥٣، وشرح المفصل ١/ ٧٩، والمقاصد النحوية  
١٦٤٩/٤. السواري: مفردا سارية؛ وهي الأسطوانة، والكعب ويروى والأرض، غوط: مفردا غائط؛ وهي المطمئن من  
الأرض، نَفَانْف: مفردا نفنف؛ وهي الهواء الشديد. والشاهد الشعري الثاني ينسب إلى أبي دؤاد في: الكتاب ١/ ٦٦، والكامل  
٣٧٧/١-١٠٠٢، والمحاسب ١/ ٢٨١، وبلا نسبة في المقاصد النحوية ٤/ ١٦٦. فتح الخالق المالك ٢/ ١٣٦٨.

١- قاسوا الضمير المجرور على الاسم الظاهر<sup>(١)</sup>، فكما جاز أن يُعطف ظاهر على ظاهرٍ مجرورٍ من دون إعادة الجارّ، فكذلك يُعطف ظاهر على ضميرٍ مجرورٍ.

٢- أنّه كما جاز في الضمير المجرور البدل والتوكيد - وهما تابعان - فإن العطف جائز<sup>(٢)</sup>.

ثانياً: منع العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة الجارّ؛ وذهب إلى هذا البصريّون؛ ومنهم سيبويه؛ إذ يقول: "ولا يجوز أن تعطف على الكافِ المجرورةِ الاسمَ؛ لأنّك لا تَعطفُ المُظهرَ على المضمّرِ المجرورِ؛ ألا ترى أنّه يجوز لك أن تقول: هذا لك نفسك، ولكم أجمعين، ولا يجوز أن تقول: هذا لك وأخيك"<sup>(٣)</sup>.

فسيبويه يجيز في الضمير المجرور التوكيد ولا يجيز العطف.

وتبعه المبرد<sup>(٤)</sup>، والزمخشري<sup>(٥)</sup>، وابن السراج<sup>(٦)</sup>، وأبو عليّ الفارسيّ<sup>(٧)</sup>، وابن جنّي<sup>(٨)</sup>، ووافقهم من المتأخّرين الزمخشريّ<sup>(٩)</sup>، والعكبري<sup>(١٠)</sup>، وابن يعيش<sup>(١١)</sup>، وابن الحاجب<sup>(١٢)</sup>، والآلوسيّ<sup>(١٣)</sup>، والأزهريّ<sup>(١٤)</sup>.

وبتتبع مذهب ابن هشام في هذه المسألة نجد له رأيين؛ الأوّل في أوضح المسالك يوافق فيه المذهب الكوفيّ في إجازته العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الخافض<sup>(١٥)</sup>.

---

(١) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجيّ: عبّيد الله بن أحمد الإشبيلي، تح: عبّاد بن عيد الثببتي، ط (١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م، ١/٣٤٦.

(٢) ينظر: فتح الخالق المالك ٢/١٣٦٧.

(٣) الكتاب ١/٢٤٨.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/١٥٢.

(٥) ينظر: معاني القرآن ٢/٦-٧.

(٦) ينظر: الأصول ٢/٧٩.

(٧) ينظر: الحجّة ٣/١٢١.

(٨) ينظر: اللمع ٧٤.

(٩) ينظر: الكشف ٢/٦، ٣/٤٠٢.

(١٠) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/٣٢٧.

(١١) ينظر: شرح المفصل ٣/٧٧.

(١٢) ينظر: شرح الكافية ٢/٣٣٤.

(١٣) ينظر: روح المعاني ٤/١٨٤-١٨٥.

(١٤) ينظر: شرح التصريح ٢/١٨٣-١٨٤.

(١٥) ينظر: أوضح المسالك ٣/٣٩٢-٣٩٣.

والثاني في المغني، وفيه يوافق المذهب البصريّ في منع العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار؛ إذ يقول في قوله تعالى: (وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرَ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ)؛ "والصواب أن خفض (المسجد) بباء محذوفة؛ لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عطف على (به)، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء؛ لأنه لا يُعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض"<sup>(١)</sup>.

واستدل أصحاب هذا المذهب بأن إعادة الجار وردت في القرآن الكريم، فقد أعيد الجار حرفاً؛ كقوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ [فصلت: ١١]، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكَ وَعَلَى الْأُمَمِ مِمَّنْ مَعَكَ﴾ [هود: ٤٨]، وأعيد اسماً كقوله تعالى: ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَالِلَّهِ أَبَائُكَ﴾ [البقرة: ١٣٣].

وقد ذكر الشرييني من حجج أصحاب هذا المذهب، بعد إيراده الآيتين الأولى والثانية ممّا احتجّوا به آنفاً؛ فقال: "فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عندهم إلا في الضرورة، وعلّوه: بأن ضمير الجرّ شبيه بالتثوين، وبأن حقّ المعطوف والمعطوف عليه أن يصلحاً لحلول كلّ واحدٍ منهما محلّ الآخر، وضمير الجرّ لا يصلح لذلك، فامتنع إلا مع إعادة الجار"<sup>(٢)</sup>.

ثم ردّ عليهم ما احتجّوا به؛ فقال معقّباً على ابن مالك: "(وليس عندي لازماً)؛ لأنّ شبه الضمير بالتثوين لو مُنع من العطف عليه لمُنْع من توكيده، والإبدال منه كالتثوين، مع أنّ ذلك جائزٌ بإجماع، ولأنّه لو كان الحلّول شرطاً في صحّة العطف لم يجز: ربّ رجلٍ وأخيه؛ لامتناع دخول ربّ على المعرفة مع جوازه"<sup>(٣)</sup>.

واحتجّوا أيضاً بأنّ المعطوف والمعطوف عليه شريكان، ويجوز لكلّ واحدٍ منهما أن يُعطف على الآخر، وبما أنّه لا يجوز عطف الضمير المجرور على ما قبله، لم يجز عطف الضمير المجرور على ما قبله إلا بإعادة الجار؛ ونُسب هذا القول للمازني<sup>(٤)</sup>.

وقد انقسم أصحاب هذا المذهب (البصريّون) إلى قسمين في توجيه قراءة الجرّ في آية النساء ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾:

(١) مغني اللبيب ٢/ ٥٩٦.

(٢) فتح الخالق المالك ٢/ ١٣٦٦.

(٣) ينظر رأي ابن مالك في: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٦، فتح الخالق المالك ٢/ ١٣٦٧.

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ١٦٩، وشرح التسهيل ٣/ ٣٧٥.

فريق ردّ هذه القراءات وضعّها.

وفريق ذهب إلى تأويلها والردّ على المُخطئين لهذه القراءة.

وأوّل من شتّع على حمزة هذه القراءة المبرّد؛ فقال بعد أن أورد قراءة حمزة: "وهذا ممّا لا يجوز عندنا"<sup>(١)</sup>، ونقل الآلوسيّ اعتراض المبرّد على القراءة؛ فقال: "حتّى قال: لا تحلّ القراءة بها"<sup>(٢)</sup>.

ووصف النحاس<sup>(٣)</sup> هذه القراءة بالشذوذ، أمّا العكبري<sup>(٤)</sup>، فقد ضعّف القراءة، وعرض بالقارئ، وتبعه في هذا الرضيّ؛ فقال: "والظاهر أنّ حمزة جوز ذلك بناءً على مذهب الكوفيّين؛ لأنّه كوفيّ"<sup>(٥)</sup>.

وتصدّى ابن جنّي للدفاع عن هذه القراءة، وردّ رأي المبرّد، فقال: "ليست هذه القراءة من الإبعاد والفحش والشناعة والضعف على ما رآه فيها، وذهب إليه أبو العباس؛ بل الأمر فيها دون ذلك وأقرب وأخفّ وأطف؛ وذلك أنّ لحمزة أن يقول لأبي العباس: إنني لم أحمل الأرحام على العطف على المجرور المضمّر؛ بل اعتقدت أن تكون فيه باءٌ ثانية؛ حتّى كأتّي قلت: (وبالأرحام)، ثمّ حذف الباء لتقدّم ذكرها؛ كما حُذفت لتقدّم ذكرها في نحو قولك: (بمن تمرّ أمر، وعلى من تنزل أنزل)، ولم تقل: أمر به، ولا أنزل عليه"<sup>(٦)</sup>.

ورجّح هذا الردّ الآلوسيّ<sup>(٧)</sup>.

(١) الكامل ٢ / ٩٣١.

(٢) روح المعاني ٤ / ١٨٤.

(٣) ينظر: إعراب القرآن ١٦٩.

(٤) ينظر: الباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تح: غازي مختار طليمات، ط (١)، دار الفكر المعاصر (بيروت-لبنان)، دار الفكر (دمشق-سورية)، ١٤١٦ هـ-١٩٩٥ م، ١ / ٤٣٣.

(٥) شرح الكافية ٢ / ٣٣٦.

(٦) الخصائص ١ / ٢٨٥.

(٧) ينظر: روح المعاني ٤ / ١٨٥.

وممن دافع عن هذه القراءة من المانعين للعطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار أيضاً: ابن يعيش<sup>(١)</sup>، وابن عطية<sup>(٢)</sup>، ومن المجيزين للعطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار ابن مالك<sup>(٣)</sup>، وأبو حيّان<sup>(٤)</sup>، وابن هشام<sup>(٥)</sup>.

**ثالثاً:** ذهب الجرمي إلى جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار إذا أكد بضمير رفع منفصل؛ نحو قولك: نظرتُ إليك أنتَ ومحمدٌ<sup>(٦)</sup>، وقد نُسب هذا الرأي إلى الفراء<sup>(٧)</sup>، وردّه الرضي<sup>(٨)</sup>.

ومما سبق نجد أنه لا يمكن الفصل بدقّة في الخلاف النحويّ في هذه المسألة بين الفريقين؛ لأنّ أكثر النحاة الذين ذكّرت آراؤهم قد أجازوا الخفض في قراءة حمزة، ولكنّ تضعيفهم لها يعود إلى أنّ القراءة لا ينسجم مع الكثير المطرّد في عدم ردّ الاسم الظاهر على المضمّر المخفوض، وهذا واضح من وجود رأيين مختلفين لبعض النحاة في هذه المسألة؛ كالفراء وابن هشام كما أثبتنا، وإجازة بعض المانعين لهذه المسألة قراءة حمزة.

وما ذهب إليه الكوفيّون والمجيزون من البصريين، ووافقهم فيه الخطيب الشربيني<sup>(٩)</sup>؛ من القول بجواز العطف على الضمير المجرور من دون إعادة حرف الجرّ، هو الراجح لقوّة الأدلّة المؤيّدّة لمذهبهم ممّا ورد في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وقول العرب شعراً ونثراً، وللبعد عن التقدير والتأويل الذي تكلفه المانعون من البصريين في ردّ شواهد الكوفيّين.

ونستأنس برّد الرازي على المانعين من جمهور البصريين؛ إذ يقول: "واعلم أنّ هذه الوجوه ليست وجوهاً قويّة في دفع الروايات الواردة في اللغات؛ وذلك لأنّ حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنّه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وذلك يوجب

(١) ينظر: شرح المفصل ١/ ٧٨.

(٢) ينظر: المحرّر الوجيز ٣٩٨.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٥ - ٣٧٧.

(٤) ينظر: البحر المحيط ٣/ ١٦٧.

(٥) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٩٢ - ٣٩٣.

(٦) ينظر: يُنسب إلى الجرمي في شرح الكافية ٢/ ٣٣٦، وهمع الهوامع ٥/ ٢٦٩.

(٧) ينظر: حاشية الصبّان ٣/ ١٧١.

(٨) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٣٦ - ٣٣٧.

(٩) ينظر: فتح الخالق المالك ١٣٦٦ - ١٣٦٩.



القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع لا سيما بمثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت<sup>(١)</sup>.

### العطف على معمولي عاملين

تختص الواو بعطف عاملٍ قد حُذف، وبقي معموله مرفوعاً؛ كقوله تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ١٩]؛ أي: ليسكن زوجك، أو منصوباً كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾ [الحشر: ٩]؛ وألفوا الإيمان، أو مجروراً؛ نحو: ما كلّ سوداءَ تمرّةً، ولا بيضاءَ شحمةً، فبيضاء مجرور بمضافٍ محذوف معطوف على كلّ؛ أي: ولا كلّ بيضاء، ويُعطف بالحرف على معمول ومعمولي ومعمولات عاملٍ واحدٍ، لا على معمولات عواملٍ فيها<sup>(٢)</sup>.

وقد تعرّض الخطيب الشربيني لهذه المسألة عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣-٤-٥]؛ إذ قال: "وقرأ حمزة والكسائي بالتوحيد والباقون بالجمع، وقوله تعالى: (آيات) فيه القراءتان المتقدمتان؛ أمّا الرفع فظاهر، وأمّا الكسر ففيه وجهان:

أحدهما: أنها معطوفة على اسم إنّ، والخبر قوله: (وفي خلقكم)؛ كأنه قيل: وإنّ في خلقكم، وما يثبت من دابة آيات.

والثاني: أن تكون كُررت تأكيداً لآيات الأولى، ويكون في خلقكم معطوفاً على (في السموات) كرّر معه حرف الجرّ توكيداً؛ ونظيره أن تقول: إنّ في بيتك زيداً وفي السوق زيداً؛ فزيداً الثاني تأكيدٌ للأوّل؛ كأنك قلت: إنّ زيداً في بيتك وفي السوق، وليس في هذه عطف على معمولي عاملين البتّة<sup>(٣)</sup>.

إنّ مسألة العطف على معمولي عاملين محلّ خلافٍ بين النحاة؛ فبين مجوّزٍ مطلقاً، ومانعٍ مطلقاً، وبين مجوّزٍ بشروطٍ؛ وتفصيل مذهبهم كالاتي:

(١) ينظر: مفاتيح الغيب ١٧٠/٩.

(٢) ينظر: فتح الخالق المالك ١٣٧٢/٢ - ١٣٧٣.

(٣) السراج المنير ٣/ ٧٠٢. ينظر قراءة حمزة والكسائي في: معجم القراءات ١٤٧/٦.

أولاً: جواز العطف على معمولي عاملين مطلقاً، سواء أكان أحد العاملين جازراً أم لا؛ نحو:  
كان آكلًا طعامك زيدً وتمراً عمرو، حيث عطف (عمرو) على (زيدً) و(تمراً) على (طعامك).

نسب إلى الفراء<sup>(١)</sup>، والأخفش<sup>(٢)</sup>، واختاره الزجاج<sup>(٣)</sup>، والكافيجي<sup>(٤)</sup>.

واستدل أصحاب هذا المذهب بشواهد؛ منها:

١- الآية موضع الدراسة ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَخُتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾؛ فقالوا: إن الواو عطفت (اختلاف) على (خلقكم) و(آيات) الثالثة على (آيات) الثانية والعاملان مختلفان.

فردّ عليهم المانعون حجّتهم من أوجه؛ وهي:

- أن (اختلاف) مجرور بحرف محذوف دلّ عليه المذكور.
- أن انتصاب (آيات) على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ؛ أي: هي آيات، وعليها فليست (في) مقدّرة.
- وغير هذه الأدلة من التأويلات التي تبطل احتجاجهم بجواز العطف على معمولي عاملين في هذه الآية<sup>(٥)</sup>.
- ٢- وقول العرب: (ما كلّ سوداء ثمرة ولا بيضاء شحمة) من باب العطف على معمولي عاملين؛ لأنّ (سوداء) معمول لـ (كلّ) و(ثمرة) معمول لـ (ما)<sup>(٦)</sup>.
- وردّ عليهم المانعون بأنّ قول العرب لا شاهد فيه؛ إذ يستقيم على حذف مضاف؛ والتقدير: ولا كلّ بيضاء شحمة.

٣- ومن الشعر قول أبي ذؤاد: [المتقارب]

(١) نُسب إليه في: الدر المصون ٦٣٩/٩، وينظر رأيه في: معاني القرآن ٤٥/٣.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب ٤/٢٠١٤، وشرح الكافية ٢/٣٤٤، والمساعد ٢/٤٧١.

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٤/٤٣٢.

(٤) ينظر: همع الهوامع ٥/٢٧٠.

(٥) ينظر: الدر المصون ٩/٦٣٤ وما بعدها، ومغني اللبيب ٢/٥٤٠.

(٦) ينظر: جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، (د. ط)، دار الفكر، بيروت، (د. ت)، ٢/٢٨٧، والكتاب

١/٦٥، والأصول في النحو ٢/٧١.

أَكُلُ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا <sup>(١)</sup>

حيث عطف (نارٍ) على (امرئٍ) و (ناراً) على (امرأ) من باب العطف على معمولي عاملين؛ لأنَّ (امرئٍ) مجرورٌ بالإضافة على تقدير (كلّ) محذوفة، و (امرأ) منصوبٌ بـ (تحسبين).

وقد أوّل المانعون قولَ أبي دؤاد على حذف مضافٍ؛ إذ التقدير فيه: وكلّ نار.

يقول سيبويه في ردّ هذه الشواهد: "وتقول: ما كلّ سوداءَ ثمرةً ولا بيضاءَ شحمةً، وإن شئتَ نصبت (شحمةً). وبيضاءُ في موضع جرٍّ؛ كأنّك أظهرت (كلّ)، فقلت: ولا كلّ بيضاء.

قال الشاعر أبو دؤاد:

أَكُلُ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً      وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

فاستغنيت عن تثنية كلّ لذكرك إياه في أوّل الكلام" <sup>(٢)</sup>.

ثانياً: منع العطف على معمولي عاملين مطلقاً؛ وهذا مذهب سيبويه <sup>(٣)</sup>، وتبعه المبرّد <sup>(٤)</sup>، وابن السراج <sup>(٥)</sup>، وأبو عليّ <sup>(٦)</sup>، والجرجانيّ <sup>(٧)</sup>، والصيمريّ <sup>(٨)</sup>، ومن المتأخّرين الزمخشريّ <sup>(٩)</sup>، والرضيّ <sup>(١٠)</sup>، والمنتجب الهمدانيّ <sup>(١١)</sup>، وابن مالك <sup>(١٢)</sup>، وغيرهم <sup>(١٣)</sup>.

ثالثاً: مذهب المفصّلين لجواز العطف على معمولي عاملين؛ وآراؤهم كالآتي:

---

<sup>(١)</sup> ينسب إليه في الكتاب ١/ ٦٦، وينسب إلى عدي بن زيد في الكامل ١/ ٣٧٦، ٣/ ١٠٠٢. والصواب أنّه لأبي دؤاد الإيادي، ينظر: دراسات في الأدب العربي: ترجمة إحسان عباس، أنيس فريحة، محمد يوسف نجم، كامل يازجي، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م، أبو دؤاد الإيادي وما تبقى من شعره ٣٥٣.

<sup>(٢)</sup> ينظر: الكتاب ١/ ٦٥-٦٦.

<sup>(٣)</sup> ينظر: الكتاب ١/ ٦٥-٦٦.

<sup>(٤)</sup> ينظر: المقتضب ٤/ ١٩٥.

<sup>(٥)</sup> ينظر: الأصول ٢/ ٧١.

<sup>(٦)</sup> ينظر: الحجّة ٦/ ١٧٠-١٧١، والمسائل البصريّات ١/ ٦٣٥.

<sup>(٧)</sup> ينظر: المقتصد ١/ ٣٣٦.

<sup>(٨)</sup> ينظر: التبصرة والتنكرة ١/ ١٤٤.

<sup>(٩)</sup> ينظر: الكشاف ٦/ ٣٨١.

<sup>(١٠)</sup> شرح الكافية ٢/ ٣٤٨.

<sup>(١١)</sup> ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٥/ ٥٨٥.

<sup>(١٢)</sup> ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٧٨.

<sup>(١٣)</sup> ينظر: الدرّ المصون ٩/ ٦٤٣، وشرح التصريح ٢/ ١٨٨.

أولاً: الجواز بشرطين؛ أحدهما: أن يكون أحد العاملين جازاً، والثاني: أن يتصل المعطوف بالعاطف، أو يفصل بـ لا؛ مثال الأول الآية موضع الاحتجاج، ولذلك استصوب المبرد استشهاده بالآية، ومثال الفصل بـ لا قولك: ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو؛ وهذا مذهب الأخفش<sup>(١)</sup>.

ثانياً: جواز العطف على معمولي عاملين إن كان أحد العاملين جازاً، وتقدم المجرور المعطوف سواء تقدم المعطوف عليه؛ نحو: (في الدار زيد والحجرة عمرو) أم لم يتقدم؛ نحو: (زيد في الدار والحجرة عمرو)<sup>(٢)</sup>.

وأخذ بهذا الرأي الكسائي<sup>(٣)</sup>، والفراء<sup>(٤)</sup>، وابن مضاء<sup>(٥)</sup>.

ثالثاً: جواز العطف على معمولي عاملين إن كان أحد العاملين جازاً، وتقدم المعطوف والمعطوف عليه المجروران؛ نحو: (في الدار زيد والحجرة عمرو)؛ وهذا مذهب الأعلام الشنتمري، فهو لا يُجيز العطف إذا اختلف الترتيب في المثال؛ نحو: (في الدار زيد وعمرو في الحجرة)، ولا (زيد في الدار والحجرة عمرو)، والعلّة عنده هو أن يستوي آخر الكلام وأوله؛ إذ يقول: "والفرق بين الكلامين أنك إذا قلت: في الدار زيد والحجرة عمرو جرى آخر الكلام وأوله على استواء من تقديم الجزأين على المخبر عنهما"<sup>(٦)</sup>.

ووافقه في مذهبه ابن الحاجب<sup>(٧)</sup>، ولكن لا للعلّة التي ذكرها الأعلام.

وتعقب عليه الرضي، فقال: "لأنّ الذي ثبت في كلامهم، ووُجد بالاستقراء من العطف على عاملين، هو المضبوط بالضابط المذكور، فوجب أن يقتصر عليه، ولا يُقاس عليه غيره، إذ العطف على عاملين مختلفين مطلقاً خلاف الأصل، فإن اطرّد في صورة معيّنة دون غيرها لم يُقس عليها"<sup>(٨)</sup>.

---

(١) ينظر رأياً الأخفش والمبرد في: الدر المصون ٦٣٨/٩-٦٣٩، وقد عبّ محقق كتاب المقتضب في الحاشية على رأي المبرد وأثبت أنّه من المانع للعطف مطلقاً؛ ينظر: المقتضب ٤/ ١٩٥، وذكرت أنّ المبرد من المجيزين مطلقاً فيما نسبه إليه أبو حيان، والرضي، وابن عقيل.

(٢) ينظر: همع الهوامع ٥/ ٢٧٠.

(٣) ينظر: همع الهوامع ٥/ ٢٧٠، وحاشية الصبّان ٣/ ١٨١.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٣/ ٤٥.

(٥) ينسب هذا الرأي إليه في: ارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٥.

(٦) تحصيل عين الذهب ٩٠، وينسب هذا الرأي إليه في همع الهوامع ٥/ ٢٧٠.

(٧) ينظر: شرح الكافية ٢/ ٣٤٧-٣٤٨.

(٨) شرح الكافية ٢/ ٣٤٨.

أما ابن هشام، فكان مضطرباً في رأيه، فقد وافق المانعين للعطف على معمولي عاملين في أوضح المسالك<sup>(١)</sup>، وذهب مذهب المفصلين في المغني؛ إذ يقول في توجيه إعراب الواو في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَاها﴾ [الشمس: ١ - ٢]؛ "وبعد، فالحق جواز العطف على معمولي عاملين؛ في نحو: (في الدار زيدٌ والحجرة عمرو)، ولا إشكال حينئذٍ في الآية"<sup>(٢)</sup>.

وقد وافق الخطيب الشربيني مذهب سيبويه ومن تبعه من المانعين في تفسيره؛ حيث خرج الكسر في (آيات) على التوكيد للأولى، أو على العطف على اسم إن، وهناك تأويلات أخرى ذكرها المانعون تُخرج الآية من باب العطف على معمولي عاملين<sup>(٣)</sup>.

وبتتبع مذهب الخطيب الشربيني في كتابيه نجده يؤكد منع العطف على معمولي عاملين؛ فهو يؤول دليل المجيزين في قولهم عن العرب: ما كلّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة، فيخرجها على حذف مضاف؛ ف (بيضاء) مجرور بمضاف محذوف معطوف على كلّ؛ أي: ولا كلّ بيضاء<sup>(٤)</sup>، ثم يقول: "لئلا يلزم في المثال الثالث؛ وهو: (ما كلّ سوداء تمرّة ولا بيضاء شحمة، والعطف على معمولي عاملين مختلفين؛ لأنّ (سوداء) معمول (كلّ) و(تمرّة) معمول (ما)، فلو عطف بيضاء على سوداء وشحمة على تمرّة لزم العطف على معمولي عاملين، وذلك لا يجوز على الأصحّ عند سيبويه والأكثرين"<sup>(٥)</sup>.

ومما سبق نرجّح ما ذهب إليه الخطيب الشربيني موافقاً فيه سيبويه؛ وهو منع العطف على معمولي عاملين؛ لأنّ النحاة الذين نُسب إليهم الإجازة مطلقاً مُختلف في تحديد مذهبهم، ولكثرة الشروط التي وضعها النحاة ممّا جعل الأمثلة متكلفة من حيث الصناعة، وممّا يقوّي مذهب المانعين أيضاً هو أنّ حرف العطف يضعف أن ينوب مناب عاملين، وأنّ شواهد المُجيزين تحمل أوجهاً جيّدة تُخرجها عن العطف على معمولي عاملين.

(١) ينظر: أوضح المسالك ٣ / ٣٩٧.

(٢) مغني اللبيب ٢ / ٥٤١.

(٣) ينظر: الدرّ المصون ٩ / ٦٣٤.

(٤) ينظر: مغيث الندا ٢ / ٩٠١، وفتح الخالق المالك ٢ / ١٣٧٢ - ١٣٧٤.

(٥) فتح الخالق المالك ٢ / ١٣٧٤.

## البدل

### البدل من ضمير المتكلم والمخاطب:

منع سيبويه البدل من ضميري المتكلم والمخاطب؛ فقال: "فإذا قلتَ بي المسكينَ كان الأمر، أو بك المسكينَ مررتُ، فلا يحسن فيه البدل؛ لأنك إذا عنيتَ المخاطبَ أو نفسك، فلا يجوز أن يكون لا يدري مَنْ تعني"<sup>(١)</sup>.

وقال ابن مالك في البدل: "هو التابع المستقلّ بمقتضى العامل تقديراً دون متبع، ويوافق المتبوع ويخالفه في التعريف والتكثير، ولا يبدل مضمراً من مضمراً ولا من ظاهراً، وما أوهم ذلك جعل توكيداً إن لم يفد إضراباً"<sup>(٢)</sup>.

وقف الخطيب الشربيني عند البدل من ضمير المتكلم، ومن ذلك ما جاء في توجيهه قول الله تعالى: ﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٤]؛ فقال: "(لأولنا وآخرنا) بدل من لنا، بإعادة العامل؛ أي: عيداً لأهل زماننا، ولمن جاء بعدنا"<sup>(٣)</sup>.

ذكر العكبري وجهان في إعراب (لأولنا وآخرنا):

الأول: صفة لعيد، إذا أُعريت (لنا) خبر أو حال من فاعل تكون؛ والتقدير: تكون لنا عيداً لأولنا.

الثاني: بدل من الضمير المجرور بإعادة الجار، إذا أُعريت (لنا) صفة لعيد؛ والتقدير: عيداً لنا لأولنا<sup>(٤)</sup>.

ذهب النحاة في مسألة البدل من ضمير المخاطب والمتكلم إلى مذاهب؛ وهي كالآتي:

أولاً: جواز ذلك مطلقاً؛ وهذا مذهب الأخفش والكوفيّين<sup>(٥)</sup>، وقد استدللّ الأخفش على هذا بقوله تعالى: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ

(١) الكتاب ٢/ ٧٦.

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٢٩.

(٣) السراج المنير ١/ ٤٦٩.

(٤) ينظر: التبيان ١/ ٤٧٤.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط (١)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، ٢/ ١٠٤٦.

فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿[الأنعام: ١٢]﴾؛ فقال: "فنصب لام (ليجمعنكم)؛ لأنّ معنى (كتب) كأنّه قال (والله ليجمعنكم) ثمّ أبدل، فقال: "(الذين خسروا أنفسهم)؛ أي: ليجمعنّ الذين خسروا أنفسهم" (١).

وحجّة أصحاب هذا المذهب أيضاً قول النبي صلى الله عليه وسلّم: "أتينا النبي صلى الله عليه وسلّم نفرّ من الأشعريين" (٢).

إذ جاء (نفرّ) بدلاً من ضمير المتكلمين في (أتينا).

واستدلّوا على مذهبهم من الشعر بأبيات منها:

قول حميد بن ثور الهلالي (٣): [الوافر]

أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني      حميداً قد تدرّيتُ السّناما

ف (حميداً) بدلٌ من ياء المتكلم في (فاعرفوني).

ويقول ذي الرمة (٤): [الطويل]

وشوّهاء تَعُوّ بي إلى صارخ الوغى      بمُسْتَلْتِمٍ مِثْلِ الْفَنَيْقِ الْمُرَحَّلِ

ف (بمُسْتَلْتِمٍ) بدلٌ من ياء المتكلم في (بي).

ونقل المرادي أنّ الكسائي قد سمع: "إليّ أبي عبد الله" ف (أبي) بدلٌ من ضمير المتكلم في (إليّ) (٥).

**ثانياً:** جواز البدل من ضميري المتكلم والمخاطب في المواضع الآتية:

١- إن كان بدل كلّ من كلّ، وأفاد الإحاطة وشمولاً وبياناً؛ كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيداً لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤]، فكلمة (أول) بدل كلّ من الضمير

(١) معاني القرآن ٢٩٣.

(٢) صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب قدوم الأشعريين وأهل اليمن ١٥٩٣/٤.

(٣) ديوانه ١٣٣، وينسب إليه في المساعد ٤٣٢/٢، وخزانة الأدب ٥/٢٤٢.

(٤) ديوانه ٢٣٣، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/٣٣٥، والمقاصد النحوية ١٦٧٧/٤. الشوّهاء: من الشوه وهو قبح الخلقة، ولكنه وصف محمود في الفرس، بمسْتَلْتِمٍ: وهو لابس اللأمة وهي الدرع، الفنيق: الفحل المكرم لا يؤذى لكرامته، المرحل: من رحلت البعير إذا طعنّته من مكانه وأرسلته.

(٥) ينظر الأدلّة في: شرح التسهيل ٣/٣٣٤-٣٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٠٤٦/٢، الدرّ المصون ٤/٥٠٦-٥٠٧.

(نا) المجرور باللام، ولذلك أُعيد عامل الجرّ، وذلك لإفادة البذل الإحاطة والشمول.

٢- إن كان بدل بعضٍ من كلّ؛ كقول الشاعر: [الرجز]

أُوعِدَنِي بالسَّجْنِ والأَدَاهِمِ رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ المَنَاسِمِ<sup>(١)</sup>

ف (رجلي) الأولى بدلٌ من ياء المتكلم في (أوعدني) بدل بعضٍ من كلّ.

٣- إن كان بدل اشتمالٍ، كقول الشاعر: [الطويل]

بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَجُدُونَا وَإِنَّا لَنَرَجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا<sup>(٢)</sup>

ف (مجدنا وسناؤنا) بدل اشتمالٍ من ضمير المتكلم، وهو (نا).

وهذا ما ذهب إليه الخطيب الشربيني في كتابه<sup>(٣)</sup>، فقد أورد هذه الحالات الثلاث مع شواهدها، وأجازها في الآية موضع الدراسة في تفسيره، وكتابه مغيث النداء<sup>(٤)</sup>.

وقد وافق بهذا ابن مالك<sup>(٥)</sup>، وابنه الناظم<sup>(٦)</sup>، والمرادي<sup>(٧)</sup>، وابن هشام<sup>(٨)</sup>، وابن عقيل<sup>(٩)</sup>. واقتصر ابن الشجري<sup>(١٠)</sup> على جواز البذل من ضميري المتكلم والمخاطب في بدل بعضٍ من كلّ، وبذل الاشتمال، وتبعه ابن يعيش<sup>(١١)</sup>.

---

(١) ينسب إلى العديل بن الفرخ في خزنة الأدب ٥/ ١٨٨، والمقاصد النحوية ٤/ ١٩٠. أوعدني: هددني، السجن: المحبس الأدهم: جمع أدهم، وهو القيد، شتنة: غليظة، المناسم: جمع منسم، وأصله ظرف خف البعير، فاستعمله في الإنسان، وإنما حسن ذلك لأنه يريد أن يصف نفسه بالجلادة.

(٢) ديوان النابغة الجعدي: جمعه وحققه وشرحه واضح الصمد، ط (١)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م، ٧١، خزنة الألب ٣/ ١٦٩، وبلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٤٠٦.

(٣) ينظر: فتح الخالق المالك ٢/ ١٣٨٧ - ١٣٩٠.

(٤) ينظر: مغيث النداء ٢/ ٩١٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٣٣٤ - ٣٣٥.

(٦) ينظر: شرح الناظم ٣٩٧ - ٣٩٨.

(٧) ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ١٠٤٤ - ١٠٤٥.

(٨) ينظر: أوضح المسالك ٣/ ٣٦٠ - ٣٦١.

(٩) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢٢٩ - ٢٣١.

(١٠) ينظر: الأمالي ٢/ ٩٣.

(١١) شرح المفصل ٣/ ٧٠.



ثالثاً: منع البذل من ضميري المتكلم والمخاطب؛ وهذا مذهب البصريين<sup>(١)</sup> ومنهم سيبويه<sup>(٢)</sup>، وتبعه المبرد<sup>(٣)</sup> والزمج<sup>(٤)</sup>، والنحاس<sup>(٥)</sup>، ومكي<sup>(٦)</sup>.

وقد ردوا الاستدلال بحجج المجيزين على النحو الآتي:

١- الآية موضع الدراسة، لا شاهد فيها؛ إذ إن قوله: (لأولنا) متعلق بمحذوف صفة لـ (عيد).

٢- الحديث، (نفر) خبر مبتدأ محذوف؛ تقديره: (نحن).

٣- الشاهد الشعري (حميداً) منصوب على الاختصاص.

٤- أما الشاهد الشعري الثاني (بمستلّم) فمن باب التجريد؛ يعني أنه جرد من نفسه ذاتاً منصفة بكذا<sup>(٧)</sup>.

وحجة أصحاب هذا المذهب كما ذكر السمين الحلبي علفية: "لأن البذل إنما يؤتى به للبيان غالباً والحاضر متميز بنفسه، فلا فائدة في البذل منه"<sup>(٨)</sup>.

ومما سبق نرجح مذهب الخطيب الشربيني الذي تبع فيه ابن مالك، ومن وافقه من جواز البذل من ضميري المتكلم والمخاطب إن كان بدل كل من كل مفيداً للإحاطة؛ وقد رجح الشربيني وجه البدلية في الآية موضع الدراسة، فلم يذكر الوجه الثاني (أولنا) صفة لعيد لما في البذل من فائدة وبيان وتخصيص، ولكثرة الشواهد التي تؤيد ما ذهب إليه المجيزون، وإن وُجد تأويلات أخرى تخرجها من باب البذل إلا أنها لا تقدر بجوازاها.

(١) ينظر: توضيح المقاصد ٢/ ١٠٤٦، والدر المصون ٢/ ١٧٩.

(٢) ينظر: الكتاب ٢/ ٧٦، وله رأي آخر يجيز فيه البذل من ضميري المتكلم والمخاطب. ينظر: الكتاب ١/ ١٥٨.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ٢٧٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن ٢/ ٢٣٢.

(٥) ينظر: إعراب القرآن ٢٥٨.

(٦) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٤٦-٢٤٧.

(٧) ينظر: الدر المصون ٤/ ٥٠٦-٥٠٧.

(٨) المصدر نفسه ٤/ ٥٠٦.

الفصل الرابع: تطوّر الفكر النحويّ عند الخطيب الشربينيّ ومظاهره

المبحث الأول: تطوّر الفكر النحويّ في المواقف والآراء:

١- موقفه من البصريين والكوفيّين.

٢- من مواقف المُناقشة والاعتراض بين النُحاة.

٣- الترجيح والموازنة بين الآراء.

المبحث الثاني: مظاهر تطوّر الفكر النحويّ؛ التدرّج والانتقال:

## أساليب التطور في الفكر النحوي:

إنّ العلم معرفة تراكميّة، ولفظ التراكميّة هذا يصف الطريقة التي يتطوّر بها العلم والتي يعلو بها صرحه، ولم يكتسب التفكير العلميّ سماته المتميّزة إلّا بعد تطوّر طويلٍ في أساليب التفكير، ولا يُمكن رسم هذا التفكير بالتطوّر إلّا إذا ثبت أنّه يساعد على العلوّ ببناء المعرفة وزيادة قدرة الإنسان على فهم نفسه والعالم المحيط به.

كتب فؤاد زكريا عن تطوّر المعرفة العلميّة، فشبّهها بالبناء الذي يُشيّد طبقاً فوق طبقٍ مع فارقٍ أساسيٍّ؛ هو أنّ سكّان هذا البناء ينتقلون دوماً إلى الطابق الأعلى، ويتركّون الطوابق السفليّة لتكون مجرد أساسٍ يرتكز عليه البناء، وهذا ما أطلق عليه الأسلوب الرأسي التراكمي.

وهذا الأسلوب تختصّ به المعارف العلميّة (العلوم الطبيعيّة والتجربيّة)<sup>(١)</sup>.

ثمّ انتقل لبيّن أنّ هناك نوعاً آخر من المعارف لا ينطبق عليه هذا الأسلوب؛ وهو العلوم الإنسانيّة مثل: الفلسفة، فقال بعد أن شرح أسلوب التطوّر التراكمي: "ولكنّ قليلاً من التفكير يُفنعنا بأنّ الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى أنواع مُتعدّدة من هذا النشاط، فقد عرف الإنسان منذ العصور القديمة نوعاً من النشاط العقليّ قد يبدو مُشابهاً للمعرفة العلميّة إلى حدٍّ بعيدٍ؛ هو المعرفة الفلسفيّة، لكنّ هذه المعرفة الفلسفيّة لم تكن تراكميّة، بمعنى أنّ كلّ مذهبٍ جديدٍ يظهر في الفلسفة لم يكن يبدأ من حيث انتهت المذاهب السابقة، ولم يكن مُكمّلاً لها، بل كان ينتقد ما سبقه، ويتّخذ لنفسه نقطة بداية جديدة"<sup>(٢)</sup>.

ثمّ أشار زكريا إلى النوع الثاني من أساليب التفكير ألا وهو الأسلوب الأفقيّ في التراكم، وأنّ الدارسين في هذا المجال لا ينسفون المعارف القديمة بل ينطلقون منها في تطوير معارفهم وتفكيرهم؛ فقال: "البناء الفلسفيّ لا يرتفع إلى الأعلى \_ في التشبيه السابق \_ بل إنّهُ يمتدّ امتداداً أفقيّاً، وفضلاً عن ذلك، فإنّ سكّان هذا البناء لا يتركّون طوابقه القديمة، بل يظلّون مُقيمين فيها مهما ظهرت له من طوابق جديدة؛ ذلك لأنّ افتقار المعرفة في ميدان الفلسفة إلى الصفة التراكميّة،

(١) ينظر: التفكير العلمي: فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة ١٩٧٨م، ١٩٢٣-١٩٩٠م، ١٦، ينظر: تطوّر الفكر النحوي عند ابن هشام الأنصاري من قطر الندى إلى مُعني اللبيب دراسة وصفية تحليليّة: مصطفى حسين آدم عبد الله، (د. ط)، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، رسالة دكتوراه، ٨٥-٨٧.

(٢) التفكير العلمي ١٦.

يجعل المُشتغلين بالفلسفة يجدون في تياراتها القديمة أهميّة لا تقلّ عن أهميّة التيارات الحديثة، ومن ثمّ تظلّ موضوعاً دائماً لدراستهم<sup>(١)</sup>.

ونخلص إلى القول إنّنا إذا تحدّثنا عن تطوّر الفلسفة، فإنّنا لا نبعد عن علم النحو، فقد تأثّر علم النحو بالفلسفة في زمنٍ مُبكرٍ خلال مراحل تطوّره، وإذا كان علم النحو قد مرّ بطور التطوّر الرأسي التراكمي عند النحاة المُتقدّمين، فإنّه قد وصل إلى غايةٍ وقف عندها ليبدأ تطوّراً أفقيّاً جديداً، حيث تجلّى هذا التطوّر عند المُتأخّرين من النحاة، فذهبوا مشرقاً ومغرباً في جمع الآراء والمذاهب وأشبعوها دراسةً وتحليلاً، واستعرضوها شرحاً وتصنيفاً وتبسيطاً، منذ أبي الأسود الدؤلي والخليل وسيبويه حتّى ابن مالك وابن هشام ومن جاء بعدهم<sup>(٢)</sup>.

وقد كان الخطيب الشربيني ممّن يصدق عليه القول بالتطوّر في النحو، وبرز هذا من خلال منهجه في تفسيره (السراج المُنير)، فقد استطاع اختيار أهمّ الأوجه الإعرابية التي ذُكرت في المسألة الواحدة ومناقشتها، ورفض الأوجه الضعيفة منها في زمنٍ مُتأخّرٍ ناءت به المادّة النحوية من ثقل ما قدمه من سبقه من المُفسّرين، ويضاف إلى ذلك ما تركه من مُصنّفاتٍ في تيسير النحو وتسهيل تعليمه للدارسين.

وقد ألّمح الشربيني إلى ذلك في كتابه؛ فقال: "قائني مؤمّل من الله تعالى أن يجعل هذا الكتاب عمدة ومرجعاً لأولي الألباب ببركة الكريم العزيز الوهاب وإن كان قد شرّحه أئمةً أعلام، فكلّ زمان يناسبه أهل زمان تلك الأيام، والفضل مواهب والناس في العلم مراتب، متفاوتون في الفضائل، وقد تظفر الأواخر بما لم تدرّكه الأوائل:

قال العلامة الزركشي في خادمه:

قُلْ لِمَنْ لَا يَرَى لِلْمُعَاصِرِ شَيْئاً وَيَرَى لِلْأَوَائِلِ التَّقْدِيمَا

إِنَّ هَذَا الْقَدِيمَ كَانَ جَدِيداً      وسيبقى هذا الجديد قديماً<sup>(٣)</sup>

فغاية ما يُمكن أن يُوصف به تطوّر الفكر النحوي هو أنّه في مجمله تطوّرٌ إصلاحيٌّ، وأنّه لا يخرج بالفكر النحوي عن دائرة الانتقال من صورةٍ إلى صورةٍ أخرى يختلف ظاهرها، ويبقى

(١) التفكير العلمي ١٦.

(٢) ينظر: تقويم الفكر النحوي: علي أبو المكارم، (د. ط)، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥، ٩٣، وتطوّر الفكر النحوي عند ابن هشام ٨٨.

(٣) فتح الخالق المالك ١/٦٤-٦٥.

مضمونها؛ ومنه فإنّ تطوّر النحو ليس كالتطوّر الذي قد ينتهي بالشئ إلى نقيضه تماماً كما في تطوّر المعارف العلميّة، حيث تظهر النظرية الحديثة، فتتقضى أختها وتحلّ محلّها، ولكّهما تبقيان مقبولتين موصوفتين بالجدّة، وهذا ما لا يُمكن أن يقبله التطوّر في الفكر النحويّ إطلاقاً<sup>(١)</sup>.

وقد ظهرت فكرة هذا المبحث من خلال دراستي للجهود النحويّة عند الخطيب الشربيني في تفسيره، ومقارنتها مع كتابيه (مُعَيْثُ النّدا وبلّ الصّدا) و(فتح الخالق المالك) للكشف عن مذهبه بوضوح، وقد استطعنا في هذا البحث تصنيف الخطيب الشربيني من ثلّة العلماء الذين يُشهد لهم بدفع عجلة التطوّر النحويّ إلى الأمام.

وبعد هذا التقديم يجدر بنا التعريف بمصطلح التطوّر.

### التطوّر:

جاء في مُختار الصّاح، تحت مادّة (ط و ر): "عدا طوره؛ أي: جاوز حدّه، والطور: التّارة، وفي قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤].

قال الأخفش: طوراً علقه وطوراً مُضغّة، والناس أخفافٌ على حالاتٍ شتّى، والطور بالضمّ الجبل...<sup>(٢)</sup>.

وذكر في المعجم الوسيط، تحت مادّة تطوّر: "تحوّل من طورٍ إلى طورٍ، (التطوّر): التغيّر التدريجيّ الذي يحدث في بنية الكائنات الحيّة وسلوكها، ويطلق أيضاً على التغيّر التدريجيّ الذي يحدث في تركيب المجتمع أو العلاقات أو النظم أو القيم السائدة فيه"<sup>(٣)</sup>.

إذاً، فالتطوّر هو تجاوز الحدود في الشئ، والانتقال بالشئ من مرحلةٍ إلى أخرى.

وقد عرّف حسن موسى الشاعر التطوّر العلميّ عند العلماء؛ فقال: "التطوّر: هو التغيّر التدريجيّ وفق المراحل المُختلفة، قال السمين الحلبيّ في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ [نوح: ١٤]

(١) ينظر: تطوّر الفكر النحوي عند ابن هشام ٨٨.

(٢) مختار الصّاح: محمد بن أبي بكر الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، (د، ط)، المكتبة العصرية-الدار النموذجية، بيروت، صيدا، (د. ت)، مادّة طور ٧٢٧/٢. وينظر رأي الأخفش في: معاني القرآن ١/ ٥٥٠.

(٣) المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، (د. ط)، دار الدعوة، تح: مجمع اللغة العربية، ٥٦٩-٥٧٠.

الأطوار: الحالات والتارات، وقيل: إشارة إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشُدَّكُمْ ثُمَّ لِتَكُونُوا شُيُوخًا﴾ [غافر: ٦٧].

والتطور العلمي عند العلماء يعني نمو آرائهم وتدرجها وفق نضجهم العقلي في مراحل حياتهم.

وقد برزت هذه الظاهرة لدى كثير من العلماء، فعُرف لهم أكثر من رأي في المسألة الواحدة نظراً لعمق التفكير وظهور الأدلة وقوتها<sup>(١)</sup>.

ويقع فكر الخطيب الشربيني ضمن هذا المفهوم بما اشتمل عليه من خصائص للتطور في اتجاهاته ومواقفه ومؤلفاته؛ ونمو آرائه وتدرجها والانتقال بها من طورٍ إلى طورٍ، مما سيتناوله البحث بالتحليل.

---

(١) تطوّر الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري: حسين موسى الشاعر، ط (١)، دار البشير، عمان، الأردن، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م، ٦، وينظر رأي السمين الحلبي في: الدرّ المصون ١٠/٤٧١.

## المبحث الأول: تطوّر الفكر النحويّ في المواقف والآراء.

تميّز الخطيب الشربيني بعقليّة نحويّة فذة، فلم يكن مُجرّد ناقلٍ لآراء النحاة، وإنّما كان يُناقشها، ويبيّن غثّها من سمينها، فيدحض الآراء بعضها ببعض، غير مبالٍ بالخلافات الشائعة بين المدرستين البصريّة والكوفيّة، فهو لم يكن تابِعاً لاتّجاه بصريٍّ أو كوفيٍّ، وإنّما يتّبع الدليل أينما وجده واضعاً يده في يد أصحابه دونما تحيّر أو مُغالاة.

وهذا كلّه مثلّ سماتٍ واضحةٍ من سمات التطوّر في مذهب النحويّ الذي سار فيه على خُطى من سبقه من النحاة، إذ يسود الفكر النحويّ المتطوّر في تتّبعه لآراء السابقين من النحاة، وعرض منهجهم ومذاهبهم النحويّة بأقرب ما يكون إلى العقول العلميّة.

### ١- موقفه من البصريين والكوفيين:

بدا تأثّر الخطيب الشربيني بالنحاة الذين عمل على تبسيط وشرح مؤلفاتهم كابن مالك وابن هشام، ولا غرو في ذلك، فالمرء يتأثّر بمن يُوافقه في الرأي والتفكير، وقد ظهر هذا جليّاً في تفسيره؛ فكان كسلفه ابن هشام في عدم تقديسه لمذهب دون آخر، وعدم اقتفائه لأثر نحويٍّ بعينه، وبهذا يكون قد أكمل ما بدأه ابن هشام من تجديدٍ لما انقطع من تراث ابن مالك؛ هذا التراث القائم على حرّيّة الفكر والتماس الدليل والحُجّة.

وخير من وصف مذهب ابن هشام شوقي ضيف إذ يقول: "ومنهجه في النحو هو منهج المدرسة البغدادية، فهو يوازن بين آراء البصريين والكوفيين ومن تلاهما من النحاة في أقطار العالم العربي، مختاراً لنفسه منها ما يتمشّى مع مقاييسه مظهرًا قدرة فائقة في التوجيه والتعليل والتخريج، وكثيراً ما يشتقّ لنفسه رأياً جديداً لم يُسبق إليه"<sup>(١)</sup>.

ويُتابع عبد العال سالم مكرم في وصف مذهب السابقين لابن هشام، وهما (ابن الحاجب وابن مالك)، ويصف هذا الخروج على المألوف في عدم تقديس أحد المدرستين الكوفيّة والبصريّة بالحرّيّة الفكرية والتطوّر النحويّ؛ فيقول: "فكان أوّل الخارجين على هذا التقليد كلّ من ابن الحاجب (من علماء القرن السابع) الذي كان مع ميله إلى المذهب البصريّ، لم يكن في كلّ الأمور واضعاً يده في يد البصريين، ثمّ الإمام ابن مالك صاحب الألفيّة كان أقرب إلى مدرسة الكوفة، إلّا أنّه مع ذلك خالفهم في بعض الأصول والمسائل، فكان مدرسة قائمة بذاتها، صنعت مقاييسها،

(١) ينظر: المدارس النحوية: شوقي ضيف، (د. ط)، دار المعارف، القاهرة، (د. ت)، ٣٤٧.

وصنعت أصولها في جوّ تسوده حرّية الفكر، وخدمة اللغة وتطوّر النحو، والأخذ بما صحّ دليله واستقام أمره<sup>(١)</sup>.

ولبيان ما سبق ذكره نُورد بعض النماذج للمسائل التي وافق فيها الخطيب الشربيني الكوفيّين، ونتّبعها بالمسائل التي وافق فيها البصريّين.

#### ١- موافقته للكوفيّين:

١- (إنّ) النافية: رجّح الخطيب الشربيني مذهب الكوفيّين لمناسبته للسياق عند توجيهه إعراب (إنّ) في قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ [الشعراء: ١٨٦]؛ فقال: "مذهب البصريّين أنّ (إنّ) هذه هي المُخَفِّفَة من الثّقيلة؛ أي: وإنا نظنّك، والذي يقتضيه السياق ترجيح مذهب الكوفيّين هنا في أنّ (إنّ) نافية، فإنّهم أرادوا بإثبات الواو في (وما أنت) المُبالغة في نفي إرساله بتعداد ما يُنافيه، فيكون مرادهم أنّه ليس لنا ظنّ يتوجّه إلى غير الكذب، وهو أبلغ من إثبات الظنّ به"<sup>(٢)</sup>.

٢- العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار: ذهب الخطيب الشربيني مذهب الكوفيّين في مسألة العطف الضمير المجرور من دون إعادة الجار؛ ومن ذلك ما جاء في تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]؛ فقال: "(والأرحام)، وقرأ غير حمزة بالنصب عطفاً على الله تعالى، فالعامل فيه اتقوا؛ كما قدرته أو معطوفاً على محلّ الجار والمجرور؛ كقولك: مررت بزيد وعمرو، أمّا حمزة فقرأه بالجرّ عطفاً على الضمير المجرور، وقول البيضاوي: وهو ضعيف؛ أي: كما هو مذهب البصريّين ممنوع، والحقّ أنّه ليس بضعيف، فقد جوّزه الكوفيّون، وكيف يكون ضعيفاً والقراءة به متواترة؟!.

فيجب أن يُضعف كلام البصريّين، ويُرجع إلى كلام ربّ العالمين، وتعليلهم عدم الجواز بكونه كـبعض كلمة لا يقتضي إلحاقه به في عدم جواز العطف إذ حذف الشيء مع القرينة جائز؛ ومنه: [الخفيف]

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ ...

(١) المدرسة النحوية ٣٨٥ نقلاً عن تطوّر الفكر النحويّ عند ابن هشام ١٣٩. لم أستطع الحصول على كتاب المدرسة النحوية: عبد العال سالم مكرم.

(٢) السراج المنير ٧٤/٣.



أي: وربّ رسم دار.

وقول الشاعر: [البسيط]

... اذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ <sup>(١)</sup>

ومن أهم القضايا النحويّة التي وافق فيها الخطيب الشربينيّ مذهب الكوفيين هو إنابة أحرف الجرّ بعضها عن بعض؛ وهذا ما أوضحته سابقاً في بحث حروف الجرّ.

## ٢- موافقته للبصريين:

١- إعمال ما عمل ليس ونصب الخبر: ذهب الخطيب الشربينيّ مذهب البصريين في إعمالهم (ما) عمل (ليس) في تفسيره؛ فقال في توجيهه قول الله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]: "وإعمال (ما) عمل ليس هي اللغة القدمى الحجازيّة، ويدلّ عليها هذه الآية، وقول الله تعالى: ﴿هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]" <sup>(٢)</sup>.

٢- جواز بدل النكرة من المعرفة: أجاز الخطيب الشربينيّ بدل النكرة من المعرفة من غير شروط متّبعاً مذهب البصريين؛ ومن ذلك ما جاء في تعقيبه على مذهب الزمخشري الذي ذكر شرطاً لجواز مجيء بدل النكرة من المعرفة؛ يقول الشربيني في تفسير قول الله تعالى: ﴿لَنَسْفَعًا بِالْأُنَاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ﴾ [العلق: ١٩-٢٠]: "(ناصية) بدل من (الناصية). قال الزمخشري: وجاز بدلها عن المعرفة وهي نكرة لأنّها وُصفت؛ أي: ب(كاذبة خاطئة)، واستقلّت بفائدة، واعتُرض عليه بأنّ هذا مذهب الكوفيين فإنهم لا يجيزون إبدال نكرة من معرفة إلا بشرط وصفها، أو كونها بلفظ الأوّل، ومذهب البصريين لا يشترط شيء" <sup>(٣)</sup>.

٣- العطف على معمولي عاملين: ذهب الخطيب الشربينيّ مذهب البصريين في منع جواز العطف على معمولي عاملين؛ فلجأ إلى توجيهات تخرجها من هذا الباب؛ ومن ذلك ما جاء في إعرابه قول الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَخِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الجاثية: ٣-٤-٥]؛ إذ قال: "وقرأ حمزة والكسائيّ

(١) السراج المنير ١/ ٣٢١-٣٢٢.

(٢) المصدر نفسه ٢/ ١١٩.

(٣) السراج المنير ٤/ ٦٥٢. وينظر رأي الزمخشري في: الكشف ٦/ ٤٠٦.

بالتوحيد والباقون بالجمع، وقوله تعالى: (آيات) فيه القراءتان المتقدمتان؛ أما الرفع فظاهر، وأما الكسر ففيه وجهان:

أحدهما: أنها معطوفة على اسم إن، والخبر قوله: (وفي خلقكم)؛ كأنه قيل: وإن في خلقكم، وما يبيّن من دابة آيات.

والثاني: أن تكون كُرِّرت تأكيداً لآيات الأولى، ويكون في خلقكم معطوفاً على (في السموات) كرّر معه حرف الجرّ تأكيداً؛ ونظيره أن تقول: إن في بيتك زيداً وفي السوق زيداً؛ فزيداً الثاني تأكيداً للأول؛ كأنك قلت: إن زيداً في بيتك وفي السوق، وليس في هذه عطف على معمولي عاملين البتّة<sup>(١)</sup>.

٤- إضافة اسم التفضيل: ذهب الخطيب الشربيني إلى أن إضافة اسم التفضيل محضة، موافقاً لجمهور البصريين؛ فوجه قول الله تعالى: ﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣]؛ قائلاً: "وقوله تعالى: (كتاباً)؛ أي: جامعاً لكل خيرٍ بدل من (أحسن الحديث)، وقيل: حالٌ منه بناءً على أن أحسن الحديث معرفة؛ لإضافته إلى معرفة.

وأفعل التفضيل إذا أضيفت إلى معرفة فيها خلافٌ؛ فقيل: إضافته محضة، وقيل: غير محضة، والصحيح الأول<sup>(٢)</sup>.

وفي المحصلة يُمكن القول بأنّ مذهب الخطيب الشربيني، ينمّ عن فهمه الدقيق للنحو العربي ومكانته وغايته، فهو لم يلتفت إلى الخلاف والجزئيات بين المذهبين، وإلى انشغال النحاة والدارسين بتقسيم النحو إلى مدارس وتجمّعات جغرافية تتميّز فيما بينها بأسلوب خاصّ ومنهج ذاتي، وإنّما اهتمّ بوحدة المنهج القائم بين المدارس واتّفاق الأصول<sup>(٣)</sup>.

## ٢- من مواقف المناقشة والاعتراض بين النحاة:

جمع الخطيب الشربيني الآراء النحوية في تفسيره، فأتى بآراء النحاة والمفسرين المتقدّمين، وناقشها من خلال آراء النحاة والمفسرين المتأخّرين، فكان يعرض للمسألة الواحدة جامعاً فيها آراء النحاة من دون مناقشة لها أحياناً، ومناقشة لها أحياناً أخرى.

(١) السراج المنير ٣/ ٧٠٢.

(٢) السراج المنير ٣/ ٥٣٣.

(٣) ينظر: تقويم الفكر ٢٦٧-٢٦٨.

وقد تعقّب الخطيبُ الشربينيّ الزمخشريّ كثيراً في تفسيره، فنقّب عن آرائه وغالباً ما أبطلها وضعفها بنقد أبي حيّان لها، وهذا لا يعني أنّه قد تعصّب لأبي حيّان، وإنّما كان هدفه في المقام الأوّل ذكر الأوجه النحويّة التي تغني المعنى في السياق القرآني، وإيصالها إلى الدارسين بالحجّة والبرهان.

والذي ميّز الخطيب الشربينيّ من أقرانه من المُفسّرين والنحاة؛ هو أنّه لا يقف مع نحويّ ضدّ آخرٍ تجنّياً أو تحاملاً خلافاً لمن سلفه من النحاة، وإنّما ينجح إلى التيسير والتبسيط بعيداً عن الخلاف الذي لا يغني المادّة النحويّة، وإنّما يزيدها تعقيداً.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

#### أ- من مواقف المناقشة والاعتراض بين النحاة عامّة:

##### بين الأخفش وسيبويه:

يقول الخطيب الشربينيّ في تفسيره قول الله تعالى: ﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾ [النور: ٣٠]: "من للتبغيض والمراد غَضَّ البصر عمّا لا يحلّ كما مرّ، والاقتصار به على ما يحلّ، وجوّز الأخفش أن تكون مزيّدة، وأباه سيبويه"<sup>(١)</sup>.

فهنا الخطيب الشربينيّ يردّ رأياً برأى آخرٍ من دون أن يُرجّح بينهما أو أن يضعّف.

##### بين سيبويه والفراء:

ذكر الخطيب الشربينيّ في توجيهه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]: "أنّ في ارتفاع قوله تعالى: (مثل) أوجه:

أحدهما: وهو مذهب سيبويه أنّه مبتدأ محذوف الخبر؛ تقديره: فيما يُتلى عليكم مثل الذين كفروا، وتكون الجملة من قوله تعالى: (أعمالهم كرماد) مُستأنفةً على تقدير سؤال سائلٍ يقول: كيف مثلهم؟ فقيل: أعمالهم كرماد.

والثاني: وهو مذهب الفراء؛ أنّ (مثل) مزيّدة، فالذين مبتدأ وأعمالهم مبتدأ ثانٍ وكرماد خبره؛ والتقدير: مثل أعمال الذين كفروا برّبهم كرمادٍ، فحذف المُضاف اعتماداً على ذكره بعد المُضاف

(١) السراج المنير ٦٨١/٢. ينظر آراء النحاة في (من) في مبحث المجرورات.

إليه؛ وهو قوله تعالى: (أعمالهم)، ومثله قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر: ٦٠]؛ والمعنى: ترى وجوه الذين كذبوا على الله مسودة<sup>(١)</sup>.

وفي هذه المسألة نجد أنّ الخطيب الشربيني قد أورد رأي سيبويه والفرّاء من دون أن يُناقشهما، أو يرجّح بينهما، وإنّما ذكر كلّ وجه ومعناه، ثمّ أضاف وجهين آخرين للرفع من دون أن يعزّوهما إلى قائلهما؛ فقال: "الثالث: أن يكون التقدير: صفة الذين كفروا أعمالهم كرماد؛ كقوله: صفة زيدٍ عرضه مصونٌ وماله مبدولٌ".

الرابع: أن تكون أعمالهم بدلاً من قوله: (مثل الذين كفروا)؛ والتقدير: مثل أعمالهم، وقوله تعالى: (كرمادٍ) هو الخبر<sup>(٢)</sup>.

ثمّ ينهي الخطيب الشربيني هذه الوجوه بقوله: "وقيل غير ذلك"<sup>(٣)</sup>.

ويظهر من اقتصار الشربيني على هذه الأوجه أنّها مختارة عنده، أمّا بقية الأوجه فغير راجحة عنده أو غير مرضية، وهو بهذا يسير على منهجه الذي رسمه في مقدّمة تفسيره من أنّه سيقترن على الأوجه الإعرابية التي تخدم المعنى.

وقد ينقل الخطيب الشربيني آراء من دون أن ينسبها إلى أصحابها؛ ومن ذلك ما جاء في تفسيره قول الله تعالى: ﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾ [الإسراء: ٣٨]؛ "وفي نصب (مكروهاً) أوجه:

أحدها: أنّه خبر ثانٍ لكان.

الثاني: أنّه بدلٌ من (سيئه)، وضَعَفَ بأنّ البدل بالمُشتَقِّ قليلٌ.

الثالث: أنّه حالٌ من الضمير المُستتر في عند ربك لوقوعه صفة لسيئه.

الرابع: أنّه نعتٌ لسيئه، وإنّما ذُكِرَ وصف سيئه؛ لأنّ تأنيثه وتأنيث موصوفه مجازيٌّ، ورُدَّ بأنّ ذلك إنّما يجوز حيث أُسند إلى المؤنث المجازيِّ، أمّا إذا أُسند إلى ضميره، فلا؛ نحو: الشمس طالعةٌ فلا يجوز طالع<sup>(٤)</sup>.

(١) ينظر: السراج المنير ١٩٨/٢، وينظر آراء النحاة في الدر المصون ٨٢/٧.

(٢) السراج المنير ١٩٨/٢.

(٣) المصدر نفسه ١٩٨/٢.

(٤) المصدر نفسه ٣٤١/٢.

وبالاطّلاع على مذاهب المفسّرين في توجيه إعراب (مكروهاً) نجد أنّ الخطيب الشربيني قد نقل عن السمين الحلبي هذه الأوجه من دون أن يعزو القول إلى صاحبه<sup>(١)</sup>.

### بين الأخفش والقرطبي وابن عطية:

يقول الخطيب الشربيني في تفسيره قول الله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: ٤]: "وفي (من) في قوله: (من ذنوبكم) أوجه:

أحدها: أنّها تبعيضية.

والثاني: أنّها لابتداء الغاية.

والثالث: أنّها مزيدة.

قال ابن عطية: وهو مذهب كوفي، وردّ بأنّ مذهبهم ليس ذلك؛ لأنّهم يشترطون تنكير مجرورها، ولا يشترطون غيره، والأخفش لا يشترط شيئاً، فالقول بزيادتها هنا ماشٍ على قوله لا على قولهم، قاله القرطبي، وقيل لا يصحّ كونها زائدة؛ لأنّ (من) لا تُزاد في الموجب، وإنّما هي للتبعيض، وهو هنا بعض الذنوب، وهو ما لا يتعلّق بحقوق المخلوقين<sup>(٢)</sup>.

ومما سبق نرى أنّ الخطيب الشربيني لم يكتفِ هنا بالردّ على الأخفش بنقل رأي القرطبي، وإنّما عضّده باعتراضٍ آخرٍ لم ينسبه إلى قائله، فالشربيني لم يكن مجرد ناقلٍ للرأى، وإنّما يصوّب حينما يحتاج الأمر إلى ذلك، وهنا قد صحّح نسبة المذهب عن ابن عطية إلى الكوفيين، والصحيح كما ذكر الشربيني؛ هو أن يُنسب إلى الأخفش الذي عرّف عنه القول بزيادة الحروف مطلقاً<sup>(٣)</sup>.

### ب- من مواقف نقد ومعارضة أبي حيّان للزمخشري:

ذهب الخطيب الشربيني إلى ردّ مذهب الزمخشري من خلال نقله لتعقّبات أبي حيّان عليه؛ ومنه ما جاء في تفسيره قول الله تعالى: ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرَبِّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعْدُهُمْ﴾ [غافر: ٧٧]؛ إذ يقول الشربيني: "(إمّا نربّك) قال الزمخشري: أصله فإن نرك، وما مزيدة لتأكيد

(١) ينظر: الدر المصون ٣٥٦/٧.

(٢) السراج المُنِير ٤٣١/٤، وينظر رأي ابن عطية في: المحرر الوجيز ١٩٠١، ورأي القرطبي في: الجامع لأحكام القرآن ٢٥٠/٢١-٢٥١.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ٣٦٠/١.

معنى الشرط؛ ولذلك ألحقت النون بالفعل، ألا تراك تقول: إن تُكرمني أكرمك، ولكن إما تكرمني أكرمك.

قال أبو حيّان: وما ذكره من تلازم النون وما الزائدة ليس مذهب سيبويه إنّما هو مذهب المُبرّد والزجاج، ونصّ سيبويه على التخيير<sup>(١)</sup>.

إنّ اختيار الشربيني في هذه المسألة جليّ؛ فقد وافق سيبويه، ورفض مذهب الزمخشري الذي تبع فيه المبرّد والزجاج؛ وذلك بنقله لردّ أبي حيّان على الزمخشري.

ومن ذلك أيضاً ما جاء في توجيهه لقول الله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلاً﴾ [الدخان: ٢٣]؛ إذ يقول: "وقرأ نافع وابن كثير (فاسر) بوصل الهمزة بعد الفاء، والباقون بقطعها، قال الزمخشري: وفيه وجهان، إضمار القول بعد الفاء؛ أي: فقال أسر بعبادي، وجواب شرطٍ مُقدّر كأنّه قال: إن كان الأمر كما تقول: فاسر بعبادي، قال أبو حيّان: وكثيراً ما يدّعي حذف الشرط، ولا يجوز إلّا لدليل واضح، كأنّ يتقدّم الأمر أو ما أشبهه"<sup>(٢)</sup>.

وهنا أيضاً يظهر دفع الخطيب الشربيني لمذهب الزمخشري في جوازه حذف الشرط من دون دليل، وذلك بنقله لاعتراض أبي حيّان على الزمخشري.

يهنّا هنا أن نُشير إلى أنّ الخطيب الشربيني قد شرح كتاب ابن مالك (فتح الخالق المالك) وابن هشام (مغيث النداء)، وتأثّر بمذهبيهما في عدم انتمائه إلى مدرسة نحويّة، إلّا أنّه لم يذكر لهما رأياً صريحاً في تفسيره إلّا قليلاً، بينما نراه قد دار في فلك الزمخشري، وتعقّب أبي حيّان عليه، ولعلّ موقف الخطيب الشربيني يُمكن أن يُوصف بالتجنّي على الزمخشري، ولكن سرعان ما يسقط هذا الحكم لكثرة موافقة الخطيب الشربيني للزمخشري ودفاعه عن آرائه ومذهبه.

#### د - من مواقف تأييده للزمخشري:

يهيمن على الفكر النحويّ للخطيب الشربيني العقلية النحويّة الموضوعيّة، فعلى الرغم من كثرة اعتراضاته التي نقلها على الزمخشري إلّا أنّ مواضع تأييد الشربيني لآراء الزمخشري ودفاعه عنه لا تكادُ تقلُ شأنًا عنها، فكلّ التعقّبات على الزمخشريّ امتازت بالعلميّة والعقلانيّة، وتحريّ

(١) السراج المنير ٥٩٤/٣، وينظر رأي سيبويه في الكتاب ٣٠٣/١، ورأي المبرّد في: المقتضب ٣٤/٤، ورأي الزمخشري في: الكشف ٣٦١/٥، ورأي أبي حيّان في: البحر المحيط ٤٥٦/٧.

(٢) السراج المنير ٦٩١/٣. ينظر قراءة نافع وابن كثير في معجم القراءات ١٣٩/٦، وينظر رأي الزمخشري في: الكشف ٤٦٩/٥، ورأي أبي حيّان في: البحر المحيط ٣٦/٨.

الصواب في اختيار الوجه النحوي الأرجح الذي يوافق السماع والقياس غالباً، من غير تحييز لدافع تعصبي أو شخصي.

ومن ذلك رده على اعتراض أبي حيّان على الزمخشريّ عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾ [طه: ١٣]؛ يقول الشربيني: "يجوز في لامٍ لَمَّا أن تتعلّق بـ(فاستمع)؛ وهو أولى، وأن تكون مزيدة في المفعول على حدّ قوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾ [النحل: ٧٢]، وجوز الزمخشريّ أن يكون ذلك من باب التنازع، ونازعه أبو حيّان بأنّه لو كان كذلك لأعاد الضمير مع الثاني، فكان يقول: فاستمع لما يُوحى له.

وأجيب عنه: بأن مراده التعلّق المعنويّ من حيث الصلاحية، أمّا تقدير الصناعة، فلم يعنه<sup>(١)</sup>.

ونلاحظ من دِفاع الخطيب الشربينيّ عن رأي الزمخشريّ فكراً نحويّاً وظيفيّاً يسعى جاهداً لإعلاء شأن النحو وربطه بعلم المعاني، فالخطيب الشربينيّ في تفسيره يميّز بين النحو الصناعي الذي هدفه إرساء قواعد النحو العربيّ لحفظها وتسهيل تعليمها للدارسين، وبين النحو المعنويّ الذي لا يُعنى فيه النحويّ بتقديس المسمّيات والتقسيمات بقدر ما يُعنى بالمعنى ومناسبتها للسياق، وهذا ما نجده غالباً في مواقف تأييد الشربينيّ لمذهب الزمخشريّ ودِفاعه عنه<sup>(٢)</sup>.

ومن إنصاف الخطيب الشربينيّ للزمخشريّ من النحاة، ما ردّ به الشربينيّ على اعتراض أبي حيّان على الزمخشريّ في قضية إفادة (لن) للنفي على التأييد؛ وذلك عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَلَا يَتَمَنَّوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [الجمعة: ٧]؛ إذ يقول: "قال الزمخشريّ: لا فرق بين (لا) و(لن) في أنّ كلّ واحدةٍ منهما لنفي المستقبل، إلّا أنّ في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا)، فأتى مرّةً بلفظ التأكيد (ولن يتمنّوه) ومرّةً بغير لفظه (ولا يتمنّونه).

قال أبو حيّان: وهذا رجوعٌ منه عن مذهبه، وهو أنّ (لن) تقتضي النفي على التأييد إلى مذهب الجماعة؛ وهي أنّها لا تقتضيه.

(١) السراج المنير ٥٠١/٢، ينظر رأي الزمخشريّ في: الكشاف ٧١/٤، ورأي أبي حيّان في: البحر المحيط ٢١٧/٦.

(٢) ينظر: السراج المنير ٣٩٨/٣.

قال بعضهم: وليس فيه رجوعٌ، غاية ما فيه أنه سكت عنه، وتشريكه بين (لا) و(لن) في نفي المستقبل، ولا ينفي اختصاص (لن) بمعنى آخر<sup>(١)</sup>.

وكان الخطيب الشربيني قد اعترض على أهل البدع والخارج والمعتزلة قولهم بإفادة (لن) تأبيد النفي، وذلك عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرْ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ تَرَانِي﴾ [الأعراف: ١٤٣]؛ فقال: "(لن تراني) على استحالتها أشدّ خطأً، إذ لا يدلّ الإخبار عن عدم رؤيته إياه على أنه لا يراه، وأن لا يراه غيره أصلاً، وفضلاً عن أن يدلّ على استحالتها، فإنّ أهل البدع والخارج والمعتزلة وبعض المرجئة قالوا: (لن) تكون لتأبيد النفي، وهو خطأ؛ لأنّها لو كانت للتأبيد لزمَ التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْشِيَاءً﴾ [مريم: ٢٦]، ولزمَ التكرار بذكر أبداً في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ٩٥]، و(لن) تجتمع مع ما هو لانتها الغاية؛ نحو قوله تعالى: ﴿فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾ [يوسف: ٨٠]، وأمّا تأبيد النفي في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾ [الحج: ٧٣]، فلأمرٍ خارجيٍّ لا من مقتضيات (لن)، ولا تقتضي تأكيد النفي خلافاً للزمخشري في كشفه، بل قولك: لن أقوم، محتملٌ لأن تريدَ به أنك لا تقوم أبداً، وأنك لا تقوم في بعض الأزمنة المستقبلية، وهو موافقٌ لقولك: لا أقوم في عدم إفادة التأكيد<sup>(٢)</sup>.

والحق أنّ الخطيب الشربيني قد أنصف الزمخشري من رمي النحاة له نسبة القول بأنّ (لن) تُفيد تأبيد النفي<sup>(٣)</sup>، فقد عمّم الشربيني اللفظ للطوائف التي ذكرها، ولم ينسب الرأي للزمخشري، فقد أثبتت الدراسات أنّ ما نسبته جمهور النحاة إلى الزمخشري من النفي على نحو الأبدية لا يُعلم له مأخذ ولا مصدر، وإنّما جرى على لسان الأكابر، وبات يتناقلها عنهم الجيل بعد الجيل<sup>(٤)</sup>.

وفي هذا الدفاع العلميّ الهادف إلى تبين الحقّ المنشود لرأي الزمخشري يتجلّى عمق استيعاب الشربيني للمواقف والآراء النحوية مصحوباً في ذلك كلّه بأمانة علميّة، وحسن بيانٍ.

(١) السراج المنير ٤/ ٣٠٤. وينظر رأي الزمخشري في: الكشف ٦/ ١١٢، ورأي أبي حيّان في: البحر المحيط ٨/ ٢٦٤.

(٢) السراج المنير ١/ ٥٨٩، وينظر رأي الزمخشري في: الكشف ٢/ ٥٠٤.

(٣) ينظر: أوضح المسالك ٤/ ١٤٨-١٤٩، وشرح التسهيل ٤/ ١٤.

(٤) ينظر: بحوث ودراسات من إصدارات حوزة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم العلميّة: أحمد آل نصيف، ١٤،

١٤٣٩هـ-٢٠١٧م، ٦.



### ٣- الترجيح والتضعيف في الآراء:

#### أ- الترجيح:

من الجدير بالذكر أن نُشير إلى أن التفرد بالآراء قضيةً شائكةً عند الدارسين لآراء النحاة المتأخرين؛ لأننا لم نجد عندهم تفرداً في الآراء أو ابتداءً لمذهبٍ جديدٍ، وإنما وجدنا جهوداً جبارةً في حشدهم لآراء مَنْ سبقهم وتحليلها وتصويبها أو تقويمها بالترجيح أو التضعيف.

وقد ظهر هذا في مذهب الترجيح عند الخطيب الشربيني؛ فالإلى جانب ترجيحه للوجه النحوي اعتماداً على السماع والقياس كما سبق وأثبتناه في البحث، نراه أحياناً يرجح اعتماداً على رأي جمهور النحاة؛ ومنه ترجيح إعراب (أي) موصولةً، و(أشد) خبر مبتدأ مضمرة، وذلك عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ [مريم: ٦٩]؛ إذ يقول: "في إعراب (أيهم أشد) أقوال كثيرة؛ أظهرها عند جمهور المعربين، وهو مذهب سيبويه: أن (أيهم) موصولة بمعنى الذي، وإن حركتها حركة بناء، بُنيت عند سيبويه لخروجها عن النظائر، و(أشد) خبر مبتدأ مضمرة، والجملة: صلة لأيهم، وأيهم صلتها في محل نصب مفعول بها" (١).

وهنا يظهر ترجيح الخطيب الشربيني لهذا الوجه بسبب ترجيح الجمهور له.

ومن مظاهر الترجيح عنده عنايته بنظام السياق، إذ جعله حجةً على صحة القواعد النحوية؛ ومن ذلك توجيهه إعراب (جميعاً) عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ [البقرة: ٢٩]؛ إذ يقول: "وجميعاً حالاً من الموصول الثاني؛ وهو (ما)، وهي حالٌ مؤكدةٌ لما؛ لاتحادهما في العموم، وهذا أقرب من جعله حالاً من ضمير لكم؛ لأن سياق الآيات إنما هو في تعداد النعم لا في تعداد المنعم عليهم؛ ولأن المنّة بتعداد النعم أظهر من المنّة بتعداد المنعم عليهم؛ لأن مقدار النعم يصل إلى كلّ أحد" (٢).

ومن ذلك أيضاً ترجيحه مذهب البصريين لمناسبته للسياق، في جواز تقديم الخبر على المبتدأ عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وُظِنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ٢]؛ فيقول: "(مانعتهم حصونهم) فيه وجهان:

أحدهما: أن تكون (حصونهم) مبتدأ، و(مانعتهم) خبراً مقدماً، والجملة خبر أنهم.

(١) السراج المنير ٢/ ٤٨٥.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٥٢.

الثاني: أن تكون (مانعتهم) خبر أنهم، و(حصونهم) فاعلٌ به؛ نحو: إنَّ زيدا قائم أبوه، وإنَّ عمراً قائمة جاريته، وجعله أبو حيَّان أولى؛ لأنَّ في نحو: (قائم زيد) على أن يكون خبراً مقدِّماً ومبتدأ مؤخراً خلافاً، والكوفيون يمنعونهم فحمل الوفاق أولى.

وقال الزمخشري: فإن قلت: أي فرق بين قولك: وظنوا أن حصونهم تمنعهم، أو ما نعتهم، وبين النظم الذي جاء عليه؟ قلت: في تقديم الخبر على المبتدأ دليل على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم، وفي تصوير ضميرهم اسماً لأنَّ، وإسناد الجملة إليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة، لا يبالى معها بأحد يتعرَّض لهم أو يطمع في منازعتهم، وليس ذلك في قولك: وظنوا أن حصونهم تمنعهم، وهذا الذي ذكره إنما يتأتى على الإعراب الأول، وقد تقدّم أنه مرجوح<sup>(١)</sup>.

### المعارضة والتضعيف:

حظي تفسير البيضاويّ ت(٦٨٥) الموسوم بـ (أنوار التنزيل وأسرار التأويل) عنايةً وشهرةً واسعةً بين أهل العلم، وأثاروا حوله نشاطاً علمياً هائلاً، وقد كان هذا التفسير مختصراً عن تفسير الكشاف للزمخشري، والتفسير الكبير للفخر الرازي، وتفسير الراغب الأصفهاني، وقد قيل إنّه ألف عليه أكثر من مئة حاشية، ويبدو أن الخطيب الشربينيّ على الرغم من البعد الزمنيّ -قرنين- بين تفسيره وتفسير البيضاويّ لم تكن عزيمته عن تمحيص هذا التفسير ومناقشة الآراء فيه، ولا سيما أننا ذكرنا آنفاً أن الخطيب الشربينيّ قد أكثر من التأييد لمواقف الزمخشريّ والتصديّ له، وإذا كان البيضاويّ قد أكثر النقل عن الزمخشريّ، فهذا يعني أن الخطيب الشربينيّ قد تعقّب آراء المفسرين معاً، وقد لوحظ هذا صراحةً في تفسيره، فقد أكثر من نقد البيضاويّ والردّ عليه بنفسه، وهذا لا يناقض ما عرفناه من محايدة الخطيب الشربينيّ في مناقشته للآراء وترجيحه للحقّ، والتزامه بالدليل أينما كان، وقد بدا هذا جلياً من ردوده البعيدة عن التحامل، والتي لا تحمل في طياتها إلا نشد العلم والإنصاف والصواب.

ومن ذلك ما اعترض به الخطيب الشربينيّ على البيضاويّ عند توجيهه العطف في (المسجد الحرام) في قول الله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧]؛ فيقول: "(والمسجد الحرام) معطوفٌ على سبيل الله، وقول البيضاويّ: ولا يحسن عطفه على سبيل الله؛ لأنّ عطف قوله تعالى: (وكفر به) على (وصدّ) مانعٌ منه، مجابٌ عنه بأنّ

(١) السراج المنير ٢٥٣/٤، ينظر رأي الزمخشري في: الكشاف ٧٤/٦، ورأي أبي حيَّان في: البحر المحيط ٨/٢٤٢.

الكفر بالله والصدّ عن سبيله متّحداً معنًى، فكأنّه لا فصل بالأجنبيّ بين سبيل الله وما عطف عليه<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك تضعيفه رأي البيضاويّ عند توجيهه إعراب قول الله تعالى: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [البقرة: ٨٣]؛ يقول الخطيب الشربينيّ: "وبالوالدين إحساناً)؛ أي: برّاً بهما وعطفاً عليهما ونزولاً عند أمرهما فيما لا يخالف أمر الله تعالى.

قال البيضاويّ: وهذا متعلق بمضمر؛ تقديره: وتحسنون أو أحسنوا، انتهى.

ويلزمه أنّ (إحساناً) في الآية منصوب على المصدر المؤكد لعامله المحذوف مع أن حذف عامل المؤكد ممنوع أو نادر<sup>(٢)</sup>.

ومن تضعيفه لرأي البيضاويّ لبعد المعنى ما أورده عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ٤٤]؛ يقول الخطيب الشربينيّ: "(ألم تر)؛ أي: تنظر (إلى الذين أوتوا نصيباً)؛ أي: حظاً (من الكتاب)؛ أي: التوراة أو جنس الكتب السماوية ومن للتبعيض أو البيان.

قال البيضاويّ: وتتكير (النصيب) يحتمل التعظيم والتحقيق انتهى. أمّا التعظيم فظاهر وهو ما اقتصر عليه الزمخشريّ، وأمّا التحقيق ففيه نظر إذ (النصيب) المراد به الكتاب أو بعضه لا حقارة فيه، وقد يقال: إن تحقيره بالنسبة إليهم حيث لم يعملوا به<sup>(٣)</sup>.

ومما تقدّم من عرضٍ لمنهج الخطيب الشربينيّ وطريقته في المناقشة ومواقفه من النحاة وآرائهم نخلص إلى أنّ الخطيب الشربينيّ كان مثلاً للفكر النحويّ الحرّ المتطوّر، فهو مدرسة قائمة بذاتها، لم يتعصّب لمذهبٍ أو فكرٍ أو نحويّ بعينه، إنّما كان ديدنه تحرّي الصواب بالأدلة والبراهين من المذاهب التقليديّة للنحاة المتقدّمين ومواكبة نهج التطوّر عند النحاة المتأخّرين.

(١) السراج المنير ١/ ١٦٢، وينظر رأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ١/ ١٨٧.

(٢) السراج المنير ١/ ٨٥.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٣٥٧. ينظر رأي الزمخشري في: الكشاف ١/ ٤٦٠، ورأي البيضاوي في: أنوار التنزيل ١/ ٢٠٤.

المبحث الثاني: مظاهر تطوّر الفكر النحويّ؛ التدرّج والانتقال:

## الخطيب الشربيني ومظاهر التدرّج والانتقال:

تعددت الآراء النحويّة عند الخطيب الشربيني، وخالف اختياراته النحويّة في بعض المسائل؛ وقد تجلّت هذه الظاهرة في تفسيره نفسه، وفي مقارنة التفسير مع كتابيه (مُغيث النداء) و(فتح الخالق المالك).

وهذا يُطلق عليه عند العلماء التدرّج والتحوّل؛ اللذان يُجسّدان حقيقة تطوّر الفكر النحويّ عند النحاة، ومن الطبيعيّ أن ترادف هذه الظاهرة (التدرّج والتحوّل) المادّة العلميّة عند النحويّ، فهو عندما يُطلق حكماً في مسألةٍ في وقتٍ ما، يعود فينقض ما أثبتّه سابقاً بالعدول أو الرجوع عن رأيه مع مرور الزمن، وقد أشار إلى هذا بعضهم؛ ومنهم الشيخ يس الذي اعتذر عن ابن هشام بمثل ما اعتذر به الشاطبيّ عن ابن مالك لاختلاف رأيه في بعض المسائل، إذ قال: "ولا يبعد أن يكون للعالم المجتهد نظرٌ في وقتٍ لا يرتضيه في وقتٍ آخر، وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان"<sup>(١)</sup>.

وفي ظنيّ أنّ الذي اقتضى الخطيب الشربينيّ من هذا النهج المتطوّر من التدرّج والتحوّل في مؤلفاته هو محاولته التخلّص من الخلاف الذي سيطر على الآراء النحويّة وأثقل الدارسين، فالخطيب الشربينيّ عندما ينتقل بآرائه النحويّة من مرحلةٍ إلى أخرى عبر تدرّج مؤلفاته يساهم في انتشار فكره النحويّ بين أوساط الدارسين بما يُخفّف من الغموض النحويّ الذي اكتنف المؤلفات النحويّة المتقدّمة التي تولّى شرحها أو التفسير الذي عمل على تبسيطه وتقريبه من أذهان قارئيه.

إذن فالنّدرج في عرض الأفكار النحويّة هو فنّ برع فيه الخطيب الشربينيّ كغيره من النحاة أمثال ابن هشام، وهذا وفق مراحل الحياة، ومُعطيات الأوضاع العقليّة، وقد جاء مُرتبطاً بظاهرة التحوّل والانتقال من رأيٍ إلى آخرٍ عنده<sup>(٢)</sup>.

وإنّ قضية التطوّر النحويّ عند الخطيب الشربينيّ تقتضيها محاولة معرفة التسلسل الزمنيّ لتصنيف مؤلفاته، كي نستطيع معرفة آرائه الأخيرة في المسائل النحويّة<sup>(٣)</sup>:

وأرى أنّه يمكن ترتيب مصنّفاته حسب الترتيب الزمنيّ كالآتي:

---

(١) تطوّر الآراء النحويّة عند ابن هشام ٨، نقلاً عن حاشية يس على التصريح ٢١/١-٢٨. لم أستطع الحصول على الحاشية.

(٢) ينظر: تطوّر الفكر النحوي ١٨٤.

(٣) ينظر: تطوّر الآراء النحويّة ٩.

١- مُغيث الندا شرح قطر الندى: ويقع في جزأين، المادّة فيه مختصرةٌ، ولا يكاد يُبدي فيها رأياً إلّا في النادر، فهو يعتمد على شرح كلام ابن هشام من دون أن يفصّل أو يطيل.

وقد شرح الشربيني منهجه في مقدّمته على كتابه؛ فقال: "هذا ما دعت إليه حاجة المتفهمين لـ (قطر الندا وبلّ الصدا) في النحو، من شرح يحلّ ألفاظه، ويذلّ صعابه، ويبين مراده، ويتمّ مفاده ليكون ذلك عوناً لي وللقاصرين من أمثالي"<sup>(١)</sup>.

وقد أحالنا الخطيب الشربيني إلى مُغيث الندا في تفسيره في عدّة مواضع.

٢- تفسيره (السراج المنير): وقد ذكر فيه أنّه لن يطيل في ذكر الوجوه النحويّة، وأنّ اختياراته النحويّة ستقتصر على ما يخدم السياق والمعنى.

٣- فتح الخالق المالك في حلّ ألفاظ ألفيّة ابن مالك: ويقع في ثلاثة مجلدات، تظهر فيه شخصيّة الخطيب الشربيني بوضوح، فنراه يناقش الآراء ويرجّح بينها، ويذكر الحجج والبراهين من الشواهد القرآنيّة والشعريّة، مستأنساً بآراء النحاة<sup>(٢)</sup>.

ذكر سيّد بن شلتوت الشافعي سعة اطلاع الشربيني، وغازاة المصادر التي نهل منها؛ فقال: "تيسّر للشارح رحمه الله تعالى أن يطّلع \_ بحكم تأخّره \_ على كتب من سبقه، فلم يقف عند مصدر معيّن ينهل منه مادّة شرحه، بل اعتمد على كتب كثيرة تضافرت في إخراج هذا الشرح المبارك النافع، ...، فقد كان واسع الاطّلاع عميق الفهم بالفنّ وما فيه من مدارس مختلفة"<sup>(٣)</sup>.

وهذا الكتاب الأخير \_ ذكر الشربيني أنّه شرع في شرحه (٩٧٥هـ) \_ يتمثّل فيه نضجه العلمي، وقمة تطوّره النحويّ، وقد تبين ذلك ممّا سبق في دراستي للتفسير، إذ استشهدت كثيراً بآرائه من هذا الكتاب.

فترى فيه استيعاباً للمسائل وتحقيقاً للقضايا النحويّة وتفصيلاً لها، مع كثرة المناقشة والأدلة والشواهد.

(١) ينظر: مغيث الندا ١/١١١-١١٢.

(٢) ينظر: القراءات الشاذة عند الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ) في شرحه ألفيّة ابن مالك دراسة نحوية وصرفية: أحمد عبد الكريم عبد العال، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع ٣٩، ٢٠٢٠م، ٦١٢-٦١٣.

(٣) ينظر: فتح الخالق ٤٣.

## ١ - التدرّج في الآراء والعدول عنها:

قد يرجع النحاة عن آرائهم في المصنّفات التي ألفوها في زمن متأخّر عن بقيّة مؤلّفاتهم، وهذا ما بدا واضحاً عند الخطيب الشربيني، إذ نجده في كتابه الأخير زمنياً تبعاً للكتب التي بحثنا فيها؛ وهو (فتح الخالق المالك) يرجع في آرائه التي كان قد تبناها في كتابه (مغيث النداء) وتفسيره (السراج المنير)؛ وهذا يبيّن حقيقة تطوّر الفكر النحويّ عنده، فقد استوت الآراء على سوقها ونضجت، بكثرة مناقشاته العلميّة، وتحريّهِ للبراهين والأدلّة للوصول إلى الصواب، وبين هذا وذاك يظهر تأثّره الشديد بابن مالك صاحب الألفيّة التي شرحها الخطيب الشربيني في مؤلّفه (فتح الخالق المالك)<sup>(١)</sup>.

ومن الأمثلة على ذلك ما يأتي:

### تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي:

وقف الخطيب الشربينيّ عند تقديم الحال إذا كان صاحبه مجروراً بحرف جرّ في مواضع منها قول الله تعالى: ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [يوسف: ١٨]؛ فقال: "(على قميصه) محلّه النصب على الظرفيّة؛ كأنّه قيل: وجاءوا فوق قميصه بدمٍ؛ كما تقول: جاء على جماله بأحماله.

ولا يصحّ أن يكون حالاً متقدّمة؛ لأنّ حال المجرور لا يتقدّم عليه"<sup>(٢)</sup>.

الظاهر من كلام الخطيب الشربيني في هذا الموضع هو منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي.

وإجازته تقدّمه في موضع آخر من التفسير؛ وذلك عند إعرابه قول الله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]؛ فيقول: "أي إرسالاً عاماً شاملاً لكلّ ما شمله إيجادنا، فكأنّه حالٌ من الناس؛ قدّم للاهتمام، وقول البيضاويّ: ولا يجوز جعلها حالاً من الناس - أي: لأنّ تقديم حال المجرور عليه كتقديم المجرور على الجارّ - ردّه أبو حيّان بقوله: هذا ما ذهب إليه الجمهور، وذهب أبو عليّ وابن كيسان وابن برهان وابن ملّكون إلى جوازه؛ وهو الصحيح انتهى.

(١) ينظر: تطور الآراء النحوية ١١.

(٢) السراج المنير ٢/ ١٠٨.

وهذا هو الذي ينبغي اعتماده، ويؤيده قوله صلى الله عليه وسلم: "كان النبي يبعث إلى قومه خاصةً، وبعثت إلى الناس عامةً".

ومن أمثلة أبي علي: زيدٌ خيرٌ ما يكون خيرٌ منك؛ والتقدير: زيدٌ خيرٌ منك خيرٌ ما يكون<sup>(١)</sup>.

والمراد بمثال أبي علي: (زيدٌ خيرٌ منك خيرٌ ما تكون)، جعل (خيرٌ ما تكون) حالاً من الكاف المجرورة، وتقدمها<sup>(٢)</sup>.

ويتابع الخطيب الشربيني بذكر الحجج التي تؤيد جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي؛ فيقول: " وأنشد: [الطويل]

إذا المرءُ أَعْيَتْهُ المروءَةُ ناشئاً      فَمَطْلَبُهَا كَهْلاً عليه شَدِيدُ

أي: فمطلبها عليه كهلاً، وأنشد أيضاً: [الطويل]

تَسْلَيْتُ طَرّاً عَنْكُمْ بعدَ بَيْنِكُمْ      بذكرَاكُمْ حتّى كَأَنَّكُمْ عندي

أي: عنكم طرّاً، وقيل: إنّه حالٌ من كاف أرسلناك؛ والمعنى: إلّا جامعاً للناس في الإبلاغ والكافة بمعنى الجامع، والهاء فيه للمبالغة كهي في علامة، وراوية؛ قاله الزجاج.

وقيل: إنّ كافّةً صفةً لمصدرٍ محذوف؛ تقديره: إلّا إرساله كافّة؛ قال الزمخشري:

إلّا إرساله عامّةً لهم محيطّة بهم؛ لأنّها إذا شملتهم، فقد كفتهم أن يخرج منها أحدٌ منهم.

قال أبو حيّان: أمّا كافّة بمعنى عامّة، فالمنقول عن النحويين أنّها لا تكون إلّا حالاً، ولم يتصرّف فيها بغير ذلك، فجعلها صفة لمصدر محذوف خروج عمّا نقلوا، ولا يحفظ أيضاً استعمالها صفة لموصوف محذوف<sup>(٣)</sup>.

(١) السراج المنير ٣/٣٦٨. سبقت دراسة الشاهد في مبحث المنصوبات.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل ٧٤/٩.

(٣) السراج المنير ٣/٣٦٨ - ٣٦٩. سبقت دراسة الشاهد في مبحث المنصوبات.  
ينظر: مذهب الزمخشري في: الكشف ٥/١٢٣، ومذهب أبي حيّان في: التذييل والتكميل ٧٢/٩.



إنّ موقف الخطيب الشربينيّ من تقدّم الحال على صاحبها المجرور كان واضحاً في تفسيره  
للآيتين موضع الدراسة إذ نراه ينصّ صراحةً في الآية الأولى على أنّ قول الله تعالى: (على  
قميصه) لا يصحّ أن يكون حالاً متقدّماً؛ لأنّ حال المجرور لا يتقدّم عليه.

وفي الآية الثانية يؤيّد الرأي القائل بتقدّم الحال، وأنّ قوله تعالى (كافة) حال من الناس،  
ويدافع عن هذا الرأي دفاعاً شديداً مستأنساً برأي أبي حيّان، معقّباً على كلامه؛ بقوله: وهذا هو  
الرأي الذي ينبغي اعتماده.

وفي كتابه (فتح الخالق) يقف مع المجيزين لتقدّم الحال على صاحبها المجرور بحرف  
جرّ متأثراً بمصنّف الكتاب (ابن مالك).

يقول الخطيب الشربينيّ في شرحه على الألفية: "قال المصنّف: وهذا الذي منعه لا  
أمنعه...، فقد ورد في الفصح؛ كقوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)، فكافة حال من  
المجرور باللام، وقول الشاعر:

تسلّيت طراً عنكم بعد بينكم      بذكركم حتى كأنكم عندي

وقال الآخر:

فمطلبها كهلاً عليه شديد      ...

وأوّل ذلك المانعون؛ قال ابن هشام: والحقّ أنّ هذا البيت ونحوه ضرورة، أو (طراً) حالّ  
من (عنكم) محذوفة مدلولاً عليها لـ (عنكم) المذكورة، وإنّ (كافة) في الآية حال من الكاف في  
(أرسلناك)، وإنّ التاء للمبالغة لا للتأنيث، قاله الزجاج؛ أي: فمطلبه إيّاها كهلاً عليه شديد.

ورده ابن مالك بأنّ إلحاق التاء للمبالغة مقصورٌ على السماع، ولا يتأتّى غالباً إلّا في أبنية  
المبالغة؛ (كعلامة)، وكافة بخلاف ذلك، فإنّ حُمِلَ على (راوية)؛ فهو حملٌ على شاذٍّ<sup>(١)</sup>.

### تنكير التمييز وتعريفه:

عرض الخطيب الشربينيّ لجواز تعريف التمييز ومنعه؛ ومن ذلك ما جاء عند إعرابه قول  
الله تعالى: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ [القصص: ٥٨]؛ إذ يقول: "انتصاب (معيشتها)

(١) فتح الخالق ٢/ ٧٠٧-٧٠٩. ينظر رأي ابن هشام في: أوضح المسالك ٢/ ٣٢١-٣٢٢، ورأي ابن مالك في: شرح  
التسهيل ٢/ ٣٣٧-٣٣٨، ولم أجد ما نُقِلَ عن الزجاج في الآية محلّ الدراسة في معاني القرآن ٤/ ٢٥٤.

إِذَا بِحَذْفِ الْجَارِ وَاتِّصَالِ الْفِعْلِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥]،  
أَوْ بِتَقْدِيرِ حَذْفِ ظَرْفِ الزَّمَانِ؛ وَأَصْلُهُ (بَطَرْتُ أَيَّامَ مَعِيشَتِهَا)، وَإِذَا بِتَضْمِينِ بَطَرْتُ مَعْنَى كَفَرْتُ  
أَوْ خَسَرْتُ، أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ، أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ ﴿سَفَهُ نَفْسَهُ﴾  
[البقرة: ١٣٠] <sup>(١)</sup>.

وَالْخَطِيبُ الشَّرِبِينِيُّ فِي تَوْجِيهِ نَصَبِ (مَعِيشَتِهَا)، يَجِيزُ مَجِيءَ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً عَلَى مَذْهَبِ  
الْكُوفِيِّينَ، فَقَدْ ذَكَرَهُ إِلَى جَانِبِ الْوُجُوهِ الْأُخْرَى مِنْ دُونِ أَنْ يَنْكَرَهُ أَوْ يَضَعِّقَهُ أَوْ يَنْقُلَ حُجَجَ الْمَانِعِينَ  
لَهُ.

وَقَدْ وَافَقَ الْخَطِيبُ الشَّرِبِينِيُّ فِي كِتَابِهِ (فَتْحُ الْخَالِقِ) هَذَا الْمَذْهَبَ الَّذِي يَجِيزُ مَجِيءَ التَّمْيِيزِ  
مَعْرِفَةً إِذْ يَقُولُ: "وَقَدْ يَأْتِي بِلَفْظِ الْمَعْرِفَةِ؛ نَحْوُ: [الطَّوِيلِ]

طَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو .....

وَهَذَا عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ مَحْمُولٌ عَلَى زِيَادَةِ (أَلْ)، وَخَالَفَ فِي ذَلِكَ الْكُوفِيُّونَ؛ فَأَجَازُوا تَعْرِيفَ  
التَّمْيِيزِ <sup>(٢)</sup>.

وَكَانَ الشَّرِبِينِيُّ قَدْ مَنَعَ مَجِيءَ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً فِي كِتَابِهِ (مَغِيثُ النَّدَا)، إِذْ عَقَّبَ عَلَى كَلَامِ  
ابْنِ هِشَامٍ: "وَقَوْلُهُ نَكْرَةً، فَصَلْ ثَانٍ يَخْرِجُهَا؛ نَحْوُ: (زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ) بِالنَّصَبِ، فَإِنَّ فِيهِ مَا فِي  
(حَسَنٌ وَجْهًا) إِلَّا التَّنْكِيرَ، فَلَا يَكُونُ تَمْيِيزًا لَدَمِ تَمْيِيزِهِ.

وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَدَدْتَ وَطَبِيتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

فَمَحْمُولٌ عَلَى زِيَادَةِ أَلْ، وَدَخَلَ فِي ذَلِكَ الْحَالِ؛ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَالنَّعْتُ؛ نَحْوُ: رَأَيْتَ  
رَجُلًا طَوِيلًا <sup>(٣)</sup>.

وَيَفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهُ يَرْجِّحُ مَذْهَبَ الْمَانِعِينَ لِمَجِيءِ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً، فَقَدْ ذَكَرَ مَذْهَبَ  
الْبَصْرِيِّينَ، وَلَمْ يَعْرِجْ عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ.

<sup>(١)</sup> السراج المنير ٣ / ١٦٠.

<sup>(٢)</sup> فتح الخالق المالك ٢ / ٩٣٩. الشاهد الشعري ينسب إلى رشيد اليشكري في شرح التصريح ١ / ٦١٦، وبلا نسبة في  
شرح التسهيل ٢ / ٣٨٦. وصدر البيت: رأيتك لما أن عرفت وجوهنا.

<sup>(٣)</sup> مغيث الندا ٢ / ٧١٤ - ٧١٥. وينظر رأي ابن هشام في: شرح قطر الندى ٢٣٦.

وبذلك يكون الخطيب الشربيني قد منع مجيء التمييز معرفةً في كتابه (مغيث الندا)، وأجازه في التفسير عند إعراب (معيشتها) تمييزاً من غير تأويلها على الانفصال والتتكير؛ مثل مذهب ابن مالك<sup>(١)</sup>، وأخيراً في كتاب فتح الخالق<sup>(٢)</sup> يجيز مجيء التمييز معرفةً مطلقاً.

وهذا الذي بدا من اختلاف رأي الخطيب الشربيني بين التفسير والكتابين لا يعدّ تناقضاً كما يطلق عليه البعض، لأنّه لو كان كذلك للزمه الرجوع عن رأيه في كتابه الأخير (فتح الخالق) والإشارة إلى خطئه (في مغيث الندا) أو حذف رأيه منه، وإنّما يصبّ في اعترافه بصواب الرأيين هنا وهناك.

وصفوة القول إنّ الخطيب الشربيني قد تدرّج في آرائه النحوية بدءاً من مغيث الندا ليغيّر بعضها في تفسيره، ويستقرّ أخيراً على مذهبه الذي مال إليه في كتابه الذي ألفه بعد مدّة زمنية من كتابه الأوّل (فتح الخالق المالك)، إذ نَمى عنده الحسّ الذوقيّ في محاكمة المسائل، والقناعة في الحجج والبراهين التي ناقشها، ولا يخفى إلى جانب هذا كلّ تأثر بمذهب ابن مالك مصنّف كتاب الألفيّة.

## ٢- ظاهرة الرجوع عند الخطيب الشربيني:

كثيراً ما يعود النحاة في آرائهم في الكتاب نفسه، وهذا ما دعا الدارسين إلى إطلاق صفة الاضطراب في الآراء عند النحاة، والباحث في هذه القضية يجد أنّ هذا لا يعدو كونه فرقاً بين امتلاء الكوب إلى نصفه وبين فراغه إلى النصف، ولا يخفى على العاقل المتبصّر التماثل بين الصورتين، وعلى هذا يمكننا توضيح حقيقة الرجوع عند الخطيب الشربيني كغيره من النحاة بأنّ النحويّ إذا ذهب إلى رأي في مسألة ما ثمّ عاد في موضع آخر إلى رأي مغاير للرأي الأوّل في المسألة نفسها، فهذا لا يعني أنّه قد اضطرب في موقفه وإنّما يدلّ على أنّه ارتضى الرأيين معاً وإلاّ لكان صرّح بنقد الرأي الأوّل والإشارة إلى بطلانه في الموضع الثاني<sup>(٣)</sup>.

وسنأتي على توضيح هذه الظاهرة بالأمثلة كالآتي:

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٣٨٨.

(٢) ينظر: فتح الخالق المالك ٢/ ٩٣٩.

(٣) ينظر: تطور الفكر النحوي ١٨٧.

### إبراز الضمير عند الصفة:

ومن ذلك ما ذكره في مسألة إبراز الضمير إذا جرت الصفة على غير مَنْ هو له؛ فقد رجّح مذهب الكوفيين في الموضع الأوّل من التفسير، بينما اعترض على الكوفيين موافقاً مذهب البصريين في الموضع الثاني.

يقول في الموضع الأوّل عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ١٤]؛ أي: الله (يدخله ناراً) وقوله تعالى: (خالداً فيها) حال كما مرّ، ولا يجوز أن يكون (خالدين) و(خالداً) صفتين لجنات ونار؛ لأنّهما جريا على غير مَنْ هما له، فلا بدّ من الضمير؛ وهو قولك: خالدين هم فيها وخالداً هو فيها، هذا على مذهب البصريين، أمّا على مذهب الكوفيين فهو جائز عندهم عند أمن اللبس كما هنا، وهو الراجح كما جرى عليه ابن مالك وغيره<sup>(١)</sup>.

وفي الموضع الآخر يقول عند تفسيره قول الله تعالى: ﴿وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا، مُتَّكِنِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ﴾ [الإنسان: ١٢-١٣]، ثمّ بيّن حالهم فيها بقوله تعالى: (متكئين فيها)؛ أي: الجنة. واختلفوا في إعراب متكئين؛ فقال الجلال المحلي: حال من مرفوع ادخلوها المقدر.

وقال أبو البقاء: يجوز أن يكون حالاً من المفعول في جزاهم، وأن يكون صفة، واعترض عليه في كونه صفة بأنّه لا يجوز عند البصريين؛ لأنه كان يلزم الضمير؛ فيقال: متكئين هم فيها لجريان الصفة على غير مَنْ هي له<sup>(٢)</sup>.

### دلالات التقديم والتأخير:

خالف الخطيب الشربينيّ مذهب عبد القاهر الجرجانيّ الذي يرى أنّ التقديم والتأخير لا يكون عبثاً، وأنّه لا بدّ له من دلالات وأغراض في السياق<sup>(٣)</sup>، بينما يرى الشربيني أنّ التقديم والتأخير لا يجب أن يكون لمعنى وفائدة في كلّ موضع، وقد بيّن ذلك في تفسيره؛ إذ يقول في توجيه قوله تعالى: ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [النحل: ١]؛ "فإن قلت ما الفرق بين هذا وبين قوله: ﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُبِينٍ﴾ [الحجر: ١]، قلت لا فرق بينهما إلّا ما في المعطوف من النقص

(١) السراج المنير ٣٣١/١.

(٢) السراج المنير ٥١٠/٤. وينظر رأي أبي البقاء في: التبيان ١٢٥٩/٢، ورأي الجلال المحلي في: تفسير الجلالين ٧٨٢.

(٣) ينظر: دلائل الإعجاز ١١٠.

والتأخر، وذلك على ضربين؛ ضرب جارٍ مجرى التثنية لا يترجّح فيه جانب العطف على جانب، وضرب فيه ترجّح<sup>(١)</sup>.

بينما يُوافق الجرجاني في أنّ التقديم والتأخير لا بدّ له من فائدةٍ في موضع آخر، وذلك عند توجيهه قول الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾ [الأحزاب: ٢٦]؛ إذ يقول: "إِنْ قِيلَ: ما فائدة تقديم المفعول في الأوّل، حيث قال تعالى: (فريقاً تقتلون)، وتأخيره في الثاني، حيث قال: (وتأسرون فريقاً)".

أُجيب بأنّ الرازي قال: ما من شيءٍ من القرآن إلّا وله فائدةٌ، منها ما يظهر، ومنها ما لا يظهر، والذي يظهر من هذا والله أعلم؛ أنّ القائل يبدأ بالأهمّ فالأهمّ والأقرب فالأقرب والرجال كانوا مشهورين، وكان القتل وارداً عليهم، وكان الأسراء هم النساء والذاري ولم يكونوا مشهورين. والسبي والأسر أظهر من القتل؛ لأنّه يبقى، فيظهر لكلّ واحدٍ أنّه أسيرٌ، فقدّم في المحلّين ما اشتهر على الفعل القائم به، ومن الفعلين ما هو أشهر قدّمه على المحلّ الخفي<sup>(٢)</sup>.

### ٣- التوسّع والتفصيل من غير مخالفة للآراء:

إنّ طبيعة التصنيف تقتضي بالمؤلف السير في منهجية علمية واحدة، وهذا ما تجلّى في مؤلّفات الخطيب الشربيني؛ فهو في شرحه لكتاب ابن هشام (مغيث النداء) وألفية ابن مالك (فتح الخالق المالك) تظهر فيه روح النحويّ المسابير لنهج التطوّر والمواكب لحرية التفكير بمنهجية تراعي عقول الدارسين، إذ كان هدفه في كتابيه السابق ذكرهما تيسير المادّة النحويّة وتقريبها إلى أذهان المتعلّمين، وهذا يقتضي منه حنكة في المحاكمة الفكرية، وأسلوباً سلساً في التعرّض لمسائل الخلاف للوصول إلى الصواب ودحض نقيضه، فنراه يرجّح مذهباً على مذهب، إلى جانب تأثّره بمصنّفَي الكتابين.

وإذا انتقلنا إلى التفسير نراه يسير في منهجية أخرى في مناقشته للجانب النحويّ فيها؛ فالسمة البارزة هي الاختصار وعدم مناقشة المسائل الخلافية إلّا بما يغني السياق مع اقتصارٍ على أشهر الحجج والبراهين التي احتجّ بها كلّ فريق من النحاة، وغياب للترجيح والتضعيف في كثير

(١) السراج المنير ٤/ ٤٢٩.

(٢) السراج المنير ٣/ ٣٠٢. وينظر رأي الرازي في: مفاتيح الغيب ٢٥/ ٢٠٥.

من المواضيع التي يكون قد فصل فيها للمسألة نفسها في كتابيه، وكل ذلك مراعاة للغرض الذي سعى إليه من تأليفه.

إذا فالمسألة الواحدة تسير عنده في صورة من التوسّع والتفصيل في كتابيه، وباختصار في التفسير من دون أن يغيّر رأيه ومذهبه فيها غالباً.

### التخصّص بواو الحال والتفصيل من مسوِّغات الابتداء بنكرة:

ذكر الخطيب الشربيني هذا المسوِّغ من مسوِّغات الابتداء بنكرة في تفسيره؛ ومن ذلك عند إعرابه لقول الله تعالى: ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]؛ فقال: "وقوله تعالى: "وطائفة مبتدأ، والخبر (قد أهتمت أنفسهم)، فإن قيل: كيف جاز الابتداء بالنكرة؟ أجيب: بأنّه جاز لأحد أمرين:

إمّا للاعتماد على واو الحال، وقد عدّه بعضهم مسوِّغاً، وإن كان الأكثر لم يذكره، وأنشد: [الطويل]

سَرَيْنَا وَتَجَمَّ قَدْ أَضَاءَ قَمُذٌ بَدَا      مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ  
وإمّا لأنّ الموضع موضع تفصيل؛ فإنّ المعنى: يغشى طائفة، وطائفة لم يغشاهم؛ كقوله: [الطويل]

إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انْصَرَفَتْ لَهُ      بِشِقِّ، وَتَحْتِي شِقُّهَا لَمْ يُحَوَّلِ<sup>(١)</sup>  
ذكر الخطيب الشربيني في هذه الآية مسوِّغين للابتداء بنكرة؛ وهما: الاعتماد على واو الحال والتفصيل، وذكر أنّ الأكثرين من النحاة لم يفصلوا ويشيروا إلى هذا المسوِّغ (واو الحال).  
وأكد هذا التفصيل في كتابه (فتح الخالق المالك في حلّ ألفاظ ألفية ابن مالك)، فقد احتج أيضاً بهذا الشاهد على أنّ مسوِّغ الابتداء بالنكرة هو الاعتماد على واو الحال<sup>(٢)</sup>.

(١) السراج المنير ٢٩٥/١. سبقت دراسة الشاهد في مبحث المبتدأ والخبر .

(٢) ينظر: فتح الخالق المالك ٤٢٩ / ١ .

بينما في كتابه (مغيث الندا شرح قطر الندى) يستشهد بالآية موضع الدراسة، ويجعل مسوِّغ الابتداء أنَّها موصوفة بمقدر، من دون أن يفصِّل أنَّ الاعتماد على واو الحال مسوِّغ من مسوِّغات الابتداء بنكرة<sup>(١)</sup>.

ومنه فقد ظهر عنده هذا التوسع والتفصيل في المسوِّغات في تفسيره وكتابه الأخير، وكان قد أغفل هذا المسوِّغ في كتابه الأوَّل.

---

<sup>(١)</sup> ينظر: مغيث الندا ١/ ٣٩٧.

## النتائج:

وعَوْدٌ على بدءٍ أختَمَ بذكر ما اهتديت إليه من نتائج:

١- كان موقف الخطيب الشربيني من مسائل الخلاف واضحاً، فهو لم يغلب مذهباً على آخر إذ أخذ من هنا وهناك، فانَّسم مذهبه بالجمع بين المذهبين.

٢- الخطيب الشربيني صاحبُ شخصيةٍ علميةٍ متوازنةٍ، لم يكن متعصباً ولا مقلداً، بل أخذ من الآراء ما ظهر وقوي عنده؛ لذلك نجده يوافق ويخالف الشخصية الواحدة كالزمخشري، والبيضاوي، وأبي حيَّان.

٣- أدبه الجمّ في مناقشة الخصوم، فلم يتأثر بأبي حيَّان وتحامله على الزمخشري الاعتزالي.

٤- يُرجع الشربيني الأقوال غالباً إلى البيضاوي مع أنّ الثاني ليس أوّل من تحدّث فيها.

٥- تصحيح نسبة الآراء إلى أصحابها؛ مثل: تأييد النفي عند الزمخشري، نسبة زيادة الحروف مطلقاً عند الأخفش.

٦- تأثر الخطيب الشربيني بابن مالك وابن هشام اللذين شرح كتابيهما وتعقبهما في بعض الآراء.

٧- يتردّد الخطيب الشربيني في اختياراته النحوية وأثبتنا أنّ ذلك يندرج ضمن تطوّر الفكر النحويّ عنده، وقد يناقض نفسه أحياناً أخرى في مسائل أشرنا إلى بعضها في التفسير؛ كمسألة حذف عامل المفعول المطلق، ويبدو أنّ مرده يعود إلى:

- نقله عن كتبٍ قد اضطرب أصحابها؛ كأبي حيَّان، وابن هشام.

- كثرة الآراء المنقولة، وتعدّها، وربما طول الفصل بين الآية والأخرى.

٨- كان للخطيب الشربيني دورٌ في تطوّر الفكر النحويّ، وتقريبه للأذهان بما قدّمه من جهود تمثّلت في شروحه وما تركه من مؤلّفاتٍ في تيسير واختصار النحو العربيّ؛ ممّا شدّب النحو من التعقيد وتصارع الآراء.

٩- أثبت الخطيب الشربيني ما ذكره في مقدّمة تفسيره من أنّ كتب التفسير هي أجدى نفعاً للطلاب، وأجلى مرآة تعكس النحو العربيّ الذي لا يعتمد على القواعد الصارمة.



١٠- تقرّده عن باقي شراح الألفية في توضيح مذهب ابن مالك في بعض المواضع؛ مثل قضية العطف على الضمير المتصل المرفوع.

#### المقترحات والتوصيات:

- ١- دراسة أثر التوجيهات النحوية في استنباط الأحكام الفقهية في تفسير السراج المنير.
- ٢- جهود الخطيب الشربيني في تيسير النحو من خلال مؤلفاته النحوية.
- ٣- أثر (الكشاف) للزمخشري، و(أنوار التنزيل) للبيضاوي في تفسير (السراج المنير) للشربيني.

## فهرس الآيات

الآية	السورة	رقمها	الصفحة
﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	الفاتحة	٦	١١٦
﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾	الفاتحة	٧	٢٣٣
﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾	البقرة	١٧	١١٤
﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ﴾	البقرة	١٩	١٦٣
﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	البقرة	١٩	٢٥٠
﴿كَلَّمَآ أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَآ فِيهِ﴾	البقرة	٢٠	١١٤
﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾	البقرة	٢٨	١٨٤
﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾	البقرة	٢٩	٢٧٤
﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾	البقرة	٣٤	٦٥
﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾	البقرة	٣٥	١٥٢
﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾	البقرة	٣٥	٢٣٧
﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾	البقرة	٨٣	١٥٤
﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾	البقرة	٨٣	٢٧٦
﴿وَلَنْ يَمُنُّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾	البقرة	٩٥	٢٧٣
﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ﴾	البقرة	٩٦	٨٧
﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾	البقرة	١١٥	٨
﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدْ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾	البقرة	١٣٠	١٩٢- ٢٨٣
﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ أَبَانُكَ﴾	البقرة	١٣٣	٢٤٧
﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ﴾	البقرة	١٤٣	٩٠
﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾	البقرة	١٤٧	٤٥
﴿قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾	البقرة	١٧٠	٨٨
﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا	البقرة	١٧٧	١٩٩

			عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿٢١٠﴾
٢١٠	١٨٧	البقرة	﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾
٨٠	١٩٨	البقرة	﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾
-٢٤٢ ٢٧٥	٢١٧	البقرة	﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾
١٢١	٢٣٣	البقرة	﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْرِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ﴾
١٠٤	٢٥٩	البقرة	﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾
٢٧	٢٦٣	البقرة	﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى﴾
٦٦-٦٥	٢٨٠	البقرة	﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾
١١٥	٢٨٦	البقرة	﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾
٤٣	١٦٨-١٦٧	آل عمران	﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ، الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾
٦١	٢١	آل عمران	﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾
٦٢	٢٢	آل عمران	﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾
٥٢	٩٧	آل عمران	﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾
-٣١ ٢٨٧	١٥٤	آل عمران	﴿يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾
٥٦	١٦٦	آل عمران	﴿وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّغَى الْجَمْعَانِ فَيَاذَنْ لِلَّهِ﴾
٤٤-٤٣	١٦٨-١٦٧	آل عمران	﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ، الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فَادْرَءُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾

٢٦٥	١	النساء	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
٢٤٣	١	النساء	﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
٢٤٢	١	النساء	﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾
١٩٣	٤	النساء	﴿فَإِنْ طَبِئَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾
٢١٠	٢	النساء	﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾
٢٨٦	١٤	النساء	﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾
٢٤٤	٢٧	النساء	﴿قُلِ اللَّهُ يُفْتِكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَأَمَّى النِّسَاءِ﴾
٢٧٦	٤٤	النساء	﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾
١٨٤	٩٠	النساء	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾
١٩٣	١٠٤	النساء	﴿فَإِنْ طَبِئَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾
١٩٨	١٦٢	النساء	﴿لَكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا﴾
٧١	١٧٠	النساء	﴿فَقَامُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾
٧٢-٧١	١٧١	النساء	﴿انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾
٢٢٩	١٧٦	النساء	﴿إِنْ أَمْرُو هَٰلِكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ﴾
٢١١	٦	المائدة	﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾
٩٤	٩	المائدة	﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾
٥٨	٣٨	المائدة	﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
١٣٠	٧١	المائدة	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ فَعَمُوا وَصَمُوا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾
٤٧	١٠٦	المائدة	﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ أَوْ آخَرَانِ مِنْ غَيْرِكُمْ﴾
٢٥٥	١١٤	المائدة	﴿قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا وَآيَةً مِنْكَ وَارْزُقْنَا وَأَنْتَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ﴾
٢٥٦	١١٤	المائدة	﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾
-٢٥٥ ٢٥٦	١٢	الأنعام	﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةُ لِيَجْمَعَ كُفُوكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾
٢٢٢	١٣٧	الأنعام	﴿وَكَذَٰلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائُهُمْ﴾

﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾	الأنعام	١٥٦	٨٠
﴿وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي﴾	الأنعام	١٦٢	١٤٤
﴿قَالَ فِيمَا أُغْوِيْتَنِي لِأَفْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾	الأعراف	١٦	١٦٦
﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	الأعراف	١٠٢	٨٧-٨١
﴿قَالَ رَبِّ ارْنِي أَنْظُرَ إِلَيْكَ قَالَ لَنْ نَرَاكَ﴾	الأعراف	١٤٣	-٩٣ ٢٧٣
﴿وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا لِّمِيقَاتِنَا﴾	الأعراف	١٥٥	-١١٧ -١٢٣ -١٩٢ ٢٨٣
﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾	الأعراف	١٥٨	٢٢٩
﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾	الأنفال	١٧	١٤٥
﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾	الأنفال	٣٣	٧٦
﴿وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾	الأنفال	٤١	٦٢
﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	الأنفال	٦٤	١٧٣
﴿بِرَأْءٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	التوبة	١	٢٨
﴿وَافْعَدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾	التوبة	٥	١٦٦
﴿لَمَسْجِدٍ أُسَسَّ عَلَى النَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ﴾	التوبة	١٠٨	٢٠٥
﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّا آمَنُوا كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَىٰ حِينٍ﴾	يونس	٩٨	١٧٩
﴿وَمَا أَنَا عَلَيْكُمْ بِوَكِيلٍ﴾	يونس	١٥٨	٧٦
﴿عَلَيْكَ وَعَلَىٰ الْأُمَمِ مِمَّنْ مَعَكَ﴾	هود	٤٨	٢٤٧
﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبُشْرَىٰ قَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾	هود	٦٩	٢٦
﴿وَإِنْ كَلَّا لَمَّا لِيُوقِنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾	هود	١١١	٨١
﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾	يوسف	١٨	-١٨٧ ٢٨٠
﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾	يوسف	٢٠	٢٠٨
﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ﴾	يوسف	٢٦	٥٧

﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾	يوسف	٣١	٧٥-
﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُتُّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾	يوسف	٣٥	٢٦٦
﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾	يوسف	٤٣	٢٠٧
﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ﴾	يُوسُفُ	٨٠	٢٧٣
﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾	يوسف	٩٠	١٤١
﴿وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ﴾	يوسف	١٠٩	٢١٩
﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾	الرعد	١٢	١٦١
﴿يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ﴾	الرعد	٢٣	٢٤٠
﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾	الرعد	٣١	١٤٧
﴿أَفَبِ اللَّهِ شَكَّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾	إبراهيم	١٠	٢٢٩
﴿مِثْلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ﴾	إبراهيم	١٨	٤٨- ٢٦٨
﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالٍ﴾	إبراهيم	٣١	١٣٧
﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾	إبراهيم	٤٧	٢٢٣
﴿الر تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ وَقُرْآنٍ مُّبِينٍ﴾	الحجر	١	٢٨٥
﴿وَمَنْ لَّسْنَتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ﴾	الحجر	٢٠	٢٤٣
﴿تِلْكَ آيَاتُ الْقُرْآنِ وَكِتَابٍ مُّبِينٍ﴾	النحل	١	٢٨٥
﴿وَمَا أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾	النحل	٦٤	١٦١
﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾	النحل	٧٢	٢٧٢
﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾	النحل	٩٠	١٧
﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾	الإسراء	٩	١١٦
﴿كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا﴾	الإسراء	٣٨	٢٦٩
﴿فَلَنْ أَكَلَّمَ الْيَوْمَ إِنْشَاءً﴾	مريم	٢٦	٢٧٣
﴿قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾	مريم	٢٩	٦٩
﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾	مريم	٦٩	٢٧٤

﴿وَأَنَا اخْتَرْتُكَ فَاسْتَمِعْ لِمَا يُوحَى﴾	طه	١٣	٢٧٢
﴿لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾	طه	٧٧	١٤٣
﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾	الأنبياء	٣	١٠٠
﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالطَّيْرَ وَكُنَّا فَاعِلِينَ﴾	الأنبياء	٧٩	١٧٣
﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدِ الْحَقُّ فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	الأنبياء	٩٧	١٦٩
﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ﴾	الحج	٧٣	٢٧٣
﴿تَنْبُتُ بِالذَّهْنِ﴾	المؤمنون	٢٠	١١٨
﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ، عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	المؤمنون	٩١-٩٢	٢٢٩
﴿الرَّانِيَةُ وَالرَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾	النور	٢	٥٨
﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾	النور	٣٠	٢٦٨
﴿أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ مَوْجٌ مِنْ فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾	النور	٤٠	٢٨
﴿قُلْ لَا تَقْسِمُوا طَاعَةً مَّعْرُوفَةً إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾	النور	٥٣	٣٠
﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾	النور	٥٤	٩٦
﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ﴾	النور	٥٧	٩٥
﴿الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ، وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ، وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ، وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ، وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾	الشعراء	٧٨-٨٢	٥٠
﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾	الشعراء	١٨٦	-٨٠ -٨١ ٢٦٥
﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَوْا عَلَىٰ وَادِ النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ﴾	النمل	١٨	١١٧
﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾	النمل	٢٥	١٩٥
﴿أَعَدَّا كُنَّا ثَرْبًا وَعَابَاؤُنَا﴾	النمل	٢٧	٢٤٠
﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾	النمل	٨٧	١٨٤
﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾	القصص	٨٨	٩

٢٨٣	١٩٢-	القصص	٥٨	﴿كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ بَطَرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾
١٣١		العنكبوت	٢	﴿أَحْسِبِ النَّاسَ أَنْ يَبْرُكُوا أَنْ يَقُولُوا أَمَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾
١٦٩		الروم	٣٣	﴿ثُمَّ إِذَا أَذَاقَهُمْ مِنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ﴾
١٧١		الروم	٣٦	﴿وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾
٢٤٣		الأحزاب	٧	﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ﴾
٢٨٧		الأحزاب	٢٦	﴿وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا﴾
٢٢٩		سبأ	٣	﴿قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَالِمِ الْغَيْبِ﴾
٢٨٠	١٨٧-	سبأ	٢٨	﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾
٥٤		سبأ	٣٣	﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ﴾
٢١٨		فاطر	٤٣	﴿اسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ﴾
٣٨		يس	٣٣	﴿وَأَيَّةٌ لَهُمُ الْأَرْضُ الْمَيْتَةُ﴾
٨١		يس	٣٦	﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾
١٤٧	١٠٣-١٠٥	الصافات		﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ، وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ، قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ﴾
٩٤		الصافات	١٧٥	﴿وَأَبْصِرْهُمْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾
٩٤		الصافات	١٧٩	﴿وَأَبْصِرْ فَسَوْفَ يُبْصِرُونَ﴾
٢٦٧	٢١٦-	الزمر	٢٣	﴿اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ﴾
٢٦٩	٤٩- ٨٦	الزمر	٦٠	﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾
١٣٤		غافر	٣٦-٣٧	﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَا هَامَانَ ابْنِ لِي صَرْحًا لَّعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ، أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى وَإِنِّي لَأَظُنُّهُ كَاذِبًا﴾
٢٦٣		غافر	٦٧	﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ تَرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ مِنْ عَلَقَةٍ ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا ثُمَّ لِتَبْلُغُوا أَشَدَّكُمْ ثُمَّ لَتَكُونُوا شُيُوخًا﴾
٢٧٠		غافر	٧٧	﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ فَإِمَّا نُرِينَاكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ﴾



٢٤٧	١١	فصلت	﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾
١١٦	٥٢	الشورى	﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾
١٠٤	٣٩	الزخرف	﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْتُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾
-٢٥٠ ٢٦٦	٥-٤-٣	الجاثية	﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَخِتْلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾
٢٧١	٢٣	الدخان	﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا﴾
٢٦٨	٣٠	الجاثية	﴿قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ﴾
١٥٤	٤	محمد	﴿فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَخْنَثْتُمْهُمْ فَشُدُّوا الْوُثَاقَ فَأَمَّا مَتَّىٰ بَعْدَ وَامَّا فِدَاءٌ﴾
١٥٧	٤	محمد	﴿بَعْدَ وَامَّا فِدَاءٌ﴾
٢٢٩	٤٤	ق	﴿ذَلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾
٩٣	٣٥-٣٣	النجم	﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي تَوَلَّىٰ، وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا وَأَكْدَىٰ، أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ بِرَىٰ﴾
-٢٣٨ ٢٤١	٧-٦	النجم	﴿ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ، وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ﴾
٩٣	١٩	النجم	﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ﴾
٢٣٠	٣٣-٣٢	الواقعة	﴿وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ، لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ﴾
-٢٢٩ ٢٣١	٧٦	الواقعة	﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّو تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾
٢١٨	٩٥	الواقعة	﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾
١٩٥	٢٩	الحديد	﴿لَنَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾
-٧٥ ٢٦٦	٢	المجادلة	﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾
-٣٦ ٢٧٤	٢	الحشر	﴿ووظنوا أَنَّهُم مانعُهُم حُصُونُهُم مِنَ اللَّهِ﴾
٢٥٠	٩	الحشر	﴿وَالَّذِينَ نَبَّوْهُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ﴾

هل أدلّكم على تجارةٍ تُنجيكم من عذابٍ أليمٍ ﴿١٣٨-١٣٩﴾	الصف	١٠	-١٣٨ ١٣٩
من أنصاري إلى الله ﴿٢١٠﴾	الصف	١٤	٢١٠
ولا يتمنونه أبداً بما قدمت أيديهم والله عليم بالظالمين ﴿٢٧٢﴾	الجمعة	٧	٢٧٢
اسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيراً لأنفسكم ﴿٧١﴾	التغابن	١٩	٧١
إن تنوبوا إلى الله فقد صغت قلوبكم ﴿١٤٩﴾	التحریم	٤	١٤٩
وما أدراك ما الحاقة ﴿٨٧﴾	الحاقة	٣	٨٧
يعجز لكم من دنوبكم ﴿٢٧٠﴾	نوح	٤	٢٧٠
وقد خلقكم أطواراً ﴿٢٦٢﴾	نوح	١٤	٢٦٢
وجزاؤهم بما صبروا جنةٌ وحريراً، متكئين فيها على الأرائك ﴿٢٨٥﴾	الإنسان	١٢-١٣	٢٨٥
إن الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ﴿٦٢﴾	البروج	١٠	٦٢
فعال لما يريد ﴿٢٠٨﴾	البروج	١٦	٢٠٨
إن كل نفسٍ لما عليها حافظ ﴿٨١﴾	الطارق	٤	٨١
والشمس وضحاها والقمر إذا تلاها ﴿٢٥٤﴾	الشمس	١-٢	٢٥٤
ولسوف يعطيك ربك فترضى ﴿١٧-٤٣﴾	الضحى	٥	-١٧ ٤٣-٤١
لنسفعا بالناصية، ناصية ﴿٢٦٦﴾	العلق	١٩-٢٠	٢٦٦
وذلك بين القيمّة ﴿٢١٩﴾	البينة	٥	٢١٩
سيصلى نارا ذات لهبٍ وامراته حمالة الحطب ﴿٢٣٧﴾	المسد	٣-٤	٢٣٧

## فهرس الشعر

البيت	القائل	الصفحة
إِذَا كَانَ الشَّتَاءُ فَأَذْفُونِي *** فَإِنَّ الشَّيْخَ يُهْرِمُهُ الشَّتَاءُ	الربيع بن ضبع	٦٦
هَوَيْتُ الْخُرْدَ الْعُرْبَا *** أَرْمَانَ كُنْتُ مَنُوطًا بِي هَوَى وَصَبَا	بلا نسبة	١٠٥
على مثلِ أصحابِ البعوضةِ فاخمشي *** لكِ الويلُ حرَّ الوجهِ أو يبك من بكى	بلا نسبة	١٣٩
لَدُنْ بِهِزَ الْكَفِّ يَعْسُلُ مَتْنُهُ *** فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلُبُ	ساعدة بن جؤية	١٦٧
فَلَا تَسْتَطِيعُ مَنِيَّ بِقَائِي وَمُدَّتِي *** وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبُ	بلا نسبة	١٤٠
تَعَفَّقْ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا *** رِجَالُ فَبَدَّتْ نَبْلُهُمْ وَكَلِيبُ	علقمة الفحل	١٠٥
تُخَيِّرُنْ مِنْ أَرْمَانِ يَوْمِ حَلِيمَةٍ *** إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّنَ كُلَّ التَّجَارِبِ	النابعة	٢٠٦
فَالْيَوْمَ قَرِيبٌ تَهْجُونَا وَتَشْتَمُنَا *** فَادْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبِ	بلا نسبة	٢٤٥-٢٦٦
أَمْرُكَ الْخَيْرَ فافعلْ مَا أُمِرْتُ بِهِ *** فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَشَبِ	عمرو بن معدي كرب	١٢٤
وَأَنَا النَّذِيرُ بِحُرَّةٍ مُسَوَّدَةٍ *** تَصِلُ الْجِيُوشُ إِلَيْكُمْ أَقْوَادَهَا أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ *** حَنِقُوا الصُّدُورَ وَمَا هُمْ أَوْلَادَهَا	بلا نسبة	٧٨
إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا *** فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَيَّئٌ	مجهول القائل	١٧٣
إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَنَهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا *** فَمَطْلُبُهَا كَهْلًا عَلَيْهِ شَدِيدُ	المخبل السعدي	١٨٨-٢٨٢
فَمَنْ نَالَ الْغِنَى فَلْيَصْطَنْعِهِ *** صَنِيعَتَهُ وَيَجْهَدْ كُلَّ جَهْدِ	أحيحة بن الجلاح	١٣٩
قَدْ جَرَّبُوهُ فَأَلْفَوْهُ الْمَغِيثَ إِذَا *** مَا الرَّوْعُ عَمَّ، فَلَا يُلَوِي عَلَى أَحَدِ	بلا نسبة	٨٨

١٤٢	قيس بن زهير	أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي *** بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادِ
١٧٩	النابعة الذبياني	يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنْدِ أَقْوَتَ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَبْدِ وَقَفْتُ فِيهَا أَصِيلَانًا أَسْأَلُهُ عَيَّتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا الْأَوَارِيَّ لَايَا مَا أُبَيِّنُهَا وَالنُّوْيَ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ الْجَلْدِ
٣٤	بلا نسبة	الدُّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً *** وَكَلَّ يَوْمَ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي
١٨٨-١٩٠- ٢٨٢	بلا نسبة	تَسْلَيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ *** بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنكُمُ عِنْدِي
٢٥٢	أبو دؤاد	أَكَلُ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً *** وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
٢٥٧	النابعة الذبياني	بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَجُدُونَا *** وَأَنَا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا
٦٢	بلا نسبة	وَاعْلَمْ _فَعَلِمَ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ_ *** أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا
١٨٤	أبو صخر الهذلي	وَإِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكَ هَزَّةً *** كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ
١٩٥	ذو الرمة	أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيٍّ عَلَى الْبَلَى *** وَلَا زَالَ مِنْهَا بَجْرَعَاكَ الْقَطْرُ
١٩٦	بلا نسبة	يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلَّهُمُ *** وَالصَّالِحِينَ عَلَى سَمْعَانَ مِنْ جَارِ
١٩٩	الخرنق	لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ *** سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرْرِ النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ *** وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الْأُرْرِ
٢٤٥	أبو دؤاد	إِذَا أَوْقَدُوا نَارًا لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ *** فَقَدْ خَابَ مَنْ يَصْلَى بِهَا وَسَعِيرِهَا
١٩٤-٢٨٣	رشيد الشكري	رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا *** صَدَدَتْ وَطِبَتْ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرٍو

١٠٧	معاوية الأسدي	وما راعني إلا يسيرُ بِشُرْطَةٍ *** وعهدي به قيناً يفشُ بكيرِ
١٧٩	النابغة	وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ *** إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَالْأَلْعَيْسُ
١٢٣	المنتمس الضبعي	آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ *** وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السَّوْسُ
٧٠	عمرو بن الأحمر	بِتَيْهَاءَ قَفَرٍ وَالْمَطِيِّ كَانَتْهَا *** قَطَا الْحَزْنِ قَدْ كَانَتْ فِرَاحاً يُبْوِضُهَا
٣٤	بلا نسبة	عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي *** فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُؤُ سَمْعَا
١٢٣	الفرزدق	وَمِنَّا الَّذِي اخْتَارَ الرِّجَالَ سَمَاحَةً *** وَخَيْرًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الرِّعَازُ
١٤٢	بلا نسبة	هَجَوْتَ زَيْبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا *** مِنْ هَجْوِ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ
٢٤٥	مسكين الدرامي	نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفَنَا *** وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطٌ نَفَانُفُ
٣٥-٣٣	يزيد بن الطثرية	عَرْضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمْ كَارَهَا *** عَلَيْنَا وَتَبْرِحْ مِنَ الْوَجْدِ خَانِفُهُ
٣٣-٣٣- ٢٨٨٧	عبد الله بن الدمينة	سَرِينَا وَتَجَمَّ قَدْ أَضَاءَ فَمَذْ بَدَا *** مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْوُهُ كُلَّ شَارِقِ
٢٦٥-٢٤٢	جميل بثينة	رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَدْتُ أَقْضِي الْغَدَاةَ مِنْ جِلَلِهِ
٢٣٠	أمية بن أبي الصلت وغيره	فَصَلَفْنَا فِي مُرَادٍ صَلَقَةً *** وَصُدَاءِ الْحَقَنَّهُمْ بِالتَّلَلِ
١٣٩-١٣٧	حسان بن ثابت	مَحَمَّدُ تَقْدِ نَفْسِكَ كُلُّ نَفْسٍ *** إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا
١٥٦	الأعشى	إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًا *** وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلَا
٢٣٩	عمر بن أبي ربيعة	قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى *** كَنِعَاجِ الْمِلَا تَعَسَّفَنَ رَمَلَا

٢٣٩	جرير	ورجا الأخطيل من سفاهة رأيه *** ما لم يكن وأب له لينالا
٤٣	بلا نسبة	فوريي لسوف يجرى الذي *** أسلف المرء سيئا أو جميلا
٧٣	عمر بن أبي ربيعة	فواعديه سرحتي مالك *** أو الربا بينهما أسهلا
١٢٤	لم يعرف قائله	أستغفر الله ذنبا لست محصيه *** رب العباد إليه الوجه والعمل.
٢٢٤	بلا نسبة	عنا إذ أجبناهم إلى السلم رافة *** فسفناهم سوق البغات الأجادل
٢٢٤	بلا نسبة	فرشني بخير لا أكونن ومدحتي *** كناحت يوما صخرة بعسيل
٢٨٧-٣٢	امرؤ القيس	إذا ما بكى من خلفها انصرفت له *** بشق، وتحتي شقها لم يحول
٢٥٦	ذو الرمة	وشوهاة نعدو بي إلى صارخ الوعى *** بمستلئم مثل الفنيق المرحل
١٤٨	امرؤ القيس	فلما أجزنا ساحة الحي وانتحي *** بنا بطن خبت ذي حفاف عققل
١٧٣	بلا نسبة	فكونوا أنتم وبنى أبيكم مكان الكليتين من الطحال
٥١	عمرو بن الحارث بن همام	إلى الملك القرم وابن الهمام *** وليث الكتيبة في المزدحم
١٦٤	حاتم الطائي	وأغفر عوراء الكريم ادخاره *** وأعرض عن شتم اللئيم تكرما
٢٥٦	حميد بن ثور الهلالي	أنا سيف العشيرة فاعرفوني *** حميدا قد تدرت السناما
٩٥	عنتره	ولقد نزلت فلا تظني غيره *** مني بمنزلة المحب المكرم
٦٨	الفرزدق	فكيف إذا رأيت ديار قوم *** وجيران لنا _كانوا_ كرام
٢٥٧	العديل بن الفرخ	أوعدني بالسجن والأدهام *** رجلي فرجلي شتته المناسم

٢٢٠	عدي بن زيد	فَقَدَّمَتِ الْأَدِيمَ لِإِهْشِيهِ *** وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيِّنَا
٢٢٤	الطرماح	يَطْفَنَ بِحُوزِيٍّ الْمَرَاتِعَ لَمْ يُرْعَ *** بِوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ الْقِسِيِّ الْكَثَائِنِ
٢٣٠	بلا نسبة	أَمَرْتُ مِنَ الْكَثَّانِ خَيْطاً وَأَرْسَلْتُ *** رَسُولاً إِلَى أُخْرَى جَرِيّاً يُعِينُهَا
٢٠٠	ابن الخياط العُكْلِيّ	وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرْشِدِهِمْ *** إِلَّا نَمِيراً أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا الظَّاعِنِينَ وَلَمَّا يُظْعَنُوا أَحَدًا *** وَالْقَانِلُونَ، لَمَنْ دَارَ نُحْلَيْهَا
٧٧	الفرزدق وغيره	لَشَتَّانَ مَا أَنْوِي وَيَنْوِي بَنُو أَبِي *** جَمِيعاً فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَانِ تَمَنَّوْا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى *** وَكُلُّ أَمْرٍ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ
٨١	بلا نسبة	كَأَنَّ تَنْبِيهِ حُقَّانِ
٥٩	بلا نسبة	وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانْكَحْ فَنَاتَهُمْ *** وَأَكْرُومَةُ الْحَيِّينَ خِلْوُ كَمَا هِيََا
٢٣٣	رجل من سلول	وَلَقَدْ أَمَرَ عَلَى اللَّئِيمِ يَسْبُنِي *** فَمَضِيْتُ ثَمَّةً قَلْتُ لَا يَعْنِينِي
		الأرجاز
١٣٤	أبي النجم العجلي	يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا
١٦٢	بلا نسبة	إِذَا رَأَيْتِي سَقَطْتُ أَبْصَارُهَا دُأْبَ بَكَارٍ شَايَحْتُ بَكَارُهَا
١٦٤	العجاج	وَالْهَوْلُ مِنْ تَهَوَّلِ الْهُبُورِ
١٤٢	رؤبة بن العجاج	إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقُ وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمَلِّقُ

## المصادر والمراجع

### -القرآن الكريم

- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي، تح: رجب عثمان محمد، را: عبد التواب، ط (١)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ائتلاف النُصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي، تح: طارق الجنابي، ط (١)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة: ابن الأثير الجزري علي بن محمد، (د.ط)، (د.ت).
- أسرار العربية: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد، تح: محمد بهجة البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، (د. ت).
- أُمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن الحاجب، تح: فخر صالح سليمان قدارة، (د. ط)، دار عمان (عمان -الأردن)، دار الجيل(بيروت-لبنان)، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.
- أُمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي الحسني العلوي، تح: محمود محمد الطناحي، ط (١)، مكتبة الخانجي، مصر، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: عبد الله بن عمر البضاوي، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق-محمد أحمد الأطرش، ط (١)، دار الرشيد(دمشق-بيروت)، مؤسسة الإيمان(بيروت-لبنان)، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف، (د. ط)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، (د. ت).
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ت).
- إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّوجلّ: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري، تح: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، (د. ط)، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣١٩هـ-١٩٧١م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، اعتنى به: خالد العلي، ط (٢)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.



-الأزهية في علم الحروف: علي بن محمد الهروي، تح: عبد المعين الملوحى، ط(٢)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤١٣-١٩٩٣م.

-الأصمعيّات اختصار الأصمعي، عبد الملك بن قريب الأصمعي، تح: أحمد محمّد شاكّر وعبد السلام هارون، ط(٥)، بيروت، لبنان، (د. ت).

-الأصول في النحو، أبو بكر محمّد بن سهل بن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، (د. ط)، مؤسّسة الرسالة، (د. ت).

-الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين: خير الدين الزركلي، ط (١٥)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ٢٠٠٢م.

-الإغفال وهو المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزجاج (ت ٣١١هـ): أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد، المجمع الثقافي، ومركز جمعة الماجد، (د. ط)، السعودية ١٤٢٠ هـ

-الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع: محمد بن محمد الخطيب الشربيني، تح: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، قدم له وقرظه: محمد بكر إسماعيل، ط (٣)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

-الإنصاف في مسائل الخلاف: أبو البركات الأنباري عبد الرحمن بن محمد ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط (٤)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م.

-الإيضاح: أبو علي الفارسي، تح: كاظم المرجان، ط(٢)، عالم الكتب، بيروت، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

-البسيط في شرح جمل الزجّاجي: عبّيد الله بن أحمد الإشبيلي، تح: عياد بن عيد الثبتي، ط (١)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

-التأويل النحوي في القرآن الكريم: عبد الفتاح أحمد الحموز، ط (١)، مكتبة الرشيد، الرياض، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.

- التبصرة والتذكرة: عبد الله بن عليّ بن إسحاق الصيمريّ، تح: فتحي أحمد مصطفى علي الدين، ط (١)، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العكبري عبد الله بن الحسين، تح: علي محمد البجاوي، (د. ط)، عيسى البابي وشركاه، (د. ت).
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هندايي، ط (١)، دار القلم، دمشق، ١٩٩٨م حتى ٢٠١٨م.
- التذيل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تح: حسن هندايي، (د. ط)، دار القلم، دمشق، (د. ت). ج ١
- التضمين النحوي في القرآن الكريم، محمّد نديم فاضل، ط (١)، دار الزمان، المدينة المنورة، السعودية، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح: عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، ط (١)، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م حتى ١٩٩٢م.
- التفسير والمفسّرون، محمّد حسين الذهبي، (د. ط)، مكتبة وهبة، القاهرة، (د. ت).
- التفكير العلمي: فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، ١٩٧٨م، ١٩٢٣-١٩٩٠م.
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان: محمد بن أحمد أبو بكر القرطبي، تح: عبد الله بن عبدل المحسن التركي، شارك في تحقيق هذا الجزء: محمد رضوان عرقسوسي، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- الجمال في النحو: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تح: فخر الدين قباوة، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الجمال: الزجاجي، اعتنى بتصحيحه وشرح أبياته الشيخ ابن أبي شنب، (د. ط)، مطبعة جول كريونل، الجزائر، ١٩٢٦م.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي، تح: فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، ط (١)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

- الحجّة في القراءات السبع، ابن خالويه، تح: عبد العال سالم مكرم، ط (٣)، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- الحجّة للقراء السبعة أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر المجاهد: أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي، تح: بدر الدين قهوجي وبشير جويجباي، را: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، ط (١)، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ١٩٨٧ حتى ١٩٩٣م.
- الخصال المكفرة للذنوب: الخطيب الشربيني، تح: حسام الدين بن موسى عفانه، ط (١)، جامعة القدس، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: محمد علي النجار، المكتبة العلميّة، دار الكتب المصرية.
- الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة: علي باشا المبارك، ط (١)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٠٦هـ. ج ١
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي أحمد بن يوسف، تح: أحمد محمد الخراط، (د. ط)، دار القلم، دمشق، (د. ت).
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، (د. ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ت).
- الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي: أحمد بن عبد الرحمن، تح: محمد إبراهيم البناء، ط (١)، دار الاعتصام، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.
- السبعة في القراءات، ابن مجاهد، تح: شوقي ضيف، (د. ط)، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة: محمد بن عبد الله النجدي الحنبلي، مكتبة الإمام أحمد.

- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا العليم الخبير: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، تح: إبراهيم شمس الدين، ط (٢)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠١٧م.
- الصاحبي في فقه اللغة: أحمد بن فارس، (د.ط)، المكتبة السلفية، القاهرة، ١٣٢٨هـ-١٩١٠م.
- الطبقات الكبرى المسمى لواقح الأنوار القدسية في مناقب العلماء والصوفية: عبد الوهاب الشعراني، تح: أحمد عبد الرحيم السايح وتوفيق علي وهبة، ط (١)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد: المنتخب الهذاني، تح: محمد نظام الدين الفتيح، ط (١)، مكتبة دار الزمان، المدينة المنورة، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥م: محمد رمزي، (د. ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٤م.
- الكامل: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد أحمد الدالي، ط (٣)، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- الكتاب: سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، ط (٣)، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري، تح: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض وشارك في تحقيقه: فتحي عبد الرحمن أحمد حجازي، ط (١)، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية الطبقات الكبرى: محمد عبد الرؤوف المناوي، تح: محمد أديب الجادر، (د. ط)، دار صادر بيروت، (د. ت).
- الكواكب السائرة بأعيان المائة العاشرة: محمد بن محمد الغزي، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء عبد الله بن الحسين، تح: غازي مختار طليمات، ط (١)، دار الفكر المعاصر (بيروت-لبنان)، دار الفكر (دمشق-سورية)، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- اللمع في العربيّة: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: سميح أبو مُغلي، (د. ط)، دار مجدلاوي، عمان، ١٩٨٨م.
- اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان: محمد فؤاد عبد الباقي، (د. ط)، دار إحياء الكتب العربية، (د. ت).
- المحتسب في تبين شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني، تح: علي النجدي ناصف وعبد الحليم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الاجتماعية لجنة إحياء كتب السنة وزارة الأوقاف، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية الأندلسي أبو محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، (د. ط)، دار ابن حزم، (د. ت).
- المدارس النحوية: شوقي ضيف، (د. ط)، دار المعارف، القاهرة، (د. ت).
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تح: محمد كامل بركات، (د. ط)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، (د. ت). ج ٣.
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تح: محمد كامل بركات، ط (٢)، أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م. ج ١
- المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل، تح: محمد كامل بركات، ط (١)، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م، ج ٢.
- المسائل البصريّات: أبو علي الفارسي، تح: محمد الشاطر أحمد محمد أحمد، ط (١)، مطبعة المدني، مصر، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- المسائل الحليّات: أبو علي الفارسي، تح: حسن هنداي، ط (١)، دار القلم، دمشق، دار المنار، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- المسائل العضديّات: أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي، تح: علي جابر المنصوري، ط (١)، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- المسائل المشكّلة (البغداديات): أبو علي الفارسي، تح: صلاح الدين السنكاوي، (د. ط)، مطبعة العاني، بغداد، (د. ت).

-المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي، تح: شريف عبد الكريم النجار، ط(١)، دار عمار، عمان، ٢٠٠٣م.

-المستدرك على الكشف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف: عبد الله الجبوري، ط (١)، مطبعة المعارف، بغداد، ١٣٨٥هـ-١٩٥٦م.

-المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى، أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار، (د. ط)، دار الدعوة، تح: مجمع اللغة العربية.

-المقاصد النحويّة في شرح شواهد شروح الألفيّة المعروف بشرح الشواهد الكبرى: محمود بن أحمد العيني، تح: محمد باسل عيون السود، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

-المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تح: كاظم بحر المرجان، (د. ط)، دار الرشيد، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٢م.

-المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط (٣)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

ج١

-المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط(٢)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م. ج٣

-المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تح: محمد عبد الخالق عضيمة، ط (٣)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

ج٤

-المقدّمة الجزوئية في النحو: أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي، تح: شعبان عبد الوهاب محمد، را: حامد أحمد نيل، فتحي محمد أحمد جمعة، ط (١)، أم القرى، القاهرة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

-المقرب: ابن عصفور، تح: أحمد عبد الستار الجوّاري، عبد الله الجبوري، ط(١)، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

-الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة، جمع وإعداد: وليد بن أحمد الحسين الزبيدي وإياد بن عبد اللطيف القيسي وبشير بن جواد القيسي ومصطفى بن قحطان الحبيب وعماد بن محمد البغدادي، ط (١)، مجلة الحكمة، سلسلة ١٥، بريطانيا، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

-النشر في القراءات العشر: ابن الجزري محمد بن محمد الدمشقي، (د. ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت).

-الوسيط في تفسير القرآن المجيد: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، تح: عادل عبد الموجود، علي محمد معوض، أحمد محمد صيرة، أحمد الجمل، عبد الرحمن عويس، قدمه وقرظه: عبد الحي الفرغاري، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (١)، مطبعة البابي الحلبي وشركاه، ج ٢، ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م.

-تاريخ الأدب العربي عصر الدول والإمارات مصر: شوقي ضيف، ط (٢)، دار المعارف، (د.ت).

-تاريخ الأدب العربي: أحمد حسن الزيات، (د. ط)، دار نهضة مصر، القاهرة، (د. ت).

-تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، ط (٢)، مكتبة دار التراث، القاهرة، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.

-تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب، تح: زهير عبد المحسن سلطان، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٥، ١٩٩٤م.

-تذكرة النحاة: أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف، تح: عفيف عبد الرحمن، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

-تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ابن مالك، تح: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.

-تطور الآراء النحوية عند ابن هشام الأنصاري: حسين موسى الشاعر، ط (١)، دار البشير، عمان، الأردن، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- تفسير إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود محمد بن محمد العمادي، (د. ط)، دار الفكر، دمشق، (د. ت).
- تفسير البحر المحيط: أبو حيّان الأندلسي محمد بن يوسف، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: زكريا عبد المجيد النوتي، وأحمد النجولي الجمل، قرّظه: عبد الحيّ الفرماوي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ-١٩٩٣م.
- تفسير البسيط: أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي، ط (١)، رسالة دكتوراة، جامعة الإمام بن سعود الإسلامية، ١٤٣٠هـ، ج ١٣.
- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن عاشور، (د. ط)، الدار التونسية، ١٨٨٤م.
- تفسير الجلالين بهامش المصحف الشريف بالرسم العثماني: محمد بن أحمد المَحْطِيّ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، قدم له وراجعته: مروان سوار، (د. ط)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير الطبري، تح: أحمد شاكر، (د. ط)، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
- تفسير الفخر الرازيّ المشتهر بالتفسير الكبير ومفاتيح الغيب: محمد الرازي، ط (١)، دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ج ١.
- تقويم الفكر النحوي: علي أبو المكارم، (د. ط)، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٥.
- توشيح الديباج وحلية الابتهاج: محمد بن يحيى بن عمر القرافي، تح: علي عمر، ط (١)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمُرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، ط (١)، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله العسكري، (د. ط)، دار الفكر، بيروت، (د. ت).
- حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تح: طه عبد الرؤوف سعد، (د. ط)، المكتبة التوفيقية، (د. ت).



- حاشية القنويّ على تفسير الإمام البيضاويّ ومعه حاشية ابن التمجيد: إسماعيل بن محمد الحنفيّ، ط (١)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.
- حروف المعاني: أبو القاسم الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق، تح: علي توفيق الحمّد، (د. ط)، مؤسسة الرسالة، بيروت، دار الأمل، الأردن، (د. ت).
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغداديّ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمّد هارون، ط (٤)، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م حتى ١٩٨٦م.
- خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر: المحبي، (د. ط)، (د. ت).
- دراسات في الأدب العربي: ترجمة إحسان عباس، أنيس فريحة، محمد يوسف نجم، كامل يازجي، مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩م.
- دلائل الإعجاز، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي، قرأه وعلّق عليه: أبو فهر محمود محمّد شاكر.
- دليل السالك إلى ألفيّة ابن مالك: عبد الله بن صالح الفوزان، (د. ط)، دار المسلم، (د. ت).
- ديوان أبي الأسود الدؤلي، صنعة أبي سعيد السكري، تح: محمد حسن آل ياسين، ط (٢)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.
- ديوان أبي النجم العجلي، تح: محمد أديب عبد الواحد جمران، (د. ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- ديوان الأعشى الكبير: ميمون بن قيس، تح: محمد حسين، (د. ط)، مكتبة الآداب بالجماميز، (د. ت).
- ديوان الطرماح، تح: عزّة حسن، (د. ط)، وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي، دمشق، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.
- ديوان العجاج: رواية عبد الملك بن قُريب الأصمعي وشرحه، تح: عبد الحفيظ السطلي، (د. ط)، مكتبة أطلس، دمشق، (د. ت).
- ديوان الفرزدق: شرحه وضبطه وقدم له: علي الفاعور، ط (١)، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

- ديوان المتلمّس الضبعي: رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تح: حسن كامل الصيرفي، (د.ط)، جامعة الدول العربية، ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- ديوان النابغة الجعدي: جمعه وحققه وشرحه واضح الصمد، ط(١)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨م.
- ديوان امرئ القيس، رواية الأصمعي من نسخة الأعلام، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٤)، دار المعارف، القاهرة، (د. ت).
- ديوان أمّية بن أبي الصلت، تح: سجع جميل الجبيلي، ط (١)، دار صادر، بيروت، ١٩٩٨.
- ديوان جرّان العود النُميري، رواية أبي سعيد السكري، ط (١)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٠هـ - ١٩٣١م.
- ديوان جرير، (د. ط)، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ديوان جميل بثينة، (د. ط)، دار بيروت، بيروت، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- ديوان حاتم الطائي، (د. ط)، دار صادر بيروت، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- ديوان ذي الرمة، قدّم له وشرحه: أحمد حسن بج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- ديوان عبد الله بن الدمينّة الخثعمي، شرحه وضبطه: محمد الهاشمي البغدادي، ط (١)، مطبعة المنار، مصر، ١٣٣٧هـ - ١٩٨٩م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي، تح: محمد جبّار المعبيد، (د. ط)، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة الفحل، تح: لطفي الصقال، ودريّة الخطيب، را: فخر الدين قباوة، ط (١)، دار الكتاب العربي، حلب، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، (د. ط)، دار القلم، بيروت، (د. ت).
- ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، تح: حسين عطوان، (د. ط)، مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ت).

-ديوان عمرو بن الأحمر الباهلي، تح: حسين عطوان، (د. ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د. ت).

-ديوان مسكين الدارمي، تح: عبد الله الجبوري، خليل إبراهيم العطية، ط (١)، مطبعة دار البصري، بغداد، ١٣٨٩هـ-١٩٧٠م.

-رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ٢.

-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: محمود الألوسي البغدادي، (د. ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ت).

-سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني، تح: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م، ط ٢.

-سير أعلام النبلاء: محمد بن أحمد الذهبي، تح: شعيب الأرنؤوط وحسين الأسد، ط (١١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م، ج ١

-شذرات الذهب في أخبار من ذهب: ابن العماد عبد الحي بن أحمد بن محمد الكري الحنبلي -الدمشقي، تح: عبد القادر الأرنؤوط، محمود الأناؤوط، ط (١)، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

-شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: ابن الناظم محمد بن مالك، تح: محمد باسل عيون السود، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

-شرح ابن عقيل عبد الله بن عقيل، (د. ط)، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م، ج ٢

-شرح ابن عقيل عبد الله بن عقيل، ط (٢)، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د. ت). ج ١

-شرح التسهيل: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجبائي الأندلسي، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط (١)، هجر للطباعة والنشر، الجيزة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م، ج ٣/٢

-شرح التسهيل: ابن مالك محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي، تح: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، (د. ط)، (د. ت). ج ١.

-شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله الأزهرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

-شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط (٢)، جامعة قان يونس، بنغازي، ١٩٩٦م.

-شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية لأربعة آلاف شاهد شعري، خرج الشواهد وصنفها وشرحها: محمد محمد حسن شراب، ط (١)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٧م.

- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تح رمضان عبد التواب، (د. ط)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

-شرح الكافية الشافية: محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تح: عبد المنعم أحمد هريري، (د. ط)، دار المأمون للتراث، مكة المكرمة، (د. ت).

-شرح المُفَصَّل: يعيش بن علي النحوي، (د. ط)، دار الطباعة المنيرية، مصر، (د. ت).  
-شرح جُمْل الزجَّاجي لابن عصفور الإشبيلي، تح: صاحب أبو جناح، (د. ط)، القاهرة، (د. ت).

-شرح ديوان عنتر: الخطيب التبريزي، قدّم له: مجيد طراد، ط (١)، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

-شرح قطر الندى وبلّ الصدى: جمال الدين بن هشام الأنصاري محمد محي الدين عبد الحميد، ط (١١)، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.

-شرح ملحّة الإعراب: أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري، تح: فائز فارس، ط (١)، جامعة اليرموك (إربد-الأردن)، دار الأمل، ١٤١٢هـ-١٩٩١م.

- شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي، جمعه ونسقه: مطاع الطرايشي، ط (٢)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥.
- شعر قيس بن زهير العبسي، (د. ط)، مطبعة الآداب في النجف الأشرف، ١٩٧١م.
- شعر يزيد بن الطثيرة: صنعه حاتم صالح الضامن، (د. ط)، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٧٣م.
- صحيح البخاري: محمد بن إسماعيل البخاري، تح: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط (١)، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.
- طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (٢)، دار المعارف، مصر، القاهرة.
- غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن محمد ابن الجزري الدمشقي الشافعي، ط (١)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك: محمد بن أحمد الخطيب الشربيني، تح: سيد بن شلتوت الشافعي، ط (١)، دار الضياء، الكويت، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م.
- فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي الشوكاني، تح: عبد الرحمن عميرة، وضع فهرسه وشارك في تخريج أحاديثه: لجنة التحقيق والبحث العلمي بدار الوفاء.
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية: أسماء حمصي، (د. ط)، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
- في أصول النحو: سعيد الأفغاني، المكتب العلمي، بيروت، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
- كشف الظنون غراس الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة وبكاتب حلب، (د. ط)، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، (د. ت).
- كفاية المحتاج لمعرفة من ليس في الديباج: أحمد بابا التنكيتي، تح: محمد مطيع، (د. ط)، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، (د. ط)، دار صادر، بيروت، (د. ت).

- مَجَاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المُنْتَنِي التيميّ، عارضه بأصوله وعلّق عليه: محمد فؤاد سزكين، (د. ط)، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د. ت).
- مجمع البيان في تفسير القرآن: الفضل بن الحسن الطبرسيّ، ط (١)، دار المرتضى، بيروت، لبنان، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج، وعلى أبيات مفردات منسوبة إليه: اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسي، (د. ط)، دار ابن قتيبة، الكويت، (د. ت).
- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر الرازي، تح: يوسف الشيخ محمد، (د، ط)، المكتبة العصرية-الدار النموذجية، بيروت، صيدا، (د. ت).
- مراتب النحويين: أبو الطيّب عبد الواحد بن عليّ اللغويّ الحلبيّ، تح: أبو الفضل إبراهيم، (د. ط)، مكتبة النهضة، مصر، (د. ت).
- مُشْكِلُ إعراب القرآن: مكّي بن أبي طالب القيسي، تح: حاتم صالح الضامن، ط (٢)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م.
- معاني القرآن علي بن حمزة الكسائي: عيسى شحاته عسى، (د. ط)، دار قباء، القاهرة، ١٩٩٨م.
- معاني القرآن وإعرابه: الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تح: عبد الجليل عبده شلبي، ط (١)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، ط (٣)، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.
- معجم القراءات القرآنيّة مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، ط (٢)، جامعة الكويت، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، ط (١)، مؤسسة الرسالة(بيروت)، دار الفرقان(عمان-الأردن)، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

-معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف الیان سرکيس، (د. ط)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د. ت).

-معجم المؤلفين المعاصرين في آثارهم المخطوطة والمفقودة وما طبع منها أو حقق بعد وفاتهم: محمد خير رمضان يوسف، (د. ط)، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

-معجم المؤلفين تراجم مصنفی الكتب العربیّة: عمر رضا كحالة، ط (١)، مؤسّسة الرسالة، بیروت، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تح: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، را: سعيد الأفغاني، ط (١)، دار الفكر، دمشق، ١٣٨٤هـ-١٩٦٤م.

-مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد بن محمد الخطيب الشربيني، تح: علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، قدم له وقرّظه: محمد بكر إسماعيل، (د. ط)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

-مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج: محمد بن محمد الخطيب الشربيني، تح: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، (د. ط)، قدّم له وقرّظه: محمد بكر إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

-مُغيث النّدا شرح قطر النّدى، محمّد بن أحمد الشربيني، تح: سيد بن شلتوت الشافعي، (د. ط)، دار الضياء، الكويت، (د. ت).

-من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم: محمّد الأمين الخضري، ط (١)، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

-موسوعة طبقات الفقهاء في فقهاء القرن العاشر: اللجنة العلمية في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف: جعفر السبحاني، ط (١)، مؤسسة الإمام الصادق، إيران، ١٤٢٠هـ.

-نحو القرآن: أحمد عبد الستار الجوّاري، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

-نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: أبو الحسن إبراهيم بن عمر البقاعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

- هديّة العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، إسماعيل باشا البغداديّ، (د. ط)، دار إحياء - التراث العربيّ، بيروت، لبنان، ١٩٥٥م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، (د. ط)، مؤسسة الرسالة، (د. ت).

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أحمد بن محمد ابن خلكان، تح: إحسان عباس، (د. ط)، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م.

### فهرس الأبحاث والرسائل الجامعيّة:

- أساليب البيان في النحو العربي دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم: خديجة عبد الله سرور الصبان، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، رسالة دكتوراه.

- القراءات الشاذة عند الخطيب الشربيني (٩٧٧هـ) في شرحه ألفية ابن مالك دراسة نحوية وصرفية: أحمد عبد الكريم عبد العال، مجلة كلية اللغة العربية بالمنصورة، ع٣٩، ٢٠٢٠م.

- الترجيح النحوي عند المفسرين حتى نهاية القرن الثامن الهجري: عبد الحسين حسن جاسم، جامعة البصرة - البصرة، ١٤٣٤هـ-٢٠١٣م، رسالة دكتوراه.

- الجهود النحوية في كتاب إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم النصف الأوّل من القرآن الكريم: آمال عوض المبارك، جامعة أم درمان الإسلامية، ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م، رسالة دكتوراه.

- العلامة الخطيب الشربيني ومنهجه في تفسير السراج المنير: وفاء محمود سعداوي، جامعة الأزهر، القاهرة، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م، رسالة ماجستير.

- القضايا النحوية في البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسي في الربع الثاني من القرآن الكريم: جاد السيد دفع الله عبد اللطيف، جامعة أم درمان الإسلامية، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، رسالة دكتوراه.

- القضايا النحوية في تفسير ابن عطية الأندلسي في النصف الأوّل من القرآن الكريم دراسة تحليلية وصفية: سمية أحمد خالد بابكر، جامعة أم درمان الإسلامية، ١٤٣٢هـ-٢٠١٢م، رسالة دكتوراه.

- القضايا والاتّجاهات النحوية في تفسير السراج المنير للخطيب الشربيني: رمضان فوزي بديني، جامعة القاهرة، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٧م، رسالة ماجستير.



-المسائل النحوية والصرفية في تفسير الإمام فخر الدين الرازي دراسة تطبيقية تحليلية: عوض عبد المولى يوسف عبد المولى، جامعة السودان، ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م، رسالة ماجستير.

-بحوث ودراسات من إصدارات حوزة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم العلمية: أحمد آل نصيف، ع ١، ١٤٣٩هـ-٢٠١٧م.

-تطور الفكر النحوي عند ابن هشام الأنصاري من قطر الندى إلى مُغني اللبيب دراسة وصفية تحليلية: مصطفى حسين آدم عبد الله، (د. ط)، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، رسالة دكتوراه.

-مجلة آفاق الثقافة والتراث، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ع (٦٠)، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- مقدمة في الكلام على البسملة والحمد والشكر والمدح مع بيان النسبة بينهما مع ذكر قواعد مهمة للخطيب الشربيني: ياشين إبراهيم محمود، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، مج(١٦)، ع (٩)، ٢٠٠٩م.

-من أسرار نزع الخافض في القرآن الكريم: يوسف الأنصاري، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج ١٦، ع ٢٨، شوال ١٤٠٤هـ.

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوعات
ج - ك	المقدمة
٢٢ - ١	تمهيد
٩٧-٢٣	<b>الفصل الأول: الجملة الاسمية والنواسخ</b>
٢٥	مسوغات الابتداء بنكرة
٢٦	التخصّص بالوصف
٣٠	التخصّص بإرادة الحقيقة
٣١	التخصّص بواو الحال أو التفصيل
٣٦	جواز تقديم الأخبار وتأخيرها
٤١	جواز حذف المبتدأ والخبر
٤٧	حذف الخبر
٥٢	جواز حذف المبتدأ أو الخبر
٥٦	اقتران الخبر بالفاء
٦٥	كان وأخواتها بين التمام والنقصان
٦٨	كان زائدة
٧١	حذف كان مع اسمها
٧٥	ما العاملة عمل ليس
٧٩	إنّ وأخواتها
٨٥	أفعال اليقين
٩٠	أفعال الرجحان
٩٢	حذف أحد مفعوليهما
٢٠٢-٩٨	<b>الفصل الثاني: الجملة الفعلية والمنصوبات</b>
١٠٠	تجرّد الفاعل من علامة التثنية والجمع
١٠٣	إضممار الفاعل
١٠٧	مجيء الفاعل جملة
١١٢	تعدّي الفعل ولزومه
١١٣	أسباب التعدية
١١٣	التعدية بالهمزة

١١٥	تضعيف عين الفعل اللازم بشرط ألا يكون همزة
١١٦	التعدية بحرف الجرّ المناسب بين التناوب والتضمين
١١٨	التعدّي بحرف الجر
١٢١	نزع الخافض وتعدّي الفعل بنفسه
١٢٢	حذف الخافض بين السماع والقياس
١٢٩	أن المخففة من الثقيلة
١٣٣	الناصب للفعل المضارع بعد فاء السببية
١٣٧	جزم المضارع في جواب الطلب وحذف لام الأمر
١٤١	إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم
١٤٥	دخول الفاء على جواب الشرط
١٤٧	حذف جملة جواب الشرط لتقديم ما يدلّ عليه
١٥٢	نيابة الصفة عن المصدر
١٥٤	حذف عامل المصدر المؤكّد
١٦٠	اتّحاد المفعول له والفعل في الفاعل
١٦٣	مجيء المفعول له معرفة
١٦٦	النصب على الظرفية
١٦٩	إذا الفجائية بين الظرفية والحرفية
١٧٢	المفعول معه
١٧٨	الاستثناء
١٨٣	تقدير (قد) مع الفعل الماضي الواقع حالا
١٨٦	تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرّ أصلي
١٩٢	تتكير التمييز وتعريفه
١٩٥	حذف المنادى وإبقاء أداة النداء
١٩٨	الاختصاص
٢٠٣-٢٥٨	<b>الفصل الثالث: المجرورات والتوابع</b>
٢٠٥	معاني حروف الجر (من)
٢٠٧	اللام
٢١٠	إلى
٢١٦	إضافة اسم التفضيل

٢١٨	إضافة الموصوف إلى صفته (اتحاد المعنى)
٢٢٢	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٢٢٩	الفصل بين النعت والمنعوت
٢٣٣	المطابقة في التعريف والتتكير
٢٣٧	العطف على الضمير المتصل المرفوع
٢٤٢	العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجارّ
٢٥٠	العطف على معمولي عاملين
٢٥٥	البذل من ضمير المتكلم والمخاطب
٢٥٩	<b>الفصل الرابع: تطوّر الفكر النحوي عند الخطيب الشربيني ومظاهره</b>
٢٦٤	مواقفه من البصريين والكوفيين
٢٦٨	من مواقف المناقشة والاعتراض بين النحاة
٢٧٤	الترجيح والتضعيف في الآراء
٢٨٠	التدرّج في الآراء والعدول عنها
٢٨٤	ظاهرة الرجوع عند الخطيب الشربيني
٢٨٦	التوسّع والتفصيل من غير مخالفة للآراء
٢٨٩	النتائج
٢٩٩-٢٩١	فهرس الآيات
٣٠٤-٣٠٠	فهرس الشعر
٣٢٢-٣٠٥	فهرس المصادر والمراجع
٣٢٥-٣٢٣	فهرس الموضوعات

**Syrian Arab Republic**  
**AL Baath University**  
**Faculty Of Arts and humanities**  
**High Studies - Linguistics**



# **( Syntactic Efforts in Interpreting Al-Siraj Al-Muneer by Al-Khatib Al- Shirbini) (Died 977. H)**

**A thesis Submitted for Doctorate of Arts in  
Grammar and Morphology**

**Prepared by student :  
Latifah Yousfan**

**Under the Supervision of :  
PROF, DR: Isam Alkousa**

**2022 -1443**